

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 00954 1610



BP

152

al-Marghinānī, 'Alī ibn Abī Bakr

7272

kitāb al-hidāyah

1908

v. 4

الجزء الرابع

من كتاب الهداية شرح بداية المبتدى تأليف شيخ الاسلام

برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى

سنة ٥٩٣ في الفقه على مذهب الامام الاعظم

أبي حنيفة النعمان رحمه الله

33262

وقعتا بهما

آمين

٤١٧

٥٠٦

٤٢

(بسم الله الرحمن الرحيم)

كتاب المأذون

الاذن الاعلام لغة وفي الشرع فله الحجر واسقاط الحق عندنا والعبد بعد ذلك يتصرف
نفسه باهليته لانه بعد الرق بقي أهلا للتصرف بلسانه لتأطيق وعقله المميز وانحجازه عن
التصرف لحق المولى لانه ما عهد تصرفه الامور جبالا تعلق الدين برقبته وكسبه وذلك مال المولى
فلا بد من اذنه كيلا يطل حقه من غير رضاه وطنا لا يرجع بما لحقه من العهدة على المولى ولهذا
لا قبل التوقيت حتى لو اذن لعبده يوما او شهرا كان مأذونا ابدا حتى يحجر عليه لان الاسقاطات
لا تنوقت ثم الاذن كما ثبت بالعمر يثبت بالدلالة كما اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت
بصير مأذونا عندنا خلافا لفرق والشافعي رحمه الله ولا فرق بين أن يبيع عينا مملوكة للمولى أو
لاجنبي باذنه أو بغير اذنه بعمامة أو فاسدا لان كل من رآه يظن أنه مأذون له فيها فيعاقبه
فيقتصر ربه لو لم يكن مأذون له ولو لم يكن المولى راضيا بمنعه دفعا للضرر عنه - قال (واذا اذن
المولى لعبد في التجارة اذنا عاما جاز تصرفه في سائر التجارات) ومعنى هذه المسئلة أن يقول له
اذن لك في التجارة ولا يفيد وجهه أن التجارة اسم عام يتناول الجنس فيبيع ويشترى ما بداله
من انواع الاعيان لانه أصل التجارة (ولو باع أو اشترى بالدين السيرة وجائز) لتعذر
لاحتراز عنه (وكذا بالفاحش عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما) هما يقولان ان البيع
بالفاحش منه بمنزلة التبرع حتى اعتبر من المريض من ثلث ماله فلا ينتظمه الاذن كاطهية وله
انتهجارة والعبد متصرف باهلية نفسه فصار كالمحرور على هذا الخلاف الصبي المأذون (ولو
حاي في مرض موته اعتبر من جميع ماله اذ لم يكن عليه دين وان كان فمن جسم ما بقى) لان

الاقتصار في الحر على الثلث لحق الورثة ولا وارث للعبد وإذا كان الدين محيطا بما في يده يقال
 للمعتري اد جبيع المحاباة والافارد البيع كافي الحر (وله ان يسلّم ويقبل السلم) لانه تجارة (وله
 ان يוכל بالبيع واشراء) لانه قد لا يتفرغ نفسه قال (ويبرهن ويرهن) لانهما من توابع
 التجارة فانهما ابقاء واستيفاء (وبذلك ان يتقبل الارض ويستأجر الاجراء والبيوت) لان كل
 ذلك من صنيع التجار (وبأخذ الارض مزارعة) لان فيه تحصيل الربح (وبشترى طعاما
 قيرزعه في أرضه) لانه يقصد به الرج قال عليه السلام لزراع بتاجر ربه (وله ان يشارك
 شركة عنان ويدفع المال مضاربة وبأخذها) لانه من عادة التجار (وله ان يؤاجر نفسه)
 عندنا) خلافا لشافعي رحمه الله وهو يقول لا يملك العقد على نفسه فكذا على منافعه لانها
 تابعة له اولنا ان نفسه رأس ماله فيملك التصرف فيها لا اذا كان يتضمن ابطال الاذن كالبيع
 لانه يستعجر به والرهن لانه يحبس به فلا يحصل مقصود المولى اما الاجارة فلا يستعجر به
 ويحصل به المقصود وهو الربح فيه كما قال (فان اذن له في نوع منها دون غيره فهو مأذون في
 جميعها) وقال زفر والشافعي رحمه الله لا يكون مأذونا الا في ذلك النوع وعلى هذا الخلاف
 اذا انهاء عن التصرف في نوع آخر لهما ان الاذن توكيل وانابة من المولى لانه يستفيد الولايه
 من جهته ويثبت الحكم وهو المالك له دون العبد ولهذا يملك جهره في تخصص بماله خاصة به
 كما مضارب ولنا انه استقطاع الحق وقت الجهر على ما بيناه وعند ذلك تظهر مالكيه العبد فلا
 يتخصص بنوع دون نوع بخلاف لو كيل لانه يتصرف في مال غيره فثبت له لولايته من جهته
 وحكم التصرف وهو المالك اذ يقع للعبد حتى كان له ان يصرفه الى قضاء الدين والنفقة وما استغنى
 عنه بخلافه المالك فيه قال (وان اذن له في شيء بعينه فليس بمأذون) لانه استخدام ومعناه
 ان يأمره بشراء ثوب الكسوة أو طعام رزقا لادله وهذا لانه لو صار مأذونا يتسدد عليه باب
 الاستخدام بخلاف ما اذا قال ادلى الغلة كل شهر كذا أو قال ادلى ألفا وانت حر لانه طلب منه
 المال ولا يحصل الا بالكسب أو قال له اقدم صباغا أو قصارا لانه اذن بشراء ما لا بد له منه وهو
 نوع فيصير مأذونا في انواع قال (واقرار المأذون بالديون والنصوب جائز وكذا بالودائع)
 لان الاقرار من توابع التجارة اذ لو لم يصح لاجتناب الناس مبايعته ومعاملته ولا فرق بين ما ذ
 كان عليه دين أو لم يكن اذا كان الاقرار في صحته فان كان في مرضه يقدم دين الصحة كافي الحر
 بخلاف الاقرار بما يجب من المال بسبب التجارة لانه كالمجور في حقه قال (وليس له ان
 يتزوج) لانه ليس بتجارة (ولا يزوج ماله) وقال أبو يوسف رحمه الله يزوج الامه لانه
 تحصيل المال بمناقعة فاشبه اجارتها ولهما ان الاذن يتضمن التجارة وهذا ليس بتجارة

ولهذا لا يملك ترويع العبد وعلى هذا خلاف الصبي المأدون والمضارب واشترى بثلثي كفة عثمان
والاب والوصى قال (ولا يكتب) لانه ليس بتجارة ذهبي مبادلة المال بالمال والبدل فيه مقابل
فك الحجر فلم يكن تجارة (لان يجيزه المولى ولادين عليه) لان المولى قد ملكه ويصير العبد
مأثما عنه وترجع الحقوق الى المولى لان لو قيل في الكتابة سفير قال (ولا يفتق على مال) لانه
لا يملك الكتابة فلا عتاق أولى (ولا يفرض) لانه تبرع شخص كالهبة (ولا يهب بعوض ولا بغير
عوض وكذا لا تصدق) لان كل ذلك تبرع صريحه ابتداء وانتهاء أو ابتداء فلا يدخل تحت
الاذن بالتجارة قال (الا ان يهدي السير من الطعام أو يضيف من طعامه) لانه من ضرورات
التجارة استجلا بالقلوب المجاهر بن بخلاف المحجور عليه لانه لا اذن له أسلاف كيف ثبت
ما هو من ضروراته وعن أبي يوسف رحمه الله ان المحجور عليه اذا أعطاه المولى قوت يومه فدعا
بعض رفقاته على ذلك الطعام فلا بأس به بخلاف ما اذا أعطاه قوت شهر لانهم لو أكلوه قبل
شهر ينتضر به المولى قالوا لا بأس للمرأة ان تصدق من منزل زوجها بالشيء اليسير كالعنف
وتفحوه لان ذلك غير ممنوع عنه في العادة قال (وله ان يحط من الثمن بالعيب مثل ما يحط
التجار) لانه من صنيعهم ورجحان يكون الحط انظر له من قبول المذهب ابتداء بخلاف ما اذا حط
من غير عيب لانه تبرع محض بعد تمام العقد فليس من صنيع التجار ولا كذلك للحاياء في
الابتداء لانه قد يحتاج لهما على ما بيناه (وله ان يؤجل في دين وجب له) لانه من عادة التجار
قال (ودونه متعلقه برقبته يباع للفرما الا ان يغديه المولى) وقال زفر والشافعي رحمه الله
لا يباع ويباع كسبه في دينه بالاجماع لهما ان عرض المولى من الاذن فخصم لم يملك
لا تفرق مال قد كان له وذلك في تعليق الدين كسبه حتى اذا فضل شيء منه عن الدين يحصل له
بالرقبة بخلاف دين الاستهلاك لانه نوع جناية واستهلاك الرقبة بالحماية لا يتعلق بالاذن وانما
ان الواجب في ذمة العبد ظهور وجوبه في حق المولى فيعلق رقبته استيفاء كدين الاستهلاك
والجامع دفع الضرر عن الناس وهذا الان سببه التجارة وهي داخل تحت الاذن وتعلق الدين
برقبته استيفاء حامل على الماملة فمن هذا الوجه صلاح عرض المولى وينعدم الضرر في حقه
بدخول المبيع في ملكه وتعلقه بالكسب لا ينافي تعلقه بالرقبة فيعلق به ما غير انه يبدأ بالكسب
في الاستيفاء ابقاء لمحق الفرما وابقاء لمقصود المولى وعند انعدامه يستوفى من الرقبة وقوله في
الكتاب ديونه المراد منه دين وجب بالتجارة أو بما هو في معناها كالبيع والشراء والاجارة
والاستئجار وضمان الغصب ولو دأب ولامانات اذا جحد ها وما يجب من اعتق بوط
لمشتراة بعد الاستحقاق لاستناده الى الشراء فيلحق به قال (ويقسم ثمنه بينهم بالخصص)

تتعلق حقهم الرقبة فصار كعتقها بالتركة (فان فضل ثمن من دونه طولب به بعد الطرية)
 لتقرر الدين في ذمته وهدم وفاة الرقبة به (ولا يباع ثانيا) كيلا يمتنع البيع أو دفع الضرر عن
 المشتري (ويتعلق دينه بكسبه سواء حصل قبل طوق الدين أو بعده ويتعلق بما يقبل من
 الهبة) لان المولى انما يخففه في الملك بعد فراغه عن حاجه العبد ولم يفرغ (ولا يتعلق بما انتزعه
 لمولى من يده قبل الدين) لوجود شرط الطلوع له (وله ان يأخذ غلة مثله بعد الدين) لانه لو لم
 يمكن منه بجبر عليه فلا يحصل الكسب والزيادة على غلة المثل يرد على الغرماء لعدم
 الضرورة فيها وتقدم حقهم قال (فان جبر عليه لم يجبر حتى يظهر جبره بين أهل سوقه)
 لانه لو انحجر لتضرر الناس به لتأخر حقهم الى ما بعد العتق لمالم يتعلق برقبته وكسبه وقد يابى حقه
 على رجاء ذلك بشرط علم أكثر أهل سوقه حتى لو جبر عليه في السوق وليس فيه الارجل أو
 رجلان لم يجبر ولو يابى حقه الذي علم بجبره ولو جبر عليه في بيته بمحض من
 أكثر أهل سوقه ينجبر والمعتبر شيوع الحجر واشهره في مقام ذلك مقام الظهور عند الكل
 كافي بتبليغ الرسالة من الرسل عليهم و يبقى العبد مأذونا الى ان يعلم بالحجر كالوكيل الى ان يعلم
 العزل وهذا لانه يضر به حيث يلزمه قضاء الدين من خالص ماله بعد العتق وما رضى به وانما
 يشترط الشيوع في الحجر اذا كان لاذن شائنا اما اذا لم يعلم به الا العبد ثم جبر عليه يعلم منه
 بنجبر لانه لا ضرر فيه قال (ولو مات المولى أو جن أو طلق بدار الحرب مر تداسر المأذون
 محجور اعليه) لان الاذن غير لازم وما لا يكون لازما من التصرف على لدوامه حكم الابتداء
 هذا هو الاصل فلا بد من قيام أهلية الاذن في حالة البقاء وهي تنعدم بالموت والجنون وكذا
 باللعوق لانه موت كجاني بقسم ماله بين ورثته قال (واذا أبق العبد صار محجورا اعليه) وقال
 الشافعي رحمه الله يبقى مأذونا لان الاباق لا ينافي ابتداء الاذن فكذلك لا ينافي البقاء وصار كالمغصب
 ولنا ان الاباق حجر دلالة لانه انما يرضى بكونه مأذونا على وجه يتمكن من تقضيه دينه
 بكسبه بخلاف ابتداء الاذن لان لدلالة لا معتبر بها عند وجود النسخ بخلافها وبخلاف
 الغصب لان الاتزاع من يد الغاصب متى سرق قال (واذا ولدت المأذون لها من مولاها فذلك حجر
 عليها) خلافا لفرجه الله وهو يعتبر حالة ابقاءه بالابتداء وانما الظاهر انه يحسنها بعد الولادة
 فيكون دلالة الحجر عادة بخلاف ابتداء لان الصريح قاض على الدلالة (ويضمن المولى قيمتها
 ان ركبها ديون) لانه لا يتعلق به حق الغرماء اذ به يمتنع البيع وبه يقضى حقهم قال (واذا
 سندات الامة المأذون لها أكثر من قيمتها فدهرها المولى فهي مأذون لها على حالها) لان عدم
 دلالة الحجر اذا العادة ما جرت بتحصين المدبرة ولا منافاة بين حكميهما أيضا والمولى ضامن

لقيمة ما قدرناه في أم الولد قال (وذا حجر على المأذون فأقراره جائز في يده من المال
 عند أبي حنيفة رحمه الله) ومعناه أن يقر بما في يده أنه أمانة لغيره أو غصب منه أو يقر
 بدين عليه فيقضى مما في يده وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله لا يجوز إقراره إلهما أن المصحح
 لإقراره أن كان هو الأذن فقد زال بالحجر وإن كان إلا حد فالحجر باطل لها لأن يد المحجور غير
 معتبرة وصار كما إذا أخذ المولى كسبه من يده قبل إقراره أو ثبت حجره بالبيع من غيره ولهذا
 لا يصح إقراره في حق الرقبة به حد الحجر وله أن المصحح هو اليد وله أن لا يصح إقرار المأذون
 فيما أخذ المولى من يده واليد باقية حقيقة وشرط بطلانها بالحجر حكما فراغها عن حاجته
 وإقراره دليل تحققها بخلاف ما إذا انتزع المولى من يده قبل الإقرار لأن يد المولى ثابتة
 حقيقة وحكما فلا تبطل بإقراره وكذا ما كنه ثابت في رقبته فلا يبطل بإقراره من غير رضاه وهذا
 بخلاف ما إذا باعه لأن العبد قد تبدل بتبدل الملك على ما عرف فلا يبقى ما ثبت بحكم الملك ولهذا
 لم يكن خصما فيما يشره قبل البيع قال (وإذا زنته ديون ضحيط بماله و رقبته لم يملك المولى ما في
 يده ولو أعتق من كسبه عبد المعتق عند أبي حنيفة رحمه الله وقال مالك ما في يده ويعتق
 وعليه قيمته) لأنه وجد سبب الملك في كسبه وهو له رقبته ولهذا يملك اعتاقها وطء الجارية
 المأذون لها وهذا آية كماله بخلاف الوارث لأنه ثبت الملك له نظر للمورث والنظر في ضده عند
 إحاطة الدين بتركه أما ملك المولى فما ثبت نظر للعبد وله أن الملك للمولى أنها ثبتت خلافة عن
 العبد عند فراغه عن حاجته كملك الوارث على ما قررناه والمحيط به الدين مشغول به فلا يختلف
 فيه وإذا عرف ثبوت الملك وعدمه فالعتق فربعه وإذا أخذ عندهما بضمن قيمته للفرع
 لتعلق حقهم به قال (وإن لم يكن الدين محيطا بماله جاز عتقه في قولهم جميعا) أما عندهما
 قطاهر وكذا عنده لأنه لا يعرى عن قليله فلو جعل مانعا لا تسد باب الانتفاع بكسبه فيختل
 ما هو المقصود من الأذن ولهذا لا يمنع ملك الوارث والمستغرق يمنعه قال (وإن باع من المولى
 شيئا بمثل قيمته جاز) لأنه كالأجنبي عن كسبه إذا كان عليه دين محيط بكسبه (وإن باعه
 بنقصان لم يجز) لأنه منهم في حقه بخلاف ما إذا حابى الأجنبي عند أبي حنيفة رحمه الله
 لأنه لا نهمة فيه وبخلاف ما إذا باع المربض من الوارث بمثل قيمته حيث لا يجوز عنده لأن حق
 بقية الورثة تعلق بعينه حتى كان لأحدهم الاستخلاص بأداء قيمته أما حق الغرماء تعلق بالمالية
 لا غير فاقترقا وقالان إن باعه بنقصان يجوز البيع ويختار المولى أن شاء أزال المحاباة وإن شاء نقض
 البيع وعلى المذهبين البير من المحاباة والقاحش سواء ووجه ذلك أن الامتناع لدفع الضرر
 عن الغرماء وهذا يدفع الضرر عنهم وهذا بخلاف البيع من الأجنبي بالمحابة اليسيرة حيث

يجوز ولا يؤمر بإزالة الهبة والمولى يؤمر به لأن البيع باليسير منها متردد بين التبرع والبيع
 لدخوله تحت تخريم المقومين فاعتبرناه تبرعا في البيع مع المولى للتهمة غير تبرع في حق الأجنبي
 لانعدامها وبخلاف ما إذا باع من الأجنبي بالكثير من الهبة حيث لا يجوز أصلا عندنا ومن
 المولى يجوز ويؤمر بإزالة الهبة لأن الهبة لا يجوز من العبد المأذون على أصلها لا باذن
 المولى ولا اذن في البيع مع الأجنبي وهو اذن بمباشرة بثمنه غير ان إزالة الهبة لحق الفرما
 وهذان الفرعان على أصلهما قال (وان باعه المولى شيئا بمثل القيمة أو أقل جاز لبيع) لأن
 المولى أجنبي عن كسبه إذا كان عليه دين على ما بيناه ولا تهمه في هذا البيع ولأنه مفيد فانه
 يدخل في كسب العبد ما لم يكن فيه ويتمكن المولى من أخذ الثمن بعد ان لم يكن له هذا الثمن
 وصحة التصرف تتبع الفائدة (فان سلم المبيع اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن) لأن حق المولى في
 العين من حيث الحبس فلو قبض بعد سقوطه يبقى في الدين ولا يستوجب المولى على عبده بخلاف
 ما إذا كان الثمن مرضا لانه يتعين وجاز أن يبقى حقه متعلقا بالعين قال (وان أمسكه في يده حتى
 يستوفي الثمن جاز) لأن البائع له حق الحبس في المبيع ولهذا كان أخص به من سائر الفرما
 وجزاء ان يكون للمولى حق في الدين إذا كان يتعلق بالعين (ولو باعه بأكثر من قيمته يؤمر بإزالة
 الهبة أو بنقص البيع) كما ينشأ في جانب العبد لأن الزيادة تتعلق بها حق الفرما قال (وإذا
 أعتق المولى المأذون وعليه ديون فعتقه جائز) لأن ملكه فيه باق والمولى ضامن لقيمته
 للفرما لانه أنلف ما يتعلق به حقهم بعباد استيفاء من ثمنه (وما بقى من الدين يطالب به
 بعد العتق) لأن الدين في ذمته وما ألزم المولى الا بقدر ما أنلف ضما فابقى الباقي عليه كما كان
 (فان كان أقل من قيمته ضمن الدين لا غير) لأن حقهم بقدره بخلاف ما إذا أعتق المدبر
 وأم الولد المأذون لهما وقد ركبتهما ديون لأن حق الفرما لم يتعلق برقبتهما استيفاء بالبيع
 فلم يكن المولى متلفا حقهم فلا يضمن شيئا قال (فان باعه المولى وعليه دين يحيط برقبته وقبضه
 المشتري وغيبه فان شاء الفرما ضمنوا البائع قيمته وان شاء ضمنوا المشتري) لأن العبد
 يتعلق به حقهم حتى كان لهم ان يبيعه لانه يرضى المولى دينهم والبائع متلف حقهم بالبيع
 والتسليم والمشتري بالقبض والتغيب فيغيرون في التضمن (وان شاء أجازوا البيع وأخذوا
 الثمن) لأن الحق لهم والاجازة اللاحقة كالاذن السابق كفي المرهون (فان ضمنوا البائع
 قيمته ثم رد على المولى جيب فلمولى ان يرجع بالقيمة ويكون حق الفرما في العبد) لأن
 سبب الضمان قد زال وهو البيع والتسليم وصار كالمعصية اذا باع ولم ضمن القيمة ثم رد
 عليه بالعيب كان له ان يرد على المالك ويترد القيمة كذا هذا قول (ولو كان المولى باعه من

رجل ذاع اسمه بالدين فاعلم ما من يردوا لبيع ليعاق حقهم وهو لا يستعاضوا ولا يستعاض من رقبته
في كل واحد منهم ما فائدة قالوا ثم زوروا الثاني ناقص معجل وبالبيع تقوت هذه الخيرة
انه كان لهم ان يردوا فلو تأتينا به دلم على الهم انهم قال وصل ولا محابة في البيع اس لهم
من يردوا لو وصل حقهم اليهم قال (قال كان لبيع عاتق ولا حصومه بينهم وبين لمشتري) معناه
د انكر الدين وهذا (عند آي) بيعة زورهم الله وقال أبو يوسف رحمه الله لمشتري خصمهم
و يقضى لهم بدينهم) وعلى هذا الخلاف اذا اشترى دارا و هبها وسلمها و غاب ثم حضر الشقيق
فالموهرت له ليس بخصم عندهما خلافا له وعنهما مثل قوله في مسألة اشعة لابي يوسف
رحمه الله انه يدعي الملك لنفسه فيكون حصما لكل من يبايعه ولهما ان دعوى تتضمن فسخ
المقدر قد قام ثم ما فيكون الفسخ فصاء على لعائيب قال (ومن قدم مصر او قال انا عبد لفلان
فاشترى و باع لزمه كل شيء من التجارة) لانه ان اشترى بالاذن فالانبار دليل عليه وان لم يخبر
وتصرفه جائز اذا الظاهر ان المحجور يجرى على موجب حجه والعمل بالظاهر هو الاصل في
المعاملات كيلا يضيق الامر على الناس (لا ياباع حتى يحضر مولاه) لانه لا يقبل قوله في
الرقبة لانه لا حاصل حق المولى بخلاف الكسب لانه حق العبد على ما رآه فان حضر وقال هو
يأذن بيع في الدين لانه مظهر دين في حق المولى (وان قال هو محجور والمول قوله) لانه
منه سلب الاصل

(فصل في) (واذا اذن ولي المصبي للمصبي في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد المأذون اذا كان
مقل البيع والشراء حتى ينفذ تصرفه) وقال الشافعي رحمه الله لا ينفذ لان حجه له ليعايد فبني
بقائه ولا يمول عليه حتى يملك لولي التصرف عليه ويملك حجه فلا يكون والالمسافة
وصار كالطلاق والعنان بخلاف الصوم والصلاة لانه لا يقيم بالولي وكذلك الوصية على أصله
وتحقق الضرورة الى ان ينفذ منه اما لبيع و اشراء في ولاد المولى فلا ضرورة ههنا ولما ان
انصرف المشرع صدر من أهله في محله عن ولاية شرعية فوجب ان ينفذ على ما صرف تحريره
في الخلافات والسبب الجبرام دم له دابة لانه توبة قد ثبتت نظرا الى اذن الولي وبها
ولا ينفذ لغير المصبي لاستيفاء لمصلحة بطريقين واحتمال تبدل الحال بخلاف الطلاق والعنان
لانه صار محض ظم يؤهل له والسافح لمص كقبول طيبة والصدفه يؤهل له قبل الاذن والبيع
واشراء دائر بين النفع والضرر فجهل حاله هذا الاذن لا قبله لكن قبل الاذن يكون موقفا
منه على احالة الولي لاحتمال وقوعه نظرا وصحة التصرف في نفسه وذ كر لولي في الكتاب
ينظم لآب والمصلحة عدمه، لوصي وقاضي والولي بخلاف صاحب اشرط لانه ليس له

مقدمة مختصة بشرط أن يكون البيع سائبا للمثل جالبا لربح ولتشيء بالعبد مادون له
فيضان ما ثبت في العبد من الأحكام ثبت في حقه لأن الأذن من الحجر والمادون ينصرف
أهلية نفسه عبد كان أو صبي أو لا بتقييد تصرفه بتوع دون نوع ويصير مادونا بالسكون كمن
عبد وصح قراره بما في يده من كسبه وكذا يجوزونه في ظاهر الرواية كما صح إقرار العبد ولا
يملك ربيع عبده ولا كفاؤه كمن العبد والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة لصبي يصير
مادونا بآذن لأب والحدود لو صلى دون غيره على ما ينشأ وحكمه حكم لصبي والله أعلم

كتاب الغصب

الغصب في اللغة عبارة عن أخذ الشيء من الغير على سبيل التعلب للاستعمال فيه بين أهل
اللعنة وفي الشرع به أحد مال منقوض محترم بخبر ذن المالك على وجه يزيل يده حتى كان استخدام
العبد وحل لاداءه عصبيا دون الجلوس على البساط ثم إن كان مع علم فحكمه المانم والمعرم وإن
كان بدونه فالضمان لأنه حق العبد ولا يتوقف على قصده ولا ثم لأن الخطأ موضوع قال
(ومن غصب ثيابه مثل كاذبيل والموزون فهلك في يده وعليه مثله) وفي بعض النسخ فعليه ضمان
مثله ولا تفاوت بينهما وهذا لأن الواجب هو المثل لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا
عليه مثل ما اعتدى عليكم ولأن المثل أعدل لم فيه من مراعاة الجنس والمالية فكان ادفع
مضره قال (قال لم يقدّر على مثله فعليه قيمته يوم يحتممون) وهذا (عند أبي حنيفة) وقال
أبو يوسف رحمه الله يوم الغصب وقال محمد رحمه الله يوم الاقطاع (لا أبي يوسف رحمه الله أنه
لما انتظم التعاقب ما لا مثل له فتعتبر قيمته يوم انعقاد السبب وهو الموجب ولحمد رحمه الله
أن لو جب المثل في الذمة واجابته نقل إلى القيمة بالاقطاع فتعتبر قيمته يوم الاقطاع ولا يبي
حقيقة رحمه الله أن النقل لا يثبت بمجرد الاقطاع ولهذا لو صبر إلى أن يوجد جنسه له ذلك
ر نما ينقل بقضاء القاضي فتعتبر قيمته يوم الخصومة والقضاء بخلاف ما لا مثل له لأنه مطالب
القيمة بأصل السبب كما وجد فتعتبر قيمته عند ذلك قال (وما لا مثل له فعليه قيمته يوم عصبه)
معناه العدديات المتفاوتة لأنه لما تعدد مراعاة الحق في الجنس فبرأى في المالية وحداده
مضره قدر الامكان أما العددي المتفارب فهو كاذبيل حتى يجب مثله لقلة التفاوت وفي البر
لخوط بالشعر القيمة لأنه لا مثل له قال (وعلى العاصم رد العين المعصومة) معناه مادام
ثامه اقوله عليه السلام على اليد ما أخذت حتى ترد وقال عليه السلام لا يحمل لأحدان
بأحد مناع أخيه لأعباء ولا حادافان أخذ فطرده عليه ولأن اليد حق مقصود وقد فوتها

عبد الله يجب عدها الرد اليه وهو الموجب لاصلي على ما لو اورد لقيمة مخلص حاشا لاه
فاصر اذا اكتمل في رد امين والمالية في رد الموجب لاصلي لقيمة ورد العين مخلص وبطهر ديت
في نفس الاحكام (والواحد الرد في لمكان لذى غصه) لتفاوت القيم تفاوت لاما كمر
ان ادعى هـ لاكمها بحسبه الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية لاطهرها ثم قضى عليه
بطلان لان الواجب رد العين والملا بعارض فهو يدعى امر عارض خلاف الظاهر ولا
ميل قوله كما ادعى لادعوى عليه فمن منع في حسن الى ان لم يمد يد عليه فادعوى لادعوى
عنه رده فيلزم رده له وهو القيمة قال (والعصب فيما ينقل وبحول) لان العصب بحقيقته
يتحقق فيه دون غيره لان ازاله ليد بالقل (وادعصب عقار اهلتي في يده لم يضمه) وهذا
عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحما لله وقال محمد رحمه الله يضمه وهو قول أبي يوسف رحمه
الله الاول وبه قال الشافعي رحمه الله لتحقق اثبات البدن من ضرورته روال بيد المالك لا تستعالة
بجماع البدن على محل واحد في حالة واحدة فتتحقق لوصفان وهو العصب على ما يناه فصار
كالمقول وجوهود الودعية ولهما ان العصب اثبات ليد بار القيد المالك فعل في العين وهذا
لا يتصور في العقار لان يد المالك لا تروى الا باخر احده عنها وهو فعل به لاني له انار فصار كما اذا
هذا المالك عن الموائمي في لمقول الثقل فعل فيه وهو العصب ومسئلة لحدود متنوعة ولو
سلم فالصمان هـ لترك الحفظ الملتزم وبالحجود رل ذلك قال (وما قصه منه به فعله
أوسكناه ضمنه في قولهم جميعا) لانه تلاف والعقار ضمن هـ كما اذا نقل نراه لانه فعل في العين
ويدخل فيما فانه اذا انهدمت الدار سكناء وعمله ولو عصب دار او اعها وسلمها وأقر بذلك
والمشتري ينكر عصب البائع ولا يسه لصاحب الدار وهو على الاحادي في لعصب هو الصحيح
قال (وان اتفص بالربعة يعرف النقصان) لانه ألتف البعض فيأ حد رأس ماله وينصديق
المصل قال رضي الله عنه (وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله قال أبو يوسف رحمه الله
لا يتصدق بالفصل) وسند ذكر الوجه من الجانبين قال (واداهلك الثقل في يد العاصب فله
أو غيره منه ضمنه) وفي أكثر نسخ المختصر واداهلك لعصب والمقول هو المراد لما سبق أن
العصب فيما ينقل وهذا لان العين دخل في ضمانه بالعصب السابق اذ هو السبب وعند العجر
عن رده يجب رد القيسة أو يتقرر بذلك السبب ولهذا اعترف بضمه دم العصب (وان نقص
في يده ضمن النقصان) لانه يدخل جميع أجراته في ضمانه بالعصب فمانعه من رده عنه يجب رد
فيمنه بخلاف تراجع السعر اذا رد في مكان العصب لانه عبارة عن قنور الرغبات دون فوت
لجزء بخلاف المبيع لانه ضمان عقد أما لعصب فقبض والارصاف تضمن بالفعل لا بال عقد

على ما عرف ولرضى لله عنه ومحمد بن عيسى بن أبي أيوب لا يمكنه ضمير المضمان مع
استرداد الأصل لأنه يؤدي إلى التناقض (ومن عصب عبد فاستعده فقصته العدة فله به
المضمان) لما بينا (ويصدق بالعلة) قال رضي لله عنه وهذا عندهما أيضا وعند ولا يصدق
بالعلة وعلى هذا الخلاف إذا أخرج المستعير للمعاملة لا يوجب رجوعه لله أنه حل في ضمان
رملكه أما الضمان وهو كذا في المسمى للمضمون لأن المضمونات تملك بأداء الضمان
مستند إلى وقت العصب عند ما طمأنت حصل سبب خيث وهو التصرف في ملك الغير وهو
هذا له وسيلة لتصدق إذا فرغ يحصل على وصف الأصل والملك المستند قص ولا يعدم
به نكث (ولو ملك العبد في يد العاصب حتى ضمنه له أن يستعير بالعلة في أداء الضمان) لأن
الخبث لأجل المالك ولهذا لو أدى إليه ما كان له التناول فيقول الخبث بالأداء إليه بخلاف ما إذا باعه
فهذا في يد المشتري ثم استحق وغرمه ليس له أن يستعير بالعلة في أداء الثمن إليه لأن الخبث
ما كان لحق المشتري لا دكان لا يجد غيره لأنه محتاج إليه أنه أن يصرفه إلى حاجة نفسه ولو
أصاب مالا تصدق عنه أن كان غيبا وقت الاستعمال وإن كان وفيه فلا شيء عليه لما ذكرنا قال
(ومن فصب القاذو شترى م اجارية وباعها ألفين ثم شترى بالالفين جارية فباعها شلانة
آلاف درهم فله تصدق بجميع الربح وهذا عندهما) وأما أنه أن اعاصب أو المودع أو تصرف
في المعصوب أو لودعه ورجع لا يطيب له ربح عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله وقد مررت
للدلائل وجوابهما في الوديعه أظهر لأنه لا يستند الملك في قبيل التصرف لا لعدم سبب
الضمان فلم يكن التصرف في ملكه ثم هذا ظاهر في ما يتعين بالاشارة أما فيما لا يتعين كالثمنين
فقوله في الكتاب شترى بها شارة إلى أن تصدق انما يجب إذا شترى بها وقد مضى الثمن أما إذا
أشار إليها وقد مضى غيرها أو قد مضى غيرها أو أشار إلى غيرها أو أطلق طلاقا وقد مضى منها يطيب له وهكذا
قال الكرخي رحمه الله لأن الاشارة إذا كانت لا تفيد تعيين لا بد أن يأكدها بالتداني فيحقق الخبث
وقال من اختار جهرا لم يملكه قبل أن يضمن وكذا بعد الضمان كل حال وهو المختار
لاطلاق الجواب في الجامعين والمبسوط قال (وإن اشترى بالالفين جارية فباعها ألفين فوهبها
أو طعنا ما فأكله لم تصدق بشيء) وهذا قولهم جميعا لأن الربح انما يتبين عند اتحاد الجنس والله
سبحانه وتعالى أعلم

في فصل فيما يتبع فعل العاصب قال (وإذا تبرعت العين لمعصوبة بفعل العاصب حتى زال
سببها وعظم منافعتها زال ملك المعصوب منه عنها وملكها لعاصب وضمنها ولا يجوز له الانتفاع
بها حتى يؤدي لها كمن عصب شاء وذبحها أو شاة أو طعنها أو حنطة طعنها أو حديد

في حقه سيفا أو سقرا فعمله عليه) وعند كل واحد قول شافعي رحمه الله لا يقطع - في حقه
 رهور وية عن أبي يوسف رحمه الله غير أنه في اختيار أحد لدقيق لا يضمه للمصان عنده
 لأنه يؤدي إلى الرأب عند الشافعي رحمه الله يصح عنه وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يرول ملكه
 عنه لملكه يباع في دينه وهو أحق به من لغيره ، عدمونه شافعي رحمه الله أن العين باقية فيبقى
 على ملكه وتبعية الصفة كما إذا هبت لريح في الحطة فأنتها في طاحونة لغيره فطحن ولا
 منبر فعمله لأنه محظور فلا يصح سبباً للملك على ما عرف وصار كما إذا انعدم الفعل أصلاً وصار
 كما إذا ذبح الشاة المعصومة وسلمتها وأرسلها أولاً أنه أحدث صفة منقومة وصدر حق الملك
 حال الكامن وجهه لا يرى أنه يدل الاسم وفات معظم لمقاصد وحقه في الصفة قائم من كل وجه
 ويترجح على الأصل لدى هوقايت من وجهه ولا ينجده سبباً للملك من حيث هو محظور بل من
 حيث أنه أحداث الصفة بخلاف الشاة لأن اسمها باق بعد الذبح والصلح وهذا الوجه يشمل
 الفصول المذكورة ، وتفرع عليه غيرها في حقه وقوله ولا يحمل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدل
 استعسان والقباس أن يكون له دللته هو قول الحسن وزفر رحمه الله هكذا عن أبي حنيفة رحمه
 الله رواه الفقيه أبو الليث رحمه الله وجهه ثبوت الملك المطابق لمصرف لا ترى أنه لو ربه أو
 باعه جاز وجهه لاستعسان قوته عليه السلام في شاة مدروحة لمصلحة غير رضا صاحبها
 أطعموها لا ساري أفاد الأمر بالتصدق في روث ملك للملك وحرمة الانتفاع به قبل
 لأرضاء ولا في الناحية الانتفاع به باب لعصب فيعزم قبل الأرضاء - بالمادة الفساد
 ونفاذ بيعه وهبته مع الحرمة لتمام الملك كأي الملك الفاسد وإذا أدى البدل يباح به لأن حق
 الملك صار موقوفاً بالبدل فحصلت مباداة بالتراضي وكذا إذا أبرأه لسقوط حقه به وكذا إذا أدى
 بالقضاء أو ضمنه الحاكم أو ضمنه المالك لوجود لزامه لأنه لا يقضي لأبطله وعلى هذا
 الخلاف إذا عصب حطة فزرعها أو نواة فعرسها غير أنه عند أبي يوسف رحمه الله يباح
 الانتفاع به ما قبل أداء الصالح لوجود الاستعلاء من كل وجه بخلاف ما تقدم لييام العين به
 من وجه وفي الحطة يزرعها لا تصدق بالفصل عنه بخلاف الحما وأصله ما تقدم قال (ونعصب
 وضه أو ذهباً فضره أدرهم أو ديناراً أو أية لم ير ملكاً ما ملكها عداً أبي حنيفة رحمه الله
 فيأخذها ولا شيء للعاصب وقال يملكها للعاصب وعليه مثلها) لأنه أحدث صفة معتبرة صير
 حق الملك حال الكامن وجهه لا يرى أنه كسر وفات بعض المقاصد وأبطل الصالح أس لم يلى
 لمصاربات والشركاء والمضروب بصلح لذاته وبه من العين باق من كل وجه لا ترى أن الاسم

بأن ومعه لاصلي لثمنه وكوبه مورو وباق حتى يجري فيه الربا اعتبارا ووصلا لاجته
 لرأس المال من أحكام الصفة دون لعب وكذا الصفة فيها غير متقومة مطلقا لانه لا قيمة لها
 عند المقابلة بجنه قال (ومن عصب ساجه فبني عليها لملك المالك عم اولزم لعاصب قيمتها
 وقال الشافعي للمالك أخذها ولو جبه من الجانبين قدمناه ووجه آخر لنا فيه ان فيما ذهب اليه
 اضراوا بالعاصب بنقص ثنائه الحاصل من غير خلف وصير المالك فيما ذهبنا اليه مجبور بالقيمة
 وصار كما دخل بالخط المعصوب بطن جاريته أو عبده أو أدخل اللوح المعصوب في سفينة ثم قل
 الكرخي ولفقه أبو جعفر الحمدواني رحمه الله لا ينقص اذا بنى في حوالى الساجه اما اذا بنى
 على فس الساجه ينقص لانه متعدد وجواب الكتاب يرد ذلك وهو الاصح قال (ومن دفع
 شاة غيره فمالها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه وان شاء ضمنه نقصا ما وكذا الخزور
 وكذا اذا قطع يدهما هده هو طاهر الرواية ووجهه انه اتلاف من وجهه باعتبار فوت بعض
 الاعراض من الحمل والدرول لسلور شاة عصها وهو اللحم صار كالحرق اذا حش في الثوب ولو
 كانت اليد غير ما كحل اللحم فسطع لعاصب طرفها للمالكين بضمه جميع قيمتها الوجود
 لاستهلاك من كل وجهه بخلاف دفع طرف لعبد المملوك حيث يأخذه مع أرض لمعطوع لان
 الآدمي يبقى منتقاه بعد قطع اطراف قال (ومن خرق ثوب غيره حرقا يسير ضمنه نقصا
 والثوب ما كان لان العير قائم من كل وجهه وانما دخله عيب فيضمنه (وان خرق ثوبا كبيرا يبطل
 عامه معاومه فلما كان ان يضمنه جميع قيمته) لانه استهلاك من هذا الوجه فكانه احرقه قال
 رضي الله عنه معناه يترك ثوب عليه وان شاء أحد الثوب وضمنه النقصان لانه تعيب من وجه
 من حيث ان العير باق وكذا بعض المنافع قائم ثم اشارة للكتاب الى ان الفا حش ما يبطل به عامة
 المنافع والصحيح ان الفا حش ما يفوت به بعض العين وجنس المدفوعة وبقي بعض العين وبعض
 المدفوعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وما يدخل فيه النقصان لان مجرد ارجحه الله جعل
 في الاصل قطع الثوب نقصا بافاحشا والفاقت به بعض المنافع قال (ومن عصب أرضا فحرق فيها
 او بنى فيها فقلع ابناءه عرس وردده) لقوله عليه السلام ليس احرق طالم حق ولان ملك
 صاحب الارض باق فان لارض لم تصر مستهلكا والعصب لا يتحقق فيه ولا للمالك من سبب
 فيؤمر اذ اعلى تنقر بها كما دخل طرف غيره بطعامه (فان كانت لارض نقص فقلع ذلك
 فلما كانت ان يضمن له فيه ابناءه ووجهه العرس مقلوعا ويكونان له) لان فيه طر لهما ودفع
 لضررهما او فوته قيمته مقلوعا عنه فيه بناء أو شجر يؤمر بقلعه لان حقه فيه اذ لا قرر

به فيه فتقوم لأرض بدون الشجر ويساءونهم وهاهنا جروا ساء صاحب لأرض أن يأمره
بقطعه فيضمن فصل ما بينهما قتل (ومن غصب ثوبا فصبه أجرة أو سوي يقاتله - من فضا حبه
بالخيار أن شاء صممه قيمة ثوب أبيض ومثل أسود يرق رسامه فلعاصب أن شاء أحدهما أو عزم
ما إذا الصبيغ والسمن فيهما) وقال الشافعي رحمه الله في ثوب أصاحبه أن يمسكه ويأمر
العاصب بقطع الصبيغ بالقدر الممكن اعتبارا أصل الساحة بي فيها لأن الله ممكن بخلاف
السمن في السويق لأن التمييز منهذر وأما ما بينا أن به رعاية الحاسبين ونظيرة لصاحب الثوب
لكونه صاحب الأصل بخلاف الساحة بي فيها لأن لفصل له بعد الفصل ما الصبيغ في ثلاثي
وبخلاف ما إذا الصبيغ بهبوب لربح لانه لا حياية من صاحب الصبيغ ليضمن الثوب فينملك
صاحب الأصل الصبيغ قال أبو عصفرة رحمه الله في أصل المسئلة وإن شاء رب الثوب باعه
ويضرب بقيمة أبيض وصاحب الصبيغ صار الأصل الصبيغ وبه لأن لا ينملك الصبيغ بالقيمة
وعند امتناعه تعبير رعية الجانبين في لبيع ويتأني هذا فيما إذا اصبح الثوب بنفسه وقد
ظهر بما ذكرنا الوجه في السويق غير أن السويق من ذوب لا مثل في ضمن منه والثوب من
دوات القيم فيضمن قيمته وقال في الأصل يضمن قيمة السويق لأن أسود يرق بتفارت بالقلبي
فهم يرق مثليا وقيل المراد منه المثل سماه بهامه مقامه وصفره كالحجرة ولو صبغه أسود فهو
نقصان عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما رادة وقيل هذا اختلاف عصر وزمان وقيل إن كان
ثوبا بمقصة السوداء ونقصان وإن كان ثوبا بزيادة السوداء فهو كالحجرة وقد عرف في غير هذا
الموضع ولو كان ثوبا بمقصة الحرة فإن كانت قيمته ثلاثين درهما فتراجعت الصبيغ إلى عشرين
فمن محمد رحمه الله أنه ينظر أن ثوب تزيد به الحرة فإن كانت ريادة حرة يأخذ ثوبا وخمسة
دراهم لأن إحدى خمسين جبر الصبيغ

فصل في (ومن غصب عينا فبيعها فضمنه المالك فيمنها ملكها) وهذا عندنا وقال الشافعي
رحمه الله لا يملكها إلا العاصب عدوان محض فلا يصلح سبب للمالك كما في المدبر ولأنه ملك البدل
بكائه والمبدل قابل للتقل من ملك بي منه ذلك دفعه لصبر وعنه بخلاف المدبر لانه غير قابل
مفضل لحق المدبر هم قد يفسح لتدبير بالانصاء سكن البيع هذه صادف لقن قال (والقول
في انقيمه قول العاصب مع بيمه) لأن المالك يدعي ريادة وهو ينكر والقول قول المنكر مع
بيمه (الآن يقيم المالك البينة أكثر من دلت) لأنه ثبت به بالحجة الملزمة قال (فإن ظهرت
لعين وقيمتها أكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول المالك أو بيته فامها أو يشكول العاصب عن
اليمين ولا خيار لهما الثوب والعاصب) لأنهم به المالك سبب اتصاله رضا المالك حيث

ادعى هذا المقدار قال (فان كان ضمنه بقول العاصب مع عبده وهو بالخيار ان شاء امضى الضمان وان شاء اأخذ العين ورد العوض) لانه لم يتم رضاهم في المقدار حيث يدعى الزيادة واأخذه دونهم لعدم الحاجة ولو طهرت العبيد وقبضت منها مائة من ماله في هذا الفصل الاخير وكذلك الجواب في ظاهر الرواية وهو الاصح خلاف ما افادته لكرخي رحمه الله في اخباره لانه لم يتم رضاه حيث لم يعط له ما يند عليه والخيار اقوات الرضا فان (ومن عصب عبدا فباعه فضمنه لمالك قيمته وقد جاز به وان اعنته ثم ضمن لقيمة لم يجز عنته) لان ملكه الثابت بعبده ناقص لثبوته مستنداً لضرورة ولقد اظهر في حق لاكتساب دون الاولاد والناقص يكتفي بالتقديري دون العتق كما في كتاب قال (وولد المعصوبة ونماؤها ومرة البستان المعصوب امانة في يدي العاصب ان ذلك ولا ضمان عليه الا ان ينعدى فيها أو يطلبها مالها فيمنعها ياء) وقال الشافعي رحمه الله رواد المعصوب مضمومة متعينة كانت أو منفصلة لوجود العصب وهو اثبات اليد على مال العبد بعبده رضاه كفي اظنية لمخرجة من الحرم داولد في يده يكون مضمونا عليه ولنا ان لعصب اثبات اليد على المال العبد على وجه يربط به المالك على ما ذكرناه وبذلك المالك ما كانت ناشئة على هذه الزيادة حتى يربطها العاصب ولو عتبرت ثالثة على الولد لا يربطها اذ لظاهر عدم المنع حتى لو منع الولد بعد طلبه ضمنه وكذا اذا تعدى فيه كما قال في التكاثر وذلك بان أتلفه أو ذبحه وأكله أو باعه وسلمه وفي الطيبة لمخرجة لا يضمن ولدها اذا داهل قبل لتتمكن من الارسال لعدم المنع ونما يضمنه اذا داهل بعد لوجود المنع بعد طلب صاحب الحق وهو الشرع على هذا أكثره شاخجار حهم بقولوا طاق الجواب فهو ضمان جنابة ولقد ينكر تنكر رها رجب بالاعانة ولاشارة فلان يجب ما هو فوقها وهو اثبات اليد على مستحق الامن أول وأخرى دل (وما تضمنت الجارية بالولادة في ضمان العاصب فان كان في قيمة الولد وفاء به يجبر النقصان بالولد ومقتضاه عن العاصب) وقال رفرو الشافعي رحمه الله لا يجبر لنقصان بالولد لان الولد منك فلا يصلح جابر املكه كفي ولد الطيبة وكذا اذا داهل الولد قبل له أو ماتت الام والولد وفاء وصار كما داجر صرف شاة غيره أو قطع قوائم شجر غيره أو خصى عبده غيره أو علمه الحرفة فامتناه التعليم وما ان سبب الزيادة لنقصان واحد وهو الولادة أو العلق على ما عرف عند ذلك لا بعد فقها فاعلا ورجب صما وصار كما ذا عصب جارية فمينة مهرلت ثم سمنت أو سقطت نيتها ثم بنت أو طاعت يد المعصوب في يده وأحد أرشها وادع مع العبد بحسب عن نقصان القطع وولد الطيبة مسموع وكذا اذا ماتت الام وتخرج الثانية من الولادة ليلف سبب موت الام دل ولادة لانقصى ابيه عابا وبخلاف ما

الميتة ولهم لان أحد من أهل لاد لا يبين نموها لانه تحب قيمة لحر وان كان من
دوات الامثال لان المسلم مبيع عن تملكه لكونه عرارة بخلاف ما دأبت المبيعة بن
لذم بين لان لدى غير مبيع عن تملكه جرونها كما هو هذا بخلاف لربالاه مستثنى عن
عقودهم وبخلاف العبد لم يرد بكونه لدى لان ما مضى لهم ترك لتعرضه لما فيه من
لاستغفاف بالدين وبخلاف من تركه فيه عدمه كان لمن يبيعه لان ولاية لمخارجه
ثانية قال (فال عصب من مسم جرونها أو جلد ميتة فدعه فلصاحب الجران يأخذ ما طل
غير مسمي وبأحد جلد الميتة ويرد عليه ما اراد داغ فيه) والمراد بالفصل الاول اذا خلاها بالفضل
من الشمس انى اطل ومنه الى الشمس وبالفصل الثاني اذا دفعه بما له قيمة كالقسط
والعقود وبخلاف ذلك والفرق ان هذا التحليل يظهر له به رتبة غسل الثوب النجس فيبقى
على ملكه اذا ثبت المماثلة به وهذا الداع اتصل بالجلد مل متقوم للعاصب كالصبيغ في
الثوب فكان بمزاته فلماذا يأخذ اطل غير مسمي وبأحد جلد ميتة فدعه فلصاحب الجران يأخذ ما طل
ان ينظر اى قيمة ذكبا غير مدموغ والى قيمته مد وبالفصل من فضل ما بينهما وللعاصب
ان يحبس حتى يسوفي حقه كحق الحبس في مبيع قال (وان استهلكها ضمن الحل ولم
يضمن الجلد عند أى حقه فخرجه به وقال يصمن الجلد مدموغا يعطى راد الداغ فيه) ولو هلك
في يده لا يضمنه بالاجماع ما حل فلانه لما بشى على ملك مالك وهو مال متقوم بجمعه
بالاتلاف ويجب منحه لان الحل من دوات الامثال وأما الجلد فلها ما ان باق على ملك المالك
حتى كان به ن بأحده وهو مال متقوم بجمعه مدوعا بالاسهلاك وبعطيه المالك ما اراد
لداغ فيه كما اذا عصب ثوبا وصبغ به ثم استهلكه بضمنه وبعطيه المالك ما اراد الصبيغ فيه ولا به
واجب لرد فاد فوته عليه خلقه فخرجه كمالى لمستعار وهد فارق لملكه بنفسه وقولها يعطى
ما اراد لداغ فيه محمول على اختلاف الجنس ما عند نقوده في طرح عنه ذلك القدر وبؤخذ منه
الباقى لعدم الفائدة فى لاحذمه ثم فى لرد عليه وله ان تقوم حصل صنع العاصب وصنعه
متقومة لاستعماله ما لا متقوم ما به وطرد كان له أن يحبس حتى يسوفي ما اراد لداغ فيه فكان
حقه والجلد تبع له فى حق التقوم ثم الاصل وهو الصنعة غير مضمون عليه فكذلك التابع كـ
داغ من غير صنعة بخلاف وجوب لرد حال قيامه لانه ينبع الملك والجلد غير تابع للصنعة فى
حق الملك لثبوته قبلها وان لم يكن متقوما بخلاف لذكى والثوب لان التقوم فيهما كان ثبات
فصل الدغ والصبيغ فيمكن انهما صنعة ولو كان قائما فاراد المالك أن يستركه على

لعاصب في هذا الوجه ويضمه قيمته قبل ليس له ذلك لأن الجلد لا قيمة له بخلاف صبيغ
لثوب لأن له قيمة وقبل ليس له ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما به ذلك لأنه تركه
عليه وضمنه بغير العاصب عن رده وصار كالاستهلاك وهو على هذا الخلاف على ما بيناه ثم
قبل بضمنه قيمة جلد مدبوغ ويعطيه ما راد الدباغ فيه كافي الاستهلاك وقبل بضمنه قيمة
جلد ذكي غير مدبوغ ولودنه بما لا قيمة له كالتراب والشمس وهو لما لا شيء لا به بخرلة
غسل الثوب ولو استهلكه العاصب بضمن قيمته مدبوغا قبل طاهر غير مدبوغ لأن وصف
لدباغة هو الذي حصله فلا يضمنه وجه الأول وعليه لا كثر وإن صفة الدباغة تامة بالجلد فلا
تفرد عنه وإذا صار الأصل مضمونا عليه فكذلك صفته ولو خال الخمر بالقاء الملح فيه قالوا عند
أبي حنيفة رحمه الله صار ملكا للعاصب ولا شيء له عليه وعندهما أخذه ملك وأعطى ما زاد
الملح فيه بمنزلة دبغ الجلد ومعناه ههنا أن يعطى مثل وزن الملح من الخمر وإن أراد للمالك تركه
عليه وتضمنه فهو على ما قبل وقبل في دبغ الجلد ولو استهلكها لا يضمنها عند أبي حنيفة رحمه
الله خلافا لهما كما في دبغ الجلد ولو - لها بالقاء خمر فيها من محمد رحمه الله أن صار خلا من ساعته
يصير ملكا للعاصب ولا شيء عليه لأنه استهلاك له وهو غير منقوص وإن لم ينصر خلا لا بعد زمان
بأن كان الملقى فيه خلا قليلا فهو بينهما على قدر كمالهما لأن حط الخمر بالخل في التقدير وهو
على أصله ليس باستهلاك وعند أبي حنيفة رحمه الله هو للعاصب في الوجهين ولا شيء عليه لأن
نفس الخلط استهلاك عنده ولا ضمان في الاستهلاك لأنه أنقلب ملك نفسه وعن محمد رحمه الله
لا يضمن بالاستهلاك في الوجه الأول لما بيناه بضمنه في الوجه الثاني لأنه أنقلب ملك غيره
وبعض المشايخ أجروا جواب الكتاب على إطلاقه أن للمالك أن يأخذ الخل في الوجه كله
غير شيء لأن الملقى فيه يصير مستهلكا في الخمر فلم يبق متقوما وقد كثرت فيه أقوال المشايخ وقد
أثبتناها في كفاية المشتري قال (ومن كسر لمسلم برط أو طبلا أو مزمار أو دقا أو أراق له سكر
أو منصف فهو ضامن وبيع هذه الأشياء جائز) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف
ومحمد رحمه الله لا يضمن ولا يجوز بيعها وقبل الاختلاف في الدق والطبل الذي يضرب للهو
وأما طبل العزاة والدق الذي يباح ضرب به في العرس يضمن بالانقلاب من غير خلاف وقيل
الفتري في الضمان على قولهما والسكر اسم لشيء من ماء الرطب إذا اشتد والمصنف ما ذهب
نصفه بالطبع وفي المطبوخ أدنى طبخة وهو الباذق عن أبي حنيفة رحمه الله روايتان في
التضمن والبيع لهما أن هذه الأشياء أعدت للمعصبة قبطل تقومها كالخمر ولأنه فعل ما فعل
أحرار المعروف وهو بامر الشرع فلا يضمنه كما إذا قبل باذن الإمام ولا يضمنه رحمه الله أنها

أموان لصلاحيتها بكل من وجوه الاتعاض ون صحت لا يحسن فصار كالأمة المعيبة وهذا
 لأن الفساد فعله على مختار فلا يوجب سقوط لقوم وجوار البيع والتصميم مرتبان على
 لمالية والتقوم ولا امر بالمعروف باليد إلى الامراء لقدرتهم وباللسان إلى غيرهم وتجب قيمتها
 غير صالحة فهو كأي جارية المعينة والكبش الطوح والحمامة لطيارة ولديك لمقاتل والعبد
 الخصي تجب القيمة غير صالحة هذه الامور كذا هداوى السكر والمصنف تجب قيمتها ما ولا
 يجب المثل لأن الملم ممنوع عن تلك عبته ون كان لو فعل جاروهذا بخلاف ما ادّعى على
 نصراني صليبا حيث يصمن قيمته صليبا لأنه مقرر على ذلك قال (ومن عصب أم ولد أو مدبرة
 ماتت في يده ضمن قيمة المدبرة ولا يصمن قيمة أم ولد) عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا لا يضم
 قيمتهما لأن مالية المدبرة متقومة بالاتفاق ومالية أم الولد غير متقومة عنده وعندهما
 متقومة ولذا لا دلالة ذكرها في كتاب العتاق من هذا الكتاب والله أعلم

كتاب الشفعة

لشفعة مشتقة من الشفع وهو الضم سميت ما ضم فيها من ضم لشيء إلى غيره أو ضم
 (الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ثم الجار)
 أفاد هذا للقطيبون حق الشفعة لكل واحد من هؤلاء وأفاد الترتيب ما الشبوت فلقوله عليه
 السلام الشفعة لشريكتي لم يقاسم ولقوله عليه السلام جار لدار أحق بالدار والارض ينظر له
 وإن كان غنيا إذا كان طريقتهما واحدا ولقوله عليه السلام الجار أحق سقبه قبل يارسول الله
 ما سقبه قال شفعتي ويرى الجار أحق شفعتي وقال لشافعي رحمه الله لا لشفعة الجوار لقوله
 عليه السلام لشفعة فيما لم يقسم فأدركت الحدود وصرفت الطرق ولا لشفعة ولأن حق الشفعة
 معدول به عن سنن القياس لما فيه من تملك المال على الغير من غير رساء وقد ورد لشرع به
 فيما لم يقسم وهذا ليس في معناه لأن مؤنة لشفعة تخرمه في الأصل دون الفرع ولما مارونا
 ولأن ملكه متصل بملك الدخيل اتصال ثابت وقدر فثبت له حق الشفعة عند وجود المعاوضة
 بالمال اعتبارا بمرور لشرع وهذا لأن الاتصال على هذه الصفة إنما ينصب سببا فيه لرفع ضرر
 الجوار إذ هو مادة المصار على ما عرف وقطع هذه المادة تملك الأصل أولى لأن الضرر في حقه
 أزعاجه من خطة آباءه أقوى وضرر لشفعة مشروع لا يصح عنه لتحقيق ضرر غيره وأما
 الترتيب فللقوله عليه السلام الشريك أحق من الخليط والخليط أحق من الشفع فالشريك في نفس
 المبيع والخليط في حقوق المبيع والشفيع هو الجار ولأن الاتصال بالشفعة في المبيع أقوى لأنه في كل
 حظه هذه الاتصال في حقوق لانه شريك في مرافق المالك ولترجيح ينحقق بقوة السبب ولأن

صمغ الراسم لم يصلح علة صلح مرجع قال (وليس للشريث في الطريق والشرب والجار
 شعبة مع الخيط في الرقبة) لما ذكرنا انه مقدم قال (فان سمع الشعة للشريث في الطريق فان
 سلم أخذها الجار) لما بينا من الترتيب والمراد هذا الجار الملاصق وهو الذي على ظهر الدار
 المشفوعة وبانه في سكة أخرى وعن أبي يوسف ان مع وجود الشريث في الرقبة لا شعبة لغيره
 سلم أو استوفى لانهم محبسون به ووجه الظاهر ان السبب قد تقرر في حق الكل لان للشريث
 حق التقدم فاداسم كان لمن يليه بمرئته دين الصعة مع دين المرض والشريث في لمبيع فديكون
 في بعض منها كافي منزل معين من الدار أو جدار معين منها وهو مقدم على الجار في المنزل وكذا
 على الجار في بقية الدار في أصح الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله لان اتصاله أقوى والبصعة
 واحدة ثم لا بد ان يكون الطريق أو الشرب خاصا حتى تستحق الشعة بالشركة فيه فالطريق
 الخاص ان لا يكون نافدا أو الشرب الخاص ان يكون نهر لا يجري فيه السفن ولا تجري فيه فهو
 عام وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وعن أبي يوسف رحمه الله ان الخاص ان يكون
 نهر يسقى منه قرحان أو ثلاثة وما زاد على ذلك فهو عام فان كانت سكة غير نافذة تشعب منها
 سكة غير نافذة وهي مستطيلة فبعت دار في السفلى فلا لها الشعة خاصة دون أهل العليا وان
 سعت للعليا فلا أهل السكتين والمعنى ما ذكرنا في كتاب أدب القاضي ولو كان نهر صغير يأخذ
 منه نهر أصغر منه فهو على قياس الطريق فيما بيناه قال (ولا يكون الرجل بالجدوع على الحائط
 شقيع شركة ولكنه شقيع حواري) لان العلة هي الشركة في العفارو ووضع الجدوع لا بصير شركا
 في الدار الا انه جار ملارق قال (والشريث في الخشبة تكون على حائط الدار جار) لما بينا قال
 (وإذا اجتمع الشفعاء والشفعة بينهم على عدد رؤسهم ولا يعتبر اختلاف الاملاك) وقال
 لشافعي رحمه الله هي على مقادير الاصباء لان الشفعة من مرافق الملك لا يرى نهائ التكميل
 منفعته فاشبه الرشح والعدة والولد والتمرة ولما هم استووا في سبب الاستحقاق وهو الاتصال
 يستوون في الاستحقاق لا يرى انه لو انفرد واحد منهم استحق كل الشفعة وهذا آية كمال
 لسبب وكثرة الاتصال وذن كثرة العلة والترجيح يقع بقوة في الدليل لا بكثرة ولا قوة ههنا
 ظهور الاخرى بمقابله ونمات ملكا غيره لا يجعل ثمرة من ثمرات ملكه بخلاف الثمرة
 وأشباها لو أسقط بعضهم حقه فهي للباقي في الكل على عددهم لان الاتصال للمراجعة مع
 مال السبب في حق كل واحد منهم وقد انقطعت ولو كان البعض غيبا يفتى بهايين الحضور على
 عددهم لان العائب لعله لا يطلب وان قضى الحاضر بالجميع ثم حصر آخر بعضي له بالصف ولو
 حضر ثالث فبثلث ما في يد كل واحد تخفيفا منسوبة فهو سلم الحاضر بعد ما قضى له بالجميع لا بأحد

عادم لا تصف لان قضاء امره صلى الله عليه وسلم بكل ما امر به قطع حق لعائيب عن الصف بخلاف ما قبل القضاء قال (والشفعة تجب بعقد البيع) ومعناه عدمه لانه هو السبب لان سببها لاتصال على ما بيناه ولو جبه فيه ان الشفعة نعمت يجب اذ رغب البائع عن ملك الدار والبيع يعرفها وهذا يكفي ثبوت البيع في حقه حتى يأخذها الشفيع اذا اقر البائع بالبيع وان كان المشتري يكذبه قال (وتستقر بالاشهاد ولا بد من طلب الموائبة) لانه حق ضعيف يبطل بالاعراض ولا بد من الاشهاد والطلب ليعلم بذلك رغبته فيه دون اعراضه عنه ولانه يحتاج الى ثبات طلبه عند القاضي ولا يمكنه الا بالاشهاد قال (وتملك بالاخذ اذا سلمها المشتري أو حكم الحاكم) لان الملك للمشتري قد تم فلا ينتقل الى الشفيع الا بائراضى أو قضاء القاضي كافي لرجوع في طلبة وتطهر فائدة عدم فيما ادامت الشفيع بعد الطلبين أو باع داره المستحق بها لشفعة أو بيعت داره بجنب الدار المشفوعة قبل حكم الحاكم أو تسليم المعاصم لا تورث عنه في الصورة الاولى وتبطل شفيعته في الثانية ولا يستحقها في الثالثة لانعدام الملك له ثم قوله تجب بعقد البيع بيان انه لا يجب الا عند معاوضة المال بالمال على ما بينه ان شاء الله تعالى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

باب طلب الشفعة والخسومة فيها

قال (وإذا علم الشفيع بالبيع اشهد في مجلسه ذلك على المطالبة) اعلم ان الطلب على ثلاثة اوجه طلب لموائبة وهو ان يطلبها كما علم حتى لو باع الشفيع البيع ولم يطلب شفيعته بطلت الشفعة لم ذكرنا قوله عليه السلام الشفعة لمن واثبها ولو اخبر بكتاب الشفعة في اوله أو في وسطه وقرا الكتاب اى آخره بطلت شفيعته وعلى هذا عامة المشايخ ورجعهم الله وهو رواية عن محمد وعنه ان له مجلس العلم والروايتان في النوادر والثانية اخذ الكرخى لانه لما ثبت له خيار التملك لا بد له من زمان التأمل كافي المخيرة ولو قال بعد ما بلىه البيع الحمد لله أو لا حول ولا قوة الا بالله أو قال سبحانه الله لا تبطل شفيعته لان الاول حمد على الخلاص من جواره والثاني تعجب منه لقصد ضراره والثالث لاقتناع كلامه فلا يدل شئ منه على الاعراض وكذا اذا قال من ابتاعها وبكم بيعت لانه يرغب فيها شمن دون ثمن ويرغب عن مجاورة بعض دون بعض والمراد بقوله في الكتاب شهد في مجلسه ذلك على المطالبة طلب الموائبة والاشهاد فيه ليس بالارم انما هو متى التجاحد والتقييد بالمجلس شارة في ما اختاره للكرخى رحمه الله وبصح لطلب بكل لفظ فهم منه طلب الشفعة كما هو قول طيب الشفعة أو اطلبها أو اناطالها لان اعتبار لفظه في واد بطل شفيع ببيع له لم يجب عليه لانه لا يشهد حتى يحضره رجلان أو رجل واحد

عدل عند أبي حنيفة رحمه الله ولا يجب عليه أن يشهد أحمره وحدثه كان أو عبد
صبيًا كان أو امرأة إذا كان الخبر حقا وأصل الاختلاف في عمل الوكيل وقد ذكرناه برأيه
واخوانه فيما تقدم وهذا بخلاف المخبر إذا أخبرنا عنده لأنه ليس فيه إرام حكم وبخلاف
ما إذا أخبره المشتري لأنه خصم فيه والعدالة غير معتبرة في الخصوم والثاني طلب التقرير
والإشهاد لأنه يحتاج إليه لإثباته عند القاضي على ما ذكرناه ولا يمكنه الإشهاد ظاهر على طلب
المواثبة لأنه على قور العلم بالشراء فيحتاج بعد ذلك إلى طلب الإشهاد والتقرير ويؤيده ما قال في
الكتاب (ثم ينهض منه) يعني من مجلس (ويشهد على البائع أن كان المبيع في يده) معناه
لم يسلم إلى المشتري (أو على المبتاع أو عند العقار فإذا فعل ذلك استقرت شفعته) وهذا لأن كل
واحد منهما خصم فيه لأن الأول البدل والثاني المشتري وكذا يصح الإشهاد عند المبيع لأن الحق
متعلق به فإن سلم البائع المبيع لم يصح الإشهاد عليه لحروجه من أن يكون خصما ولا بدله ولا
ملك فصار كالاجنبي وصورة هذا الطلب أن يقول إن فلانا اشترى هذه لدار أو أثاثا بها وقد
كنت طلبت الشفعة وأطلبها الآن فاشهد على ذلك وعن أبي يوسف أنه ثبت شرط سميته
لمبيع وتحديد لان المطالبة لأنصح الاتي معلوم والثالث طلب الخصومة والتمك وسد كر
كيفية من بعد أن شاء الله تعالى قال (ولانقط الشفعة تأخير هذا الطلب عند أبي حنيفة
رحمه الله وهو رواية عن أبي يوسف وقال محمد رحمه الله أن تركها شهر بعد الإشهاد بطل
وهو قول زفر رحمه الله معناه إذا تركها من غير عذر وعن أبي يوسف أنه إذا تركها لمصلحة في
مجلس من مجالس القاضي تبطل شفعته لأنه إذا مضى مجلس من مجالسه ولم يخصم فيه اختيارا
دل ذلك على اعراضه وتسليمه وجه قول محمد أنه لو لم يسقط بتأخير الخصومة منه أبدًا يتضرر
به المشتري لأنه لا يمكنه التصرف حذر نفسه من جهة الشفيع فقد رآه شهر لأنه آجل وما
دونه عاجل على ما مر في الإيمان ووجه قول أبي حنيفة وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى أن
الحق متى ثبت واستقر لا يسقط إلا إسقاطه وهو التصريح بلسانه كافي سائر الحقوق وما ذكر
من الضرر بشكل ما إذا كان عايبا لا فرق في حق المشتري بين الحضر والسفر ولو عمه لم يكن في
بلد قاض لا تبطل شفعته بالتأخير بالاتفاق لأنه لا يمكن من الخصومة إلا عند القاضي فكان
عذر قال (وإذا تقدم الشفيع إلى القاضي فادعى لشرا أو طلب الشفعة سأل القاضي المدعى
عليه فإن اعترف بملكه لدى شفيعه أو لا كلفه أقامه ليمينه) لأن البدل ظاهر بحمل ما تكفى
لإثبات الاستحقاق قال رضي الله عنه سأل القاضي المدعى قبل أن يقبل على المدعى عليه
عن موضع لدار وحدودها لأنه ادعى حقاؤها فصار ككافة ما ادعى رقبته وأذنين

ذلك ما لا ينافي مع سبب شفعه لا خلاف سببها فان انا سببها يدعى تلاصقها لا يسمي دعوه
 على ما قاله الخصاف رحمه الله وقد كرى لعداوى تجد بدعته الدار التي يشفع بها أيضا وقد بيناه في
 الكتاب الموسوم بالتجسس والمزيد قال (فان عجز عن البيعة استعطف المشتري بالله ما يعلم
 انه مالك للدي ذكره مما يشفع به) معناه طلب الشفع لان ادعى عليه معنى لو اقر به لزمه
 ثم هو استعلاف على ما في يده فيحلف على العلم (فان نكل أو قامت للشفيع بيعة ثبت ملكه
 في الدار التي يشفع بها ونبت الجوار فيعد ذلك له القاصي) يعني المدعى عليه (هل ابتاع أم لا
 فان أنكر الابتاع قبل الشفع أقم البيعة) لان الشفعه لا تجب الا بعد ثبوت البيع وثبوتها بالحقبة
 قال (فان عجز عنها استعطف المشتري بالله ما ابتاع أو بانه ما استحق عليه في هذه الدار شفعه
 من الوجه الذي ذكره) فهذا على الحاصل والاول على السبب وقد استوفينا الكلام فيه في
 الدعوى وبذكرنا الاختلاف بنوفيق الله واسما يحلفه على لبتان لانه استعلاف على فعل نفسه
 على ما في يده أصابه وفي مثله يحلف على البتات قول (وتحوز المازعة في الشفعه وان لم يحضر
 الشفع الثمن اني مجلس القاصي فادقضي القاصي بالشفعه لزمه احضار الثمن) وهذا ظاهر
 رواية الاصل وعن محمد انه لا يقضي حتى يحضر الشفع الثمن وهو رواية الحسن عن أبي
 حنيفة رحمه الله لان الشفع عساه يكون مفداً او يتوقف القضاء على احضاره حتى لا ينوي مال
 المشتري وجه الظاهر انه لا ثمن له عليه قبل القضاء ولو لم لا يشترط تسليمه وكذلك لا يشترط
 احضاره (واذا قضى له بالدار للمشتري أن يجبه حتى يتوفي الثمن) وينفذ القضاء عند
 محمد أيضا لانه فصل مجتهده فيه ووجب عليه الثمن فيجبس ولو أحراداء الثمن بعد ما قال له
 ادفع الثمن اليه لا تبطل شفعته لانه تأكدت بالخصوصه عند القاضي قال (وان أحضر الشفع
 البائع والمبيع في بدوله أن يجاهمه في الشفعه لان البدله وهي بد من شفعه) ولا يسمع القاضي
 البيعة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بمشهد منه ويقضي بالشفعه على البائع ويجعل العهدة
 عليه لان الملك لا يشتري بالبسالة بائع ولقاضي يفتي بما للشفع فلا بد من حضورهما
 بخلاف ما اذا كانت الدار قد قبضت حيث لا يعتبر حضور البائع لانه صار أجنبيا فلا يبقى له بدولا
 ملك وقوله فيفسخ لبيع بمشهد منه شارة الى علة أخرى وهي أن البيع في حق المشتري اذا
 كان يفسخ لا بد من حضوره ليقضي بالفسخ عليه ثم وجه هذا الفسخ المذكور أن
 يفسخ في حق الاضافة لا متاع قبض المشتري بالاحد بالشفعه وهو بوجها يفسخ الا أنه يبقى
 أصل البيع لتعدرا قصاخره لان الشفعه ناه عليه ولكنه تتحول الصفقة اليه وبصير كانه هو
 لمشتري منه ولهذا يرجع بالعهدة على البائع بخلاف ما د قبضه المشتري فاخذه من يده حيث

تكون العهدة عليه لانه تم ملكه بالعوض وفي الوجه الاول منع قبض المشتري به بوجوب
 لفسخ وقد طوائنا الكلام فيه في كفاية المنتهى نوفق الله تعالى قال (ومن اشترى دارا غيره
 وهو الخصم للشفيع) لانه هو العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق العقد فينوجه عليه
 قال (الا ان يسلمها الى الموكل) لانه لم يبق له يد ولا ملك ويكون الخصم هو الموكل وهذا لان
 لو قيل كالبائع من الموكل على ما عرفت فتسليمه اليه تسليم البائع الى المشتري فتصير
 المحسومة معه الا انه مع ذلك قائم مقام الموكل فيكفي بمحسوره في المحسومة قبيل التسليم
 وكذا اذا كان البائع وكيل الغائب فلا شفيع ان يأخذها منه اذا كانت في يده لانه طاقه وكذا
 اذا كان البائع وصيا لم يمت فيما يجوز بيعه لما ذكرنا قال (واذا قضى القاضي للشفيع بالدار ولم يكن
 رآها فله خيار الرؤية وان وجدها عياضه ان يرد ها وان كان المشتري شرط البراءة منه) لان
 لاخذ بالشفعة مبررة لشراء الا يرى انه مباداة لمال بالمال فيثبت فيه الخياران كافي الشراء
 ولا يسلط بشرط البراءة من المشتري ولا برؤيته لانه ليس نائب عنه فلا يملك الشفاعة والله
 سبحانه وتعالى اعلم

*(فصل في الاختلاف) * قال (وان اختلف لشفيع والمشتري في الثمن والقول قول
 المشتري) لان الشفيع يدعي استحقاق لدار عليه عند بعد الاقل وهو ينكر والقول
 قول المنكر مع بینه ولا يتعالفان لان الشفيع ان كان يدعي عليه استحقاق الدار فالمشتري
 لا يدعي عليه شيئا تحيره بين التزل والاحد ولا يصح ههنا فلا يتعالفان قال (ولو اقاما البينة
 فالبينة للشفيع) عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف رحمه الله البينة بينة
 المشتري لانها اكثر اثباتا فصار كبينة البائع والوكيل والمشتري من العدو ولهما انه لا تنافي
 بينهما فيجعل كل الموجود بيعان وللشفيع ان يأخذ بانهما شاء وهذا بخلاف البائع مع المشتري
 لانه لا يتوال بينهما عقدان الا بافصاخ لاول وهما الفسخ لا يظهر في حق الشفيع وهو
 لتخريج البينة لو قيل لانه كالبائع والموكل كالمشتري منه كيف وانها ممنوعة على
 ما روي عن محمد رحمه الله واما المشتري من العدو فله ان يكر في السير الكبير ان البينة بينة
 يملك القديم فلما ان منعه وبعد التسليم نقول لا يصح الثاني هناك لافسخ الاول اما
 هما فيخلاده ولان بينة الشفيع مدرمة وبينة المشتري غير مدرمة والبيئات للارام قال
 (واذا ادعى المشتري ثمنا رادعى البائع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما
 قاله البائع وصكان ذلك حطاعن المشتري) وهذا لان الامر ان كان على ما قال البائع

وقد وجبت الشفعة به وإن كان على ما قال المشتري فقد حط البائع بمحض الثمن وهذا الخط يظهر
 في حق الشفيع على ما سبق إن شاء الله تعالى ولأن التمسك على البائع بإيجابه فكان القول قوله في
 مقدار الثمن ما بقيت مطالبته فيأخذ الشفيع بقوله قال (ولو ادعى البائع الاكثر يتعاقبان
 ويتردان وأيهما نكل طهران لثمن ما بقوله الآخر فيأخذها الشفيع بذلك وإن حلقا يفسخ
 لقاضي البيع على ما عرف وبأخذها الشفيع بقول البائع) لأن فسخ البيع لا يوجب بطلان حق
 الشفيع قال (وإن كان قبض الثمن أخذها قال المشتري إن شاء ولم يلتفت إلى قول البائع) لأنه لما
 ستوى الثمن انتهى حكم العقد وخرج هو من البين وصار هو كالاجنبي وبقي الاختلاف بين
 المشتري والشفيع وقد بيناه ولو كان نقد الثمن غير ظاهر فقال البائع بعث الدار بالنف وقبضت
 لثمن بأخذها الشفيع بالنف لأنه لما بدأ بالأقرار بالبيع تعلقت الشفعة به في قوله بعد ذلك
 قبضت الثمن يريد إسقاط حق الشفيع ويرد عليه ولو قال قبضت الثمن وهو الناف لم يلتفت إلى
 قوله لأن الأول وهو الأقرار قبض الثمن خرج من البين وسقط اعتبار قوله في مقدار الثمن
 * (فصل في ما يؤخذ به المشفوع) * قال (وإذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن بسقط
 ذلك عن الشفيع وإن حط جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع) لأن حط البعض يلتحق بأصل العقد
 فيظهر في حق الشفيع لأن الثمن ما قى وكذا إذا حط بعد ما أخذها الشفيع بالثمن بحط من
 الشفيع حتى يرجع عليه بذلك لقدر بخلاف حط الكل لأنه لا يلتحق بأصل العقد بهما وقد
 بيناه في ليوع (وإن راد المشتري للبائع لم يترحم الزيادة في حق الشفيع) لأن في اعتبار الزيادة
 صرر بالشفيع لاستحقاقه لأخذها دونها بخلاف الخط لأن فيه منفعة له وظهير الزيادة إذا
 جدد له قد با أكثر من ثمن الأول لم يترحم الشفيع حتى كان له أن يأخذها بالثمن الأول لما بينا
 كذا قال (ومن اشترى دارا بعرض أحدها لشفيع قيمته) لأنه من ذوات القيم (وإن
 شترها بغيره أو موزون أحدها بعينه) لأنها من ذوات الامثال وهذا لأن الشرع أثبت للشفيع
 ولاية التمسك على المشتري مثل ما تملكه فبراعى بالقدر الممكن كافي الاتلاف والعدوى المتقارب
 من ذوات الامثال (وإن باع عقارا عقارا أخذ الشفيع كل واحد منهما بقيمة الآخر) لأنه بدله
 وهو من ذوات القيم فيأخذ بقيمة قال (وإذا باع ثمن مؤجل فالشفيع الخيار إن شاء أخذها
 بثمن حال وإن شاء صرح حتى ينقضي الأجل ثم يأخذها وليس له أن يأخذها في الحان بثمن مؤجل)
 وقال رفر رجح الله ذلك وهو قول الشافعي في القديم لأن كونه مؤجلا وصف في الثمن كالزيادة
 والاحد بالشفعة به فيأخذ أصله ووصفه كافي الزبوف وإنما إن الاجل إنما ثبت بالشرط ولا
 شرط فيما بين الشفيع والبائع أو المتاع وليس الرضا في حق المشتري رضا به في حق الشفيع

لتفاوت الناس في الملاحة وليس الاحل وصف الثمن لانه حق المشتري ولو كان وصفه له لبعده
فيكون حقا للبائع كالثمن وصار كما اذا اشترى شيا ثمن مؤجل ثم رآه غيره لا يشتري الا
الدكر كذا هـ ثم ان اخذها ضمن حال من البائع سقط ثمنه عن المشتري لما اراد ان قبل وان
أخذها من المشتري رجع البائع على المشتري ضمن مؤجل كما كان لان الشرط الذي جرى بينهما
لم يمتثل باخذ الشفع فيبقى موجبه فصار كما اذا باعه ضمن حال وقد اشترى مؤجلا وان احتار
الاتظار له ذلك لان له ان لا يلتزم زيادة الضرر من حيث التقدير وقوله في الكتاب وان شاء صبر
حتى ينقضي الاجل مراده الصبر عن الاخذ اما اطلب عليه في الحل حتى لو سكت عنه بطلت
شفعته عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله خلا فالقول أبي يوسف الاخر لان حق الشفعة انما
ثبت بالبيع والاخذ بترأخي عن الطلب وهو ممكن من الاخذ في الحال ان يؤدي الثمن حالا
ويشترط الطلب عند العلم بالبيع قال (واد اشترى دمي بحمر أو خبزير دار أو شفعيها دمي أخذها
بمثل الحمر وقيمة الخبزير) لان هذا البيع مقضي بالصحة فيما بينهم وحق الشفعة يعم المسلم
والذمي والحرة كالحل لساو الخبزير كالشاة فبأخذ في الاول بالمثل والثاني بالقيمة قال (وان كان
شفعيها مسلما أخذها بقيمة الخمر والخمرير) ما الخبزير فظاهر وكذا الحرة لا تمنع التسليم
والتسليم في حق المسلم فالتحقق بغير المثل وان كان شفعيها مسلما أو ذميا أخذ المسلم نصفها ونصف
قيمة الحرة والذمي نصفها بنصف مثل الحرة اعتبار البعض بالكل فلو أسلم الذمي أخذها بنصف
قيمة الحرة لجزءه عن تملك الحرة بالاسلام تأكد حقه لان يمتثل فصار كما اذا اشترى بكر
من رطب فحضر الشفع بعد انقطاعه بأخذها بقيمة الرطب كذا هـ

(فصل) قال (واذا اشترى فيها أو غرس ثم قضى الشفع الشفعة فهو بالخيار ان شاء أخذها
الثمن وقيمة البناء والغرس وان شاء كلف المشتري فسخه وعن أبي يوسف انه لا يكلف الفلح
ويخير بين أن يأخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس وبين أن يتركه قال الشافعي رحمه الله
الا ان عنده له أن يفلح ويعطى قيمة البناء لا أبي يوسف انه يحق في البناء لانه بناء على ان الدار
ملكه والتكليف بالفلح من أحكام العدا وان وصار كالمو هو بوله والمشتري شراء فاسد او كما
ذا زرع المشتري فانه لا يكلف الفلح وهذا الان في ايجاب الاخذ بالقيمة دفع أعلى الضررين
تحمّل الادنى فيصار اليه ووجه ظاهر الرأية انه يبي في محل يتعلق به حق متأكد لا يخبر من غير
تسلط من جهة من له الحق فينقض كالأمر ان اذني في المرهون وهذا الان حقه أقوى من حق
المشتري لانه تقدم عليه ولهذا ينقض بيعه وهبته وغيره من تصرفاته بخلاف الهبة والشراء
افاسد عند أبي حنيفة رحمه الله لانه حصل تسلط من جهة من له الحق ولان حق الاسترداد

فيهما ضعف ولهذا لا يبقى هذا البناء وهذا الحق يبقى ولا معنى لاجاب لقيمة كما في
لاستحقاق الزرع قطع قبا او ابناء لا يطلع استحسانا لانه ما به معلومة ويبقى بالاجر وليس
فيه كثير ضرر وان اخذه بالقيمة يعتبر قيمته مفلوفا كباية في العصب (ولو اخذها الشفيع قبني
وبها او غرس ثم استحققت ربحا بالثمن) لانه بمن ان اخذه بغير احق ولا يرجع بقيمة البناء
والعرس لا على البائع ان اخذها منه ولا على المشتري ان اخذها منه وعن أبي يوسف انه
يرجع لانه منه لان عليه قدر لا مسرلة لبائع والمشتري والفرق على ما هو المثل هو وان المشتري
معه ور من جهة لبائع ومسايط عليه من جهته ولا غرور ولا تسليط في حق الشفيع من المشتري
لانه مجبور عليه قال (وذا انه دمت لدار او احرق بياؤه او جف شجر البستان بغير فعل أحد
فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن) لان البناء والعرس تابع حتى دخلا في البيع من
غيره كرفلا يبقا بلهما شيء من الثمن مالم يصر مقصودا وطا اجاز يبيعها امرأحة بكل ثمن في هذه
لصورة بخلاف ما اذا عرق نصف لارض حيث بأحد الباقي حصته لان الفاتت عرض الاصل
وال (وان شاء ترك) لان له أن يمنع عن تملك لدار ماله قال (وان نقص المشتري البناء قبل
لشفيع ان شئت فخذ العرس بخصتها وان شئت فدع) لانه صار مقصودا بالاتلاف فيقال له
شي من الثمن بخلاف الاول لان الملاك ما فقه سماوية (وليس للشفيع ان يأخذ النقص) لانه
صار مقصودا فلم يبق تبع قال (ومن اشاع أرضا وعلى ثمنها ثمر اخذها لشفيع ثمرها) ومعناه
اذا ذكر الثمر في البيع لانه لا يدخل من غيره ذكر وهذا الذي ذكره استحسان وفي القياس
لا يأخذه لانه ليس تبع الا يرى انه لا يدخل في البيع من غيره كرفا شبه المتاع في الدار وجه
لاستحسان انه اعتبارا لاتصال صارت بها حقار كالبناء في الدار وما كان مركبا فيه فبأخذه
الشفيع قال (وكذلك ان اشاعها وابتاع في المغبل ثمرها ثم في يد المشتري) يعني بأخذه الشفيع
لانه مبيع تبع لان البيع مري اليه على ما عرف في ولد لمبيع قال (فان جده المشتري ثم جاء
لشفيع لا يأخذ الثمر في فصلين جميعا) لانه لم يبق تبع للعقار وقت الاخذ حيث صار مقصودا
عنه فلا يأخذه قال في الكتاب (فان جده لم يرضى سقط عن الشفيع حصته) قال رضي الله عنه
(وهذا جواب الفصل الاول) لانه دخل في البيع مقصودا فبقا له شيء من الثمن (اما في الفصل
الثاني يأخذ ما سوى الثمر بجميع الثمن) لان الثمر لم يكن موجودا عند العقد فلا يكون مبيعا
الاتبع فلا يبقا له شيء من الثمن والله أعلم

باب ما يجب فيه التهمة وما لا يجب

قال (التهمة واجبة في العقارون كان مما لا يقسم) قال الشافعي رحمه الله لا شفعة فيه الا يقسم

لان الشفعة اما وجبت دفعا لمؤنة القسمة وهذا لا يتحقق فيما لا يقسم ولما قوله عليه السلام
 لشفعة في كل شيء عفار اورد في غير ذلك من العمومات ولان الشفعة سببا لاتصال في الملك
 والحكمة دفع ضرر سوء الجوار على ما مر وانما ينظم القسمين ما يقسم وما لا يقسم وهو الخمام
 والراحا والبئر والطريق قال (ولاشفعة في العروض والنفق) لقوله عليه السلام لاشفعة الا في
 ربع او حائط وهو حجة على ما للترجحه لله في يجانبها في النصف ولان الشفعة انما وجبت لدفع
 ضرر سوء الجوار على الدوام والمثلث في المثلث لا يدوم حسب دوامه في لعقار فلا يلحق به وفي
 بعض دغ لخصر ولا شفعة في البناء والمثلث اذا بيعت دون العرصة وهو صحيح مذكور في
 الاصل لانه لا قرار له فكان قلبا وهذا بخلاف العلو حيث يستحق بالشفعة ويستحق به الشفعة
 في السفلى اذ لم يكن طريق له لوقبه لانه ماله من حق لقرار لتحق بالعقار قال (والمسلم والذمي
 في الشفعة سواء) للعمومات ولا هما ينويان في سبب والحكمة فيستويان في الاستحقاق
 ولما يستوي فيه لذكر والاش والصغير والكبير لبايعي ولعادل والحر والعبد اذا كان مأذونا
 او مكاتبيا قال (واذا ملك لعقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة) لانه امكن مراعاة شرط
 لشرع فيه وهو المالك به بل ما تملكه المشتري صورة ارضية على ما مر قال (ولاشفعة في
 الدار التي يتزوج الرجل عليها او يخضع لمرأته بها او يستأجر بها دارا او غيرها او يبيعها
 عن دم عمدا او يعق عليها عبيدا) لان لشفعة عندها ما تعجب في مبادلة المال بالمال ما يبيع
 وهذه الاعراض است باموال فاجتاز الشفعة فيها بخلاف المشروع وقلب الموضوع وعند
 الشافعي رحمه الله تعجب فيها لشفعة لان هذه الاعراض متقومة عنده فامكن الاحتج بها
 ان تعذر بمثلها كافي البيع العرض بخلاف الهبة لانه لا عوض فيها راسا وقوله يتأتى فيما اذا
 جعل شفعان دار مهورا او مابضا هي لانه لاشفعة عنده الا فيه ونحن نقول ان تقوم منافع
 البضع في الكاح وغيرها عقد الاجارة ضروري فلا يطهر في حق الشفعة وكذا الدم والعق غير
 متقوم لان القيمة ما يقوم مقام غيره في المعنى الخاص المطلوب ولا يتحقق فيها ما على هذا اذا
 تزوجها بغير مهر ثم فرض لها الدار مهورا لانه به نزلة لمفروض في لفقدى كونه مضافا بالبضع
 بخلاف ما اذا باعها مهر المثل او بالمسمى لانه مبادلة لمال ولو تزوجها على دار على أن ترد
 عليه اقل الشفعة في جميع الدار عند أبي حنيفة رحمه الله ولا تخفى في حصه لانه لا
 مبادلة ما يبيع في حصه وهو يقول معنى البيع به منع وطرح عقد بلفظ الكاح ولا يفسد بشرط
 لشكاح به ولا شفعة في الاصل وكذا في البيع ولان الشفعة شرعت في مبادلة المال لمقصودة
 حتى ان المضارب اذا باع دارا وفيها ربع لا يستحق رب المال لشفعة في حصه لربع المكونه تاجدا

فيه قال (و يصالح عليها بانكار فان صاح عليها باقرار وجبت الشفعة) فان رضى الله عنه هكذا
د كرى أكثر من مخرج لمختصر والصحيح أو يصالح عنها بانكار مكان قوله عليها لانه اذا صالح عنها
بانكار يقضى الدار في يده فهو برغم انه لم يزل من ملكه وكذا اذا صالح عنها بسكوت لانه يستعمل
نه بدل المال اقتداءا ليمينه وقطعنا الشئ بخصمه كما اذا أنكر صريحا بخلاف ما اذا صالح عنها
باقرار لانه معترف بالملك للمدعى وانما استفادته بالصالح فكان مبادلة مالية اما اذا صالح عليها
باقرار أو سكوت أو انكار وجبت الشفعة في جميع ذلك لانه أخذها عوضا عن حقه في زعمه اذ لم
يكن من جنسه فيعامل بزعمه قال (ولا شفعة في هبة لما ذكرنا لان تكون عوضا مشروطا)
لانه يبيع انتها ولا بد من القبض وأن لا يكون الموهوب ولا عوضه شائعا لانه هبة ابتداء وقد
قررناه في كتاب الهبة بخلاف ما اذا لم يكن عوض مشروطا في العقد لان كل واحد منهما هبة
مطلقة الا انه أنيب منها فامتنع الرجوع قال (ومن باع شرط الخيار فلا شفعة للشقيع) لانه
يمنع زوال الملك عن البائع (فان أسقط الخيار وجبت الشفعة) لانه زال لما منع عن الزوال
وبشرط الطلب عند سقوط الخيار في الصحيح لان البيع بصيرته الزوال للملك عند ذلك (وان
اشترى بشرط الخيار وجبت الشفعة) لانه لا يمنع زوال الملك عن البائع بالاتفاق والشفعة تبني
عليه على ما مرردا أحدهما في الثلث وجب البيع لعجز المشتري عن رد الخيار لا شفعة لانه
يثبت بالشروط وهو للمشتري دون الشقيع وان بيعت دار الى جنبها والخيار لاحدهما فله الأخذ
بالشفعة اما للبائع وطاهر لبقاء ملكه في التي يشفعها وكذا اذا كان للمشتري وفيه اشكال أو
ضعا في اليسوع فلا تعبد وادأ أخذها كل اجارة منه للبيع بخلاف ما اذا اشترىها ولم يرها حيث
لا يبطل خياره بأحد ما يبيع بجنبها بالشفعة لان خياره لزمه لا يبطل بصريح لا بطل فكيف
دلاله ثم اذ حصر شقيع الدار الاولى له أن يأخذها دون الثانية لا لعدم ملكه في الاولى حين
بيعته الثانية قال (ومن ابتاع دار شرا فاسد فلا شفعة فيها) اما قبل القبض ولعدم زوال ملك
البائع وبعد القبض لاحتمال الفسخ وحق الفسخ ثابت بالشرع لدفع الفساد وفي اثبات حق
الشفعة تقرير الفساد فلا يجوز بخلاف ما اذا كان الخيار للمشتري في البيع الصحيح لانه صار
أخص به تصرفا وفي البيع لفاسد ممنوع عنه قال (فان سقط حق الفسخ وجبت الشفعة)
زوال المانع وان بيعت دار بجنبها وهي في يد البائع عدله الشفعة لبقاء ملكه وان سلمها الى
لمشتري فهو شقيعها لان الملك له ثم ان سلم البائع قبل الحكم الشفعة له طلت شفعة كما اذا باع
بخلاف ما اذا لم يعد له لان بقاء ملكه في الدار التي يشفعها بعد الحكم بالشفعة ليس شرط

فيثبت المأخوذة بالشفعة على ملكه وان سردها لبائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة لم يملك
 لا نقطاع ملكه عن التي يشفع بها قبل الحكم بالشفعة وان اسردها بعد الحكم بقيت لثابته
 على ملكه لما بينا قال (واذا قسم الشركاء العقار بالشفعة لم يملكوا بالشفعة) لان الشفعة
 فيها معنى الافراز والحد يجري فيها لغير والشفعة ما شرعت لافي المباداة لمظلمة قول (وإذا
 اشترى دارا فسلم الشفعة لشفيع ثم ردها للمشتري بغير روية أو شرط أو عيب فصاء قاص
 فلا شفعة للشفيع) لانه قد خرج من كل وجه فعاد الى قديم ملكه والشفعة في اثناء العقد ولا فرق
 في هذا بين القبض وعدمه (وان ردها بعيب بغير فصاء أو تقايلا ليسع فلا شفيع بالشفعة) لانه
 فسبح في حقهما لولا بينهما على أنفسهما وقد قصد الفسخ وهو بيع جديد في حق ثالث لوجود
 حد البيع وهو مباداة المال بالمال بآثر صريح والشفيع ثالث ومراعاة لرد بالعيب بعد
 القبض لان قبله فسح من الاصل وان كان بغير فصاء على ما عرفت في الجامع الصغير ولا شفعة في
 فسخة ولا خيار روية وهو كسر الرأب ومعاذ لشفعة بسبب الرد بخيار لرية لما بيناه ولا
 يصح الرواية بالفتح عطف على الشفعة لان الرواية مخفوفة في كتاب الفسخة به يثبت في
 الفسخة خيار الروية وخيار الشرط لانها ما بينان الحال في الرضا فيما يتعلق لزومه بالرضا وهذا
 لمعنى موجود في الفسخة والله سبحانه وتعالى أعلم

باب ما يبطل به الشفعة

قال (واذا ترك الشفيع الا شاهد حين علم بالبيع وهو يقدر على ذلك بطات شفيعه) لاعراضه
 عن الطلب وهذا لان الاعراض انما يشترط حالة لا اختيار وهي عند القدرة (وكذلك ان
 اشهد في المجلس ولم يشهد على أحد لمتباينين ولا عند العقار) وقد أوضحنا فيما تقدم قال (وان
 صالح من شفيعته على عوض بطلت شفيعته ورد العوض) لان حق الشفعة ليس بحق مقرر في المحل
 بل هو مجرد حق لتمكن ولا يصح الاعتياض عنه ولا يتعلق اسقاطه بالبيع ثم من الشرط فيما ساعد
 أولى فيبطل الشرط ويصح الاسقاط وكذلك لو اع شفعته بمال لما بينا بخلاف الفصا ص لانه حق
 متقرر وبخلاف الطلاق والعناق لانه اعتياض عن ملك في المحل ونظيره اذا قول للمخيرة
 اختيار بيني وألف أو قال العنين لامرأته اختارني ترك الفسخ أنف فاختارت سنة ط الخيارات ولا
 يثبت العوض والكفالة بالنفس في هذا بمنزلة لشفعة في رواية وفي أخرى لا تطل الكفالة ولا
 يجب المال وقيل هو ذم رواية في الشفعة وقيل هي في الكفالة خاصة وقد عرفت في موضعه قال
 (واذا مات لشفيع بطلت شفيعته) وقال الشافعي رحمه الله نورث عنه قال رضي الله عنه
 معناه اذا مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة أما اذا مات بعد فصاء القاصي قبل هذا الثمن

وقبضه فليبيع لارم لورثته وهذا طبر لا خلا في خيار الشرط وقد مر في البيع ولا به بالموت
 يزول ملكه عن داره ويثبت الملك للوارث هذا البيع وقيامه وقت البيع ويقاؤه الشفيع في
 وقت القضاء شرط فلا يستوجب الشفعة بدونه (وان مات المشتري لم يطل لان المستحق باق
 ولم يتغير سبب حقه ولا يباع في دين المشتري ووصيته ولو باعه القاضى أو الوصى أو وصى
 المشتري فيها اوصية فلا شفيع أن يطله ويأخذ الدار لتقدم حقه ولهذا ينقض تصرفه في حياته قال
 (واذا باع الشفيع ما يشفع به قبل أن يقضى له بالشفعة بطلت شفيعته) (زوال سبب الاستعفاء
 قبل التملك وهو الاتصال بملكه ولهذا يرول به وار لم يعلم شراء المشفوعة كما إذا سلم صريح
 أو اراء عن الدين وهو لا يعلم وهذا بخلاف ما إذا باع الشفيع داره شرط الخيار له لانه يمنع
 الزوال في حق الاتصال قال (ووكيل البائع اذا باع وهو الشفيع فلا شفعة له ووكيل المشتري
 اذا اشاع فله الشفعة) (والاصل أن من باع أو بيع له لشفعة له ومن اشترى أو ابتاع له فله الشفعة
 لان الاول بأخذ المشفوعة يدعى في نقض ماته من جهته وهو البيع والمشتري لا ينقض شراؤه
 بالأخذ بالشفعة لانه مثل الشراء (وكذلك لو ضمن للدرك عن البائع وهو الشفيع فلا شفعة له)
 وكذلك اذا باع وشرط الخيار له يبره فامضى المشروط له الخيار البيع وهو الشفيع فلا شفعة له لان
 البيع ثم بامصاصه بخلاف جانب المشروط له الخيار من جانب المشتري قال (واذا باع الشفيع
 انها بيعت بألف درهم فسلم علم انها بيعت باقل أو بمحنة أو بغير قيمتها ألف أو أكثر فسلحه
 باطل وله الشفعة) (لانه انما لم لا استكنار لثمن في الاول ولتعدرا الجنس الذي يباعه ويزم ما يبيع
 به في الثاني اذا الجنس مختلف وكذا كل مكبل أو موزون أو عادي متقارب بخلاف ما إذا علم
 انها بيعت بغير قيمتها ألف أو أكثر لان الواجب فيه القيمة وهي دراهم أو دنانير وان بان
 انها بيعت بدنانير قيمتها ألف فلا شفعة له وكذا اذا كانت أكثر وقال رفر رحمه الله الشفعة
 لا اختلاف الجنس ولنا أن الجنس متعدد في حق الثمن قال (وذا قبل له ان المشتري فلان
 وسلم الشفعة ثم علم أنه غيره فله الشفعة) لتفاوت الجوار (ولو علم أن المشتري هو مع غيره فله أن
 يأخذ نصيب غيره) لان التسليم لم يوجد في حقه (ولو يباعه شراء لنصف فلم ثم ظهر شراء الجميع
 فله الشفعة) لان التسليم اضررا اشركه ولا شركة في عكسه لشفعة في طاهر الرواية لان
 التسليم في الكل ليس في ابعاضه والله أعلم (فصل في) قال (واذا باع دارا لامقدار ذراع منها
 في طول الحد الذي يلى الشفيع فلا شفعة له) لانقطاع الجوار وهذه حيلة وكذا داوود منه
 هذا المقدار وسلمه اليه لما يباع قال (واذا ابتاع منها سهمان ثم اتاع بقيته فالشفعة للجار
 في السهم الاول دون الثاني لان الشفيع جارفهما لا أن المشتري في الثاني) ثم لما تقدم

عليه فان اراد الحيلة ببيع السهم الثمن الادرهما مثلا والباقي بالباقي وان اشاعها بشئ من ثم
دفع اليه ثوبا عوضا عنه فاشفعه بالثمن دون الثوب لانه عقد آخر والثمن هو العوض من
لدار قال رضي الله عنه وهذه حيلة اخرى نعم الجوار والشركة في بيع ما عدا قيمته ويعطى
سما الثوب بغير قيمته الا انه لو استعفت المشفوعة بقي كل ثمن على مشتري الثوب لقيام
ببيع الثاني فينصرف به والاوجه ان يباع بالدرهم الثمن دينار حتى اذا استعق المشفوع
بطل الصرف فيجب رد الدينار لا عبر قال (ولا تكره الحيلة في اسقاط الشفعة عند أبي يوسف
رحمته الله وتكره عند محمد رحمته الله) لان الشفعة هنا وجبت لدفع الضرر ولو ايجنا الحيلة ما دفعناه
ولا أبي يوسف انه منع عن اثبات الحق ولا يذهب ضررنا على هذا الخلاف الحيلة في اسقاط الزكاة
(مسائل متفرقة) قال (واذا اشترى خمسة تفرق دار من رجل فاشفع ان يأخذ نصيب
أحدهم وان اشترى رجل من خمسة أخذها كلها أو تركها) والفرق أن في الوجه الثاني يأخذ
لبعض تفرق الصفقة على المشتري فينصرف به زيادة الضرر وفي الوجه الاول يقوم الشفع
تمام أحدهم فلا تفرق الصفقة ولا فرق في هذا بين ما اذا كان قبل القبض أو بعده هو الصحيح
لان قبل القبض لا يمكنه أخذ نصيب أحدهم اذا نقد ما عليه مالم ينقد الا آخر حصته كيلا
يؤدي الى تفريق اليد على البائع مرة أخرى المشتري بين بخلاف ما بعد القبض لانه سقط يد
البائع وموادمي لكل نصيبنا أو كل الثمن حيلة لان العبرة في هذا التفرق الصفقة
لأن الثمن وهما تقر بهما ذكرناهما في كفاية المتهنى قال (ومن اشترى نصف دار غير مقسوم
فماسه البائع أخذ الشفع النصف الذي سار للمشتري أو يدع) لان القسمة من تمام القبض
لما فيها من تكميل الانتفاع وطردا يتم القبض بالنقص في الحيلة والشفع لا ينقض القبض
وان كان له نفع فيه بعد الهدية على البائع فكذلك لا ينقص ما هو من تمامه بخلاف ما اذا باع أحد
لشريكين نصيبه من الدار والمشاركة وقاسم المشتري الذي لم يبيع حيث يكون للشفع نفعه لان
لحقه ما وقع مع الذي قاسم فلم تكن القسمة من تمام القبض الذي هو حكم العقد بل هو تصرف
بحكم الملك وينقصه الشفع كما ينقص بعه وهبته ثم اطلاق الجواب في الكتاب يدل على أن الشفع
أخذ النصف الذي سار للمشتري في أي جانب كان وهو المروي عن أبي يوسف رحمه الله لان
المشتري لا يملك بطل حقه بالقسمة وعن أبي حنيفة رحمه الله انه يأخذها اذا وقع في جانب
الدار التي شفع بها لانه يبقى جارا فيما يقع في الجانب الآخر قال (ومن باع دارا وله عبد ما دون
عليه دين فله الشفعة وكذا اذا كان العبد هو البائع فلم يولاه الشفعة) لان الاخذ بالشفعة تملك
التمس ويرل منزلة الشراء وهذا الاخذ مفضل لانه يتصرف بالشرع بخلاف ما اذا لم يكن عليه دين لانه

بيعه لولا ولاشفعة لمن يبعه قال (وتسليم لابي الوصي لشفعة على اصمير جائر عند ابي حنيفة رأى يوسف رجهما الله وقال محمد ورور رجهما الله هو على شفعة اذا نام) قالوا وعلى هذا خلاف د الله ما شرع دار بخوار در لصبي في طلب اشفعة وعلى هذا خلاف تسليم الوكيل بطلب اشفعة في رواية كتاب الوكالة وهو الصحيح لمحمد وزهر أنه حق ثابت للصغير فلا يملك ان يطاله كدبته وقوده ولأنه شرع لدفع الضرر فكان اطاله اضرا راء ولهم أنه في معنى التجارة في ملكان تركه لا ترى أن من أوجب بيعا للصبي صح رده من الاب والوصي ولأنه دائر بين النفع والضرر وقد يكون الطرف في تركه ليقضي الثمن على ملكه والولاية بطريقة في ملكه وسكوتهما كاطالهما لكونه دليل الاعراض وهذا اذا بيعت بمثل قيمتها فان بيعت بأكثر من قيمتها ما لا يتعارف لئلا يفسد فيه قبل جاز لتسليم بالاجماع لانه تمعوض ظرا وقيل لا يصح بالاتفاق لانه لا يمان لاخذ فلا يملك لتسليم كالأجنبي وان بيعت بأقل من قيمتها معا بآلة كثيرة فمن أبي حنيفة رجه الله أنه لا يصح لتسليم منهما ولا روايه عن أبي يوسف رجه الله والله أعلم

• (كتاب القسمة) •

قال القسمة في الاعيان المشتركة مشروعة لان النبي عليه السلام باشرها في المعام والموارث وجرى لتوارث بها من غير تكبر ثم هي لا تعرى عن معنى المبادلة لان ما يجتمع لاحدهما بعضه كان له وبعضه كان لصاحبه فهو أخذ عر ساعما في من حقه في نصيب صاحبه فكان مبادلة وافرار والافرار هو الظاهر في المكليات والموروثات لعدم التفاوت حتى كان لاحدهما أن يأخذ نصيبه حال غيبة صاحبه ولو اشترى باه واقسماه يبيع أحدهما بنصيبه مرابحة بنصف الثمن ومعنى المبادلة هو الظاهر في الحيوانات والعروض لتفاوت حتى لا يكون لاحدهما أخذ نصيبه عند غيبة الآخر ولو اشترى باه واقسماه لا يبيع أحدهما بنصيبه مرابحة بعد القسمة الا أنها اذا كانت من جنس واحد اجبر القاضي على القسمة عند طلب أحد الشركاء لان فيه معنى لافرار انفارب المقاصد والمبادلة مما يجري فيه الجبر كما في قضاء الدين وهذا لان أحدهم يطلب القسمة يسأل القاضي ان يحصيه بالانتفاع بنصيبه ويمنع الغير عن الانتفاع بما له فيجب على القاضي اجابته وان كانت أجناسا مختلفة لا يجبر القاضي على قسمها التدرج المبادلة باعتبار فضل تفاوت في المقاصد ولو تراشوا عليه اجار لان الحق لهم قال (ويبقى للقاضي ان ينصب قاسما يرزقه من بيت المال ليقسم بين الناس بينا جبر) لان القسمة من جنس عمل الفضاء من حيث انه يتم به قطع لمسارعة فاشبهه رزق القاضي ولان منفعة نصب القاسم نعم العامة فتكون كفايته في مالهم غرما انهم قال (فان لم يفعل نصب

فاسما بقسم بالاجر) معناه باجر على المتقاسمين لان النفع لهم على الخصوص ويقدر اجر مثله
 كما لا يتحكم بالزيادة والافضل ان ير رقه من بيت المال لانه ارفع بالناس واحد عن التهمة
 (ويجب ان يكون عدلا مأمونا عالم بالقسمة) لانه من جنس عمل القضاء ولا يله لا بد من القدرة
 وهي بالعلم ومن الاعتماد على قوله وهو بالامانة (ولا يجبر القاضي الناس على قاعم واحد)
 معناه لا يجبرهم على ان يستأجروه لانه لا يجبر على العقود ولانه لو تعين لتحكم بالزيادة على اجر
 مثله (ولو اصابوا فاقسموا اجارا الا اذا كان فيهم صغير فيحتاج الى امر القاضي) لانه لا ولاية
 لهم عليه قال (ولا يترك القسام يشركون) كيلا تنصب بالاجرة عالية يتواطئهم وعند عدم
 الشراكة يتبادر كل منهم اليه خيفة الفوت فبحرخص الاجر قال (وأجرة القسمة على عدد الرؤس
 عند أبي حنيفة رجه لله وقال أبو يوسف ومحمد رجهما لله على قدر الانصبا لانه مؤنة المثلث
 فيقدره كاجرة الكيال والوزان وحفر البئر لمشاركة ونفقة المملوك المثلث ولا أبي حنيفة
 رجه الله ان الاجر مقابل بالتميز وانه لا يتفاوت وما يصعب الحساب بالطريق القليل وقد
 يتعكس الامر فيتعذر اعتباره فيتعلق الحكم باصل التمييز بخلاف حفر البئر لان الاجر مقابل
 بنقل التراب وهو يتفاوت والكيل والوزان ان كان للقسمة قبل هو على الخلاف وان لم يكن
 للقسمة فالاجر مقابل بعمل الكيل والوزن وهو يتفاوت وهو العذر لو اطلق ولا يفصل وعنه
 نه على الطالب دون الممتنع لنفعه ومضرة الممتنع قال (واذا حضر الشراكة عند القاضي وفي
 أيديهم دار اوضيعة وادعوا انهم ورثوها عن فلان لم يقسمها القاضي عند أبي حنيفة رجه الله
 حتى يقيموا البينة على موته وعدد دورته وقال صاحبها يقسمها باعترافهم وبذلك في كتاب
 القسمة انه قسمها بقولهم وان كان المال المشترك ماسوى العقار وادعوا انه ميراث قسمه في
 قولهم جميعا ولو ادعوا في العقار انهم اشتروه قسمه بينهم) لهما ان اليد دليل المثلث والاقرار امانة
 الصدق ولا منار عظم فيقسمه بينهم كافي المنقول الموروث والعقار المشتري وهذا لانه لا منكر
 ولا بيعة الاعلى المنكر فلا يقيد الا انه بد كوفي كتاب القسمة انه قسمها باقرارهم ليقنصر عليهم
 ولا يتعداهم وله ان القسمه قصاء على الميت اذا تركه مبقاة على ملكه قبل القسمه حتى لو
 حدثت لزيادة قباهات فذواها فيها وتفضى ديونه منها بخلاف ما بعد القسمه واذا كانت قضاء
 على الميت فالاقرار ليس بصحة عليه فلا بد من البينة وهو مفيد لان بعض الورثة ينتصب خصما
 عن المورث ولا يمتنع ذلك باقراره كافي الوارث أو لو وصى المقر بالدين فانه قبل البينة عليه مع
 قراره بخلاف المنقول لان في القسمه نظرا الحاجة الى الخط اما العقار فمحصن بنفسه ولان
 المنقول مضمون على من وقع في يده ولا كذلك العقار عند وبخلاف المشتري لان المبيع لا يبنى
 على ملك البائع وان لم يقسم فلم تكن القسمه قضاء على الغير قال (وان ادعوا للمثلث ولم يذكروا

كيف اتفق اليوم في وجه بينهم) لانه ليس في القسمة قصاص على ابيهم ما اقرروا بالملك لغيرهم
 قال رضي الله عنه هذه رواية كتاب القسمة (وفي الطامع لصغير ارض ادعاهما رجلان واقام
 البيعة اهما في ايديهما وارادا القسمة لم يقسمها حتى يقبض البيعة اهما) لاحتمال ان يكون
 ابيهم اثم قبل هو قول ابي حنيفة خاصة وقبل هو قول اكل وهو الاصح لان قسمة الحفظ في
 العقار غير محتاج اليه وقسمة الملك تنقضي قيامه ولا ملك فامتنع الجواز قال (واذا حضر
 وارثان واقاما البيعة على لوفاة وعدد الورثة والدارق في ايديهم ومعهم وارث غائب قسما
 القاضي طالب الحاضرين وينصب وكيل لا يقبض نصيب الغائب وكذا لو كان مكان الغائب صبي
 يقسم وينصب وصيا يقبض نصيبه) لان فيه طرعا لغائب والصغير ولا بد من اقامة البيعة في
 هذه الصورة عنده ايضا خلافا لهما كما ذكرناه من قبل (ولو كانوا اثنين لم يقسم مع غيبة
 احدهم) والفرق ان ملك الوارث ملك خلافة حتى يرد بالغيب ويرد عليه بالغيب فيما شتره
 المورث او باع وبصبر ورور اشر المورث فان نصب احدهما خصما عن الميت في ما يده
 والا حرم عن نفسه وصارت لقسمة قصاص بحضرة المتخاصمين اما الملك لثالث بالشرع
 ملك ميتا وهذا لا يرد بالغيب على بائع بانه فلا يصلح الحاضر خصما عن الغائب
 فوضح الفرق (وان كان العقار في يد الوارث الغائب ارثي منه لم يقسم وكذا اذا كان في يد
 مورده وكذا اذا كان في يد الصغير) لان القسمة قصاص على الغائب والصغير
 باستحقاق يدهما من غير خصم حاضر عنهما وامي الخصم ليس بخصم عنه فيما يستحق عليه
 والقصاص من غير خصم لا يجوز ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة البيعة وعدمها وهو الصحيح
 كما طلق في الكتاب قال (ون حضر وارث واحد لم يقسم وان اقام البيعة) لانه لا بد من حضور
 خصمين لان الواحد لا يصلح مخاصما ومخاصما وكذا مفاصما ومفاصما بخلاف ما اذا كان
 الحاضر اثنين على ما بينا (ولو كان الحاضر صغيرا وكبيرا نصب القاضي عن الصغير وصيا يقسم اذا
 اقيمت البيعة وكذا اذا حضر وارث كبير وموصى له بالثلث فيها وطلبها لقسمة واقام البيعة
 على الميراث والوصية بقسمة) لاجتماع الخصمين الكبير عن الميت والموصى له عن نفسه وكذا
 الوصى عن اصبي كانه حصر نفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه
 في فصل فيما يقسم وما لا يقسم قال (واذا كان كل واحد من الثمركا يتنفع نصيبه قسم طالب
 احدهم) لان القسمة حق لازم فيما يجتمع اعدا طالب احدهم على ما بيناه من قبل (وان
 كان يتنفع احدهم ويستضربه لا تنزل نصيبه فان طالب صاحب الكثير قسم وان طالب
 صاحب القليل لم يقسم) لان الاول يتنفع به واعتبر طلبه والثاني منعته في طلبه فلم يعتبر وزكر

المحاصص على قلب هذا الان صاحب الكثير يد الاصرار بغيره والا تخبر عني ضرره
 وذكر الحاكم الشهيد في مختصره ان ايها اطلب القسمة يقسم القاضي ووجهه ادرج فيما
 ذكرناه والاصح المذكور في الكتاب وهو الاول (وان كان كل واحد منهما يستمر اصغره لم يبقها
 لا تراضيها) لان الجبر على القسمة لتكميل المنفعة وفي هذا تقويتها ونحوه تراضيها لان
 الحق لهما وهما اعرف بشأهما اما القاضي فيقسمه بالطاهر قال (ويقسم العروض اذا كانت
 من صنف واحد) لان عند اتحاد الجنس يتعد المفرد فيحصل التعديل في القسمة والتكميل
 في المنفعة (ولا يقسم الجسسين، بعضها في بعض) لانه لا اختلاط بين الجنسين فلا تقع القسمة ثم يرا
 بل تقع معاوضة وسبيلها التراضي دون جبر القاضي ويقسم كل مورد وممكن كثير أو قليل
 والمعدود والمتقارب وتبر الذهب والفضة والحد يدو والمعدوس والال بالافرادها والبقرو والغنم
 ولا يقسم شاتوا وبهراو برودوا وحجارا ولا يقسم الاواني لانها باختلاف الصنعة تختلف
 الاجناس المختلفة (ويقسم الثياب الهروية) لان اتحاد الصنف (ولا يقسم ثوبا واحدا)
 لاشتمال القسمة على الصرر اذ هي لا تتحقق الا بالقطع (ولا توبين اذا اختلفت قيمتهما)
 لما بينهما بخلاف الالة اثواب اذا جعل ثوب بنو بين أو ثوب وربيع ثوب شوب وثلاثة ارباع ثوب
 لانه قسمة البعض دون البعض ودلت جائر (وقال أبو حنيفة لا يقسم الرقيق والجواهر)
 لتفاوتهما (وقال يقسم لرقيق) لان اتحاد الجنس كافي الال او لعمم ورقيق المعنم وله ان التفاوت
 في الاآدمي فاحش لتفاوت المعاني الباطنة فصار كالمس المختلف بخلاف الحيوانات لان
 التفاوت فيها بقل عند اتحاد الجنس الا ترى ان الدكر والاتي من بني آدم جنسان ومن
 الحيوانات جنس واحد بخلاف المعنم لان حق العائمين في المأبأة حتى كان للامام بيعها وقسمة
 منها وهما يتعلق بالعين والمأبأة فبما فافترقا اما الجواهر فمقدرة على اذا اختلف الجنس لا يقسم
 كاللآلئ والبواقيت وقيل لا يقسم الكبار منها كثرة التفاوت ويقسم الصغار لقلة التفاوت
 وقيل يجري الجراب على اطلاقه لان جهالة الجواهر فاحش من جهالة لرقيق الا ترى انه لو
 نروج على اولوة أو باقوتة أو خالع عليها لانصح التسمية ويصح ذئب على عبيد فاولى ان
 لا يجبر على القسمة قال (ولا يقسم حمام ولا بشر ولا رحي الا ان يرضى الشراكا وكذا الحداطين
 للدين) لانها تشمل على الضرر في الطرفين فلا يبقى كل نصيب منتفع به ارتفاعا مفصودا
 فلا يقسم القاضي بخلاف التراضي لما بينا قال (واذا كانت دور مشتركة في مصر واحد قسم كل
 دار على حدة في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال ان كان الاصلح لهم قسمة بعضها في بعض
 قسمها) وعلى هذا الخلاف الا فرحة المتفرقة المشتركة لهما انهما جنس واحد اما وصورة وظورا

في أصل سكنى أجناس معنى هو إلى اختلاف المقاصد ووجوه السكنى فيعوض القريب عن
 لقاضيه وله أن الاعتبار للمعنى وهو المقصود ويختلف ذلك باختلاف البلدان والمحال والخير
 والقرب إلى المسجد والماء، بخلاف أحشاء فلا يمكن التعديل في القسمة ولهذا لا يجوز التوكيل
 شراء دار وكذا الزوج على دار لا تصح النسبة كما هو الحكم فيهما في الثوب بخلاف الدار
 الواحدة إذا اختلفت بيوتها لأن في قسمة كل بيت على حدة ثم راقسمت الدار قسمة واحدة
 قال رضي الله عنه تقييد الوضع في الكتاب إشارة إلى أن الدار بن إذا كانا في مصرين لا تخضعان
 في القسمة عندهما وهو رواية هلال عنهم أو عن محمد أنه يقسم أحدهما في الأخرى والبيوت
 في محلة أو محال تقسم قسمة واحدة لأن التفاوت فيما بينهما يسير والمنازل المتلازمة كالبيوت
 والمتباينة كاللدور لأنه بين الدار والبيت على ما مر من قبل فاخذت بهما من كل واحد قال (وإن كانت
 دار وضيعة أو دار وحانوت قسم كل واحد منهما على حدة) لاختلاف الجنس قال رضي الله
 عنه جعل الدار والمحانوت جنسين وكذا ذكر الحصاص وقال في إجازات الأصل أن إجازة منافع
 لدار بالمحانوت لا يجوز وهذا يدل على أنه ما جنس واحد فيجعل في المسئلة روايتان أو تبنى
 حرمة الربا هناك على شبهة المجانسة

في فصل في كيفية القسمة قال (و ينبغي للقاسم أن يصور ما يقسمه) ليتمكنه حفظه (ويعدله)
 بمعنى يسويه على سهام القسمة ويروي بعزبه أي يقطعه بالقسمة عن غيره (و يدركه)
 بعرف قدره (ويقوم البناء) طاحته إليه في الآخرة (ويقرر كل نصيب عن الباقي طريقه
 وشربه حتى لا يكون لنصيب بعضهم بنصيب البعض تعلق) فتقطع المباحة ويتحقق معنى
 القسمة على التمام (ثم يقب نصيبا بالاول والذي يليه بالثاني والثالث على هذا ثم يخرج القرعة
 فمن خرج اسمه أو لاقطه السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني) ولأصل أن ينظر في
 ذلك إلى أقل الأصحاب حتى إذا كان الأقل ثلثا جعلها اثلاثا وإن كان سادسا جعلها اسداسا ثم يمكن
 لقسمة وقد تشرحنه متبعاني كفاية المستهي شوقي الله تعالى وقوله في الكتاب ويقرر كل
 نصيب بطريقه وشربه بيان الأفضل فإن لم يفعل أولم يمكن جاز على ما ندكره تفصيله إن شاء
 الله والقرعة لتطبيب القلوب وإزاحة تهمة الميل حتى لو عين لكل منهم نصيبا من غير اقتراع
 جاز لأنه في معنى القضاء فيملك الإلزام قال (ولا بدخل في القسمة الدراهم والدنانير إلا
 تراضيهم) لأنه لا أثر كفة في الدراهم والقسمة من حقوق الاشتراك ولأنه يثبت به التعديل في
 القسمة لأن أحدهما يصل إلى عين العقار ودراهم لا تخفى ذمته ولعلها لا تسلم له (وإذا كان
 أرض و بناء فعن أبي يوسف أنه يقسم كل ذلك على اعتبار القيمة) لأنه لا يمكن اعتبار المعادلة

الاباء موصوفين وعن أبي حنيفة رحمه الله به يقسم الارض بالمساحة لانه هو الاصل في المصوحات
 ثم يرد من وقع البناء في نصيبه أو من كان نصيبه أجود دراهم على الآخر حتى يساويه
 فتدخل الدراهم في القسمة ضرورة كالأح لا ولاية به في المال ثم يملك نسبة الصدق ضرورة
 لتوزيع وعن محمد رحمه الله انه يرد على شريكه بمقابلة إيماء ما يساويه من العرصه وإذا نفي
 فضل ولم يمكن تحقيق التسوية بأن كان لا نفي العرصه بقيمة البناء فعينئذ يرد الفضل دراهم
 لأن الضرورة في هذا القدر ولا يترك الاصل إلا ما هو موافق رواية الأصل قال (فإن قسم بينهم
 ولا أحدهم مسيل في نصيب الآخر أو طريق لم يشترط في القسمة فإن أمكن صرف الطريق
 والمسيل عنه ليس له أن يستطرق ويبسيل في نصيب الآخر) لانه أمكن تحقيق معنى القسمة
 من غير ضرر (وإن لم يمكن وسقطت القسمة) لأن القسمة مخسنة لبقاء الاختلاط
 فتساقط بخلاف البيع حيث لا يفسد في هذه الصورة لأن المقصود منه تملك الشيء بأكمله
 بعد الانتفاع في الحال أما القسمة لتكمل المنفعة ولا يتم ذلك إلا بطريق ولو ذكر الحقوق
 في الوجه الأول كذلك الجواب لأن معنى القسمة لإقرار التمييز وتام ذلك بأن لا يبقى لكل
 واحد حلق نصيب الآخر وقد أمكن تحقيقه صرف الطريق والمسيل إلى غيره من غير
 ضرر فبصار إليه بخلاف البيع إذا ذكر فيه الحقوق حيث يدخل فيه ما كان له من الطريق
 والمسيل لانه أمكن تحقيق معنى البيع وهو التملك مع بقاء هذا التعلق بملك غيره وفي الوجه
 الثاني يدخل فيها لأن القسمة لتكمل المنفعة ودت بالطريق والمسيل فيدخل عند النصيب
 باعتبارها وفيها معنى الإقرار وذلك بانقطاع التعلق على ما ذكرنا فاعتبارها لا يدخل من غير
 نصيب بخلاف الإجارة حيث يدخل فيها بدون النصيب لأن كل المقصود الانتفاع وذلك
 لا يحصل إلا بدخول الشرب والطريق فيدخل من غير ذكر (ولو اختلفوا في رفع الطريق بينهم
 في القسمة أن كان يستقيم لكل واحد طريق ففتح في نصيبه قسم الحاكم من غير طريق يرفع
 لجماعتهم) لتحقيق الإقرار بالكلمة دونه (وإن كان لا يستقيم ذلك رفع طريقين جماعتهم)
 لتحقيق تكميل المنفعة فيما وراء الطريق (ولو اختلفوا في مقداره جعل على عرض باب الدار
 وطوله) لأن الحاجة تندفع به (والطريق على سهامهم كما كان قبل القسمة) لأن القسمة فيما وراء
 الطريق لافيه (ولو شرطوا أن يكون الطريق بينهما ثلاثا حاروا أن كان أصل الدار نصفين) لأن
 القسمة على التفاضل جائزة بالتراضي قال (وإذا كان سفلا علوا عليه وعلوا لاسفلا وسفلا له
 علوا قوم كل واحد على حدته وقسم بالقيمة ولا معتبر بغير ذلك) قال رضي الله عنه هذا عند محمد
 رحمه الله قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله به يقسم بالذرع لمحمد بن السفلي يصلح لما لا
 يصلح له العلوي من تحاذيه بشر ما أو سدا أو سطحا أو غير ذلك ولا يتحقق لتعديل لابقيمه

وهما يقولان ان القسمة بالذراع هي الاصل لان الشريعة في المدرع لاقى القيمة بقصار
 ليه ما أمكن والمراعى التسوية في السكنى لاقى المرافق ثم اختلفا فيما بينهما في كيفية القسمة
 الذراع فقال أبو حنيفة رحمه الله ذراع من سفلى بذراعين من علو وقال أبو يوسف رحمه الله
 ذراع ذراع قيل أجاب كل واحد منهم على عادة أهل عصره أو أهل بلده في تضليل السفلى على
 لعلوا واستواهما وتضليل السفلى مرة والعلو أخرى وقيل هو اختلاف معنى ووجه قول أبي
 حنيفة رحمه الله ان منفعة السفلى تدور على منة. مع العلو تضعفه لانها تبقى مدفوات العلو
 ومنفعة العلو لا تبقى مدفوات السفلى وكذا الفضل فيه منفعة البناء والسكنى وفي العلو السكنى
 لا غير اذ لا يمكنه البناء على علوه الا رضاه احب الفضل فيعتبر ذراعان منه بذراع من السفلى
 ولأبي يوسف ان المقصود أصل السكنى وهما يساويان فيه والمنفعة متماثلتان لان اكل واحد
 منهما ان يفعل ما لا يضر بالآخر على أصله ولحمد ان المنفعة تختلف باختلاف الحر والبرد
 بالاضافة اليهما فلا يمكن التعديل الا بالقيمة والقوى اليوم على قول محمد رحمه الله وقوله لا يفتقر
 الى التفسير وتفسير قول أبي حنيفة رحمه الله في مسألة الكتاب أن يجعل بمقابلة مائة ذراع من
 لعلو لمجرد ثلاثة وثلاثون وثلاث ذراع من البيت الكامل لان لعلو من ثل نصف الفضل فثلاثة
 وثلاثون وثلاث من الفضل ستة وستون وثلاثان من العلو لمجرد ومعه ثلاثة وثلاثون وثلاث
 ذراع من العلو فيلحق مائة ذراع تساوي مائة من العلو لمجرد ويجعل بمقابلة مائة ذراع من
 الفضل لمجرد من البيت الكامل ستة وستون وثلاث ذراع لان علوه مثل نصف فضله فيلحق
 مائة ذراع كذا كرنا والفضل لمجرد ستة وستون وثلاثان لانه ضعف العلو فيجعل بمقابلة مثله
 وتفسير قول أبي يوسف رحمه الله أن يجعل بازاء مائة ذراع من البيت الكامل مائة
 ذراع من الفضل لمجرد ومائة ذراع من العلو لمجرد لان الفضل والعلو عنده سواء فخمسون
 ذراعاً من البيت الكامل مائة مائة ذراع خمسون منها سفلى وخمسون منها علو قال (واذا
 خلت المنقاسمون وشهد القاسمان قيات شهادتهما) قال رضي الله عنه هذا الذي ذكره
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد رحمه الله لا تقبل وهو قول أبي يوسف وأولاده قال
 لداق رحمه الله وذكر الخصاص قول محمد مع قولهما وقاسما القاضي وغيرهما سواء لمجرد
 رحمه الله انهما شهدا على فعل أنفسهما فلا تقبل كمن علق عتق عبده بفعل غيره فشهد ذلك
 لغيره على فعله ولهما انهما شهدا على فعل غيرهما وهو الاستيفاء والقبض لا على فعل أنفسهما
 لان وطلهما التمييز ولا حاجة الى الشهادة عليه أو لانه لا يصلح شهودا به لما أنه غير لازم وانما
 يلزمه بالقبض والاستيفاء وهو فعل الغير قبل الشهادة عليه وقال الطحاوي رحمه الله اذا
 قسم ابا حرا لا قبل الشهادة بالاجماع واليه مال بعض المشايخ رحمهم الله لانهما يدعيان ابقاء عمل

استؤجر عليه وكانت شهادة صورة ودعوى معنى فلا تقبل لا ما هول هما لا يجز ان به - ده
 الشهادة الى انفسهما معهما الاتفاق لخصوم على ابهاتهما لعمل المتأجر عليه وهو التمييز
 وانما الاختلاف في الاستيفاء فانفت النهمة (ولو شهد قائم واحد لا تقبل) لان شهادة القرض
 غير مقبولة على الغير ولو أمر القاضي أمينه بدفع المال الى آخر يقبل قول الأمين في دفع
 لضمان عن نفسه ولا يقبل في الزام الا آخر اذا كان منكر او الله أعلم
 (باب دعوى العلف في القسمة والاستحقاق فيها) *

قال (واذا ادعى أحد دهم العلف وزعم ان مما أصابه شيئا في بد صاحبه وقد أشهد على نفسه
 بالاستيفاء لم يصدق على ذلك الابينة) لانه يدعى فسخ القسمة بدوقوعها فلا يصدق الا بحجة
 (فان لم يتم له بينة استعطف الشركاء فمن بكل منهم جمع بين نصيبنا كل واحد يدعى فيقسم
 بينهما على قدر انصبايهما) لان الشكول حجة في حقه خاصة في عاملان على زعمهما قال رضى
 الله عنه ينبغي أن لا تقبل دعواه أصلا لئلا يفسد عليه وأليه أشار من بعد (وان قال قد استوفيت حقي
 وأخذت بعضه فالتقول قول خصمه مع بينة) لانه يدعى عليه العصب وهو منكر (وان قال
 أصابني الى موضع كذا فلم سلمه الى ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذبه شريكه بخالفا
 وفسخ القسمة) لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة فصار بطر الاختلاف في مقدار
 المبيع على ما ذكرنا من أحكام التحالف فيما تقدم (ولو اختلف في التقويم لم يلتفت اليه) لانه
 دعوى القين ولا معتبر به في البيع فكذلك في القسمة لوجود التراضي (الا اذا كانت القسمة
 بقضاء القاضي ولعين فأحش لان تصرفه مفيد بالعدل (ولو اقتسمادار أو أصاب كل واحد
 طائفة فادعى أحدهما بيتا في بد الآخر انه مما أصابه بالقسمة وأنكر الا آخر عليه اقامة
 البينة) لما قلنا (وان أقاما البينة يؤخذ ببينة المدعى) لانه خارج و بينة لخارج ترجح على
 بينة ذي اليد (وان كان قبل الاشهاد على القبض تحالفا وتراد او كذا اذا اختلفا في الحدود
 وأقاما البينة بفضي اكل واحد بالجزء لذى هو في بد صاحبه) لما بينا (وان قامت لاحدهما
 بينة قضى له وان لم يتم لواحد منهما تحالفا) كافي البيع

* (فصل) قال (واذا استحق بعض نصيب أحد هما بعينه لم تقبل بغير القسمة عند أبي حنيفة
 رحمه الله ورجع بخصمه ذلك في نصيب صاحبه وقال أبو يوسف رحمه الله بغير القسمة) قال
 رضى الله عنه ذكر الاختلاف في استحقاق بعض بينة وهكذا كرفي الامرار والصحيح ان
 الاختلاف في استحقاق بعض شائع من نصيب أحد هما أقاما في استحقاق بعض معين لا فسخ
 القسمة بالايجاع ولو استحق بعض شائع في الكل ففسخ بالاتفاق فهذه ثلاثة أوجه ولم يذكر قول
 محمد رحمه الله وذكره أبو سليمان مع أبي يوسف وأبو - فص مع أبي حنيفة وهو الأصح لا بى

يوسف رحمه الله ان يات تحقق بعض شائع ظهر ثم يثبت ثالثا لهما والقسمه بدون رضاه باطله كما
 اذا استحق بعض شائع في النصيبين وهذا لان باستحقاق جزء شائع ينعقد معني القسمه وهو
 الاقرار لانه يوجب الرجوع بحصته في نصيب الاخر شائعا بخلاف المعين ولهما ان معني الاقرار
 لا ينعقد باستحقاق جزء شائع في نصيب أحدهما ولهذا اجازت القسمه على هذا الوجه في الابتداء
 بان كان النصف المقدم مشتركا بينهما وبين ثالث والنصف المؤخر بينهما الاثر كالتعريف فيه
 فاقه - ما على أن لا أحدهما مالهما من المقدم ويربع المؤخر يجوز فكذلك في الانتهاء وصار كاستحقاق
 ثلثي معين بخلاف الشائع في المعيين لانه لو بقيت القسمه لتضرر الثالث بغير نصيبه في
 النصيبين أما هنا لا يصدر المستحق فاقه وضرورة المسئلة اذا اخذ أحدهما الثلث المقدم من
 لدارو لا آخر لثلاثين من المؤخر وفيه تساوي ثم استحق نصف المقدم فعندهما ان شاء
 نقض القسمه دفعا لعيب التشقيص وان شاء رجع على صاحبه بربع ما في يده من المؤخر لانه
 لو استحق كل المقدم رجع نصف ما في يده فاد استحق النصف رجع بنصف النصف وهو
 ربع اعبار الجزء بالكل ولو باع صاحب المقدم بصفه ثم استحق النصف الباقي شائعا رجع
 ربع ما في يده الا آخر عندهما كذا ووسط خياره يبيع البعض وعند أي يوسف رحمه الله
 ما في يده صاحبه بينهما صفان ربع من قيمة نصف ما باع صاحبه لان القسمه تنقلب فاسدة
 عنده والمقبوض بالعقد الفاسد مملوك فكذا البيع فيه وهو مضمون بالقيمة فيضمن نصف
 نصيب صاحبه قال (ولو وقعت القسمه ثم ظهر في التركة دين محيط ردت القسمه) لانه يمنع
 وقوع المثلث وارث وكذا اذا كان غير محيط لتعلق حق الغرماء بالتركة الا اذا بقي من التركة ما يبي
 بالدين ورأى ما قسم لانه لا حاجة الى نقض القسمه في ابقاء حقهم (ولو أبرأ الغرماء بعد القسمه
 أو اداه الورثة من مالهم والدين محيط أو غير محيط جارت القسمه) لان المانع قد زال ولو
 ادعى أحد المتقاسمين ديناً في التركة صح دعواه لانه لا تناقض اذا الدين يتعلق بالمعنى والقسمه
 تصادف الصورة ولو ادعى عبنا بأي سبب كان لم يسمع للتناقض اذا الاقدام على القسمه
 اعتراف بكون المقسوم مشتركاً

فصل في المهبأة كالمهبأة جائزة استعانة بالحاجة اليه اذ قد يعتذر الاجتماع على الانتفاع
 فاشبهه القسمه ولهذا يجري فيه جبر القاضى كما يجري في القسمه الا ان القسمه اقوى منه في
 استكمال المنفعة لانه جمع المنافع في زمان واحد والنها يوجب على التعاقب ولهذا لو طلب أحد
 الشريكين القسمه والاخر المهبأة بقسم القاضى لانه ابلغ في التكميل ولو وقعت فيما
 يحمل القسمه ثم طلب أحدهما القسمه بنفسه وتطل المهبأة لانه ابلغ ولا يبطل التها بؤموت

أحدهما ولا يمتنع حاله لو انتقض لاستانفه الحظا كتم فلا فائدة في النقص ثم الاستثناء (ولو
 نهايا في دار واحدة على أن يسكن هذا طائفة وهذا طائفة أو هذا علوها وهذا أسفلها حاز) لأن
 القسمة على هذا الوجه جائزة فكذلك لهاية وانها يؤول في هذا الوجه أقرار الجميع الانصباء لا مبادلة
 ولهذا لا يشترط فيه التناقص (ولكل واحد ان يستعمل ما أصابه بالمهاية بشرط ذلك في لعقد أول
 بشرط) لمحدث المصانع على ملكه (ولو نهايا في عبد وحده على أن يخدم هذا يوما وهذا يوما
 جاز وكذا هذا في البيت الصغير) لأن المهاية قد تكون في لزمان وقد تكون من حيث المكان
 والاول متعين ههنا (ولو انتفى التها يؤول من حيث الزمان والمكان في محل يحتملهما بأمرهما
 لقاضي بان يتفقا) لأن التها يؤول في المسكان أعدل بولي زمان أكمل فلما اختلفت الجهة لا بد
 من الاتفاق (فان اخباراه من حيث زمان يفرع في لبدية) فباللهممة (ولو نهايا في العبدين
 على أن يخدم هذا هذا لعبد ولا آخر الا آخر حار عندهما لأن القسمة على هذا الوجه جائزة
 عندهما خبرا من القاصي وباتراضى فكذلك المهاية وقبل عند أي حنيفة لا بقسم القاضي وهكذا
 روى عنه لأنه لا يجرى فيه الجبر عنده والاصح أنه بقسم لقاضي عنده أيضا لأن المصانع من
 حيث الخدمة قلما تتفاوت بخلاف اعيان الرقيق لاها تتفاوت تفاوتا واضحا على ما تقدم (ولو نهايا
 فيهما على أن تخدم كل عبد على من بأحد جبار) استعسبا للمصاحبة في طعام الممالئ بخلاف
 شرط الكسوة لأنه لا يصاح فيها (ولو نهايا في دارين على أن يسكن كل واحد منهما دارا جارا ويجبر
 لقاضي عليه) أما عندهما فظاهر لأن الدارين عندهما كدار واحد وفرد لا يجبر عنده
 اعتبارا القسمة وعن أي حنيفة أنه لا يجوز التها يؤول فيهما أصلا بالجبر لمقتضى ما ترى لأنه
 بيع السكى بالسكى بخلاف قسمة رقيقتهما لأن بيع بعض أحدهما ببعض الآخر جائز ووجه
 لظاهر أن التفاوت ينشأ في المصانع فيجوز بالتراضى ويجرى فيه خبر القاصي وباعتبار امرأ أم
 بكثر التفاوت في أعيانها ما اعتبر بمبادلة (وفي الدارين لا يجوز التها يؤول على ركوب عند أي
 حنيفة رجه لله وعندهما يجوز) اعتبارا بقسمة الأعيان وله أن الاستعمال يتفاوت بتفاوت
 لرا كبير فانهم بين حاذق وأخرق والتها يؤول في ركوب في دبة واحدة على هذا الخلاف لمناقض
 بخلاف العبد لأنه يخدم باختباره فلا يتعمل زيادة على طاقته والدابة تحملها وأما التها يؤول
 الاستعمال يجوز في الدار الواحدة في ظاهر الرواية وفي العبد الواحد والدابة الواحدة لا يجوز
 ووجه الفرق هو أن المصبيين يتعاقبان في الاستبقاء ولا عندال ثابت في الحال والظاهر بقاؤه
 في العدة ووجهه في الحيوانات لتوالي أسباب التغير عليها فتفوت المعادلة ولوردت الهلة في نوبة
 أحدهما عليها نوبة الآخر فترك كل في الزيادة لتحقيق العدل بخلاف ما إذا كان التها يؤول

على المنافع فاستعمل أحدهما في نوبته زيادة لأن النعمدين فيما وقع التهايز حاصل وهو المنافع
 لا تنضم زيادة الاستعمال من هـ (والتهايز على الاستعمال في الدارين جائز) إصافي مظهر
 لروية لما ينشأ ولو وصل غلة أحدهما لا يشتركان فيه بخلافه والواحد في المرق أن في
 له رين معنى التهايز ولا قرار راسخ لا تخادمان الاستثناء في له ولو حدة يتعاقب الوصول
 فاعتبر قرضا وجعل كل واحد في نوبته كالوكيل عن صاحبه فلهذا يرد عليه حصته من الفصل
 وكذا يجوز في العبدين عندهما اعتبارا بالتهايز في المشاع ولا يجوز عند هذه لأن التفاوت في
 اعتبار لروية أكثر منه من حيث زمان في العبد الواحد في أن يتمتع الطوارق التهايز في
 الخدمة حوز ضرورة ولا ضرورة في العلة لا مكان في منها الكون أعيا أولان أظا هو
 انضمام في الخدمة والاستفصاء في الاستعمال ولا يفسدان (ولا يجوز في الدارين عدمه خلافا
 لما في لوجه ما ينام في ركوب) ولو كان يحل أو شجر أو غنم بين اثنين هاتين على أن يأخذ كل
 واحد منهما طائفة يستثمرها أو رعاها ويشرب ألبانها (لا يجوز) لأن التهايز في مشاع ضرورة
 أنه لا يبقى فيه قدر قسمته أو هذه أعيان يرد عليها أنه عند حصولها والحيلة أن يبيع
 حصته من الآخر ثم يشتري كلها بعد مضي نوبته أو يستفصاها من عقد معلوم منقرض
 انصيب صاحبه إذا قرص المشاع حائز نوبته أعم بصواب

كتاب المزارعة

قال (أبو حنيفة رحمه الله المزارعة بالثلث والربع باطلة) اعلم أن المزارعة لغة مفادها
 من لزوع وفي الشريعة هي عقد على الزرع بعض الخارج وهي فائدة عدة أي حنيفة رحمه
 الله وقال هي جائزة لما روي أن النبي عليه السلام عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر
 أو زرع ولأنه عقد شركة بين المال والعمل فيجوز اعتبار المصاريف والجامع دفع الحاجة فإن
 دأب المال فلا يهتدي إلى العمل والقوى عليه لا يجد المال ويست الحاجة إلى معاهد العقد
 بينهما بخلاف دفع الغنم والدجاج ودود الثمر معاملة بمصروف لروية لأنه لا أثر له في العمل في
 تحصيلها فلم تتحقق شركة وله ما روي أنه عليه السلام هي عن المحابرة وهي المزارعة ولأنه
 استنجاز بعض ما يخرج من عمله فيكون في معنى قرض المزارع ولأن لاسر مجهول أو معدوم
 وكل ذلك مفسد ومعاملة النبي عليه السلام أهل خيبر كان حراج مقاسمة طريق المصالح
 وهو جائز (وإذا قبلت عنده فإن سقى الأرض وكرهه أو لم يخرج ثمر منه فلا حرمته) لأنه في معنى
 حارة فائدة وهذا إذا كان البذر من قبل صاحب الأرض وإن كان البذر من قبله فلا حرمته

لارض و الخار جى الوجه بر اصحاب الب د لانه تمامه كذا ولا شر لاجر كقصص لان
 افوى على قواها الحاجة لاس ايها و طهور و تعامل لامسه ها و ارباس بتركها با تعامل كقوى
 الاستصناع (ثم لم رعة اصحتها على قول من يجبرها شرط احدها كون لارض صالحه
 بر راعه) لان لم يصدق لا يحصل بدونه (ولنا ان يكون رب لارض والمرار ع من اهل العقد
 وهو لا يخص به) لان عقدا لما لا يصح الا من لا عمل (والثالث بيان المدة) لانه عقد على مسافع
 لارض او مسافع ائامل والمدة هي لمعيارها بالبيع لم بها (ولراسع بيان من عليه ابدر) فطما
 للمارعة واعلاما للمعقود عليه وهو منافع الارض او منفع العامل (والسادس بيان نصيب من
 لا مدر من قبله) لانه يستحقه عوضا اشترط فلا بد ان يكون معلوما ولا يعلم لا يستحق شرط
 ما عقد (والسادس ان يتخلى رب لارض بيده وبين لعامل حتى لو شرط عمل رب الارض بفسد
 العقد فواب ان تحله) (والسابع لشركه في الخارج عدله) لانه يستحق شركه في الاشياء
 بقطع هذه شركه كان مفقود بعدد (والثامن بيان جنس ابدر) ليصير لاجر معلوما قال (وهي
 عدلهما على ان بعد اوجبه ان كانت لارض و ابدر لواحد و ابدر و عامل لواحد جاز
 لمارعه) لان البقرة لعمل نصارى و سائر خبطا لحياط (وان كان لارض
 لواحد و عامل و ابدر لواحد بارت) لانه يستحق لارض بعض معلوم من الخارج
 و يجوز كاد سائر هادراهم معلوم و ان كانت لارض و ابدر و البقر لواحد و العامل من
 سائر جاز لانه استأجره بعمل لانه سائر فصار كاد سائر خبطا لحياط و هو
 بارتة او طين مره (و ان كانت لارض و البقر لواحد و العامل لا تحرقه باطية
 وهذا لدى ذكره طاهر لرواية وعن ابي يوسف رجه الله بجور اتصاله لو شرط ابدر
 و البقر عليه يجوز و كذا شرط و عدله و صار كعاب لعامل وجه طاهر ان منفعة البقر
 ليست من حسن منفعه لارض لان منفعه لارض قوتى طبعها يحصل بها انما و منفعه البقر
 صلاحية بتمامها لعمل كل ذلك يتحقق لله تعالى فلم ينجس و عدله ان يجعل تابعه له بخلاف
 حاسب لعامل لانه تحت المنفعتان فبجعلت تابعة لمنفعة العامل و هما وجهان آخر لم
 ذكرهما أحدهما ان يكون ابدر لاحدهما و لارض و البقر و عامل لا تحرقه لا يجوز لانه
 يتم شركه بين ابدر و عامل ولم رده لشرع. ثانيا ان يجمع بين ابدر و بشر و انه لا يجوز
 اية لانه لا يجوز عدله لافراد و كذا عند اجتماع الخار جى لوجهين لصاحب البدر
 رواية اعتبارا سائر لمارعات الفاسدة و روية لصاحب لارض و يصير منعه صابدر
 فاضاه لاضاه رصه و (ولا تصح لمارعة لاعلى مدة معلومة لم يسا) (وان يكون الخارج

(شأنهما بينهما) كقوله تعالى (فإن شرط لأحدهما قصر أو إمساك أو هبة باطلة) لأن به تنقطع
 لشركه لأن الأرض عداها لا يخرج إلا هذا القدر فصار كاشتراط دراهم معدودة لأحدهما
 في المصارفة (وكذا إذا شرط أن يرفع صاحب البذر بذر ويكون الباقي بينهما نصفين) لأنه
 يؤدي إلى قطع الشركة في بعض معين أو في جميعه فإن لم يخرج لأحد البذر فصار كما إذا شرط
 رفع الخراج والأرض خراجية وإن يكون الباقي بينهما لأنه معين بخلاف ما إذا شرط صاحب
 البذر عشر الخارج لنفسه أو أكثر الباقي بينهما لأنه معين مشاع ولا يؤدي إلى قطع الشركة
 كما إذا شرط رفع عشر وقسم الباقي بينهما والأرض عشرية قال (وكذلك إن شرط ما على
 الماديان والسواقي) معناه لأحدهما لأنه إذا شرط لأحدهما رفع موضع معين أو حتى ذلك
 إلى قطع الشركة لأنه لا يخرج إلا من ذلك الموضع وعلى هذا إذا شرط لأحدهما ما يخرج
 من ناحية معينة ولا آخر ما يخرج من ناحية أخرى (وكذا إذا شرط لأحدهما التبن
 وللآخر الحب) لأنه عسي نصيبه آفة ولا ينفق الحب ولا يخرج إلا التبن (وكذا إذا شرط التبن
 نصفين والحب لأحدهما جينه) لأنه يؤدي إلى قطع الشركة فيما هو المقتصود وهو الحب (ولو
 شرط الحب نصفين ولم ينعرض التبن صحت) لاشتراطهما لشركه فيما هو المقتصود (ثم التبن
 يكون لصاحب البذر) لأنه عام بذر وفي حقه لا يحتاج إلى الشرط والمفسد هو الشرط وهذا
 صكوت عنه وقال مشايخنا رحمهم الله أن بين بينهما أيضا اعتبار للعرف فيما لم يمتص عليه
 المنفعة لأن ولاه تبع للحب والتبع يقوم بشرط الأصل (ولو شرط الحب نصفين والتبن
 لصاحب البذر صحت) لأنه حكم لعقد (وإن شرط التبن للآخر ففسدت) لأنه شرط يؤدي
 إلى قطع الشركة فإن لا يخرج إلا التبن واستحقاق غير صاحب البذر بشرط قال (وإذا
 صحت المزارعة فالخراج على الشرط) لصحة الالتزام (وإن لم يخرج الأرض شيئا فلا شيء للعامل)
 لأنه يستحقه شركه ولا شركه في غير الخارج وإن كانت اجارة فالاجر مسمى ولا يستحق
 غيره بخلاف ما إذا فسدت لأن أجر المثل في الدمة ولا نفوت الدمة لعدم الخارج قال (وإذا
 فسدت فالخراج لصاحب البذر) لأنه تمام ملكه واستحقاق لاجر التسمية وقد فسدت فبقى
 لنماء كما لصاحب البذر قال (ولو كان البذر من قبل رب الأرض فلعامل أجر مثله لا يبرأ على
 مقدار ما شرطه من الخارج) لأنه رضى سقوط الزيادة وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما
 الله (وقال رحمه الله أجر مثله ما عايناه) لأنه استوفى منافع عقد فاسد فوجب عليه قيمتها
 دلا على ما وقد مر في الاجارات (وإن كان البذر من قبل العامل فلصاحب الأرض أجر مثل
 أرضه) لأنه استوفى منافع الأرض عقد فاسد فيجب رد ما قد قدر ولا مثل لها فيجب رد قيمتها

وهل يراد على ما شرط له من الخارج فهو على الخلاف لدى ذكرناه اولو جمع بين الارض والبر
حتى فسدت المزارعة وعلى العامل اجر مثل الارض والبر (هو الصحيح لان به مدح خلاف
لاجارة وهي اجارة معنى) واذا استعق رب الارض الخارج للبذر في المزارعة لفائدة طالب
به جميعه) لان السماء حصل في ارض مملوكة له (وان استعققه العامل اخذ فرب بذره وقد اجر
لارض وتصدق بالفضل) لان النماء يحصل من البذر ويخرج من الارض وهو اداء الملك في مفاع
لارض او يجب خبثا فيه فمالم له عوض طاب له وما لا عوض له تصدق به قال (واذا عصفد
لمزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر عليه) لانه لا يمكنه المضى في العقد لا بصرف
برمه فصارك اذا استأجر اجبر اليه دم داره (وان امتنع بذى ليس من قبلة البذر اجبره الحاكم
على العمل) لانه لا يلحقه بالوفاء بالعقد ضرر ولو لعقد لارم بحرية الاجارة الا اذا كان عقد يفسخ
به الاجارة فيفسخ به المزارعة قال (ولو امتنع رب الارض والبذر من قبته وقد كرت المزارع
الارض فلائتي له في عمل الكراب) قبل هذا في الحكم ما في ما بينه وبين الله تعالى برمه استرضاء
العامل لانه غره في ذلك قال (واذا مات أحد المتعاقدين طلت المزارعة) اعتد اربا بالاجارة وقد مر
لوجه في الاجارات فلو كان دفعها في ثلاث سنين فلما يب لزراع في سنة لاولى ولم يستعصم
لزراع حتى مات رب الارض ترك الارض في المزارع حتى يستعصم لزراع ويقسم على الشرط
وتتقضى المزارعة فيما بقي من السنين لان في انقضاء العقد في السنة لاولى مراعاة لحق بين خلاف
سنة الثانية والثالثة لانه ليس فيه ضرر بالعامل فيحافظ قبهما على القياس (ولو مات رب
لارض قبل لزراعة بعدما كرت لارض وحقر لام ارا سقطت المزارعة) لانه ليس فيه
ابطال مال على المزارع (ولائتي للعامل بمقابلة ما عمل) كما بينه ان شاء الله تعالى (واذا سقطت
لمزارعة بدين فادح لحق صاحب الارض فاحتاج ان يبعها فباع جاركا في الاجارة (وايس
للعامل ان يطالبه بما كرت لارض وحقر الا هار شئ) لان لمنافع اعمات تقوم بالعقد وهو
نما تقوم بالخارج فاذا اعدم الخارج لم يجزئ (ولو ببت الزرع ولم يستعصم لم تبع الارض في
لدين حتى يستعصم الزرع) لان في بيع الطال حق المزارع وانما حسيرون من الاطال
(ويخرجه القاصي من الحيس ان كان حبيسه بالدين) لانه لما امتنع بيع لارض لم يكن هو ظالما
والحيس جوا اظلم قال (واذا اشقت مدة لمرعه وزرع لم يترك كاس على مزرع اجر
مثل نصيبه من لارض الى ان يستعصم وانفسه على لزراع عليها على مقدمه وحقوقهما)
معناه حتى يستعصم لارض فيبقى لزراع باخر مثل تمديد لظن من طابيب فيصار اليه
واما كان لعمل عليهما لان العقد قد انتهى بانتهاء المدة وهذا عمل في ايمان مشترك وهذا

بمختلف ما دامت رب الارض و بررع على حيث يكون عمل فيه على تعامل لان هذا
 اقبيا لعقد في مدته والعقد يستدعي العمل على اتمام مذهبها للعقد قد انتهى فممكن هـ
 بقا ذلك العقد فمخصص العمل لوجوب العمل عليه (قال ق) أحدهما غير من صاحبه
 وأمر القاضي فهو متطوع) لانه لا ولاية عليه (ولو أراد رب الارض أن يأخذ لزراع
 فلا يمكن له ذلك) لان فيه ضرارا للمزارع (ولو أراد المزارع أن يأخذه فلا قبل اصحاب
 الارض اقلع الزرع فيكون بينهما أو اعطه قيمة نصيبه أو اتفق ان على الزرع ورجع ما
 نفعته في حصته) لان المزارع لما منع من العمل لا يجوز عليه لان اتمام العقد بعد وجود
 المنتهى نظره وقد ترك الطرف عنه ورب الارض مخير بين هذه الخيارات لان كل ذلك
 يستدفع لصرد (ولو تمت المزارع هذه المزارع فقلت ورتته نحن نعمل أي أن يستعصم
 لزراع وأي رب الارض منهم ذلك) لانه لا ضرر على رب الارض (ولا أجر لهم ما عملوا)
 لانا بقيا للعقد طر لهم قال أراد وفتح بررع لم يجبروا على العمل لما يباينوا لما لك على
 الخيارات الثلاثة لما بينا قبل (وذلك أجرة حصصه وارتفاعه وليس و تدريته عليهم
 بالمخصص فن شرطه في المزارعة على اتمامه) وهذا الحكم ليس بمخصص بما ذكر
 من الصورة وهو قضاء لمدة ولزراع لم يدرك له هو عام في جميع المزارعات ووجه ذلك ان
 العقد ينتهي بتناهي الزرع لحصول المصرد وفي مال مشترك بينهما ولا عيب ويجب
 مؤتته عليهما ود شرط في العقد ذلك ولا يقتضيه وفيه منفعة لاحدهما فيفسد العقد كشرط
 الحمل أو الطعن على العامل وعن أي نوع من جهة به يجوز شرط ذلك على العامل
 مع عامل اعتبار بالاستصناع وهو اختيار مشايخنا قال شمس لائمة اسر حسي هـ
 لا يصح في ديارنا بالحاصل ان ما كان من عمر قبل الادراك كالسقي والحفظ فهو على العامل
 وما كان منه بعد الادراك قبل قسمة فهو عليهما في ماهر لرواية كالحصاد والدياس وأشباهاهما
 على ما بيناه وما كان حد القسمة فهو عليهما معا بعمارة على قياس هـ اما كان قبل الادراك
 من السقي والتفقيح والحفظ فهو على العامل وما كان بعد الادراك كالحصاد والحفظ فهو عليهما ولو
 شرط الحد على العامل لا يجبر بالافق لانه لا عرف فيه وما كان حد القسمة فهو عليهما
 لانه مال مشترك ولا عيب ولو شرط حصصه في زرع على رب الارض لا يجوز بالاجماع هـ
 العرف فيه ولو أراد الفصل لتصيل أو جدد بمرس أو انماط لوط وقدت عليهما لا أهم
 انها العقد لما عزم على الفصل و جدد بمرس أو انماط لوط وقدت عليهما لا أهم

كتاب المساقاة

(قال أبو حنيفة رحمه الله المسافة بجره من الثمر باطلة وقالوا جائره اداد كرم مدة معلومة
وسمي جزا من الثمر مشاعا) والمسافة هي المعاملة في الاشجار والكلام في الكلام في
المرارة وقال اشافني رحمه الله المعاملة حائرة ولا تجوز لمرعه لا بيعا للمعاملة لان الاصل
في هذا المصارع والمعاملة أشبهه لان به شركة في لزادة دون الاصل وفي المزارعة لو شرط
الشركة في لزادة دون البذر بان شرط روجه من رأس الخارج نفسه ودفعه للمعاملة أصلا
وجوز المزارعة ببيعها كالشرب في بيع الارض ومضمون في وقف العقار وشرط المدة قياس
فيها لانها التجارة معنى كافي للمزارعة وفي الاستحسان دلالة في المدة تجوز ويقع على أول ثمر
يخرج لان الثمر لا يدرأ كما هو معلوم وقيل بغيره ويدخل فيها ما هو المتيقن وادرك
البذر في أصول الرطبة في هذا بمنزلة در لا شمار لانها مائة معلومة فلا يشترط بيان المدة
بمختلف الزرع لان ابتداءه بحد كذا بخرى فاصفها وبيعها ولا انتهاء بناء عليه فدخله
الجهة بخلاف ما اذا دفع اليه عرسا فصدق ولم يحسم ثمره منه حيث لا تجوز لبيان المدة
لانه يفاوت بقوة الاراضي وصفها فافارق حشا بخلاف ما دفعه بغيره أو أصول رطبه
على أن يقوم عليه أو طابق في رطبه فهو للمعاملة لانه ليس بشركة مائة معلومة لانها مائة وما
يركب في الارض فجهات المدة (ويشترط تسمية الجرة مشاعا) لما يباقي المزارعة اذ شرط جزء
معين يقطع الشركة (وقد سمي في المعاملة وقاية لم لا يخرج ثمره فيها فسميت للمعاملة)
فوات المصود وهو الشركة في الخارج (ولو سمي بمدة قد يباع لثمره فيها وقد يشترط غيرها
خارج) لان المتيقن فوات المصود (ثم لو خرج في الوقت لمسمى فهو على الشركة المصحة
معد (وان أحرق العامل أجرة المثل) لفساد العمل لانه بين الخطأ في المدة لمساءة فصار
كما ذكره ذلك في الاثنية بخلاف ما ذكره في اصول الان لانها مائة فلا يبين فساد المدة فبقي
مقدسه بغيره ولا شيء لكل واحد منهما على صاحبه قال (وتجوز المسافة في السخل والشجر
والكرم ولرطاب واصل الناحية) وقال اشافني رحمه الله في الحد لا تجوز الا في الكرم
ولمحل لان جوارها بالاثار وقد حصصها وهو حديث حبيب ولما ان الجوار للعاجلة وقد عمت
واثر خبير لا يخصهما لان أهلها يعمدون في الاشجار والرطاب أيضا ولو كان كراعم فالأصل في
المصود أن يكون معلونا بما على أصبه (وليس اصحاب الكرم أن يخرج العامل من غير
عذر) لانه لا ضرر عليه في الوفاء بالعقد (وكذا ليس بعامل أن يترك العمل بغير عذر) بخلاف
المزارعة بالاضافة الى صاحب البذر في مقدمتها قال (من دفع بخلافه عمر مسافة والتميز

بالعمل حاروان كانت قد انتهت لم يحرك) وكذا على هذا اذا وقع لزوع وهو بقل جاز ولو
استحصلوا أدرك لم يحرك لان العامل إنما يستحق بالعمل ولا أثر للعمل بعد الانتهاء والادراك
ولو جوزه لكان استحقاقا غير عمل ولم يرد به اشترع بخلاف ما قبل ذلك لتعني الحاجة الى
العمل قال (و قد فسدت المساقاة للعامل أجرمثله) لانه في معنى الاجارة المساعدة وصارت
كالمزارعة وقد فسدت قال (وتبطل المساقاة بالموت) لانها في معنى الاجارة وقد بيناه فيها فان مات
رب الارض والخارج بسر فله عامل ان يقوم عليه كما كان يقوم قبل ذلك الى ان يدرك الثمر وان
كره ذلك ورثة رب الارض استحقاقا فيبقى العتد دفع الضرر عنه ولا ضرر فيه على الآخر
(ولو اترم العامل الضرر بتخصير ورثة لا حرج بين ان ينقسموا البسر على الشرط وبين ان
يعطوه قيمة نصيبه من البسر وبين ان ينقصوا على البسر حتى يبلغ ويرجعوا بذلك في حصصه
لعامل من الثمر) لانه ليس له الحق في الضرر منهم وقد بينا طيرة في المزارعة (ولو مات العامل
فلورثته ان يقوموا عليه وان كره رب الارض) لان فيه النظم من الجانبين (فان ارادوا ان
يصرموه بسر اكان صاحب الارض بين الخيارات الثلاثة) التي بينناها (وان ماتا جميعا فالخيار
لورثة العامل) لقيامهم مقامه وهذا خلافة في حق مالي وهو ترك الثمار على الاشجار الى وقت
الادراك لان يكون وراثته في الخيار (فان أبي ورثة لعامل ان يقوموا عليه كان الخيار في ذلك
لورثة رب الارض) على ما وصفنا قال (و قد انقضت مدة المعاملة والخارج سر أخضر فقد
والاول سواء وللعامل ان يقوم عليها الى ان يدرك لكن غير أجر) لان الشجر لا يجوز استئجاره
بخلاف المزارعة في هذا لان الارض يجوز استئجارها وكذلك العمل كله على العامل ههنا وفي
المزارعة في هذا اعطيهما لانه لما وجب أجر مثل الارض بعد انتهائها المدة على العامل لا يستحق
عليه العمل وههنا لا أجر فجاز ان يستحق العمل كما يستحق قبل انتهائها قال (وتنسخ
بالاعداد) لما بينا في الاجارات وقد بينا وجوه العذر فيها ومن جعلها ان يكون العامل سارقا
يحاق عليه سرقة لنفسه ولثمر قبل الادراك لانه يلزم صاحب الارض ضرر لم يلزمه فتفسخ
بموسمها مرس العامل اذ كان يضعفه عن العمل لان في الزامه استئجار الاجراء زيادة ضرر
عليه ولم يلزمه فيجعل ذلك عذرا ولو اراد العامل ترك ذلك لعمل هل يكون عذرا فيه روايتان
وان اول احدهما ان يشترط العمل بيده ويكون عذر من جهته (ومن دفع أرضا بضياء الى رجل
سنتين معلومة يقرس فيها شجرا على ان تكون الارض والشجر بين الارض والعارس ههنا فين لم
يجز ذلك) لاشترط لشركة فيما كان حاصلا قبل لشركة لا ماله (وبجميع الثمر والعرس لرب
الارض والعارس قيمة غرسه وأجر مثله فاعمل) لانه في معنى فقير الطمان اذ هو استئجار

بعض ما يخرج من عمل وهو نصف البستان ونصف دوتنذر ود العراس لاتصلها بالارض
فبب قيمتها وأجر مثله لانه لا يدخل في ذمة العراس انفرمها نصفها وفي يخرج بها طريق
آخر بيناه في كفاية المنتهى وهذا أصحهما والله أعلم

(کتاب الفوائد)

قال (لذكاة شرط حمل الذبيحة) لقوله تعالى الامداد كنتم ولانهم ايتسبر لهم النجس من اللحم
الطاهر وكايتسب به الحلال ثبت به الطهارة في المأكول وغيره فانه انبئ عنها ومنه قوله عليه
السلام ذكاة الارض يسها وهي اختيارية كالطرح في ما بين البنية والعيين واضطرارية
وهي الجرح في أي موضع كان من البدل والثاني كالبديل عن الاول لانه لا يبصار اليه الا عند
المجزع عن الاول وهذا آية البديلة وهذا لان الاول عمل في اخراج الدم والثاني أقصر فيه
فاكتفى به عند المجزع عن الاول اذ التكليف بحسب الوسع ومن شرطه ان يكون الذابح
ساحب ملة التوحيد اماه فاداك المسلم أو دعوى كالكناني وان يكون حلالا خارج الحرم
على ما بينه ان شاء الله تعالى (وذبيحة المسلم والكناني حلال) لما تلووا لقوله تعالى وطعام
الذين أوتوا الكتاب حل لكم ويحل اذ كل يعقل لتسمية الذبيحة ويضبط وان كان صبيبا
او مجنوناً أو امرأة اما اذا كان لا يضبط ولا يعقل لتسمية ولا ذبيحة لانه التسمية على
الذبيحة شرط بالصحة وذلك القصد وصحة القصد اذ كرموا ولا قلموا لمحتون سواء على
ذكرنا واطلاق لكتابي ينظم الكتاب والذمي والحرمي والعمرى والتعليق لان الشرط قيام
لملة على ما مر قال (ولان كل ذبيحة المجوسى) لقوله عليه السلام سنوهم سنة أهل
الكتاب غيرنا كهي نسائهم ولا آكل ديانهم ولانه لا يدعى لوحيد فادعت الملة اعتقاد
يدعوى قال (والمرتد) لانه لاملته فانه لا يفرع على ما انفصل اليه بخلاف الكتابى
دائما حول الى غير دينه لانه يفرع عليه عندما فيه غير ما هو عليه عند الذبح لا ما قبله قال
(والوثني) لانه لا يعتقد الملة قال (والحرم) يعنى من الصيد (وكذا لا يؤكل ما ذبح في الحرم
من الصيد) والاطلاق في المحرم ينظم الحلال والحرم والذبح في الحرم يستوى فيه الحلال والحرم
وهذا لان الذكاة فعل مشروع وهذا الصنيع محرم فمكس ذكاة بخلاف ما اذا ذبح المحرم غير
لصيد أو ذبح في الحرم غير الصيد صح لانه فعل مشروع اذ الحرم لا يؤمن الشاة وكذا لا يحرم
تجبه على المحرم قال (وان ترك الذبح التسمية عند الذبيحة ميتة لان كل وان تركها تاسبا
على) وقال الشافعى رحمه الله اكل في الوحيين وقال مالك رحمه الله لا يؤكل في لوجه من المسلمين
والكناني في ترك التسمية فيه او على هذا الخلاف اذ ترك التسمية عند ذكاة الدارى الكلب

عند الرمي وهذا القول من الشافعي رحمه الله مخالف للاجماع فانه لا خلاف فيمن كان قبله
 في حرمه من ترك التسمية عامدا او نسيها فلا خلاف بينهم في من ترك التسمية فاسيا فمن مذهب ابن
 عمر رضي الله عنهما انه يحرم ومن مذهب علي وابن عباس رضي الله عنهما انه يحصل بخلاف
 من ترك التسمية عامدا ولقد قال أبو يوسف والمشايع رحمه الله ان من ترك التسمية عامدا لا يبرأ
 به الاجتهاد ولو قضى القاضي بجواز يبرأ لا يقدل كونه مخالفا للاجماع له قوله عليه السلام
 لمسلم يذبح على اسم الله تعالى مسمى أو لم يسم ولان التسمية لو كانت شرطا لكان لما سقطت بعد
 لبيان كاطهارة في باب الصلاة ولو كانت شرطا لكانت في مقامها كأي لاسي ولنا الكتاب
 وهو قوله تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه لا يهني وهو التحريم والاجماع وهو ما بين
 والسنة وهو حديث عدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه فانه عليه السلام قال في آخره فأنك
 فما سميت على كلبك لم يسم على كلب غيرك على الحرمة بترك التسمية وما لك رحمه الله يخرج
 طاهر ما ذكرنا دلا على ذلك ولك نقول في اعتبار ذلك من الحرج ما لا يخفى لان الانسار
 كثير السبان والحرج مدفوع والسمع غير مجرى على ظاهره اذ لو اراد به بطر المحاجة وطهر
 لا يقياد وارفع الخلاف في الصدر الاول والافاق في حق الناسي وهي معذور لا لعل عليها في حق
 لعامد ولا عذر وعاروا بحول على حالة لسبان ثم التسمية في ذكاه الاختيار تشترط عند المذبح
 وهي على المذبح وفي الصيد تشترط عند الارسال ولرمي وهي على الآلة لان المقدور له في
 الاول الذبح وفي الثاني رمي والارسال دون الاصابة فتشترط عند فعله بقدر عليه حتى اذا
 اضجع شاة وسمى قدح غيرها فان التسمية لا يجوز ولورمي الى صيد وسمى وأصاب غيره حل
 كذا في الارسال ولو اضجع شاة وسمى ثم رمي بالشفرة وذبح بالآخرى أو كل ولو وسمى على سهم
 ثم رمي بغيره صيد الابو كل قال (و يكره ان يذبح كرم مع اسم الله تعالى شيئا غيره وان يقول عند
 الذبح اللهم تقبل من فلان) وهذه ثلاث مسائل احداها ان يذبح كرم موصولا لمعطوف فأكبره
 ولا تحرم الذبيحة وهو المراد بما قال وظاهره ان يقول بسم الله محمد رسول الله لان الشركاء لم
 توجد فلم يكن الذبح واقعا له لا يكره لوجود القرآن سورة فيتصور بصورة المحرم والثانية
 ان يذبح كرم موصولا على وجه العطف والشركة فان يقول بسم الله راسم فلان أو يقول بسم الله
 وفلان أو بسم الله محمد رسول الله بكسر الدال فيحرم الذبيحة لانه اهل به لغير الله والثالثة ان
 يقول مفصلا عنه سورة ومعنى ان يقول قبل التسمية وقبل ان يصجع الذبيحة أو بعده
 وهذا لا بأس به لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه عن أمه
 محمد من شئ ذلك بالوحدانية وفي البلاغ والشرط هو الذي كرم الخاص لمحمد على ما قال ابن

معبود رضى الله عنه جردوا السجدة حتى لو قال عند الذبح اللهم عصى لا يحل لانه دعاء
 وسؤال ولو قال الحمد لله أو سبحان الله يريد التسبحة حل ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله
 لا يحل في أصح الروايتين لانه يريد به الحمد على نعمه دون التسبحة وما بدأه الله الا لسان عند
 الذبح وهو قوله بسم الله والله أكبر منقول عن ابن عباس رضى الله عنهما في قوله تعالى
 فادكروا اسم الله عليها صواف قال (والذبح بين الحلق وقلبة) وفي الجامع الصغير لا بأس
 بالذبح في الحلق كله وسطه وأعله وأصله في قوله عليه السلام لذكاة ما بين الية
 والعيين ولانه يجمع المجرى والعروق فيحصل بالفعل فيه انهار الدم على أفاع لوجوه فكان حكم
 لكل سواء قال (والعروق التي تقطع في الذكاة أربعة الخلقوم والمرى ولودجين) لقوله عليه
 السلام أفرأى الأوداج بما تشبهوهي اسم جمع وأقله الثلاث فيتناول المرى ولودجين وهو حجة
 على الشافعي في الأكل ما بالخلقوم والمرى لأنه لا يمكن قطع هذه الثلاثة لا يطع الخلقوم
 يثبت قطع الخلقوم باقتضائه وظاهر ما ذكرنا يحتاج مالك رحمه الله ولا يجوز لاكثر منها بل
 يشترط قطع جميعها (وعندنا ان قطعها حل الأكل وان قطع أكثرها فكذلك عند أبي حنيفة رحمه
 الله) وقال لا بد من قطع الخلقوم والمرى واحد لودجين قال رضى الله عنه هكذا ذكر القدرى
 رحمه الله الاختلاف في مختصره والمشتهور في كتب مشايخنا رحمه الله أن هذا قول أبي يوسف
 رحمه الله وحده وقال في الجامع الصغير ن قطع نصف الخلقوم ونصف الأوداج لم يؤكل وار
 قطع الاكثر الأوداج والخلقوم قيل أن يموت أكل لم يحل لخلافها فاحتفت الرواية فيه
 الحاصل أن عند أبي حنيفة رحمه الله اذا قطع ثلاث أي ثلاث من يحل وبه كان يقول أبو
 يوسف أولئك رجعت الى ما ذكرنا من محمد بن أبي بكر كثر كل فرد وهو رواية عن أبي حنيفة
 رحمه الله لأن كل فرد منها أصل بنفسه لا انفصاله عن غيره ولورود الأمر بفرده فعتبر أكثر كل
 فرد منها ولا يبي يوسف رحمه الله أن المقصود من قطع لودجين انهار الدم فينبوب أحدهما
 وعن الآخر اذا كل واحد منهما مجرى الدم أما الخلقوم يخالف المرى فإنه مجرى العلق والماء
 والمرى مجرى النفس فلا بد من قطعها ولا يبي حنيفة رحمه الله أن لاكثر يقوم مقام الكل
 كثير من الأحكام وأي ثلاث قطعها فقد قطع الاكثر منها وما هو المقصود يحصل به أو هو انهار
 الدم المسفوح والتوجيه في إخراج الروح لانه يصح بعد قطع مجرى النفس أو الطعام ويخرج
 الدم قطع أحد لودجين فيكتفي به فخر زعن زيادة التعذيب بخلاف ما اذا قطع النصف لار
 الاكثر باني فكانه لم يقطع شيئا احتياطاً الى لحاب الحرمه قال (ويجوز لذبح الطير والسر
 والقهرة اذا كان متزوجاً لا يكون نكاحاً أس لأنه لا يكره هذا الذبح) قال الشافعي رحمه الله

المذبوح منه لثة له عليه السلام كل ما أهر لدم ودرى الاودج ماسلا لظفرو اس فانها مامدى
 الحيشة ولانه فعل غير مشروع فلا يكون ذكاة كما ذابح ببر المروع ولنا قوله عليه السلام
 ثم لدم ما شئتو يروى امر الاودج ما شئتو وما روى محمول غير ان المروع فان الحيشة كانوا
 يفصلون ذلك ولانه لثة بارحة فيحصل به ما هو لمصودوه واخراج لدم وصار كالخجر
 والحديد بخلاف غير المروع لانه ينسل بانقل فيكون في مهي لمخضة وانما يكره لان فيه
 استعمال جزء الادمى ولان فيه عسار على الحيوان وقد امرنا فيه بالاحسان قال (ويجوز
 الذبح باللبطة والمروءة وكل شئ اهر الدم الا السن الثائم والظفر القائم) فان المذبوح ماميته
 ما ينشأ ونس محمد رجه الله في الجامع الصغير على انها ميته لانه وحده نصا وما لم يجد فيه نصا
 احتياط في ذلك فيقول في الحل لا بأس به روى الطرمه يقول يكره أولم يؤكل قال (و يستحب أن
 يجد الفايح شفرته) لقوله عليه السلام ان الله كتب الاحسان على كل شئ فاد فليتم فاحسنوا
 لقتله واد فليتم فاحسنوا للذبيحة واد فليتم فاحسنوا لشرته ولبرح ذبيحته ويكره أن يصعبها
 ثم بعد الشفرة لما روى عن النبي عليه السلام انه رأى رجلا أضجع شاة وهو يحسد شفرته فقال
 لقد أردت أن تميتها وموتات هلا حذتها قل أن تصعبها قال (ومن مانع بالسكين الذخاع أو قطع
 لرأس كرمه دنت وتؤكل ذبيحته) روى بعض نسخ قطع مكان بلغ والدمع عرق أبيض في عظم
 لرقبة اما الكراهة فلما روى عن النبي عليه السلام به هي أن تضع الشاة دابحت وتفسيره
 ما ذكرناه وقبل معناه ان يمد رأسه حتى يظهر مذبحة وقيل أن يكسر عنقه قبل أن يسكن من
 الاضطراب وكل ذلك مكروه وهذا الان في جميع ذلك وفي قطع الرأس زيادة تعذيب الحيوان بلا
 فائدة وهو منهي عنه والحاصل ان ما فيه زيادة ايلام لا يحتاج ليه في الذكاة مكروه ويكره أن
 يصير ما يربد ذبحه برجله الى المدح وان تنزع الشاة قبل أن تبرد يعني تسكن من الاضطراب
 وبعده لا ألم فلا يكره لنزع والسلخ لان الكراهة لمعنى زائد وهو زيادة الألم قبل الذبح أو
 بعده فلا يوجب التحريم فلهذا قال تؤكل ذبيحته قال (وان ذبح الشاة من قفاها فبقيت حية
 حتى قطع العروق حل) لتعقيق الموت بما هو ذكاة ويكره لان فيه زيادة الألم من غير حاجة قصار
 كما اذا جرحها ثم قطع الاوداج (ون ما نزل قبل قطع العروق لم تؤكل) لوجود الموت بما ليس بذكاة
 فيها قال (وما استأس من الصيد قد كاه لذبوح وما أوحش من النعم فذكاه العقر والجرح
 لان ذكاة الاضطراب اما يصار اليه عند العجز عن ذكاة الاخر على ما مر والى جرحه من تحقق في
 لوجه الثاني دون الاول (و قد ما تردى من النعم في شروقه العجز عن ذكاة لا اختيار) لما يسهل
 وقال ما لشرجه الله لا يحل ذكاة الاضطراب في لوحه لان ذلك نادر ونحن نقول لمعتبر حقيقته

العجور وقد صحق فيصار الى الدل كيف وما لان لم لمدة بل هو غالب وفي الكتاب اطلق واما
 نوحش من النعم وعن محمد رحمه الله ان شاء اذ ادلت في الصعر وقد كانتا العقر ون ندب
 لمصر لا تحمل بالعقر لاهلها لا تدفع عن نفسها فيمكن احدى في المصر فلا عجور والمصر وغيره سواء
 في البقر والبغير لا هما يدان على أنفسهما فلا يقدر على احدىهما ون ندب في المصر فينعتق
 المعز والصبال كالنداد اكل لا يقدر على اخذه حتى لو قتله المصير عليه وهو ير يد الله كة حل
 اكله قال (والمستحب في الابل التعرفان ذبحها جاز ويكره والمنسحب في البقر والغنم المذبح
 فان نحرهما جاز ويكره) اما الاستحباب فلموافقة السنة المتوارثة ولا اجتماع لعموم فيها
 في المنع وفيهما في المذبح والكراهة لمخالفة السنة وهي لم في غيره فلا تمنع الجواز والحل
 خلافا لما يقوله ما لث رحمه الله انه لا يحمل قال (ومن نحر ناقة أو دبع بقره فوجد في ظنهما جنينا
 ميتا لم يؤكل اشعر ولم يشعر) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وهو قول زفر والحنن بن زياد
 رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله ذانم خلفه أكل وهو قول الشافعي رحمه الله
 لموله عليه السلام ذكاة الجنين ذكاة أمه ولانه جرحه من الام حقيقة لانه منصل بها حتى يفصل
 المقرض ويتعدى بذاتها وينفس تنفسها وكذا حكمها حتى يدخل في البيع الوارد على الام
 ربه في باعتاقها واذا كان جرحا أمها فالجرح في الام ذكاة له عند العجور عن ذكاته كان الصيدولة
 به أصل في الحياة حتى تصور حياته بعد موتها وهذا ذكاة وفرد بالذكاة ولهذا يفرد بإحباب العرة
 ويعتق باعتاق مضاف اليه ونصح الوصية له وهو حيوان دموي وما هو المقصود من الذكاة
 وهو الميز بين الدم واللحم لا ينحصل بجرح الام اذ هو ليس بسبب الخروج لدم عنه فلا يحمل
 تبعاق حقه بخلاف الجرح في الصيد لانه سبب لخروجه ناقصا في مقام مقام الكامل فيه عند التعذر
 وانما يدخل في البيع نحرها بطوازه كإبلاخسد باستثنائه ويعتق باعتاقها كإبلاخسد
 من الحرة ولله رقيق

في فصل فيما يحمل أكله وما لا يحمل قال (ولا يجوز أكل ذى ناب من السباع ولا ذى مخلب من
 الطيور) لان النبي عليه السلام نهى عن أكل كل ذي ناب من الطيور وكل ذى ناب من
 السباع وقوله من السباع ذكره غيب الموعين فينصرف اليهما في تناول سباع الطيور والبهائم
 لا كل ماله مخلب أو ناب والسبع كل مختطف منتهب خارج قاتل عادة ومعنى التحريم
 والله أعلم كرامة نبي آدم كإبلاخسد ونهى من هذه الاوصاف لذميمة ايهم الاكل ويدخل فيه
 صبيغ والشعلب فيكون الحديث حجة على الشافعي في إباحتهما والقبيل ذوناب فيكره
 البربع واین عرس من السباع طوام وكرهوا كل لرحم ولبه ث لاهما بيا كلان الجيف

قال (ولا بأس بمر الزرع) لأنه يأكل حب ولا يأكل الحبيب وليس من سباع الطير قال (ولا
يؤكل إلا بضع) لذى يأكل الحبيب وكذا الفساف قال أبو حنيفة رحمه الله لا بأس بأكل العفوق
لأنه يخلط فأشبهه الجاجة وعن أبي يوسف أنه يكره لأن غالب أكله حبيب قال (ويكره أكل
الضبع والضب والسلحفاة والزبور والحشرات كلها) أما الضبع فلماذا كرهنا وأما الضب
فلأن النبي عليه السلام نهى عائشة رضي الله عنه حين سأله عن أكله وهي حبيبة على الشافعي
في إباحته والزبور من المؤذيات والسلحفاة من غيائث الحشرات ولهذا لا يجب على المحرم يقتله
تتوانا تكره الحشرات كلها استند لا بالضب لأنه منها قال (ولا يجوز أكل الجرأهلية
والبقال) لما روى خالد بن لويد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لحوم
الحيل والبعال والخبر وعن علي رضي الله عنه أن النبي عليه السلام أهدر المنة وحرم لحوم الجر
أهلية يوم خيبر قال (ويكره لحم لغرس عبد أبي حنيفة رحمه الله) وهو قول مالك وقال
أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله لا بأس بأكله الحديث جابر رضي الله عنه أنه قال نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجرأهلية وأذن في لحوم الحيل يوم خيبر ولا في
حنيفة قوله تعالى والحيل والبعال والخبر أتر كيوهاورينه خرج منخرج الامتنان والاقل مر
أعلى منافقها والحكيم لا يترك الامتنان بأعلى الذم وبمن يادهاهاولأنه آلة اذهاب العدو ويكره
أكله احترامه ولهذا يضرب بهم في القيمة ولأن في إباحته تعبدل آلة الجهاد وحديث جابر
معارض بحديث خالد رضي الله عنه والتزجيج للمحرم ثم قيل الكراهة عنده كراهة تحريم
وقيل كراهة تزيه والاول أصح وأما لبنه فمقد قبل لا بأس به لأنه ليس في شره تعبدل آلة
الجهاد قال (ولا بأس بأكل لارنب) لأن النبي عليه السلام أكل منه حين أهدى إليه مشويأوأمر
أصحابه رضي الله عنهم بالأكل منه ولأنه ليس من السباع ولا من أكلة الحبيب فأنبهه الطيبي
قال (وإذا ذبح ما لا يؤكل لحمه طهر جلده ولحمه إلا الدمى والخزير) فإن الذكاة لا تعمل فيهما
أما الدمى فله حرمة وكرامته والخزير لرجاسته كافي الداغ وقال الشافعي رحمه الله لذكاة
لا تؤثر في جميع ذلك لأنه يؤثر في إباحة اللحم أصلا وفي طهارته وطهارة الجلد تبعاً ولا تبسح بدون
الأصل وصار كذبح الجرمي ولنا أن لذكاة مؤثرة في إزالة الرطوبات والدماء السيالة وهي
لنجسة دون ذات الجلد واللحم فإذا زالت طهر كفي الدباغ وهذا حكم مقصود في الجلد كالتناول
في اللحم وفعل الجرمي أمانة في الشرع فلا بد من الدباغ وكما طهر لحمه بطهر شعبه حتى لو وقع
في الماء القليل لا يفسده بخلافه هل يجوز لا تتفاح في غير الأكل قبل لا يجوز اعتباراً بالآكل
وقبل يجوز كالزيت إذا خالطه وذلك لمبته والزيت غالب لا يؤكل ويستفح به في غير الأكل فا

(ولا يؤكل من حيوان الماء لا لحم) وقال مالك رحمه الله وجماعه من أهل العلم باطلاق جميع ما في البحر واستثنى بعضهم الخنزير والكلم والاسان وعن الشافعي رحمه الله انه أطلق ذلك كله والخلاف في الاكل والبيع واحد لهم قوله تعالى أحل لكم صيد البحر من غير فصل وقوله عليه السلام في البحر هو الطهور وماؤه والحل ميتته ولانه لا دم في هذه الاشياء ذالدموى لا يسكن الماء والحرم هو الدم فانه سمك السمك ولما قوله تعالى ويحرم الطيبات وما سوى السمك خبيث ونهى رسول الله عليه السلام عن دواء يتخذ فيه الضفدع ونهى عن بيع السرطان والصبي المدكور فيهما تلا محمول على الاستطاباد وهو مباح فيه الاجل والميتة المذكورة فيما روى محمولة على السمك وهو حلال مستثنى من ذلك لقوله عليه السلام أحلت لنا ميتتان ودمان أما الميتتان فالسمك والجراد وأما الدمان فالكبد والطحان قال (وبكره أهل الطائفة منه) وقال مالك والشافعي رحمه الله لا بأس به لا طلاق ماروينا ولا ميتة البحر موسوفة بالحل بالحديث ولنا ما روى جابر رضي الله عنه عن النبي عليه السلام أنه قال ما مضى عنه الماء وكلوا وما لفظه الماء وكلوا وما طاف فلا تأكلوا وعن جماعة من الصحابة مثل مذهبنا وميتة البحر ما لفظه البحر ليكون موته مضافا إلى البحر لا ما مات فيه من غيره آفة قال (ولا بأس بأكل الجربث والمسامي وأبواح السمك والجراد بلا ذكاة) وقال مالك رحمه الله لا يحل الجراد إلا أن يقطع إلا خذ رأسه أو شربه لانه صيد البر ولا يجب على المحرم غنله جزاء بليق فلا يحل إلا بالنقل كفي سائرته والطحمة عليه ماروينا وسئل على رضي الله عنه عن الجراد يأخذه الرجل من الأرض وفيها الميت وغيره فقال كاه كله وهذا عدم من فصاحته ودل على ما حقه وإن مات حتف أخيه بخلاف السمك ذوات من غير آفة لا تأخذ صناعه بالنقص الوارد في الطائفة لا أصل في السمك عندنا أنه إذا مات بآفة فصل كالمأخوذ وإذا مات حتف أخيه من غير آفة فلا يحل كالتائفة وتسحب عليه فروع كذبيحة بيناهما في كفاية المنتهى وعند التأمل ينف المبرز عليها منها إذا قطع بعضها فمات كل ما أبين وما بقي لأن موته بآفة وما أبين من الطي وإن كان ميتا فميتته حلال في الموت بالحرق والبرد وإيتان والله أعلم بالصواب

كتاب الاضحية

قال (الاضحية واجبة على كل حر مسلم مقبم موسر في يوم الاضحية عن نفسه وعن ولده الصغار) أما الوجوب فقول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن وأحمد والرواية عن أبي يوسف رحمه الله وعنه انهامة ذكره في الجوامع وهو قول الشافعي رحمه الله وذكر الطحاوي رحمه الله أن على قول أبي حنيفة رحمه الله واجبة وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله سنة

مؤكدته وهكذا ذكر بعض المشايخ لاختلاف وجه لسته قوله عليه السلام من أراد أن
يضحي منكم فلا يأخذ من شعره وأظفاره شيئا والله ليق بالارادة بنافي الوجوب ولا نهائيا كانت
واجبة على المقيم لو جبت على المسافر لاهما لا يختلفان في لوطائف المأبى لركة وسار
القنيرة ووجه الوجوب قوله عليه السلام من وجد سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا ومثل
هذا الوجه لا يلحق بترك غير الواجب ولا نهائيا قرب به يضاف إليها وقتها يقال يوم لا ضحي وذلك
يؤذن بالوجوب لأن الاضافة لا اختصاص وهو بالوجود والوجوب هو المقضي إلى الوجود
ظاهر بالنظر إلى الجنس غير أن الاداء يختص بأسباب ينشئ على المسافر استحضارها ويقوت
بعض الوقت فلا يجب عليه منزلة الجنة والمراد الارادة فيما روى والله أعلم ما هو ضد السهولة
التخفيف والقنيرة منسوخة وهي شاة تمام في رجب على ما قيل وإنما اختص الوجوب بالطريق
لأنها وظيفة مالية لا تأسدى لا بالملك والمال هو الحروب والسلام لكونها قريبة بالاقامة لما بيننا
واليسار لما روينا من اشتراط السعة ومقداره ما يجب به صدقة الفطر وقد مر في الصوم وبالوقت
وهو يوم الاضحي لأنها منقصة بهوسنين مقداره أن شاء الله تعالى ويجب عن نفسه لأنه أصل
في الوجوب عليه على ما بيناه وعن ولده الصغير لأنه في معنى نفسه فيلحق به كافي صدقة الفطر
وهذه رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله وروى عنه أنه لا يجب عن ولده وهو ظاهر
لرواية بخلاف صدقة الفطر لأن السبب هناك رأس بموته وبلى عليه وهما موجودان في
الصغير وهذه قريبة محضة والأصل في القرب أن لا يجب على الغير سبب العير ولهذا لا يجب عن
عبده وإن كان يجب عنه صدقة فطره وإن كان الصغير مال يضحي عنه أبوه أو وصيه من ماله
عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وقال محمود وفر الشافعي رحمه الله يضحي من مال
نفسه لا من مال الصغير فالخلاف في هذا الخلاف في صدقة الفطر وقبل لا تجوز التضحية من مال
الصغير في قولهم جميعا لأن القرية تأسدى بالارافة والصدقة بعدها طوع ولا يجوز ذلك من مال
الصغير ولا يمكنه أن يأكل كله والأصح أن يضحي من ماله ربة كل منه ما أمكه ويتناع عما في
ما يستفهم به عنه قال (و يذبح عن كل واحد منهم شاة أو يذبح بقرة أو بدنة عن سبعة) والقياس
أن لا تجوز إلا عن واحد لأن الارافة واحدة وهي القرية لأن تركناه بالاثرو وهو مارهى عن
جابر رضي الله عنه أنه قال نحرنا مع رسول الله عليه السلام لبقرة عن سبعة) والبدنة عن سبعة
ولا نص في الشاة فبقى على أصل القياس ونحوز عن خمسة أو ستة أو ثلاثة ذكره محمود رحمه الله في
الأصل لأنه لما جاز عن سبعة فعن دونهم أولى ولا نحوز عن ثمانية أخذنا القياس فيما لا نص
فيه وكذا إذا كان نصيب أحدهم أقل من السبع ولا نحوز عن الكل لأنهم لا نهدام ونصف القرية في

بعض وسبب منه من بعد ان شاء الله تعالى وقال مالك نحو رعن أهل بيت واحد وان كانوا أكثر من
 سبعة ولا تجوز عن أهل بيتين وان كانوا أهل منه لقوله عليه السلام على كل أهل بيت في كل
 عام أضحية وعيرة فلما المراد منه والله أعلم قيم أهل البيت لان السار له يؤيده ما يروى على كل
 مسلم في كل عام أضحية وعيرة ولو كانت البدنة بين اثنين نصفين تحوز في الاصح لانه لما جاز ثلاثة
 الاسباع جاز نصف السبع بغير العود خارج على الشركة فقسمة اللحم بالوزن لانه موزون ولو
 قسمه واجر فالأيجوز الا اذا كان معه شيء من الاكراع والاردا اعتبارا بالبيع (ولو اشترى بقره
 يريد ان يضحي به عن نفسه ثم اشترك فيها ستة معه خارجا استباحا ما روى الفياض لا يجوز وهو
 قول زفر لانه أعد هذا القرية فيمنع عن بيعها ثم لا الاشتراك هذه صفته وجه الاستحسان انه قد
 يجد بقره سبعة يشترها ولا يظفر ما اشترى كاه وقت البيع وانما يطلبهم هذه فكانت الحاجة اليه ملحة
 فجوزناه دفع المخرج وقدمنا ممكن لان بالشرع لا يصح البيع والاحسن ان يفعل ذلك
 قبل الشراء ليكون أهدى عن الخلاف وعن صورة الرجوع في القرية وعن أبي حنيفة رحمه الله
 نه يكره الاشتراك بعد الشراء لما ينشأ من (وليس على الفقير والمسافر أضحية) لما بينا وبوكر
 وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان اذ كانا مسافرين وعن علي رضي الله عنه ليس على المسافر
 جعة ولا أضحية قال (ووقت لأضحية يدحل طلوع الفجر من يوم النحر لانه لا يجوز لأهل
 لامصار الذبح حتى يصلي الامام ابيد فاما أهل السواد فيدبحون بعد الفجر) والاصل فيه قوله
 عليه السلام من ذبح قبل الصلاة فليعد ذبحه ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم سكه وأصاب
 سنة المسلمين وقال عليه السلام ان أول سكراني هذا اليوم لصلاة ثم لأضحية عبران هذا
 الشرطي حق من عليه الصلاة وهو لمصرى دون أهل السواد لان التأخير لاحتمال التشاغل
 به عن الصلاة ولا معنى للتأخير في حق القروى ولا صلاة عليه وما روياه حجة على مالك والشافعي
 جهما لله في نهما بطراز بعد صلاة قبل نحر الامام ثم لمعترف في ذلك مكان لأضحية حتى لو
 كانت في السواد والضحي في مصر يجوز كما شق لفجر ولو كان على عكس لا يجوز الا بعد
 الصلاة وجبة لمصرى اذا أراد التعجيل ان يبعثها الى خارج مصر فيضحي بها كما طعم
 الفجر هذا لانها تذهب به لزكاة من حيث انها نقطه لال المال قبل مضي أيام النحر كالزكاة
 به لال النصاب فيعتبر في الصرف مكان المال لا مكان الفاعل اعتبارا به بخلاف صدقة الفطر
 لاها لا نقطه به لال المال بعد ما طعم الفجر من يوم الفطر ولو ضحي بعد ما صلى أهل المسجد
 ولم يصل أهل الجبانه اجزأه استحسانا لاها صلاة معتبرة حتى لو اکتفوا بها اجزأتهم وكذا على
 عكسه وقوله حائز قاسا واستحسانا قال او هي حائزة في ثلاثة أيام من النحر وهو ما

بعده) وقال لشاهي رحمه الله ثلاثة أيام بعده لقوله عليه السلام أيام التشريق كلها أيام ذبح
 ولما روى عن عمرو بن علي وابن عباس رضي الله عنهم أنهم قالوا أيام النحر ثلاثة أفضلها أولها
 وقد قالوه سماعا لأن الرأي لا يهتدى إلى المقادير وفي الأخبار تعارض فأخذنا بالمتيقن وهو الأقل
 وأوصلها أولها كما قالوا لأن فيه مزايا عدة في أداء القرية وهو الأصل للمعارض ويجوز لذبح
 في لياليها إلا أنه يكره لاحتمال لغط في ظلمة الليل وأيام النحر ثلاثة وأيام التشريق ثلاثة
 وكل بمضي ياربها أولها نحو لا عبر وآخرها تشرى لا عبر والمتوسطان بحر وتشرى
 والتضحية وبها أفصل من لصدقة يمن لا ضحية لها ترفع واجبة سنة والصدقة تطوع
 محض فتفصل عليه ولا بها تفرقت غرات وقتها وصدقة يؤتى بها في الأوقات كلها عزاء منزلة
 أطراف والصلاة في حق الأتقي (ولو لم يضح حتى مضت أيام لغيره) كان أوجب على نفسه
 أو كان فقيرا أو دشتري الأصحية تصدق بها حجة وإن كان غنيا تصدق بقية شاة اشترى أولم
 يشترى) لا بها واجبة على الغني وتجب على الفقير بالشراء بنية التضحية عندها فإذا فات الوقت
 يجب عليه التصديق إخراجا له عن الهدية كالجمعة تقضى بدفواتها ظهر أو الصوم بعد العجر
 فدية فإن (ولا يصحى بالمعيا والمعوراء والعرجاء) أتى لا تمشي إلى المنسل ولا المعجفاء) لقوله
 عليه السلام لا تجزئني الصغايا أرحمة العوراء البين هورها والعرجاء البين عرجها والمرضى
 البين مرضها والمعجفاء أتى لا تقى قال (ولا تجزئني مقطوعة الأذن والنصف) أما الأذن فأقوله
 عليه السلام استشرقوا العبر والأذن أي اطلبوا أسلامتهما وأما النصف فلأنه عضو كامل
 منصور وصاركة للأذن قال (ولا أتى ذهباً كثيراً ذهاباً أو نبيها وإن بقي أكثر الأذن ولذنب جازي
 لأن لا أكثر حكم الكل فاه رذها ما ولا لا لعيب السير لا يمكن المحرر عنه فعمله فهو واختلقت
 له رواية عن أبي حنيفة رحمه الله في مقدار الأكثر فهو الجامع الصبر عنه وإن قطع من النذب
 أو الأذن أو العين أو الألية الثلث أو أقل أجزاءه وإن كان أكثر لم يجزه لأن الثلث تفذويه
 الوصية من غير رضا الورثة وغير قليل وفيما زاد لا تفد لارساهم فاعتبر كثير ويروي
 عنه لم يسمع لأنه يحكى كتابه بكمال على ما صرح في الصلاة ويروي الثلث لقوله عليه السلام في
 حديث الوصية لثلاث وثلاثين وقال أبو يوسف ومحمد إذا تقى الأكثر من النصف أجزاءه
 اعتباراً بحقيقة على ما تقدم في الصلاة وهو اختيارنا فقهه أي البت وقال أبو يوسف أخبرني
 بقولي أبي حنيفة قال قولي هو قولك بيل هور جوع منه لي قول أي يوسف وقيل معناه قولي
 قريب من قولك قولي كون لصدقة ما نفعنا أو نفعنا عنهما كما في استكشاف العضو عن أبي
 يوسف ثم معرفه المقدار في غير العين متيسر في العين قالوا تشدد لعين المعيبة بعد أن لا تختلف

لثلاثة يوما أو يومين ثم يقرب العلف إليها قليلا قليلا فإذا رأت أنه من موضع اعلم على ذلك المكان
 ثم تشد عينها الصعيحة وقرب إليها العلف قليلا قليلا حتى إذا رأت أنه من مكان اعلم عليه ثم ينظر
 إلى تفاوت ما بينهما فإن كان تشافا لذهب الثالث وإن كان نصف فالصنف قال (ويجوز أن
 ضحى بالجاء) وهي التي لا قرن لها إلا القرن لا يتعاقب به مقصود وكذا مكره القرن لما
 قلنا (والضحى) لأن لحما أطيب وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أحمرين
 موحواين (والزلا) وهي المجنونة وقيل هذا إذا كانت تعنف لأنه لا يحل بالمقصود ما د
 كانت لا تعنف فلا تجزئه (والجرباء) أن كانت مينة جارا لأن الحرب في الجلد ولا يفهم أن في اللحم
 وإن كانت مهزولة لا تجوز لأن الحرب في اللحم فانتقض وأما لتهاء وهي التي لا استنان لها فغير
 أبي يوسف رحمه الله أنه يعتبر في الاستنان الكثرة والقيمة وعنه أن بقي ما يمكنه الاعتلاف به
 أجزاء المحصول المقصود (والسكا) وهي التي لا أدن لها حلقه لا تجوز لأن مقطوع أكثر
 الأذن إذا كان لا يجوز فقديم الأذن أولى (وهذا) لدى ذكرنا (أن كانت هذه لغرب قائمه
 رقت الشراء ولو أنه نراها سلجة ثم تعيبت ميت ما كان غنيا عليه غير ما كان فقير
 تجزئه هذه) لأن لوجوب على العبي بالشرع يندلج بالشرع يندلج به وعلى فقير شرائه
 سيرة الأضحية فتعيبت ولا يجب عليه ضمان نقصانه كان نصاب الزكاة وعن هذا الأصل قالوا
 إذا ماتت المشتراة للأضحية على المرسر مكانها أخرى ولا شيء على الفقير ولو ضلت أو سرقت
 فاشترى أخرى ثم ظهرت لأولى في أيام البحر على الموسر مع أحداهما وعلى الفقير ذبهما
 (ولو أضحىها فاضطربت فأنكرت رجلها وذبها أجزاء استعداها) عندنا خلافا لفرقوا الشافعي
 رحمه الله لأن حالة الذبح ومقدماته ملحقه لذبح مكانه حصل به اعتبارا وحكما (وكذا لو
 تعيبت في هذه الحالة فأنقضت ثم أخذت من قوره وكذا بعد قوره عند محمد رحمه الله بخلاف
 أبي يوسف) لأنه حصل مقدمات الذبح قال (والأضحية من الإبل البقر والغنم) لأنه
 عرفت شرعا لم تدل التضحية غيرها من النبي عليه السلام ولا من الصحابة رضي الله عنهم قال
 أبو جزي من ذلك كله الشيء فسادا إلا الصان فإن الجذع منه يعزى لقوله عليه السلام
 ضحوا بالنسابة لأن يفسر على أحدكم فليذبح الجذع من الصان وقال عليه السلام سمعت
 لأضحية الجذع من الصان قالوا وهذا إذا كانت عظيمة بحيث لو خاطب الثيبان بشبهه على
 لما ظر من يهدو الجذع من الصان ما تمت له سنة أشهر في مذهب لفتها وذكر زعفراني
 رحمه الله أن سبعة أشهر والتي منها ومن المعز ابن سنة ومن البقر ابن سنتين ومن الإبل ابن
 خمس سنين ويدخل في البقر الجاهل لأنه من حنسه والمولود بين الأهل ولو حشى وينبع الأم

لأنها هي الأصل في البيعة حتى دبر لدنس على الله فيصحي بأولدها (ودا شري سيرة
 بقره ليضحوهم أحياء أحدهم قبل لبحر وفات الورثة دبحوها عنه وعسكم جزاهم وإن كان
 شربها الستة نصرانيا أو رجلا يريد اللحم لم يجز عن واحد منهم) ووجهه أن البقرة تجوز عن
 سبعة مكن من شرطه أن يكون قصدا لكل لقربة وإن اختلفت جهاتها كالأضحية والقران
 والمنفعة عندنا لا اتحاد لمقصود وهو القربة وقد وجد هذا الشرط في لوجه الأول لأن التضحية
 عن العبر عرفت قربة لا ترى أن النبي عليه السلام ضحى من أمته على ما روينا من قبل ولم
 وجد في لوجه الثاني لأن لصرا في ليس من أهلها وكذا فسد اللحم ينافيها وأدالم يقع لبعض
 دره ولا راقه لا تجزأ في حق القربة لم يقع اسكل أيضا فامتنع الجواز وهذا لما ذكره
 استحسن والقيا من أن لا يجوز وهو روي عن أبي يوسف أنه يبرع بالأنلاف فلا يجوز
 عن غيره كالأعتاق عن الميت كما تقول لقربة قد نفع عن الميت كالتصدق بخلاف الاعتاق
 لأن فيه لزما لولاء على الميت (ولو دبحوها عن صبري ورثة أو أم ولد جار) لما يساها قربة (ولو
 مات واحد منهم فدبحوها) لبا فون غير ذن لورثة لا تجزئهم) لأنه لم يقع بعضها قربة وفيما تقدم
 وجد لأذن من الورثة كان قربة قال (و يأكل من لحم الأضحية ويطعم لأعبياء والفقراء
 و بدخر) لقوله عليه السلام كنت نهيتمكم عن أكل لحوم الأصاحي فكروا بها راد خروا و امتنى
 حازا كله وهو غنى حاران يؤكله غنيا (و يستحب أن لا ينقص الصدقة عن الثلث) لأن
 لحقات ثلاث لا تكل ولا دحار لم يروى بنا ولا طعام لقوله تعالى واطعموا الفقراء والمعترة فاقسم
 عليها ثلاثا قال (و يتصدق بمجدها) لأنه جرم منها (أو يعمل منه آلة تسعمل في البيت)
 كالطعم والجرايب والعربال ونحوها لأن الانقاع به غير محرم (ولا بأس بأن يشتري به ما ينتفع به في
 البيت بينه مع بقائه) استحسننا وذلك مثل ما ذكرنا لأن للبدل حكم المبدل (ولا يشتري به مالا
 ينتفع به إلا بعد استهلاكه كالحل والاربر) اعتبارا بالبيع بالدرهم والمعنى فيه أنه تصرف على
 قصد الثمول واللحم بمرة الجدة في الصبح فلو باع الجدة أو اللحم بالدرهم أو بما لا ينتفع به
 لا بعد استهلاكه تصدق ثمنه لأن لقربة سقطت في بدله وقوله عليه السلام من باع حاد
 أضحيته فلا أضحية له فيذكر أهله البيع أما البيع حائر لقيام المال والقدرة على التسليم (ولا
 طوى أحرة الجرار من الأضحية) لقوله عليه السلام على رضى الله عنه تصدق بجلاطها وخطامها
 لا تعط أجرا الجرار عنها شراؤها عنى عن أبيه أيضا لأنه في معنى البيع (ويكره أن يجر
 صوف أضحيته و ينتفع به قبل أن يدبحها) لأنه التزم قامة القربة بجميع أجزائها بخلاف
 الجسد الذي لأنه أقيمت القربة بها كالأطرى ويكره أن يباع منها ما ينتفع به كالأصوف

فان (ولا فصل ان يدبح أضحية بيده من كان يحسن لدبح) ومن كان لا يحسنه فلا فصل. ان
 يستعين بغيره واذا استعان بغيره فيمضي ان يشهدا بنفسه لعوله عليه لسلام لقاطمة رضي الله
 عنها قومي فاشهدى أضحيته فانه يفرلث بول قطرة من دمه كل ذنب قال (ويكره ان يدبحه
 اسكابي) لانه حمل هو قرينة وهو ليس من أهله ولو أمره فدبح جاز لا به من أهل لذكا
 وافرقة أقيمت باتانته ونيتته بخلاف ما إذا أمر المحرمى لانه ليس من أهل لذكا فكان
 افسادا قال (واذا علق رجلان فدبح كل واحد منهما أضحية لا آخر أجزأعهما ولا ضمان
 عليهما) وهذا استعسان وأصل هذان من ذبح أضحية غيره غير اذنه لا يحل له ذلك وهو
 ضامن لقبضتها ولا يجوز له عن الأضحية في القياس وهو قول رفر رجه الله وفي الاستعسان يجوز
 ولا ضمان على الذابح وهو قولنا وجه القياس انه ذبح شاة غيره بغير أمره فيضمن كما اذا ذبح
 شاة اشتراها له صاحب وجه الاستعسان انها تعينت للذبح لعينها لأضحية حتى وجب عليه
 ان يضحي بها بعينها في أيام النحر ويكره ان يتبدلها بغيرها فصار المالك مستعنا بكل من يكون
 أهلا للذبح آذناه دلالة لانها تقوت مضي هذه الأيام وعاء به عز من اقامتها جوارض فصار
 كما اذا ذبح شاة له صاحب دخلها فان قبل بقوته أمره منع وبه وان يدبحه بنفسه أو يشهد
 للذبح ولا يرضى به قلنا يحصل له به مستعنان آخر ان يبروز به مضحيا لماعينه وكونه معجلا
 به بغير رضاه وأصل ما رجعهم الله من هذا الخمس مسائل استعسانية وهي ان من طبخ لحم
 غيره أو طعم حنطته أو رفع حرته فاكسرت أو حمل على دانه فمطبت كل ذلك غير أمر المالك
 يكون سامنا ولو وضع المالك اللحم في القدر والقدر على الكانون والطيب فحمله أو جعل الحنطة
 في الدور ورق ورق الدابة عليه أو رفع الجرة واما طهأ الى نفسه أو جعل على دانه فسقط في الطريق
 ما وفده هو الباريه فطبخه أو ساق الدابة فطعمها أو اقامه على رفع الجرة فاكسرت فيما بينهما أو
 حمل على دانه ما سقط فمطبت لا يكون سامنا في هذه الصور كلها استعسانا بالوجود الادن دلالة
 ثابت هذا نقول في مسألة الكتاب ذبح كل واحد منهما أضحية غيره غير اذنه صريحاً فهي
 خلافة زفر بعينها ويتأتى فيها القياس والاستعسان كما ذكرنا أولاً حد كل واحد منهما ما سلوخه
 من صاحبه ولا يضمنه لانه وكيله فيما فعل دلالة فان كان قد أكل ثم علما فليحلل كل واحد منهما
 صاحبه ويجزأهما لانه لو أطعمه في لانداه يجوزون كان غنيا فكذلك ان يحمله في لانداه وان
 تشاحا فكل واحد منهما ان يضمن صاحبه فبعضه لحمه ثم تصدق تلك القيمة لانها بدل عن
 اللحم فصار كالماع أضحيته وهذا الان التضحية لما وقعت من صاحبه كان اللحم له ومن أنصف
 لحم أضحية غيره كان الحكم ما ذكرناه (ومن عصف شاة فضحي ثم أصغر قيمتها وحاز عن

أضحيته) لأنه ملكها. إنا في لعصب بخلاف ما لو أودع شاه أضحيته في مال لا يصح منه بالذبح ولم
يثبت الملك له إلا بعد الذبح والله أعلم

﴿كتاب الكراهية﴾

قال رضى الله عنه تكلموا في معنى المكروه والمروى عن محمد رحمه الله نصا أن كل مكر ومكر وه حرام
إلا أنه لما لم يجد فيه نصا قاطعا لم يطلق عليه لفظ الحرام وعن أبي حنيفة وأبي يوسف فوجهما
الله أنه إلى الحرام أقرب وهو يشمل على فصول منها

﴿فصل﴾ في الأكل والشرب قال (أبو حنيفة يكره لحوم الاتن والبانها وأوال الأبل وقال أبو
يوسف ومحمد رحمه الله لا بأس بأول الأبل) وأنا أول قول أبي يوسف أنه لا بأس به
للشداوى وقد بينا هذه الحجة فيما تقدم في الصلاة والذباح ولا يكره ما ولد من اللحم
فإنه حكمه قال (ولا يجوز الأكل والشرب لادهان والطيب في آنية لذهب والفضة للرجال
والنساء) أقوله عليه السلام في الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرب جرب في بطنه نار جهنم
وأني أبو هريرة يشرب في ناء فضة دم فيه وقال لها ناء رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا
ثبت هذا في الشرب فكذلك في لادهان وصحواه لأنه في معناه ولأنه تشبه بزي المشركين ونعم
شبههم المترفين والمترفين وقال في الجامع الصغير يكره ومراة التحريم ويستوى فيه الرجال
والنساء لعدم النهي وكذلك الأكل معلقة لذهب والفضة والاحتفال بمل الذهب والفضة
وكذلك ما أشبه ذلك كالمكحلة والمرآة وغيرهما لما ذكرنا قال (ولا بأس باستعمال آنية الرصاص
والزجاج والبلور والعقيق) وقال الشافعي رحمه الله يكره لأنه في معنى الذهب والفضة في
الثقائمه قلنا ليس كذلك لأنه ما كان من عادتهم التفاضل بغير الذهب والفضة قال (ويجوز
الشرب في الأنا المفضض عند أبي حنيفة رحمه الله لو كوب على المخرج المفضض والجلوس
على الكرسي المفضض والسير بالمفضض إذا كان يتقى موضع الفضة) ومما يتقى موضع الفضة
وقبل هذا موضع البدن لا بدوى السرور والسرور المخرج موضع الجلوس وقال أبو يوسف يكره ذلك
وقول محمد يردى مع أبي حنيفة ويروى مع أبي يوسف وعلى هذا الخلاف لأننا المصيب بالذهب
والفضة والكرمي المصيب بهما وكذا يجعل ذلك في السيف والمشهد وحلقة المرأة أو جعل
المصنف مذهباً أو مفضضاً وكذا لا اختلاف في السجام والركاب والثفرا إذا كان مفضضاً وكذا
التوب فيه كتابة بذهب أو فضة على هذا وهذا الاختلاف في يخلص وأما التوبة الذي لا يخلص
فلا بأس به بالإجماع لهما أن مستعمل جزء من الأنا مستعمل جميع الأجزاء فيكره كما إذا استعمل
موضع الذهب والفضة ولا يبي حنيفة رحمه الله أن ذلك تابع ولا معصية بالتواضع فلا يكره كالجلبه

المكفوفة بالخروج والعمى في الثوب ومما رده في بعض قال (ومن أرسل أجبره بحسب
 أو خادما فاشترى لحاقا قال اشترى من يهودى أو نصرانى أو مسلم وسعه أكله) لأن قول الكافر
 مقبول في المعاملات لأنه غير صحيح أصدوره عن عقل ودين يعتقد فيه حرمة الكذب والحاجة
 ماسة إلى قبوله للكثرة وقوع المعاملات (وإن كان غير ذلك لم يسعه أن يأكل منه) معناه إذا كان
 ذبيحة غير الكناس والمسلم لأنه لما قبل قوله في الحل أولى أن يقبل في الحرمة قال (وبحوز أن
 يقبل في الهدية والادن قول العبد والجارية وأصبي) لأن الطرايا تبعث عادة على أيدي هؤلاء
 وكذا لا يمكنهم استصعاب الشهود على الأذن عند العرب في الأرض والمبايعة في السوق فلم
 لم يقبل قولهم يؤدى إلى الخرج وفي الجامع الصغير إذا قالت جارية لرجل عنى مولاي إليك هدية
 وسعه أن يأخذها لأنه لا فرق بين ما إذا أجبرت بإهداء المولى غيرها أو نفسها لما قال (ويقبل
 في المعاملات قول الفاسق ولا يقبل في البيانات لا قول العدل) ووجه الفرق أن المعاملات بكثرة
 وجودها فيما بين أجناس الناس ولو شرطنا شرطاً رائداً يؤدى إلى الخرج فيقبل قول الواحد
 فيها عدل لا كان أو فاسقا كافر اكن أو مسلما عبدا اكن أو حراد كرا كان أو أشى دفعا للخرج أما
 لبيانات فلا بكثرة وقوعها حسب وقوع المعاملات فجاء أن يشترط زيادة شرط فلا يقبل
 فيها إلا قول المسلم العدل لأن الفاسق منهم والكافر لا يلتزم الحكم فليس له أن يلزم المسلم بخلاف
 المعاملات لأن الكافر لا يمكنه المعام في ديارنا إلا بالمعاملة ولا ينهاه المعاملة إلا بمقبول قوله
 وها فكان فيه ضرورة ولا يقبل فيها قول المستور في ظاهر الرواية وعن أبى حنيفة أنه يقبل قوله
 وها جريا على مذهبه أنه يجزئ الفصاء هو في ظاهر الرواية هو الفاسق فيه سواء حتى يعتبر
 بهما أكبر الرأى قال (ويقبل فيها قول العبد والحر والامة دكا راعدا ولا) لأن عند العدالة
 لصدق راجع القبول لرجعانه فمن المعاملات ما ذكرناه ومنها ما لا يقبل ومن البيانات
 الأخبار بنجاسة الماء حتى إذا أجبره مسلم مرضى لم يتوضأ به ويتيمم ولو كان المخبر فاسقا أو
 مستورا تحرى فإن كان أكبر رايه أنه صادق يتيمم ولا يوضأ به وإن أراى الماء ثم يتيمم كان أحوط
 ومع العدلية سقط احتمال الكذب فلا معنى لأحنياط بالأراقة أما التحرى فمجرد ظن ولو
 كان أكبر رايه أنه كاذب يتوضأ به ولا يتيمم لترجع جانب الكذب بالتحرى وهذا جواب الحكم
 فأما في لأحنياط فيتيمم بعد الوضوء لما أفسا ومنها الحل والحرمة إذ لم يكن فيه زوال الملق وفيه
 تفاصيل وتقرجات ذكرناها في كفاية المذنب قال (ومن دعى إلى ولعة أو طعام فوجدته لعبا أو
 عناء فلا ناس بان يقعد ويأكل) قال أبو حنيفة بتليت بهذا صرة فصبر فتهو هذا لأن أجابة الدعوة
 - أنه قال عليه السلام من لم يحج لدعوة فقد عصى أنا لقاسم فلا يتركها لما فترنت من البدعة

من عيره كصلاة بطارفة واجبة لافاه و - صر بها باحده فان قدر على منع من هم وان لم
يقدر يصبر وهذا اذا لم يكن مقتدى به فان كان مقتدى ولم يقدر على منعه لم يخرج ولا يفتد لان
في ذلك تشبه الدين وفتح باب المعصية على المؤمن والمؤمن عن أبي حنيفة رحمه الله في الكتاب
كان قبل أن يصبر مقتدى به ولو كان ذلك على المائدة لا ينبغي أن يقعد وان لم يكن مقتدى لقوله
تعالى فلا تفعد بعد ذلك كرى مع القوم الظالمين وهذا كله بعد الحضور ولو علم قبل الحضور
لا يحضر لانه لم يلزمه حق لدعوة بخلاف ما اذا هجم عليه لانه قد لزمه ودلت المسئلة على ان
الملاهي كلها حرام حتى انعتني بضرب القضييب وكذا قول أبي حنيفة رحمه الله ابتليت لان
لا تلبس بالحرم يكون

في وصل في اللبس يقال (لا يجل الرجل لبس الحرير ويحل للنساء) لان النبي عليه السلام نهى
عن لبس الحرير والديباج وقال اما يلبسه من لا خلاق له في الآخرة واما محل للنساء بهدبت
آخروهم ومارواه عدة من الصحابة رضى الله عنهم منهم على رضى الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وسلم خرج ويحدي يديه حرير وبالآخرى ذهب وقال هذان محرمان على ذكور رامتني
حلال لائهم وبروي حل لائهم (الان القليل عفوه وهو مقدار ثلاثة أصابع أو أربعة
كالاعلام والمنكفوف بالحرير) لما روى انه عليه السلام نهى عن لبس الحرير الاموضع
صبيحين أو ثلاثة أو أربعة أراد الاعلام وعنه عليه السلام انه كان يلبس حبة مكفوفة بالحرير
قال (ولا بأس بتوسده واليوم عليه عند أبي حنيفة وقال يكره) وفي الجامع الصبيح يكره
قول محمد وحده ولم يدكر قول أبي يوسف وانه اذا كره القدرى وغيره من المشايخ وكذا
الاختلاف في ستر الحرير وما يقفه على لاواب طما العمومات ولانه من زى لا كاسرة
ر بل بارة والنسب بهم حرام وقال محمد ورضي الله عنه اباكم وزى الاعاجم وله ما روى انه
عليه السلام جلس على مرفة حرير وقد كان على بساط عبد الله بن عباس رضى الله عنهم
مرفة حرير ولان القليل من الملبوس مباح كالاعلام فكذا القليل من اللبس والاستعمال
والجامع كونه نموذجاً على ما عرف قال (ولا بأس بلبس الحرير والديباج في الحرب
عندهما) لما روى الشعبي رحمه الله انه عليه السلام رخص في لبس الحرير والديباج في
الحرب ولان فيه ضرر ووقاية فان الخالص منه ادفع لمعرة السلاح وأهيب في عين العدو لبريقه
(ويكره عند أبي حنيفة رحمه الله) لانه لا فصل بين ما رويناه والضرورة اندفعت بالخلوط وهو
الذي لحنه حرير وسداه غير ذلك والمخطو ولا يباح الا الضرورة وما رواه محمد بن علي المخلوط قال
(ولا بأس بلبس ما سداه حرير وسداه غير حرير كالأظن والحرق في الحرب وغيره) لان الصلابة

رضى الله عنهم كانوا يلبسون الحر والحر مسمى بالحرير ولان الثوب انما يصبره وبالنسج
 والنسج باللحمة فكانت هي المعتبرة دون السدى وقال ابي يوسف رحمه الله اكروه ثوب القز
 يكون بين القرو والظهارة ولا أرى يحسوا القز بأسا لان الثوب ملبوس والحشو غير ملبوس
 قال (وما كان ثمنه حريرا وسدا غير حرير لا بأس به في الحرب) للضرورة (ويكره في غيره)
 لانعدامها والاعتبار للحمة على ما بينا قال (ولا يجوز للرجال التعلى بالذهب) لما روينا (ولا
 بالفضة) لانها في معناه (الاباحاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة) تحقيقا لمعنى النموذج
 والفضة أغنت عن الذهب اذ هما من جنس واحد كيف وقد جاء في اباحة ذلك آثار في الجامع
 الصغير ولا يتختم الا بالفضة وهذا نص على أن التختم بالحجر والحديد والصفير حرام ورأى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل خاتم صفير فقال مالي أجد من ثرائحه الاسنام
 ورأى على آخر خاتم حديد فقال مالي أرى عليك حلية أهل النار ومن اداس من أطلق في الحجر
 الذي يقال له شيب لانه ليس بحجر اذ ليس له نقل الحجر واطلاق الجواب في الكتاب يدل على
 تحريمه (والتختم بالذهب على الرجال حرام) لما روينا وعن علي رضي الله عنه أن النبي
 عليه السلام نهى عن التختم بالذهب ولان لاسل فيه التحريم والاباحة ضرورة الختم
 أو النموذج وقد اندفعت بالادنى وهو الفضة والحلقة هي المعتبرة لان قوام الخاتم بها ولا معتبر
 بالفص حتى يجوز أن يكون من حجر ويجعل الفص الى باطن كفه بخلاف السوان لانه
 نزيه في حقهم وانما يستعمل القاضي والسلطان لحاجته الى الختم فاما غيرهما فالافصل أن يترك
 لعدم الحاجة اليه قال (ولا بأس بمسار الذهب يجعل في حجر الفص) أي في ثقبه لانه تابع
 كالعلم في الثوب ولا يعدل لاساله قال (ولا تشد الاسنان بالذهب وتشد بالفضة) وهذا عند ابي
 حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا بأس بالذهب أيضا وعن ابي يوسف رحمه الله مثل قول
 كل منهما لما أن عرفة بن أسعد الكنانى أصيب أنفه يوم الكلاب فاتخذ أظفار من فضة فارتق
 فامر به النبي عليه السلام بأن يتخذ أظفار من ذهب ولا يبي حنيفة رحمه الله أن الاسل فيه التحريم
 والاباحة للضرورة وقد اندفعت بالفضة وهي الادنى فبقى الذهب على التحريم والضرورة
 فيما روى لم تندفع في الاتق دونه حيث أتت قال (ويكره أن يلبس الذكور من الصبيان الذهب
 والحرير) لان التحريم لما ثبت في حق الذكور وحرم اللبس حرم الالباس كالحرم لما حرم ثوبها
 حرم سفيها قال (ونكره الخرق التي تحمل فيمسح بها العرق لانه نوع نجس ونكبر) (وكذا
 التي يمسح بها الوضوء أو يمسح بها) وقيل اذا كان عن حاجة لا يكره وضوء المسح بها وانما يكره

دا ان عن تكبر ونجبر وصار كالمربع في الجلوس ولا بأس بان يربط لرجل في اصبعه أو خاتمته
 لحيط للعاجلة) وبسمى ذلك الرتم ولربحه وكان ذلك من عادة العرب قال قائلهم
 لا يفتنك اليوم ان همت بهم * كثرة ما توصى وتعقاد لرتم
 وقد روى ان النبي عليه السلام أمر بعض أصحابه بذلك ولا نه ليس بعيب لما فيه من الغرض
 الصحيح وهو التذكير عند النسيان

فصل في الوطء والبطر والمس * قال (ولا يجوز ان ينظر ذلك الرجل الى الاجنية الا الى
 وجهها وكفيها) لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها قال علي وابن عباس رضي الله
 عنهما ما ظهر منها الكحل والخاتم والمراد موضعهما وهو الوجه والكف كما ان المراد بالزينة
 المذكورة موضعها ولان في ابداء الوجه والكف ضرورة طابعها الى المعاملة مع الرجال اخذا
 واعطاء وغير ذلك وهذا نصيص على انه لا يباح النظر الى قدمها وعن أبي حنيفة رحمه الله انه
 يباح لان فيه بعض الضرورة وعن أبي يوسف رحمه الله انه يباح النظر الى ذراعيها ايضا لانه قد
 يبدو منها عادة قال (فان كان لا يأمن الشهوة لا ينظر الى وجهها لا حاجة) لقوله عليه السلام
 من نظر الى محاسن امرأة اجنبية عن شهوة سب في عينه الا ثلث يوم القيمة فان خاف الشهوة
 لم ينظر من غير حاجة فعرض عن المحرم وقوله لا يأمن بدل على انه لا يباح اذا شئت في الاشتهاه كما
 ذاعلم او كان اكبر رائه ذلك (ولا يجعل له ان يمس وجهها ولا آفة لها وان كان يأمن الشهوة)
 قيام المحرم وانعدام الضرورة والبلوى بخلاف النظر لان فيه بلوى والمحرم قوله عليه السلام
 من مس كف امرأة ليس منها سبيل وضع على كفها جرة يوم القيامة وهذا اذا كانت شابة
 نشتهى اما اذا كانت عجوزا لا تشتهى فلا بأس بمصافحتها من يدها لانعدام خوف الفتنه
 وقد روى ان ابا بكر رضي الله عنه كان يدخل حفص القبائل التي كان مكرها فيهم وكان
 يصاح المعجائر وعبد الله بن زبير رضي الله عنه استاجر عجورا تمرضه وكانت تمرز رجلاه
 وتغلي رأسه وكذا اذا كان شبيها يمس على نفسه وعلى الما قبلها وان كان لا يأمن عليها لا تحمله
 مصافحتها لما فيه من التعريض للفتنة (والصغيرة اذا كانت لا تشتهى يباح مسها والنظر اليها)
 لعدم خوف الفتنه قال (ويجوز للقاضي اذا اراد ان يحكم عليها بان تشهد اذا اراد اداء الشهادة
 عليها النظر الى وجهها وان خاف ان يشتهى) للعاجلة في اجابة حقوق الناس بواسطة القضاء
 اداء الشهادة ولكن ينبغي ان يرضى به اداء الشهادة أو الحكم عليها الا قضاء الشهوة فعرض عما
 يمكنه التمرر عنه وهو قصد القبيح واما النظر لتعمل الشهادة اذا اشتبهت قبل يباح والاصح
 به لا بأس لانه يوجد من لا تشتهى فلا ضرورة بخلاف حالة الاداء ومن اراد ان يتزوج امرأة

فلا بأس بان ينظر اليها وان علم انه يشتهيها (لقوله عليه السلام فيه أصرها فانه أخرى ان
 يؤدم بخكام ولا ان مقصوده قامة لسنة لا قضاء الشهوة) (ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع
 المرض منها) بالضرورة (وينبغي ان يعلم امرأة مداوتها) لان بطر الجنس الى الجنس أسهل (فان
 لم يقدروا يستكمل عضو منها سوى موضع المرض) ثم ينظر ويغض بصره ما استطاع لان ما ثبت
 بالضرورة يتقدّر بقدرها وصار كبطر الخافضة والحنان (وكذا يجوز للرجل النظر الى موضع
 الاحتقان من الرجل) لانه مداوة ويجوز للمريض وكذا للهزال الفاحش على ما روى عن أبي
 يوسف لانه اشارة المرض قال (وينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا ما بين سترته الى
 ركبته) لقوله عليه السلام عورة الرجل ما بين سترته الى ركبته و يروى ما دون سترته حتى
 يجاوز ركبته وبهذا ثبت ان السرة ليست بعورة خلافا لما يقوله أبو عصمة والثاقفي رحمه الله
 والركبة عورة خلافا لما قاله الشافعي والقدر عورة خلافا لاصحاب الطواهر وما دون السرة
 الى منبت الشعر عورة خلافا لما يقوله الامام أبو بكر محمد بن الفضل الكماري رحمه الله معتمد
 فيه العادة لانه لا معتبر بهامع النص بخلافه وقد روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي عليه
 السلام انه قال الركبة من العورة وأبى الحسن بن علي رضي الله عنهما سترته فقبيلها
 أبو هريرة رضي الله عنه وقال عليه سلام بطر هذا فخذلك اما علمت ان الفخذ عورة ولان
 الركبة ملقطة عظم الفخذ والساق فاجتمع المحرم والمباح وفي مثله يعلب المحرم وحكم العورة في
 الركبة أخف منه في الفخذ وفي الفخذ أخف منه في السواة حتى ان كاشف الركبة ينكر
 عليه برفق وكاشف الفخذ يعنف عليه وكاشف لسواة يؤذ ان اج (وما يباح النظر الى
 للرجل من الرجل بباح المس) لانهما فيما ليس بعورة سواء قال (ويجوز للمرأة ان تنظر من
 الرجل الى ما ينظر الرجل اليه منه اذا أمنت الشهوة) لاستواء الرجل والمرأة في النظر الى ما ليس
 بعورة كالكتاب والدواب وفي كتاب الخنثى من الاصل ان نظر المرأة الى الرجل لا يجزي منزلة
 بطر الرجل الى محارمه لان النظر الى خلاف الجلس اغلط فان كان في قلبها شهوة أو أكبر رأبها
 انها تشتهي أو شككت في ذلك يستحب لها ان تغض بصرها ولو كان لما طر هو لرجل اليها وهو
 هذه الصفة لم ينظر وهذا اشارة الى التحريم وجه الفرق ان الشهوة عليهن غالبية وهو
 كالمحقق اعتبارا فاداشتهد الرجل كانت الشهوة في الجانبين موجودة ولا كذلك اذا اشتهدت
 المرأة لان الشهوة غير موجودة في جانبها حقيقة واعتبارا فكانت من جانب واحد والمحقق
 من الجانبين في لافضاء أي المحرم قوي من المحقق في جانب واحد قال (وتنظر المرأة من المرأة
 أي ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل) لوجود المحاسة وانعدام الشهوة غالبا كما في نظر الرجل
 الى الرجل وكذا بالضرورة قد تحققت الى الانكشاف فيما بينهما وعن أبي حنيفة رحمه الله ن

طهر المرأة الى المرأة كطهر الرجل الى محارمه بخلاف طهرها الى الرجل لان الرجل يباحون
 الى زيادة الاستكشاف للاشتغال بالأعمال والاول أصح قال (وينظر الرجل من أخته التي تحمل
 له وزوجته الى فرجها) وهذا اطلاق في النظر الى سائر بدنهما من شهوة وغير شهوة والاصل
 فيه قوله عليه السلام غرض بصرك الا عن أمتك وامرأتك ولان ما فوق ذلك من المسبب
 والعشيان مباح فالنظر أولى الا ان الأولى ان لا ينظر كل واحد منهما الى هورة صاحبه لقوله
 عليه السلام اذا أتى أحدكم أهله فليستمر ما استطاع ولا يتجرد ان تجرد العبر ولان ذلك يورث
 نسيان لورود الاثر وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول الأولى ان ينظر ليكون أبلغ في تحصيل
 معنى اللذة قال (وينظر الرجل من ذوات محارمه الى الوجه والرأس والصدر والساقين
 العضدين ولا ينظر الى ظهرها وظهرها وظهرها) والاصل فيه قوله تعالى ولا يبدن زينتهن
 الا لبعوثهن الآيات والمراد والله أعلم مواضع الزينة وهي ما ذكر في الكتاب ويدخل في ذلك
 الساعد والاذن والعنق والقدم لان كل ذلك مواضع الزينة بخلاف الظهر والبطن والفخذ لانها
 ليست من مواضع الزينة ولان البعض يدخل على البعض من غير استئذان واحتشام والمرأة
 في بيتها في ثياب مهنتها عادة ولو حرم النظر الى هذه المواضع أدى الى الخرج وكذا الرغبة تقل
 للحرمة المؤبدة فقلما تنهى بخلاف ما وراءها لانها لا تنكشف عادة والمحرم من لا يجوز
 المتناكحة بينه وبينها على التأيد بنسب كان أو بسبب كالزنا والمصاهرة لوجود المغنيين فيه
 وسواء كانت المصاهرة نكاح أو سفاح في الأصح لما بينا قال (ولا باس بان يمس ما جازان ينظر
 اليه منها) لتحقيق الحاجة الى ذلك في المسافرة وقلة الشهوة للمحرمية بخلاف وجه الأجنبية
 وكفيها حيث لا يباح المس وإن أصح النظر لان الشهوة متكاملة (الا اذا كان يخاف عليها أو على
 نفسه الشهوة) فحينئذ لا ينظر ولا يمس لقوله عليه السلام العينان تزنيان وزناهما النظر
 واليدان تزنيان وزناهما البطش وحرمة الزنا وذوات المحارم اغلظ فيجوز تجنب (ولا باس بالخلوة
 والمسافرة بمن) لقوله عليه السلام لا تسافر المرأة فوق ثلاثة أيام ولياليها الا ومعها زوجها
 أو ذورحم محرمة منها وقوله عليه السلام الا لا يتخلون رجل بامرأة ليس منها سبيل فان تالتهما
 الشيطان والمراد اذا لم يكن محرما فان احتاجت الى الأركاب والانزال فلا باس بان يمسها من
 وراء ثيابها وبأخذ ظهرها وظهرها دون ما تحتها اذا أمنا الشهوة فان خافها على نفسه أو عليها
 نيقنا أو ظنا أو شكافليجوز ذلك بجهده ثم ان أمكنها الركب بنفسها يمنع عن ذلك أصلا
 وان لم يمكنها بشكف بالثياب كلاتصميه حرارة عضوها وان لم يجد الثياب يدفع الشهوة عن
 قلبه بقدر الامكان قال (وينظر الرجل من مملوكة غيره الى ما يجوز ان ينظر اليه من ذوات

معارمه) لانها تخرج لطوائج مولاها وتقدم اضيافه وهي في ثياب مهنتها صار حالها خارج
 البيت في حق الاجانب كحال المرأة داخله في حق محارم الاقارب وكان عمر رضى الله عنه اذ
 ذار اى جارية متفحمة ملاحا بالقدرة وقال ألقى عنك الحمار يادفارا تشبهين بالحرائر ولا يحمل
 النظر الى بطنها وظهرها خلا فالما يخوله محمد بن مقاتل رحمه الله انه يباح الا الى مادون السرة
 الى الركبة لانه لا ضرورة كافي المحارم بل اول افضله لشهوة فيهن وكما هي في الاماء ولفظه
 المملوكه تنظم المدبرة والمكاتبه وأم الولد تحقق الحاجة والمستعانة كالمكاتبه هذا اى حبيفة
 رحمه الله على ما عرف واما الخلوة بها والمسافرة معها فذلك يباح كافي المحارم وقد قيل لا يباح
 لعدم الضرورة فيهن وفي الاركاب والانزال اعتبر محمد رحمه الله في الاصل الضرورة فيهن وفي
 ذوات المحارم مجرد الحاجة قال (ولا بأس بان يمس ذلك اذا اراد الشراء وان خاف ان يشتهى)
 كذا ذكر في المختصر واطلق ايضا في الجامع الصغير ولم يحصل قال متابعنا رحمه الله يباح النظر
 في هذه الحالة وان اشتهى للضرورة ولا يباح المس اذا اشتهى أو كان أكبر رايه ذلك لانه نوع
 ستمناع وفي غير حالة الشراء يباح النظر والمس بشرط عدم الشهوة قال (واذا حاضت الامه لم
 تعرض في ازار واحد) ومعناه بلغت وهذا موافق لما بينا ان الطهر والبطن منها عورة وعن محمد
 رحمه الله انها اذا كانت تشتهى وبجامع مثلها فهي كالبالعة لا تعرض في ازار واحد لوجود الاشتها.
 قال (والخصى في النظر الى الاجنبية كالفعل) لقول عائشة رضى الله عنها ان خصيا مثلث فلا يبيح
 ما كان حراما قبله ولانه فعل بجامع وكذا المحبوب لانه يسحق وينزل وكذا المخت في الردى.
 من الافعال لانه فعل فائق والحاصل انه يؤخذ فيه بمعكم كتاب الله المبرل فيه والطفل الصغير
 مستثنى بالنس قال (ولا يجوز للمملوك ان ينظر من سيده الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه
 منها) وقال مالك رحمه الله هو كالمحرّم وهو واحد قولي الشافعي رحمه الله لقوله تعالى أو
 ما ملكت أيمانهم ولان الحاجة متعققة لدخوله عليها من غير استئذان ولنا انه فعل غير
 محرم ولا زوج والشهوة متعققة لجوار النكاح في الجملة والحاجة قاصرة لانه يعمل خارج
 البيت والمراد بالنس الا ما خلل عبد والحسن وغيرهما لا تفرنكم سورة النور فانها في الاثبات
 دون الذكور قال (وبعزل عن آمنه بغير اذنها ولا بعزل عن زوجها الا باذنها) لانه
 عليه الصلاة والسلام نهى عن العزل من الحرة الا باذنها وقال المولى أمه اعزل عنها
 ان شئت ولان الوطء حق الحرة قضاء للشهوة وتخصيلا للولد ولهذا تغير في الجلب والعنه
 ولاحق الامه في الوطء فلهذا لا ينقص حق الحرة بغير اذنها وبسبب هذه المولى ولو كان تحته

أما غيره فقد ذكرناه في النكاح

في فصل في الاستبراء وغيره كما قال (ومن اشترى جارية فانه لا يفرم اولا يلمسها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يستبرئها) والاصل فيه قوله عليه السلام في سبأ أو طاس الا لا يوطأ الخصال حتى يضمن حملهن ولا الخبال حتى يستبرأ أن يحبسها أفاد وجوب الاستبراء على المولى ودل على السبب في المسبية وهو استحداث الملك والبدل لانه هو الموقوف في مورد النص وهذا الان الحكم في التعريف عن براءة الرحم سيانة للمياه المحرمة عن الاحتلاط والاسباب من الاستبراء وذلك عند حقيقة الشغل أو توهم الشغل بهاء محترم وهو أن يكون الولد ثابت النسب ويوجب على المشتري لا على البائع لان له الحق في إرادته الوطء والمشتري هو الذي يريد دون البائع فيجب عليه غير ان الإرادة أمر مبطن في يد الحاكم على دليلها وهو التمكن من الوطء والتمكن انما يثبت بالملك واليد فالتصميم سببا وأدير الحكم عليه تبسيرا فكان السبب استحداث الملك الرقبة المؤكد باليد وتعدى الحكم الى سائر أسباب الملك كالشراء والهبة والوصية والميراث والخلع والكناء وغير ذلك وكذا يجب على المشتري من مال الصبي ومن المرأة ومن المملوك ومن لا يحمل له وطؤها وكذا اذا كانت المشتراة بكر الم توطأ لتحقيق السبب وإدارة الاحكام على الاسباب دون الحكم لبطونها فيتحقق السبب عند توهم الشغل وكذا لا يجتزأ بالحبيضة التي اشتراها في أنثائها ولا بالحبيضة التي حاضتها بعد الشراء أو غيره من أسباب الملك قبل القبض ولا بالولادة الحاصلة بعدها قبل القبض خلافا لما يوجب رحمه الله تعالى لان السبب استحداث الملك واليد والحكم لا يسبق السبب وكذا لا يجتزأ بالحاصل قبل الاجارة في بيع الفضولي وان كانت في يد المشتري ولا بالحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل أن يشتريها شراء صحيحا لما قلنا (ويجب في جارية للمشتري فيها غصص فاشترى الباقي) لان السبب قد تم الآن والحكم يضاف الى تمام العدة ويجتزأ بالحبيضة التي حاضتها بعد القبض وهي مجوسية أو مكاتبية بان كاتبها بعد الشراء تم أسلمت لمجوسية أو عجزت امكاتبته لوجودها بعد السبب وهو استحداث الملك واليد وهو مقتضى العمل والحرمه لما منع كافي حالة الحبيض (ولا يجب الاستبراء اذا رجعت الآية أو ردت المعصومة أو المؤاجرة أو مكاتب المرهونة) لاهدام السبب وهو استحداث الملك واليد وهو سبب منعين فادبر الحكم عليه وجوده وعدمه ووطأه نظر كثيرة كتبها في كفاية المنتهى واذا ثبت وجوب الاستبراء وحرم الوطء محرم الدواعي لافضائه له أو لاحتمال وقوعها في غير الملك على اعتبار طهره والحيل ودعوة البائع بخلاف الخائض حيث لا تحرم الدواعي فيها لانه لا يحتمل الوقوع في غير الملك ولانه زمان مرة فالاطلاق في

الدواحي لا يعضى الى الوطء والرغبة في المسترا قبل الدخول اصدق الرعبات قفصى اليه ولم
يذكر الدواحي في المسبية وعن محمد بن حمره الله أنها لا تحرم لأنها لا يحتمل وقوعها في غير الملك لأنه
لو طهر بها قبل لا تصح دعوة الحرم بخلاف المشتراة على ما بينا (والاستبراء في الحامل
بوضع الحمل) لما روينا (وفي ذوات لا شهر بالشهر) لأنه أقيم في حقهن مقام الحيض كما في المعتدة
(وإذا حاضت في أثناءه بطل الاستبراء بالايام) للقدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل كما
في المعتدة فان ارتفع حيضها تركها حتى ادا تبين أنها ليست بحامل وقع عليها وليس فيه تقدير في
ظاهر الرواية وقبل يتبين بشهرين أو ثلاثة وعن محمد أربعة أشهر وعشرة أيام وعنه شهران
وسنة أيام اعتبارا بعدة الطرة ولا معة في الوفاة وعن زفر بن حمره الله سنتان وهو رواية عن أبي
حنيفة رحمه الله قال (ولا بأس بالاحتياط لاسقاط الاستبراء عند أبي يوسف خلافا لمحمد
رحمه الله) وقد ذكرنا الوجهين في الشفعة والمأخوذ قول أبي يوسف فيما اذا علم ان البائع لم
يقرب بها في طهر هاذلك وقول محمد فيما اذا قرب بها والحيلة اذا لم تكن تحت المشتري حرة أن
يتزوجها قبل الشراء ثم يشتر بها ولو كانت فاحيلة أن يزوجهما البائع قبل الشراء أو المشتري قبل
القبض ممن يوثق به ثم يشتر بها أو يقبضها أو يقبضها ثم يطلق الزوج لأن عند وجود السبب
وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض اذا لم يكن فرجها حلالا له لا يجب الاستبراء وان حل بعد
ذلك لان المقبر أو ان وجود السبب كما اذا كانت معتدة الغير قال (ولا يقرب المظاهر ولا يلمس
ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يكفر) لانه لما حرم الوطء الى أن يكفر حرم للدواحي
للافضاء اليه لان الاصل ان سبب الحرام حرام كما في الاعشكاف والاحرام وفي المنكوحه اذا
وطئت بشبهة بخلاف حالة الحيض والصوم لان الحيض عند شطر عمرها والصوم عند شهر افراضا
واكثر العمر خلافا في المنع عنها بعض المخرج ولا كذلك ما عداها الفصور مددها وقد صح ان النبي
عليه السلام كان يقبل وهو سائم ريساج نساءه وهن حبض قال (ومن له امتان اختان فقبلهما
شهوة فانه لا يجامع واحدة منهما ولا يقبلها ولا يمسها شهوة ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى
يملك فرج لاخرى غيره بملك أو نكاح أو بعثتها) وأصل هذا ان الجمع بين الاختين المملوكتين
لا يجوز وطئا لاطلاق قوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين ولا يعارض بقوله تعالى أو ماملكت
أبناكم لان الترجيع للمعصوم وكذا لا يجوز الجمع بينهما في الدواحي لاطلاق النص ولان الدواحي
في الوطء به نزلة الوطء في التحريم على ما مهدناه من قبل فاذا قبلهما فكانه وطئهما ولو وطئهما
فليس له ان يجامع احدهما لان يأتي بالدواحي فيهما فكذا اذا قبلهما وكذا اذا مسهما بشهوة أو
نظر الى فرجها شهوة لما بينا الا أن يملك فرج لاخرى غيره بملك أو نكاح أو بعثتها لانه لما

حرم عليه ورجه لم يبق جامعاً وقوله بكلمة أراد به ملكه يـبرهنه فينظم التحليل بسائر أسبابه
بمعاً أو غيره وتمليك النقص فيه كتمليك الكل لأن الوطء يحرم به وكذا اعتناق البعض من
أحدهما كاعتناق كلاهما وكذا الكتابة كالاتفاق في هذا الثبوت حرمة الوطء بذلك كله وبرهن
أحدهما وأجارتها وتديرها لا تحل الاخرى الا يرى أنها لا تخرج بها عن ملكه وقوله أول كساج
أراد به النكاح الصحيح اما اذا روج أحدهما سكاها فاسد الايباح له وطء الاخرى الا أن
يدخل الزوج بها فيه لأنه يجب العدة عليها والعدة كالنكاح الصحيح في التعريم ولو وطئ
أحدهما حل له وطء الموطوءة دون الاخرى لأنه يصبر بما عاين وطء الاخرى لا بوطء الموطوءة
وكل امرأتين لا يجوز الجمع بينهما نكاحاً فيما ذكرناه بمزلة لاثنين قال (ويكره أن يقبل الرجل فم
لرجل أو يده أو شيئاً منه أو يحافه) وذكر الطحاوي أن هذا قول أبي حنيفة ومحمد ورجه الله
وقال أبو يوسف رحمه الله لا بأس بالتقبيل والمعافاة لما روى أن النبي عليه السلام طاق جعفر
رضي الله عنه حين قدم من الحبشة وقبل بين عينيه وطما ما روى أن النبي عليه السلام نهى عن
المكامعة وهي المعافاة وعن المكامعة وهي التقبيل وما رواه محمد بن علي ما قبل التعريم ثم
قالوا الخلاف في المعافاة في أرادوا أحداً ما إذا كان عليه قميص أو جبة فلا بأس بها بالاجماع وهو
الصحيح قال (ولا بأس بالمصافحة) لأنه هو المتوارث وقال عليه السلام من صافح أخاه
المسلم وحلّ يده تئذ تئذ ذنوبه

(فصل في البيع) قال (ولا بأس ببيع السرقة ويكره بيع العذرة) وقال الشافعي رحمه
الله لا يجوز بيع السرقة أيضاً لأنه نجس العين فشابه العذرة وجلد الميتة قبل الذباغ ولنا أنه
منتفع به لأنه يلقى في الاراضي لا تنكث الربيع وكان مالاً والمال محل للبيع بخلاف العذرة
لأنه ينتفع بها الامتلاطاً ويجوز بيع المخلوط هو المروى عن محمد رحمه الله وهو الصحيح
وكذا يجوز الاتفاق بالمخلوط لا بغير المخلوط في الصحيح والمخلوط بمزلة زيت خالطه
النجاسة قال (ومن علم بحاربه أنها لرجل فرأى آخر يبيعها وقال وكفى صاحبها يبيعها
فانه يسهه أن يبتاعها ويأها) لانه أخبر بخبر صحيح لا منازعه وقول الواحد في
المعاملات مقبول على أي وصف كان لما مر من قبل وصدقنا إذا قال اشترى ثوباً منه أو
وهي إلى أو تصدق بها على لما قلنا وهذا إذا كان ثقة وكذا إذا كان غير ثقة وأكبر رأيه
انه صادق لان عدالة المخبر في المعاملات غير لازمة للحاجة على ما مر وان كان أكبر رأيه

انه كاذب لم يسمع به أن يتعرص شيء من ذلك لأن أكبر لرأى بهام مقام اليقين وكذا لم يعلم
 أنها الفلان ولكن أخبره صاحب اليد فلان وكلاه بيدها أو شترها منه ولم يخبر ثقة قبل
 قوله وان لم يكن ثقة يعتبر أكبر رأيه لأن اخباره حجة في حقه وان لم يخبره صاحب اليد شيء
 فان كان عرفه للأول لم يشترها حتى يعلم اسقاطها على مثل الناس لان يد الأول دليل ملكه وان كان
 لا يعرف ذلك به أن يشترها وان كان دوا اليد فاسقا لان يد الفاسق دليل ملكه في حق الفاسق
 والعدل ولم يعارضه معارض ولا مغنير با أكبر لرأى عنه وجود الدليل الظاهر لان يكون
 مثله لا يملك مثل ذلك فحيزه يستحب به أن يشتره ومع ذلك لو شرها بربحي أن يكون في سعة
 من ذلك لا عناده الدليل الشرعي وان كان لدى أمه أو أمه لم يقبلها ولم يشترها حتى يسأل
 لأن المملوك لا يملك له فجمع أن الملك فيها العبرة فلأخبره أن مولاه دن به وهو ثقة قبل وان لم
 يكن ثقة يعتبر أكبر لرأى وان لم يكن له رأى لم يشترها فقيام لم يحضر ولا بد من دليل قال (ولو
 أن امرأته أخبرها ثقة أن زوجها اعان على بيعها أو طلقها فلا أو كان عتقها أو باها بكذا من
 زوجها ما طلاق ولا تدرى أنه كذابه أم لا لان أكبر رأيه الحق) أي عدل الحري (فلا بأس
 بان تعتمد ثم تروى) لان القاطع طارى ولا مراع وكذا لو قال رجل طلقني زوجي وانقضت
 عدتي فلا بأس أن يزوجها او كذا إذا قالت المطلقة لثلاث انقضت عدتي وتزوجت زوج
 آخر ودخل بي ثم طلقني وانقضت عدتي فلا بأس أن يتزوجها لزوج الأول وكذا لو قال
 جارية كنت أمة فلان فاعتقني لان القاطع طرى ولو أخبرها بخبر أن أصل المالك كان فاسدا
 أو كان لزوج حين تزوجها امرأته أو أحدها من الرضاعة لم يقبل قوله حتى يشهد بدنه رجلان
 أو رجل وممرأتان وكذا إذا أخبرها بخبر أن شترها وهي ممرأة أو أخذت من الرضاعة
 لم يتزوج باحتها أو ربح سواها حتى يشهد بذلك عدلان لا به أخبره فساد عقارن ولا أقام على
 البعد فبدل على محتمر كذا رده وثبت المسارع با ظاهري بخلاف ما د كانت المكوحة صغيرة
 فأخبر لزوج ما انصرفت من أمه أو خسه حيث يقبل قول لو صدق به لان القاطع طارى
 ولا أقدم الأول لا يبدل على إعدامه ولم يثبت المسارع فافتقر على هذا الحرف يدور الفرق
 ولو كانت جارية صغيرة لا تعتبر عن غيرها في بدرجل يدعى به فله أكبر لقبها رجل في بلد
 آخر فقالت أنا حرة لأصل لم يسمع به أن يتزوجها التحقق المسارع وهو دوا اليد بخلاف ما تقدم قل
 (واداباع المسلم خرا أو أحد ثمها وعليه دين فانه بكرة لصاحب الدين أن يأخذ منه وان كان
 ليما ينع نصرانيا فلا بأس به) والفرق أن يبيع في لوجه لأول فطل لان الحري ليس حال
 متقوم في حق المسلم فحق الثمن على مثل الحري فلا يحل أخذه من المانع في لوجه الثاني صحيح

ليبيع لانه مال مضموم في حق يدي فملكه البائع وجعل لاحد منه قال (ويكره الاحتكار
في اقوات لا تدبير واليهام ذاك كان ذلك في مديضر الاحتكار باهله وكذلك لتاتي فاما
داكان لا يضر فلا بأس به) والاصل فيه قوله عليه السلام بطالب ضرر وقول المحكم ملعون
ولانه تعلق به حق العامة وفي الامتناع عن البيع اطال خضهم وتضييق الامر عليهم فبكره اذا
كان يضر بهم ذلك بان كانت البلدة صغيرة بخلاف ما ذالم يضر بان كان المصر كبير لانه حابس
ملكه من غير اضرار يره وكذا الثاني على هذا التفصيل لان لبي عليه السلام نهى عن تعلق
الطلب وعن اتى لركبان قالوه اذا قالوا ليس المتعلق على التجار سعر البلدة فان ليس فهو
مكرهه في لوجهه لانه عادر بهم وتخصيص الاحتكار بالاقتوات كالخطة والشعر ولذين والفت
قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله كل ما يضر بالعامة حبيسه فهو احتكار وان
كان ذهباً او فضة او ثوباً وعن محمد بن رحمه الله انه قال لا احتكار في الثياب قال ابو يوسف رحمه الله
اعتبر حقيقة الضرر راد هو المؤثر في الكراهة و ابو حنيفة رحمه الله اعتبر الضرر بالمعهود
للمعارف ثم لمادة نقصت لا يكون احتكار لعدم الضرر واد طالت يكون احتكاراً مكرهاً
تحقق الضرر ثم هل هي مقدرة بأربعين يوماً القول لبي عليه السلام من احتكر طعاماً أربعين
ليلاً فقد برئ من نفاقه و برئ الله منه وقيل بالشهر لان مادونه قيل عاملاً ولشهر وما فوقه
كثيراً حل وقد مر في غير موضع و يقع الغلو في ما ثم بين أن يترخص العرة وبين أن يترخص
لنحو والبيادنة وقيل للمادة للمعاقبة في الدنيا أما بينهم ونقلت المدة والحاصل أن التجارة
في الطعام غير محجوزة قال (ومن حكر عرته حبه أو ما جليه من بلد آخر فليس به حكر)
أما الاول ولانه خاص حقه لم يتعلق به حق العامة لانرى أن له أن لا يردع وكذا أنه لا يبيع
وأما الثاني فالمر كور قول ابي حنيفة رحمه الله لان حق العامة اما يتعلق بما جع في المصر
وحلب لى فمائها قول ابو يوسف رحمه الله بكره لا طلاق مار ويا وقال محمد بن رحمه الله كل ما يجلب
منه الى المصر في العالم فهو بمرة لئلا مصر يحرم الاحتكار به لتعلق حق العامة به بخلاف
ما اذا كان البالد بعيداً لم تجر إعادة بالحل منه الى مصر لانه لم يتعلق به حق العامة قال (ولا ينبغي
للإمطان أن يسعروا على الناس) لقوله عليه السلام لا تسعروا فان الله هو المفسر القاض
لباطل لاراق ولان لثمن حق له فله فيه تدبيره فلا ينبغي للأمام أن يتعرض لحقه لا اذا
تعلق به دفع ضرر العامة على ما بينه ورفع النقص الى هذا الامر امر الحكر يبيع ما فصل
عن قوته وفوت أهله على اعتبار السعة في دينه وينهاه عن الاحتكار فان رفع اليه مرة أخرى
حبيسه وعززه على ما يرى زجر اليهود والضرر عن الناس فان كان أرباب الطعام يتحكمون

[illegible]

عهد رسول الله عليه السلام من جناح اهـ كرهوا ومن سعى عنها أسكن غيره (ومن وضع
 درهما عند فقال بأخذ منه ماشاء يكرهه ذلك) لانه ما يكرهه قرضه بغيره فاعاوه وان يأخذ منه
 ماشاء حاله لا يكرهه رسول الله عليه السلام عن قرضه بغيره فاعاوه وينبغي أن يستودعه ثم
 يأخذ منه ماشاء بغيره لا يكرهه ويس قرض حتى لو هلك لا تئى على لا يكرهه الله أعلم
 (مسائل متفرقة) قال (ويكره له عشر والنقط في المصحف) لقول ابن مسعود رضي الله
 عنه جردوا القرآن وبروي جردوا المصاحف وفي التفسير والنقط ترك التجرد ولان التعبير
 محل يحفظ الا آي والنقط يحفظ لا عراب تكالا عليه فيكرهه قالوا في زماننا لا بد لهم من دلالة
 ترك ذلك اخلال بالحفظ وهجران لقرآن فيكون حسنا قال (ولا بأس بتعليق المصحف) لما
 فيه من تعظيمه وصار كغش المسجد وترينه بماء الذهب وقد ذكرناه من قبل قال (ولا بأس
 بان يدخل أهل لذة المسجد الحرام) وقال الشافعي رحمه الله يكره ذلك وقال مالك رحمه الله يكرهه
 في كل مسجد لا شافعي رحمه الله قوله تعالى انما للمشركون نجس فلا يقرئوا المسجد الحرام بعد
 عامهم هذا ولان الكافر لا يحرم من جناحه لانه لا يتسل عنس الا بخرجه عنها والجانب بجنب
 المسجد وهذا يحتاج مالك والعليل بالجماعة عام في نظم المساجد كلها وانما روى ان النبي
 عليه السلام أنزل وقد تقيمت في مسجده وهم كفار ولان الحديث في اعتقادهم فلا يؤدي الى
 تلويث المسجد ولا يكرهه على الحضور واستبلاء واستعلاء أو طائفة من عرقة كما كانت عاداتهم
 في الجاهلية قال (ويكره استخدام الخصبان) لان الرعية في استخدامهم حث الناس على هذا
 الصنيع وهو مثله محرمه قال (ولا بأس بانصاف البهائم من الخبز على الحبل) لان في الاول
 منفعة للبهيمة والناس وقد صح ان النبي عليه السلام ركب البعوضة ولو كان هذا الفعل حراما لما
 ركبه الناس منه من فتحه قال (ولا بأس بعبادة اليهودى والنصراني) لانه نوع بر في حقهم
 وما ينهين عن ذلك وقد صح ان النبي عليه السلام عاد يهوديا من بجواره قال (ويكرهه أن يقول
 الرجل في دعائه أسألك بمعهد لعن من عرشتك) والمسئلة عبارة ان هذه ومعه العز ولا ريب في
 كراهية الثانية لانه من الفعود وكذا الاولى لانه يوهن تعلق عزه بالعرش وهو محدث والله
 تعالى بجميع صفاته قديم وعن أبي يوسف رحمه الله نه لا بأس به وبه أخذ الفقهاء أبو القاسم
 رحمه الله لانه ما نزل عن النبي عليه السلام روى انه كان من دعائه اللهم اني أسألك بمعهد العز
 من عرشتك ومنهى الرحمة من كنانته باسمك لا عظم وجهك الا على وكلماتك التامة وانكنا
 قول هذا من واحد كان لا احتياط في الامتناع (ويكرهه أن يقول الرجل في دعائه بحق فلان
 أو بحق أبيه أو رسولك) لا للاحق للمخلوق على الخالق قال (ويكرهه اللعب بالشرط) ويجوز ان يرد

والاربع عشر وكل طهر (لانه ان قام من اقلية - سرحم - يابس وهو اسم اكل قمار وان لم يقام
 بها فهو عيب وطهر وقال عليه السلام طهر المؤمن باطل لا ثلاث اذ به لغرسه ومث ضلته عن
 ربه وملا عينه مع أهله وقال بعض الناس يباح للعب بالبطر ج ل فيه من تشديد الخواطر
 تدكية الا فها هو محكي عن شفي حبه لله ولما قوله عليه السلام من لعب بالبطر ج
 والرد شير فكانما غمس يده في دم الحسبر ولانه نوع لعب يصعد عن ذكر الله وعن الجمع
 والجماعات فيكون حرام لقوله عليه السلام ما اهلك عن ذكر الله فهو مبسر ثم ان قام به تسقط
 عدالته وان لم يقام لا تسقط لانه متناول فيه وكراهه او يوسف ومحمد التسليم عليهم تحذير لهم
 ولم ير أبو حنيفة رحمه الله بأسا لشغلهم بهم فيه قال (ولان من يقول هدية لعبد الماجر
 واجابة دعوته واستعارة دابته ونكره كسونه لثوب وهديته الدراهم والدانير) وهذا
 من محسان وفي القياس كل ذلك باطل لانه تبرع وابدليس من أهله وجه الاستحسان انه عليه
 السلام قبل هدية سلمان رضي الله عنه حين كان عبدا وقبل هدية ريرة رضي الله عنها وكانت
 مكاتبه واجاب رط من الصحابة رضي الله عنهم دعوة مولى أبي أسيد وكان عبدا ولان في
 هذه الاشياء ضرورة لا يجدر ائجارها منها ومن ملك شيئا مما هو من ضروراته ولا ضرورة
 في الكسوة واهد الدراهم ففيه على أصل القياس قول (ومن كان في يده غبط لا أب له فانه يجوز
 بيعه الهبة والصدقة له) وأصل هذا ان التصرف على الصغار انواع ثلاثة نوع هو من باب
 لولاية لا يملكه الامن هو ولي كالانكاح والشراء ليسع لاموال الغنية لان الولي هو الذي قام
 مقامه بانابة الشرع ونوع حرمان كان من ضرورة حال الصغار وهو شراءه الا بالله صير منه
 وبيعه واجارة الا طار ودلك جائز من قوله ويسق عليه كالاخر ادهم والام والملة قط اذا كان في
 حجرهم وادام ملك هؤلاء هذا النوع فالولي اذن لانه لا يشرط في حق الولي أن يكون العبي
 في حجره ونوع ثالث ما هو رفع محض كقبول الهبة والصدقة والقبض فهو عيبك الملقط
 والاخر والعم والعبي نفسه اذا كان يفتل لان مذاق بالحكمة فتح اب مثله طر للعبي فيملك
 العقل والولاية والحجرو صار بمنزلة لانفاق قال (ولا يجوز له الملقط أن يؤجره ويجوز للام
 أن يؤجره انما اذا كان في حجره ولا يجوز للعم) لان الام تملك اتلاف منافعها باستخدامه
 ولا كذلك الملقط والعم (ولو أجز العبي نفسه لا يجوز) لانه مشوب بالضرر (لا اذا فرغ من
 العمل) لان عند ذلك تمحص نفعه فيجب لمسمى وهو نظير العبد المحجور يؤجر نفسه وقد
 ذكره قال (ويكره أن يجعل الرجل في عرق عبده راية) ويروى لدية وهو طرق الحديد
 الذي يعمه من أن يحرك رأسه وهو معناد من طمعه لانه عقوقه أهل اماره يكره كالاحراق

بالتار (ولا يكره أن يقيد) لانه سنة المسلمين في ارفها واهل لادارة ولا يكره في اليد فخر
 عن ابايه وصيانته لاله قال (ولا يباس بالطفنة يريده التدوي لان التدوي مباح بالاجماع
 وقد ورد بياسته الحديث ولا فرق بين رجل وامرأة لانه لا يبعي أن يستعمل لحرم كالحجر
 ونحوها لان الاستشفاء بالحرم حرام قال (ولا يباس بررق لقاصي) لانه عليه السلام من صواب
 ابن أسيد الى مكة وفرض له وبحث عليا الى اليمن وفرض له ولانه محبوب من طاق المسلمين فتكون
 نفقته في ما لهم وهو مال بيت المال وهذا لان الحبس من أسباب النفقة كافي الوصي والمصارف
 اذا سافر مال المصارفة وهذا فيما يكون كفاية فان كل شرط فهو حرام لانه استجار على
 الطاعة اذا انقضت طاعة بل هو افضلها ثم القاصي اذا كان فقيرا فالأفضل له الواجب الاخذ
 لانه لا يمكنه إقامة فرض القضاء لانه اذا اشتعل بالكره بقعة من قامة وان كان غنيا
 فالأفضل لا امتناع على ما قيل رفقايت المال وقيل لا حذر وهو الأصح صيانة للقضاء من
 الخوان ونظر المن يولي بعده من المناسبات لانه اذا قطع زمانا بغير عذر عاده ثم سمعته رقايدل
 على أنه بقدر الكفاية وقد جرى رسم اعطائه في أول السنة لان الخراج يؤخذ في أول السنة
 وهو على سنة وفي زمانا الخراج يؤخذ في آخر السنة والمأخوذ من الخراج خراج السنة
 الماضية هو الصحيح ولو استوفى رزق سنة وعمل قبل استكمالها قيل هو على اختلاف
 معروف في نفقة المرأة اذا ماتت في السنة عدلت بحال نفقة سنة ولا يصح انه يجب الرد قال
 (ولا يباس بان تضاف الامعة وأم الولد به - يرمحرم) لان الاجاب في حق الاماء فيما يرجع
 الى الطر والمس بمنزلة المحارم على ما ذكرنا من قبل وأم لولدة أمه انقباض المالك فيها وان امتنع
 بهما والله أعلم بالصواب

كتاب احياء الموات

قال (الموات ما لا ينفع به من الارض لا قطع الماء عنه أو لعلة الماء عليه أو ما أشبه ذلك
 مما يمنع الزراعة) سمي بذلك لبطلان الانتفاع به قال (فما كان منها عاديا بالملك له أو كان مواتا
 في الاسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد من القرية بحيث اذا وقف انسان من أقصى العامر
 فصاح لا يسمع الصوت فيه فهو موات) قال رضي الله عنه هكذا ذكره القدوري ومعنى العادي
 ما قدم خرابه والمروى عن محمد بن جهمه الله به شرط أن لا يكون مواتا لم أو ذمي مع انقطاع
 الارتفاق به لا يكون ميتة طلقا فاما اني مواتا لم أو ذمي لا تكون مواتا واذا لم يعرف
 مالكه يكون لجماعة المسلمين ولو ظهر له مالك برده عليه وبضمن لزج قصاتها والبعده من
 القرية على ما قال شرطه أبو يوسف لان طاهر ان ما يكون قريبا من القرية لا يقطع ارتفاق
 أهلها عنه فبذلك الحكم عليه ومحمد بن عمر ادعاء ارتفاق أهل القرية عنها حقيقة وان كان

قريباً من القرية كذا ذكره الامام الممروفي بحجر اهررده وشه من الائمة السرخسي رحمه الله
 اهتم على ما اختاره أبو يوسف رحمه الله ثم من احياء باذن الامام ملكه وان احياء بخير اذنه
 لم يملكه عند أبي حنيفة رحمه الله قال يملكه (اقوله عا به السلام من احياء ارضاً ميتة فهي له
 ولانه مال مباح سبقت يده اليه فيه ملكه كافي الحطب والصيد ولا يحنف حنيفة رحمه الله قوله عليه
 السلام ليس للمرأة الا ما طابت به نفس امامه وما روي يحنف ان ادن لغوم لا نصب اشعر ولانه
 معذور لو صوله الى المسلم بن يحنف الخليل والركاب فليس لاحد ان يختص به بدون اذن الامام
 كافي سائر العنايم ويجب فيه العشر لان ابتداء وطيف الحراج على المسلم لا يجوز الا اذا سلم ماء
 الحراج لانه حينئذ يكون ابقاء الحراج على اعتبار الماء فلو احياء هائم تركها فروعها غيره فقد قيل
 الثاني احق هم الان الاول مالك متعلها لا رقبته فادان تركها كان الثاني احق هم او الاصح ان
 الاول يدبرها من الثاني لانه ملكها بالاحياء عن ما طق به الحرب اذا اضاف به تلام التملك
 وملكه لا يزول بالترك ومن احياء ارضاً ميتة تم احاط لحياء بحجوانها الاربعه من اربعة فروع
 على التعاقب فمن حجر رحمه الله ان طريق الاول الى الارض الاربعة كعينها الطريقة وقصد الرابع
 طلق حقه قال (و يملكه لذى الاحياء كما يملكه المسلم) لان الاحياء يجب الملك الا ان عند أبي
 حنيفة رحمه الله ادن الامام من شرطه فيستويان فيه كافي سائر اسباب الملك حتى لاستيلاء على
 اصلها قال (ومن حجر ارضاً ولم يعمرها ثلاث سنين احسدها الامام ودفعها الى غيره) لان
 الدفع الى الاول كان ليعمرها وحصل المنفعة للمسلمين من حيث العشر او الحراج فادان يحصل
 يدفع الى غيره فخصه بلامنة صود ولان الحجر ليس باحياء لملكه به لان الاحياء انما هو
 العمارة والتعجير الاعلام سوى به لاهم كما يوايعله و به بوضع الاحجار حوله أو بعلوه به حجر
 غيرهم عن احيائه فبني غيره ملوك كما كان هو الصحيح وانما شرط ترك ثلاث سنين لقول عمر
 رضي الله عنه ليس لمنع حجر بعد ثلاث سنين حق ولانه اد اعلمه لادن من زمان يرجع فيه الى
 وطنه و زمان يهين اموره فيه ثم زمان يرجع فيه الى ما يحجر فقد رناه ثلاث سنين لان مادونها
 من الساعات والايام والشهور لا يفي بذلك واد لم يحضر عدان قضائها فاطهارانه تركها فاقوالها هذا
 كانه ديانته فاما اذا احياءها غيره قبل مضي هذه المدة ملكها الحق الاحياء منه دون الاول فصار
 كالاستيلاء فانه يكره ولو فعل يجوز العقد ثم التحجير فديكون بعد الحجر بان غرز حولها اعصاباً
 بامه أو نقي لارض وأحرق ما فيها من الشوك أو خضمد ما فيها من الخسيس أو الشوك وجعلها
 حولها وجعل التراب من غير ان يتم المسددة ليمنع لاس من الدخول أو حفر من نذر اطا أو
 ذراعين وفي لا خبر ورد الخبر ولو كررها سقطا فاعمر حجر رحمه الله انه احياء ولو فعل احد من

يكون محجور ولو حفر أنهارها ولو لم يكن محجورون كان سواها مع حفر الأنهار كان أحياء
 لوجود لقطين ولو حوطها أو ستمه بحيث يصح ما يكون أحياء لانه من جهة البناء وكذا إذا
 ادركها قال (ولا يجوز أحياء ما قرب من العامر بترك مخرجي لاهل القرية ومطرحا لمصائدهم)
 حتى حاجتهم إليها حفره أو دلالة على ما يسه ولا يكون موثقا لتعلق حقهم بها بمنزلة الطريق
 والنهر وعلى هذا قالوا لا يجوز أن يقطع الامام ما لا يعي بالملكين عنه كالمخاض والابار التي
 يستقي الناس منها الماء كرا قال (ومن حفر في رية فله حريتها) ومعناه إذا حفر في أرض
 موات ما دون الامام عنده أو بآدمه أو غيره فله عندهما الان حفر البئر أحياء قال (فإن كانت له طين
 فحريتها أن يعون ذراعا) أقوله عليه السلام من حفر بئر فله مما حوطها أربعون ذراعا عطنا
 لما شئته ثم قل لا يعون من كل طواصيص صحيح أنه من كل جانب لان في الارض رطوبة
 ويتحول الماء إلى ما فرودها (ون كانت ساضح فحريتها ستون ذراعا وهذا عندهما وعند
 أبي حنيفة أربعة ذراعا) أقوله عليه السلام حريم أربعين خمائة ذراع وحريم بئر
 لعطن أربعون ذراعا وحريم بئر لما شئ من ستون ذراعا ولا يحد بغيره أي أن يحد بغيره
 بالاستفتاء وقد يطول لشاؤوا بئر لعطن بالاستفتاء منه بده فقلت طحاية فلا بد من التفاوت وله
 ما رويما من غير فصل والعام المتفق على قبوله وأما ما روي عنه من الخاص المتضاف في
 قبوله والعمل به ولان الغير اسبابي استحقاق الحريم لان عمله في موضع الحفر والاستفتاء في
 فبما اتفق عليه المحدثان تركه وفيما عارضاه حفر طحاية ولا يحد بغيره من العطن
 بالاضاح ومن أراد اصح ما يذهب فاسوب طحاية فيهما أربعة كنه أن يدبر البعير حول البئر لا يحتاج
 فيه إلى زيادة مائة قال (وان كانت عينها فحريتها خمائة ذراع) لما روينا لان طحاية فيه إلى
 زيادة مائة لان الغير لا يخرج لاربعه ولا بد من موضع يجري فيه الماء ومن حوض يجمع
 فيه الماء ومن موضع يجري فيه إلى المزرعة فهذا بالزيادة والتقدير بخمائة بالتوقيع
 والاصح انه خمائة ذراع من كل جانب كذا ذكرنا في الطعن والفرع هو المكسرة وقد بيناه من
 قبل وقيل ان التقدير في العين والبئر ماد كرهنا في أرضهم لصلالة بها وفي أراضيها
 رحاوة وبئر اد كبلا يتحول الماء إلى الثاني فيتهطل لاول قل (فمن أراد أن يحفر في حريتها منع
 منه) كذا لا يؤدي إلى تقرير حقه ولا خلاف له وهو لا يحد بالغير ملكا لمطرحه ضرورة
 تمكنه من الانتفاع به وليس لعيره أن يصرف في ملكه فان احتقر آخره في حريم
 الاول للاول أن يحد به ويكسبه بغيره ولو أراد أخذ الثاني فيه قيل له أن يأخذ بكسبه
 لان له حنابة حفره بما في الكساسة التي فيها في دار غيره فانه يأخذ رقة هادئة لضمته

انفسان ثم يكسبه بنفسه كما د هدم جد رعيه وهند هو صحيح ذكره في ادب القاصي
 للحصاف ود كر طريق معرفة انفسان وما عطف في لاولي دلائل ان فيه لانه غير متعديان
 كان باذن الامام فظاهر وكذا ان كان غير اذنه عندهما وعدلاني حيفه رحمه الله انه يجعل في
 الحفر تحجير او هو سبيل منه بغير اذن لامام وان كان لا يملكه بدونه وما عطف في الثانية فقبه
 الضمان لانه متعدي فيه حيث حفر في ملك غيره وان حفر الثاني شر او احرى لاولي فذهب
 ماء البئر لاولي فلا شيء عليه لانه غير متعدي حفرها ولثاني الحريم من الجواب الثلاثة دون
 الجواب الاول لسبق ملك الحافر الاول فيه (والقناة لها حريم قدر ما يصلحها) وعن محمد
 رحمه الله انه ملة البئر في استحقاق الحريم وقيل هو عندهما وعندده لا حريم لها ما لم يظهر
 الماء على الارض لانه مرقى التحقيق في غير المهر الطاهر قالوا وعندده طهور الماء على الارض
 هو منزلة عين فواره فيعذر حريمه بحجمه ذراع (والشجرة تعرس في أرض موات لها
 حريم أيضا حتى لم يكن له غيره ان يعرس شجر اى حريمها) لا يحتاج الى حريم له بحده فيه
 ثمرة ويصعب فيه وهو مقرر بحجمه اذرع من كل جانب به ورد الحديث قال (وما ترك اقرات او
 لدبنة وعدل عنه الماء ويجوز عوده اليه لم يجز احبائه) الحاجة العامة الى كونه نهرا (وان كان
 لا يجوز ان يعود اليه فهو كالموات ذالم يكن حريمها العامر) لانه ليس في ملك احد لان قهر الماء
 يدفع قهر غيره وهو اليوم في يد الامام قال (ومن كان له نهر في أرض غيره فليس له حريم عند
 اى حيفه رحمه الله لان يقبض منه على ذلك وفي لاله مساء له ريمه شي عليه او يلقى عليها
 طينه) قيل هي المسئلة بناء على ان من حفر نهر في أرض موات بادن الامام لا يستحق الحريم
 عنده وعنددهما يستحقه لان النهر لا ينتفع به الا بالحريم لما جنته اى المشي لتسبيل الماء ولا
 مكانه المشي عادة في بطن النهر وادى الماء الطين ولا يملكه لعل الى مكان بعد البحر فيكون
 بالحريم اعتبارا بالبئر وانه ان القياس باباه على ما ذكرناه وفي البئر عرفاء بالاثرو والحاجة الى
 الحريم فيه فوقعه اليه في النهر لان الانقاذ الماء في لهر ممكن بدون الحريم ولا يمكن في
 لبئر الا بالاستفاه ولا استفاء لا بالحريم فتعدر الاطلاق ووجه البناء ان باستحقاق الحريم ثبت
 ليد عليه اعتبارا بعلاله وروا القول لصاحب البئر عدم استحقاقه لعدم اليد والظاهر بثهد
 صاحب الارض على ما نذكره ان شاء الله تعالى ون كانت مسئلة مبنداه واما ان الحريم في يد
 صاحب النهر باستفاهه كماله الماء وطه لا يملك صاحب الارض فضه وله أنه أشبهه بالارض
 صورة ومعه نى اما صورة فلاستوائها ومعنى من حيث صلاحته للعرس والزراعة والظاهر
 شاهد لمن في يده ما هو أشبهه كانهين شارعى مصراع باب اس في يدهم والمصراع الآخر

معلق على باب أحدهما يقضى بدي في يده ما هو أشبه بالمتعار وغيره من موانع الخلاف
 قضاء ترك ولا نزاع فيما به ستم الماء إنما للزراع في جوارهم مما يصلح للغرس على أنه إن
 كان مستم كما به ماء نهره فالأخرد مع به الماء عن أرضه والمانع من نقصه تعلق حق صاحب
 لنهر لا ملكه كالحائط لرجل ولا حرابه حذوق لا يتمكن من نقصه وإن كان ملكه (وفي
 الجامع الصغير نهر لرجل في حبه مسنة ولا يخرج خلف المسنة أرض تروها وأبنت المسنة
 في يد أحدهما فهي لصاحب الأرض عدل أي خفيفة رجة لله وقالا هي لصاحب النهر حر بما
 لما في طيبه وغير ذلك وقوله وليست المسماة في يد أحدهما معناه ليس لأحدهما عليه عرس ولا طبر
 ما في فيسكت به هذا للفظ موضع الخلاف أما إذا كان لأحدهما عليه ذلك فصاحب الشغل
 أولى لأنه صاحب يدولو كان عليه عرس لا يدري من غرسه فهو من موانع الخلاف أيضا
 ونمرة لا خلاف أن ولاية العرس لصاحب الأرض عنه وعندهما صاحب النهر وأما اتفاق
 لطبن وقد قيل على الخلاف وفي أن صاحب النهر ذلك مالم يفتش وأما المرور فقد قيل
 يمنع صاحب النهر عنه وقيل لا يمنع ضرورة قال لغيره أبو جعفر أخذ قوله في العرس
 وقوله ما في القاء طين ثم عن أبي يوسف رجة الله حر به مقدار نصف طن النهر من كل
 جانب وعن محمد مقدار طن النهر من كل جانب وهذا أرق بالناس (فوصول في مسائل الشرب)
 في فصل في المياه * وإذا كان لرجل نهر أو نارا فإني ليس له أن يمنع شيئا من الشفة والشفة
 شرب يني (دم والبهائم) أعلم أن المياه أنواع منها ماء البحار وكل واحد من الناس فيها حق
 لشفة وسقي الأراضي حتى أن من أراد أن يكرى نهرها من أرضه لم يمنع من ذلك ولا ارتفاع
 ماء البحر كالا ارتفاع الشمس والقمر والظواهر ولا يمنع من الارتفاع به على أي وجه شاء والثاني
 ماء لاودية الطعام كجيجيون وسيرجون ودجبة وأفرات ما في فيه حق لشفة على الإطلاق
 وحق سقي الأراضي فإن أحب وحادا صاميتها وكري منها نهر إلى بقيها كان لا يضر العامة
 ولا يكون النهر في ملك أحده ذلك لأنهم مباينة في الأصل ذفر الماء بدع قهر غيره وإن كان يضر
 بالعامه فليس له ذلك لأن دفع الضرر عنهم واجب وذلك في أن يعمل الماء في هذا الجانب أو
 الآخرت ضفته فيعرق القرى والأراضي وعلى هذا نصب الرعي عليه لأن شق النهر يرحى
 كشفة لاسيما والثالث إذا دخل الماء في لمقام فحق الشفة ثابت والأصل فيه قوله عليه
 السلام الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار وتبين نظم الشرب والشرب خص منه
 لأول وغنى الناس وهو الشفة ولأن البهائم ونحوها ما وضع لحرار ولا يملك لمباح بدون
 كاطي إذا تكس في أرضه ولأن في إبقاء الشفة ضرورة لأن لسان لا يمكنه استصواب

الماء في كل مكان وهو يحتاج اليه لئلا يطهره ولو لم يجمع عنه قصي في حرج عظيم من ر درجل
 في يفي ذلك أرضا أحياها كان لاهل شهر ان يمنعوه عنه اضربهم أو لم يضرب لانه حق خاص
 لهم ولا ضرر ورة ولا يلوأبجناديث لا فطعت منفعه اشربوا ربع الماء لحر زقي الاواني وانه
 صار مملوكا له بالاحرار وانقطع حق غيره عنه كفي الصيد لما ورد الا انه بقيت فيه شبهة لشركة
 طرا الى الدابة ل وهو ما رويما حتى لو سرقه ان في موضع يعرفه وهو يساري صابالم
 ينقطع يده ولو كان البئر أو الع من أو الخوص واهر في مندرج ل له أن يمنع من يريد الشفة من
 لدخول في ملكه اذا كان يجرى ماء آخر يقرب من هـ في عـ يرمي لأحد وان كان لا يجد
 يقال لصاحب البئر اما ان تعطيه اشارة أو تركه يأخذه نفسه شرط أن لا يكسر صفته وهذا
 مروي عن الطحاوي رحمه الله وقيل ما فيه جميعا د احتقر في أرض مملوكة له اما اذا
 احتقرها في أرض موات فليس له ان يمنعه لان لم يرب كان مشتركا والحفر لا حياه حق مشترك فلا
 ينقطع الشركة في الشفة ولو منع عنه عن د وهو يجرى على هـ أو يطهره لعطش له ان يقا له
 بالاسلح لانه قصد لانه يمنع حقه وهو اشفة وام في لبث مباح غير مملوك بحلال الماء
 لحر في الاناء حيث يقا له غير لاسلح لانه قد ملكه وكذا الطعام عند اصابه لخمصة وقيل
 في البئر ونحوها الاولى ان يقا له غير سلاح هـ الا انه ركب معصية فقام ذلك مقام التعزير
 به والشفة د كان يأتي على الماء كله ان كان حذولا صغيرا أو ما يبر من الابن والمواشي كثرة
 ينقطع الماء بشره قيل لا يمنع منه لان لا بل لا ترد في كل وقت وصار كالمياومة وهو سبيل
 في قسمة اشرب وويل له ان يجمع عنبارا سقى المزرع والمشاجر والحامع تقرب حقه ولهم
 ان يأخذوا منه بوضوء وعسل لتباب في اصح لان الامر بالوضوء وعسل فيه كافي
 يؤدى الى الحرج وهو مدفوع عن أرضه يسقى شجرة أو خضرا في داره حلالا بحراره ذلك
 في الاصح لان الناس يتوسعون فيه ويعدون مع من له اداة وليس له ان يسقى أرضه ونحوه
 وشجره من هـ هذا لرجل وبشره وقتاته الا بانه صاولة ان يمنعه من ذلك لان الماء مني دخل
 في المقاسم انقطعت شركة لشرب واحد لان في ابقائه قطع شرب صاحبه ولان المسيل حق
 صاحب البئر والصفقة تعلق بها حقه فلا يمكنه لتسبيل فيه ولا شق لصفقه فان أدن له
 صاحبه في ذلك أو اعاره فلا بأس به لانه حقه فيجرى فيه الا باحدا كالماء لحر في مائه والله سبحانه
 وتعالى اعلم بالصواب

فصل في كرى الاهار قال رضى الله عنه الامار ثلاثة نهر غير مملوك لا حد له بل دخل ماؤه
 في المقاسم بعد كثرات ونحوه ونهر مملوك دخل ماؤه في اقصاه لانه عام ونهر مملوك دخل

ماؤه في نفسه وهو خاص وانما يصل بينهما شفعة في الشفعة به وعدمه فالاول كرية على
السلطان من بيت مال المسلمين لان منفعة الكرى لهم فتكون مؤنة عليهم ويصرف اليهم من
مؤنة الخراج والجرية دون المشور والصدقات لان الثاني لفقره والاول بتوابع فان لم يكن
في بيت المال شيء فالامام يجبر الناس على كرية احياء لمصلحة اقامة ذهم لا يقيمونها بانفسهم
وفي مثله قال عمر رضي الله عنه لو تركتم ابغتم اولادكم الا انه يخرج له من كان يطيقه ويجعل
مؤنته على المياسير الذين لا يطيقونه بانفسهم واما الثاني فكريه على اهل لا على بيت المال لان
خلق لهم والمنفعة تعود اليهم على الخصوص والخصوص ومن ابي منهم يجبر على كرية دفع الضرر
العام وهو ضرر رقيق اشركا وضرا لا ابي خاص ويقاس له عوض فلا يعارض به ولو ارادوا ان
يحصروه خيفة الابتاق وفيه ضرر عام كغرق الاراضي وفساد الطرق يجبر لا ابي ولا دلا لانه
موهوم بخلاف الكرى لا ابي لوم واما الثالث وهو لحاص من كل وجه وكريه على اهلها ما ينافي
ثم قيل يجبر لا ابي كافي الثاني وقيل لا يجبر لان كل واحد من الضرر من خاص ويمكن دفعه
عنهم بالرجوع على لا ابي بما تقوا به اذ كان امر الفاضي فاستوب اطهائا بخلاف ما تقدم
ولا يجبر خلق الشفعة كما دامت عواجا ومؤنة كرى لغير المشترك عليهم من اعلاء فاداجاور
ارض رجل رفع عنه وهذا عند ابي خيفة فرجه الله وقال ابي عليه جيعا من اوله الى آخره
بخصوص الشرب والارضين لان لصاحب الاعلى حق في السفلى لا احتياجه الى تسبيل ما فصل من
الماء فيه وله ان المفضل من الكرى لا سقف بال في وقد حصل لصاحب الاعلى فلا يزمه ارتفاع
غيره وليس على صاحب المبل عمارته كما ان كان له مسبل على سطح غيره كيف وانه يمكن دفع
الماء عن ارضه ببدنه من اعلاء ثم انما يرفع عنه اذ اجاور ارضه كما ذكرناه وقيل اذ اجاور
قوة نهره وهو مروي عن عمر رضي الله والاول اصح لان له رابا في اتحاد القوة من اعلاء
راسه فاداجاور الكرى ارضه حتى سقطت عنه مؤنته قيل له ان يفتح لماء ليس في ارضه لانهاء
الكري في حقه وقيل ليس له ذلك ما لم يفرع شر كاره فبالاختصاصه وليس على اهل الشفعة من
الكري شيء لاسم لا يحمون ولا هم تباع

(ومل في الدعوى والاختلاف ان تصرف فيه) قال (ونصح دعوى لشرب غير ارض استعملها
لانه قد يملك بدون الارض ارضا قد يبيع الارض ويبقى الشرب له وهو مرغوب فيه فيصح فيه
الدعوى) واذا كان نهر لرجل يجري في رضى غيره فالصاحب الارض ان لا يجري النهر في ارضه
ترك على حاله لانه مستعمل له باجراء مائه وعند اختلاف يكون القول قوته فان لم يكن في يده
ولم يكن جاريا عليه البيه ن هذا النهر له او انه قد كان مجرا له في هذا النهر وسوقه الى ارضه

ليس فيها قبة هي به لانياته بالحجة ملكاه أو حقا من حقا به وعلى هذا نصب في نهر وعلى
 سطح أو لم يرب أو الممشى في دار غيره معكم لاختلاف ديبها نظيره في الشرب (واذا كان نهر يرب
 قوم واحتصموا في الشرب كان لشرب بينهم على قرار منهم) لأن المقصود لا انتفاع بها
 فيقدر بقدره بخلاف الطريق لأن المقصود لتطرق وهو في قدر لو سعة والضيق على سعة
 واحد فان كان الأعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لما به من ابطال حق الباقي
 ولكنه يشرب بحصته فان تراضوا على أن يسكر الأعلى النهر حتى يشرب بحصته أو اطلبوا
 على أن يسكر كل رجل منهم في نفسه جارا لأن الحق به لا به اذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكر
 بما ينكس به النهر من غير تراض لكونه اضرارهم وليس لاحدهم أن يسكر منه نهر أو
 ينصب عليه رحي ماء الارض أصحابه لأن به كسر ضفة النهر وشغل موضع مترك بالبناء
 إلا أن يكون رحي لا يضر بالنهر ولا بالبناء ويكون موضعه في أرض صاحبها لأنه تصرف في ملك
 نفسه ولا ضرر في حق غيره ومعنى اضرار بالنهر ما يبناء من كسر ضفة أو الماء أن يعبر عن
 سننه الذي كان يجري عليه ولد اليه والسانية نظير رحي ولا محدد عليه جسر أو لا قطرة به رنة
 طريق خاص بين قوم بخلاف ما إذا كان لو حد نهر خاص بأحد من نهر خاص بين قوم فإذا أن
 ينظر عليه ويستوثق منه ذلك أو كان مقطر امسوا فافراد أن ينقض ذلك ولا يزيد ذلك
 في أخذ الماء حيث يكون له ذلك لأنه يتصرف في حصص ملكه وصاوردوا ولا ضرر بالشركاء
 أخذ زيادة الماء ويمنع من أن يوسع فم له ولا به كسر ضفة النهر ويريد على مقدر رحمه
 في أخذ الماء وكذا إذا كانت القسمة بالكوى وكذا إذا أراد أن يؤخرها عن قسم النهر
 ويجعلها في أربعة أدرع منه لا احتباس الماء به فيرد دخول الماء بخلاف ما إذا أراد أن
 يسفل كواه أو يرفعه حيث يكون به ذلك في الصحيح لأن قسمة الماء في الأصل باعتبار سعة
 الكوة وضيقها من غير اعتبار السفل والرفع وهو العادة فلم يكن فيه تغيير موضع القسمة
 ولو كانت القسمة وقعت بالكوى فأراد أحدهم أن يقسم بالأبام ليس له ذلك لأن القسمة
 تركت على قدمه أظهر الحق به ولو كان لكل منهم كوى مائة في نهر حصص ليس لواحد
 أن يزيد كوة وإن كان لا يضر بأهل لأن لشركاء خاصة بخلاف ما إذا كانت الكوى في النهر
 الأعظم لأن لكل منهم أن يشق نهر منه فكذا أن يزيد الكوى بالطريق الأولى
 (وليس لاحد من شركاء في النهر أن يسوق شره في أرض له أخرى ليس له في ذلك شرب)
 لأنه إذا تقادم العهد يستدل على أنه حقه (وكذا إذا أراد أن يسوق شره في أرضه الأولى
 حتى ينتمى إلى هذه الأرض الأخرى) لأنه يستوفى رباة على حقه إذا الأرض الأولى

تشف بماء قبل أن سقى لأخرى وهو بطريق مشترك، دأروا أحدهم أن يفتح
 فيه باباً إلى دار أخرى ساكنها غير ساكن هذه لدرأى يفتحها في هذا الطريق ولو أراد لأعلى
 من اشرب يكتفي في النهار لحص ودية كوى بينهم أن يمد عصاه ودعا القبط لماء عن أرضه
 كيلا تلبس له ذلك لما فيه من اصرره لا يخرجوك دأروا أن يقدم اشرب مما صفة بينهما
 لأن القسمة بالكوى تقدمت لأن يتراسبان لخلق لماء عدل اترصى لصاحب الاسفل أن
 ينقص ذلك وكذا لو رتبه من هذه لانه عادة اشرب دون مبادلة شرب بالاشرب باطنة واشرب
 مما بورت ووصى بالانتفاع بعينه بخلاف البيع والهبة والصدقة والوصية بذلك يعني بهذه
 العفود حيث لا تحوز العفود بالهبة أو للعدول ولا يلبس عمل متقوم حتى لا يضمن اذا سقى
 من شرب غيره وادأطلت العفود بالوصية بالباطل اطهنة وكذا لا يصلح مسمى في السكاح
 حتى يعجب مهر للمثل ولا في الخلع حتى يحسد ما قبلت من الصدق انما حاش الله ولا يصلح
 بدل الصلح عن الدعوى لانه لا يملك شيء من العود ولا يبيع اشرب في دين صاحبه عد
 موته بدون أرض في حال حياته وكما يصح لاسم لا يصح أن يصفه لى أرض لا شرب
 فيبيعه ما يابن صاحبها ثم ينظر لى قيمه لأرض مع اشرب وبدونه فيصرف القفاوت الى
 قضاء الدين وان لم يجد ذلك شرى على ركة ميت أرضا غير شرب ثم ضم شرب ليهما وباعهما
 فيصرف من الثمن الى ثمن لأرض وله - ل - وقضاء دين (واذا سقى الرجل أرضه أو نخرها
 ماء) أى ملاءها (وال من مائها لى أرض رجل فعرفها أو رب أرض حاره من هذا الماء لم يكن
 عليه ضمانها) لانه غير معدود هو الله أعلم

كتاب الامتربة

سمى ما روى جمع شراب لما فيه من بيان حكمه اقول (لا شربة محرمة أربعة لم يروى عن
 العيب اذا على واشتد وقى باز بدوا الصبر اذا طاح حتى يذهب أهل من نفيه) وهو الطلاء
 المدكور في الجامع الصغير (وتبيع الامترو هو سكر ونبيع لزيب اذا اشتدوا غلى) اما الخمر
 فالكلام فيها في عشرة مواضع أحدها في بيان ما روى في الامترو من ماء الغب اذا صار مسكر
 وهذا عندنا وهو المعروف عند أهل سعة وأهل العلم وقال بعض الناس هو اسم لكل مسكر لقوله
 عليه السلام كل مسكر حرام وقوله عليه السلام حرم من هابن الشجرتين وأشار الى الكرمة والنخلة
 ولانه مشتق من مغامرة لعل وهو موجود في كل مسكر ولما لم حاض ما طباق أهل سعة
 فيما ذكرناه ولهذا اشتهر استعماله فيه وفي غيره ولان حرمة حرقطية وهي في غير هاطية
 وانما سقى نجر التخمرة لا الحماض لانه لعل على أن ما ذكرتم لا ينافى كون لاسم خاصا فيه فان

لهضم مشفق من المحرم وهو اشتهور ثم هو سم خاص للمعجم المعروف بالكلية طهر وهذا
 كثير الطبري الحديث الاول طعن فيه يحيى بن معين رحمه الله والثاني اريد به بيان الحكم اذ هو
 للائق منصب لرأسه والثاني في حق ثبوت هذا الاسم وهذا الذي ذكره في الكتاب قول أبي
 حنيفة رحمه الله وعندهما اشد صار خراولا يشترط لقصده بالان الاسم ثبت به
 وكذا المعنى المحرم وهو المؤثر في الفساد بالاشتداد ولا في حقيقته رحمه الله أن العليان بديه
 الشدة وكما لها قدف لربد وسكونه ذمه ينم عن اضافي من الكدر وأحكام الشرع قطعية
 وتنطاق بالنهاية كالطهروا تفار الممنوع وحرمة لبيع وقيل يؤخذ في حرمة الشرب بمجرد
 الاشتداد احتياطاً والثالث أن عينها حرام غير مهلول بالسكر ولا موقوف عليه ومن الناس من
 أنكروا حرمة عينها وقال إن السكر منها حرام لأن به يحصل الفساد وهو الصد عن ذكر الله وهذا
 كفر لأنه جمود الكتاب فإنه سماه رجس ما هو محرم العبر وقد جاءت السنة منواترة
 من النبي عليه السلام حرم خرو عليه انعقد الاجماع ولأن قبله يدعو إلى كثير وهذا من خواص
 بحر ولهذا تزداد اشارة للذة بالاستكثار منه بخلاف سائر المظومات ثم هو عبي معلول عمدا
 حتى لا يتعدى حكمه إلى سائر المسكرات وإنه في رحمه الله يهديه إليها وهذا جيد لأنه خلاف
 السنة المشهورة ومنع عليه التعدية للأمم والتعاليق لأحكام لاني لاسما رل مع انها حرة
 بحاسة عذبة كالبول لثبوتها بالدلائل القطعية على ما بينا والخامس يكفر مستعملها بالانكاره
 لدلائل القطعية والسادس سقوط نفوذها في حق المسلم حتى لا يضمن منافعها وعاصيها ولا يجوز
 بيعها لأن الله تعالى لما نكحها قد أحلها لغيره من قومته من غيرتها وقال عليه السلام إن الذي حرم
 شرها حرم بيعها وكل ثمنها واختلاف في سقوط ما بينها ولا يصح به مال لأن الطباع تميل إليها
 وتضمن ما من كان له على مسلم دين فارقاه من خرا لا يحل له أن يأخذ به ولا للمدعيون أن يؤديه
 لأنه ممن بيع باطل وهو غصب في يده أو أمانه على حسب ما خالفوا فيه كما في بيع الميتة ولو كان
 لدين على ذي فاه يؤديه من ثمن حر والمسلم الطالب يستوفيه لأن بيعها ببيعها بيمينهم جائر
 والسابع حرمة الانتفاع به الآن لا انتفاع المحرم حرام ولأنه وجب الاجتناب وفي الانتفاع
 به اقتراب والثامن أن يحد شارحاً وإن لم يسكر منها عوله عليه السلام من شرب حراً فاجلدوه
 فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه لأن حكم القتل قد انسخ فبقي جلد المشرك
 وعليه ان قد اجاع الصواعه رعى الله عنهم وتقديره ما ذكرناه في الحدود والناسم ان الطبخ لا

يؤثر فيها لانه لا يمنع من ثبوت الحرمة لالزومها عندئذ ونها لانه لا يحد فيه ما لم يسكر منه على ما
 قالوا لان الحد بالليل في الى خاصة لما ذكرناه وهذا قد طبع والعامة جوار تحذيلها وفيه خلاف
 الشافعي وسند كره من بعد ان شاء الله هو لكلام في الحرو ما العصور اذا طبع حتى يذهب
 اقل من ثنيه وهو المطبوخ اذ في طبخة وبسمى الباق والمصنف وهو ما ذهب مصنفه بالطبع
 فكل ذلك حرام عندنا د على واشدد ورف الرادوا دا اشتد على اختلاف وقال الاوزاعي
 انه مباح وهو قول بعض لمعزبه لانه مشروب طيب وليس بحمور ولنا انه رقيق ملائم مطرب وطدا
 يجمع عليه الله انا في حرم مشربه دة مائة اذ لم يعلق به وما نبيع التمر وهو السكر وهو
 اليه من ماء لتمر أي الرطب فهو حرام مكروه وقال سريكن عبد الله انه مباح لقوله تعالى
 تتخذون منه سكرا وررقا حشنا متن علينا به وهو بالحرمة لا يتحقق ولنا الجاع الصعبة رضى
 الله عنهم ويدل عليه ما روينا من قبل ولا به محمولة على الانشاء اذ كانت الاثر به مباحة
 كلها وقيل اراد به التوسيع معناه والله اعلم تتخذون منه سكرا وتدعون ررقا حشنا واما نبيع
 لربيب وهو التي من ماء لربيب فهو حرام اذ اشتد وعلى بناتى فيه خلاف الاوزاعي وقد بينا
 المعنى من قبل لان حرمة هذه الاثر به دون حرمة الحار حتى لا يكفر منه تحلوا ويكفر
 مستحل الحار لان حرمتها جهادية وحرمة حرقطية ولا يجب الحد شر بها حتى يسكر
 ويجب شرب قطرة من الحار ونحوها حذيفة في رواية وعليظة في أخرى وبجاسة الحرقطة
 رواية واحدة ويجوز بيعها او يرض من متلفها عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لما فيهما لانه مال
 منقوض وما شهدت دلالة قطعية بسقوط تقومها بخلاف الحار غير ان عنده تجب قيمتها لا مثلها
 على ما عرف ولا ينتفع بها بوجه من لوجوه لانها محرمة وعن أبي يوسف رحمه الله يجوز
 بيعها اذا كان الداهب بالطبع أكثر من المصف دون الثلثين (وقال في الجامع الصغير وما سوى
 ذلك من الاثر به فلا بأس به) قالوا هذا جواب على هذا العموم والبيان لا يوجد في غيره وهو
 من على ان ما يتخذ من الحطة ولا عبر ولا غسل والذرة حلال عند أبي حنيفة رحمه الله ولا
 يحد شار به عنده وان سكر منه ولا يمنع طلاق السكران منه امر به لنا ومن ذهب عقله بالبيع
 ولبن الرمال وعن محمد رحمه الله نه حرام ويحد شار به اذ سكر منه ويمنع طلاقه اذ سكر منه
 كافى سائر الاثر به لمحرمة (وقال به) ايضا وكان أبو يوسف رحمه الله يقول ما كان من
 الاثر به يبقى هذا يبيع عشرة أيام ولا يحد دوني اكرهه ثم رجع الى قول أبي حنيفة رحمه
 الله وقوله لا يحد مثل قول محمد رحمه الله كل مسكر حرام الا انه يحد اشد الشرط ومعنى قوله
 يعلم على ويستدوم معنى قوله ولا يحد لا يحد من ووجهه ان بقاء هذه المدة من غير ان يحد من

دلالة قوته وشدة وكأن آية حرمة ومثل ذلك مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما وأبو
 حنيفة رحمه الله يعتبر خفيفة الشدة على الحد الذي ذكرناه فيما يحرم أصل شربه ووجبا يحرم
 أسكر منه على ما ذكره أن شاء الله تعالى وأبو يوسف رحمه الله رجوع إلى قول أبي حنيفة فيه
 يحرم كل مسكر ورجوع عن هذا الشرط أيضا (وقال في المختصر وينبغي تميز الزبيب داطيخ كل
 واحد منهما إذا دنى طبخة حلال) وإن اشتد إذا شرب منه ما يخلب على ظنه لا يسكره من غير
 طر ولا طرب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله والله أعلم بما لا يشاؤون رحمهما الله
 حرام والكلام فيه كما تكلم في المثلث العبي ودكره أن شاء الله تعالى قال (ولا بأس بالخاططين)
 لما روى عن ابن زياد أنه قال سقاني أسكر رضى الله عنه شربه ما كدت أهدى إلى منزلي
 فعدوت إليه من العدا فخيرته بذلك فدل ما روي في عروة وريب وهذا نوع من الخاططين وكان
 مطبوخا لأن المروى عنه حرمة تقيع الزبيب وهو إلى منه وما روى أنه عليه السلام نهى عن
 الجمع بين التمر والزبيب والزبيب والرطب والرطب والبسر محمول على حالة الشدة وكان ذلك في
 الأبداء قال (وينبذ العسل والذين وينبذ الحنطة والذرة والشعير حلال وإن لم يطبخ) وهذا عند
 أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله إذا كان من غير طر وطرب لقوله عليه السلام الحرام من
 هاتين الشجرتين وأشار إلى الكرمه ولحمة خص التحريم بهما والمراد بيان الحكم ثم قيل بشرط
 الطبخ فيه لاحتياطه وقيل لا يشترط وهو المذكور في الكتاب لأن فيه لا بأس عواى كثيرة كيفما
 كان وهل يحسد في المتخذ من الحبوب إذا سكر منه قبل لا يحسد وقد ذكرنا لوجه من قبل قالوا
 ولا يصح أنه يحسد فانه روى عن محمد رحمه الله من سكر من الأشربة أنه يحسد من غير تخصيص
 وهذا لأن اتفاق يجمعون عليه في زماننا اجتماعهم على سائر الأشربة بل فوق ذلك وكذا
 المتخذ من الألبان إذا شتد وهو على هذا وقيل إن المتخذ من لبن لرهان لا يحسد عند أبي حنيفة
 اعتبارا بالحمة فهو متولد منه قالوا لا يصح نه يحسد لأن كراهة الحمة لم يفي باحتياطه من قطع مادة
 الجهاد أو لاحترامه ولا ينعدي إلى ابنه قال (وعصيرا منب إذا طبخ حتى ذهب لثته ونفى ثلثه
 حلال وإن اشتد) وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وفرق محمد ومالك والشافعي رحمه الله
 حرام وهذا الخلاف فيما إذا قصد به اتقوى من قصد به السهو لا يحسد بالانفاق وعن محمد
 مثل قولهما وعنه أنه كره ذلك وعنه أنه توقف فيه لم يفي بنسب طرفة قوله عليه السلام
 كل مسكر خمر وقوله عليه السلام ما أسكر كثيره فحاله حرام وبروى عنه عليه السلام ما أسكر
 طرفة منه فالجرعة منه حرام ولأن المسكر يفسد لعدول فيكون حراما فله وكثيره كالجروهما
 قوله عليه السلام حرمت الخمر لعنهم وأبرؤى عنهم فلعنهم وكثيرها والسكر من كل شراب

عن السكر بالتحريم في غير الخمر اذ لعنف الامعابة ولان المفسد هو القدح المسكر وهو
 حرام عندنا وانما يحرم القليل منه لانه يدعو الرقنه ولطافته اي الكثير فاعطى حكمه والمثلث
 اعطاه لا بد هو وهو في نفسه عذاء فيبقى على الاباحة والحديث الاول غير ثابت على ما بيناه ثم
 هو محمول على القدح لاخير اذ هو المسكر حقيقة والذي يجب عليه الماء بعد ما ذهب ثلثاه
 الطبخ حتى يرق ثم يطبخ طبخة حكمه حكم المثلث لان صب الماء لا يريده الاضعاف بخلاف
 ما اذا صب الماء على العصير ثم يطبخ حتى يذهب ثلث الكل لان الماء يذهب أولا لطافته او
 يذهب منها ما فلا يكون لذهاب ثلثي ماء العنب ولو طبخ العنب كما هو ثم يهرى بكتفى بادي
 طبخة في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وفي رواية عنه لا يحل ما لم يذهب ثلثاه بالطبخ وهو
 الاصح لان العصير قائم فيه من غير تغير قصار كما بعد العصر ولو جمع في الطبخ بين العنب والتمر
 او بين التمر والزبيب لا يحل حتى يذهب ثلثاه لان التمر ان كان يكتفى فيه بادي طبخة فهو صبر
 لعنب لا بد ان يذهب ثلثاه فيعتبر جاب العنب احتياطا وكذا اذا جمع بين عصر العنب ونقيع
 التمر لما قلنا ولو طبخ نقيع التمر والزبيب اذني طبخة ثم انقع فيه تمر او زبيب ان كان ما انقطع
 فيه شيئا يبرأ لا يتخذ المبيد من مثله لا بأس به وان كان يتخذ المبيد من مثله لم يحل كما اذا صب في
 المطبوخ قدح من النقيع والمغني تذيب جهة الطرمة ولا حث في شربه لان التحريم الاحتياط
 وهو المحذور في ذرته ولو طبخ الخمر او غيره بعد الاشربة اذ حتى يذهب ثلثاه لم يحل لان الطرمة قد
 تقررت فلا ترفع بالطبخ قال (ولا بأس بالاشربة في لباء والطسم والمزق والمقبر اذ قوله عليه
 السلام في حديث فيه طول بعد ذكر هذه الاوعية فامر بواقي كل طرف فان الطرف لا يحل شيئا
 ولا يحرمه ولا تشرب المسكر وقال ذلك بعد ما اخبر عن النهي عنه فكان ناسخا له وانما ينبغي فيه
 بعد تطهيره فان كان لوعاء عتيقا غسل ثلاثا فيطهر وان كان جديدا لا يطهر عند محمد رحمه الله
 لتشرب الخمر فيه بخلاف العتيق وعند ابي يوسف يعمل ثلاثا ويجفف في كل مرة وهي مسئلة
 ما لا ينعصر بالعصر وقيل عند ابي يوسف بجماء مرة بعد اخرى حتى اذا خرج الماء صافيا
 غير متعبر يحكم بطهارته قال (وذا تخلت الخمر حلت سواء صارت خذلا لنفسها او بشي يطرح
 فيها ولا يكره تحليها) وقال الشافعي رحمه الله يكره التخليل ولا يحل الخل الحاصل به ان كان
 لتخليل بالقاشي فيه قولا واحدا وان كان بغير القاشي فيه فيه في الخل الحاصل به قولا
 له ان في التخليل اقترابا من الخمر على وجه التمول والامر بالاجتناب يناديه ولنا قوله عليه
 الصلاة والسلام نعم الايام الخل من غير فصل وقوله عليه الصلاة والسلام خير خلقكم خل
 خمركم ولان التخليل يرول لوصف المفسد وثبت صفة الملاح من حيث

تسكن اصغراء وكسر الشهوة والعدوى به ولا صلاح مباح وكذا الصبح للصباح اعمام
 بالمتخلل بنفسه وبالذباغ والاقتراب لاعدام الفساد فاشبه الارقعة والتخليل اولى لما فيه من
 احراز مال يصير حلالا في الثاني فيختاره من اتلى به واداسار الحجر خلا يطهر ما يواز بها من
 لا ماء فاما اعلاه وهو الذي نقص منه الطهر قيل يطهر نبع او قيل لا يطهر لانه خربا بس الا اذا
 عمل بالخل فيمتخلل من ساعته ويظهر وكذا اذا صب منه الطموت ملئ خلا يطهر في الحال على
 ما قالوا قال (ويكره شرب دردي الحجر والامشاط به) لان فيه اجزاء الحجر والانتفاع بالحجر
 حرام وطه هذا لا يجوز ان يداوى به جرعا او دبره دابة ولا ان يسقى ذميا ولا ان يسقى صبيبا
 للتداوى ولو بال على من سقاء وكذا لا يسقى بها الدواب وقبل لا تحمل حجر اليها اما اذا قيدت الى
 الحجر ولا بأس به كما في الكلب والمينة ولو القى الدردى في الخلل لا بأس به لانه يصير خلا سكر يباح
 حل الخلل اليه لاعتكافه لما قلنا قال (ولا يحد شاربه) أي شارب الدردى (ان لم يسكر) وقال
 الشافعي رحمه الله يحد لانه شرب جرأ من حجر ولما ان قلله لا يدعو الى كثره لما في الطباع من
 لنبوة عنه فكان ناقصا فاشبهه غير الحجر من الاشربة ولا حدوها بالسكر ولان الغالب عليه
 النفل فصار كما اذا غلب عليه الماء بالامتزاج (ويكره الاحتقان بالحجر ووقطارها في الاحليل)
 لانه انتفاع بالحجر ولا يجب الحد لعدم الشرب وهو السبب ولو جعل حجر في مرفة لا يؤكل
 تشبها بها ولا حد ما لم يسكر منه لانه اصابه لطبخ (ويكره اكل حبره عن عجينه بالحجر)
 لقيام اجزاء الحجر فيه

فصل في طبخ العصير في الاصل ان ماد ذهب يغلي به بالباروقدقه بالزبد يجعل مكان لم
 يكن ويصير ذهب ثلثي ما في ليحصل ثلث الباقي بيانه عشرة دوارق من عصير طبخ فذهب
 دورق بالزبد يطبخ الباقي حتى يذهب ستة دوارق ويبقى الثلث فيجعل لان الذي يذهب زبد
 هو العصير او ما عارجه واما ما كان جعل كان العصير تسعة دوارق فيكون ثلثه اثنائه واصل آخران
 العصير اذا صب عليه ماء قبل الطبخ ثم يطبخ بمائه ان كان الماء أسرع ذهابا لرقته ولطافته بطبخ
 الباقي بعد ما ذهب مقدار ما صب فيه من الماء حتى يذهب ثلثاه لان الذهب الاول هو الماء
 والثاني العصير فلا يبد من ذهب ثلثي العصير وان كانا يذهبان معا على الجملة حتى يذهب ثلثاه
 ويبقى ثلثه فيجعل لانه ذهب الثلثان ماء وعصير او الثلث الباقي ماء وعصير فصار كما اذا صب
 الماء فيه بعد ما ذهب من العصير بالعلي ثلثاه بيانه عشرة دوارق من عصير وعشر رون دورق من
 ماء فقى الوجه الاول بطبخ حتى يبقى تسع الجملة لانه ثلث العصير وفي الوجه الثاني حتى يذهب
 ثلثا الجملة لما قلنا والعلي بدفعة او دفعات سواء اذا حصل قل ان يصير معر ما ولو قطع عنه النار

فهي حتى ذهب من ثلث بحسب لانه ان سارو وصل آحران لعصير الطبع وذهب منه ثم
أهريق بعضه كم تطبخ ان فيه حتى يذهب الثمان فاسير فيه ان تأخذ ثلث الجميع فتصربه
في الباقي ودم تصب ثم تقسمه على ما في عدد هاب ماد هب طبع قبل ان ينصب منه شيء
فيخرج بالفسمة وهو حلال باعشرة أرطال عصير طبع حتى ذهب رطل ثم أهريق منه ثلاثة
أرطال تأخذ ثلث له صير كاه وهو ثلاثة وثلاث ونضر به فيما في عدد المنصب وهو ستة فيكون
عشرين ثم تقسم العشرين على ما في عدد ماد هب الطبع منه وبل ان ينصب منه شيء وذلك
سعة فيخرج كل حرام من ذلك ثمان وتسعان فعرفت ن حلال وما بقي منه رطلان وتسعان
وعلى هذا يخرج مسائل وطريق آخر وبما اكتفينا كفاية وهذا ية الى تخريج غيرها
من المسائل والله أعلم بالصواب

كتاب الصيد

الصيد الاصطياد ويطاق على مباح صاد والفعل مباح غير المحرم في غير الحرم بقوله تعالى وادأ
حلالهم فاصطادوا وقربه عرو وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرموا قوله عليه السلام لعدي
بن حاتم اطاني رضى الله عنه دأرسات كلبك الما لم رد كرت سم الله عليه وكل من أكل منه
فلانأكل لانها اعمام من على فبه ون شارك كلبك ان خولانا كل فالت انما سميت على
كلب ولم تسم على كلب غيرنا وعلى انا حنه ان بعد لاجماع ولانه روعا كساب وانفعا ما هو
مخلوق لذلك ووجه استيفاء كلب ونمكة من فامة الكايف فكان مباحا منزلة
لاحتطاب ثم جهده مباح به لكتاب فصلان احد هما في الصيد والحوارح والثاني في
الاصطياد بالرى

فوصل في الحوارح قال (ويجوز الاصطياد بالكل المعلم والفهد والبارى وسائر الحوارح
المعلمة وفي الطعام لصغير وكل شيء علمته من ذى اب من السباع وذى مغلف من الطيور ولا
من صيده ولا خير فيما سوى ذلك لأن ندرك دكانه) ولا صل فيه قوله تعالى وما علمتم من
الحوارح مكابين والحوارح الكواكب قال في تأويل المكابين المستطير في تناول لكل مجموع
دل عليه ما روي من حديث عدي رضى الله عنه وسم الكلب في الله يقع على كل سبع حتى
لاسد وعن أبي يوسف رحمه الله به استثنى من ذلك لاسد ولذب لاسد لا يعملان لغيره
لاسد لعلوهمته ولذب لحبسته والحق بهما بعضهم طراة لحبسته ونحرير مستثنى لانه
بحسب العين ولا يجوز الانفعا به ثم لا بد من التعليم لاسد ما لو كان لص يطق باشتراط التعليم
والحديث به وبالارسال ولانه انما يصير آفة به علم ليكون عاملا له فيترسل بارساله وبمسكه عليه

قال (وتعليم الكلب أن يترك الأكل ثلاث حركات وعظيم الباري أن يرجع ويحب د
دعونه) وهو مأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما ولأن دين الباري لا يحتمل الصرب وذن
لكلب بحتمه في ضرب إسنكه ولأن آية تعليم نره وهو ألوفه عادة والباري متوحش
منصرف كانت الإجابة آية تعليمه وأما الكلب فهو ألوف يتنادى لانهاب وكان آية تعليمه ترك
مألوفه وهو الأكل والاستلاب ثم شرط ترك الأكل ثلاثا وهذا عندهما وهو رواية عن أبي
حنيفة رحمه الله لأن فيه أدونه من رد الاحتمال فله تركه مرة أو مرتين شيئا فذا تركه ثلاثا
لعل على أنه صرعادة له وهذا لأن الثلاث مدة صرحت الاختيار والاعذار كافية مدة الخيار
وفي بعض قصص الأخبار ولأن الكثير هو الذي يقع مرة على العلم دون التبدل والجمع هو لكثير
وإدناه الثلاث فقد رويها وعند أبي حنيفة رحمه الله على ما ذكر في الأصل لا يثبت التعليم ما لم يهاب
على طن الصائد أنه معمم ولا قدر ما ثلاث لأن المتناذر لا عرف اجتهدا بل صا وسماعا ولا سمع
فروض إلى رأي المذنب كما هو أصله في جسمها وعلى رواية الأولى عنده جعل ما اصطاده ناك
وعندهما لا يهل لأنه إما يصير معلما من تمام الثلاث وقبل لتعليم غير معلم فكان الثالث صيد
كالب جاهل وصاوكا لتصرف المباشرة في سكوت المولى وله به آية تعليمه عنده فكان هذا صيد
جائحة معلمة بخلاف تلك المثلثة لأن الأذن اعلام ولا يتحقق دون علم العبد وذلك عند
المباشرة قال (وإذا أرسل كلبه المعلم أو باربه ودكر اسم الله تعالى عند إرساله فاحد أصيد
وجرحه فمات حل أكله) لما روي بنان من حديث عدي رضي الله عنه ولأن الكلب أو الباري آله
والذبح لا يحصل بمجرد لآية لا بالاستعمال وذلك فيها الإرسال فمرل منزلة الرمي وأمرار
السكرين فلا بد من التسمية عند رمه ولو تركه أسيا حل أيضا على ما ينادى حرمة من ترك التسمية
عامدا في الذنائح ولا بد من الجرح في ظاهره لرواية ليتحقق الذكاة لا ضرر يرى وهو الجرح في
أي موضع كان من البدن بأسباب ما وجد من لآية له بالاستعمال وفي ظاهر قوله تعالى
وما علمتم من الجوارح مائش إلى اشتراط الجرح فهو من الجرح بمعنى الجراحة في تأويل
ويحمل على الجرح الكاسب سابه ومغلبه ولا يفي فيه أحدنا ليعز وعن أبي يوسف أنه لا
يشترط رجوعه إلى التأويل الأول وجوابه ما قلنا قال (فإن أكل منه الكلب أو الفهد لم يؤكل وإن
أكل منه الباري أكل) والفرق ما بيناه في دلالة لتعليم وهو مؤيد لما روي بنان من حديث عدي
رضي الله عنه وهو حجة على ما ألفه على الشافعي في قوله القديم في إباحة ما أكل الكلب

منه (رواه صاحب يوم داوود لم يأكل منه ثم أكل من صيد لا يؤكل هذا الصيد) لانه علامة لجهل
 ولا ما يصيده بعده حتى يصير معلما على اختلاف الروايات كما بيناها في الابدان واما الصيد
 التي أخذها من قبل قمارا كل منها لا تظهر الحرمة فيه لانعدام الحلية وما ليس بمحرور بان كان في
 المفارقة بان لم يطفر صاحبه عند تثبيت الحرمة فيه بالاتفاق وما هو محرور في بيته يحرم عنده
 خلافا لهما معا. قولان ان لا كل أس يدل على الجهل فيما تقدم لان الحرمة قد تنبى ولان
 فيما أحرز قد أمضى الحكم فيه بالاجتهاد فلا ينفص باجتهاد مثله لان المقصود قد حصل
 بالاول بخلاف غير المحرز لانه ما حصل المقصود من كل وجه لبقائه صيدا من وجه لعدم
 لحراره فحرمانه احتياطا وله آية جهله من الاندناء لان الحرمة لا ينسب أصلها فاذا أكل
 تبين انه كان تركه لاكل شبع لا لعدم ربه دل الاجتهاد قد حصل المقصود لانه بالاكل فصار
 كبديل اجتهاد القاضي قبل القضاء (ولو ان صغرا من صاحبه فمكث حينئذ صادا لا يؤكل
 صيده) لانه ترك ما صار به عالما بحكم جهله كالكلب اذا أكل من الصيد (ولو شرب الكلب
 من دم الصيد ولم يأكل منه أكل) لانه ممسك للصيد عليه وهذا من غايه علمه حيث شرب
 ما لا يصلح اصاحبه وأمسك عليه ما يصلح له (ولو أخذ الصيد من المعلم ثم قطع منه قطعه
 وأعادها إليه فأكلمها يؤكل ما بقى) لانه لم يبق صيدا فصار كما إذا ألقى إليه طعاما غيره وكذا
 اذا وثب الكلب فاحده منه وأكل منه لانه ما أكل من الصيد والشرط ترك الاكل من الصيد
 فصار كما اذا اقترب من شانه بخلاف ما فعل ذلك قبل ان يحمره المالك لانه بقيت فيه جهه
 الصيدية (ولو نهس الصيد فقطع منه بضعة فأكلمها ثم أدرك الصيد فقتله ولم يأكل منه لم يؤكل
 لانه صيد كلب جاهل حيث أكل من الصيد) (ولو ألقى ما نهسه وانبع الصيد فقتله ولم يأكل منه
 وأخذه صاحبه ثم من تلك البضعة فأكلمها يؤكل الصيد) لانه لو أكل من نفس الصيد في هذه
 الحالة لم يضره فاذا أكل ما بان منه وهو لا يحل اصاحبه أولى بخلاف الوجه الاول لانه أكل في
 حالة الاصطباد وكان جاهلا بمسك نفسه ولان نهس البضعة قد يكون اياكها وقد يكون حبة
 في الاصطباد ليضعف بقطع القطعة منه ويدركه فالأكل قبل الاخذ يدل على الوجه الاول
 وهذه على الوجه الثاني فلا يدل على جهله قال (وان أدرك المرسل الصيد حيا وجب عليه ان
 يذكيه وان تركه تذكيت حتى مات لم يؤكل وكذا الباري والسهم) لانه قدر على الاصل قبل
 حصول المقصود بالبذل اذا المقصود هو لا باحة ولم تثبت قبل موته فبطل حكم البذل وهذا
 اذا تمكن من ذبحه ما اذا وقع في يده ولم يتمكن من ذبحه وفيه من الحياة فوق ما يكون في
 المدبوح لم يؤكل في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله انه يحل وهو قول

لشاقي رجه لله لانه لم يقدر على لاصل بصارك كما رأى لم ولم يقدر على الاستعمال ووجه
 لظاهر انه قدر اعتبار لانه ثبت بده على المذبح وهو قائم مقام التمكن من الذبح اذ لا يمكن
 اعتباره لانه لا بد له من مدة والباس يتفاوتون فيها على حسب تفاوتهم في الكفاية والهداية
 في أمر الذبح فادبر الحكم على ما ذكرناه بخلاف ما ذكره من الطاعة مثل ما يبقى في
 المذبوح لانه ثبت حكمه لا ترى انه لو وقع في الماء وهو حي - هذه الطاعة لم يحرم كما اذا وقع وهو ميت
 والميت ليس بمذبح وفصل بعضهم فيه تفصيلا وهو انه ان لم يتمكن ان يذبح الا - لم يؤكل وان لم
 يتمكن لصيق لوقت لم يؤكل عندنا خلافا للشاقي رجه لله لانه اذا وقع في بده لم يبقى صيدا فبطل
 حكم ذكاة الاضطرار وهذا اذا كان ينوهم بقاؤه اما دشق بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في بده صاحبه
 حل لان ما بقي اضطرار المذبوح فلا يعتبر كما اذا وقعت شاة في الماء بعد ما دبحت وقبل هذا
 قولها اما عند أبي حنيفة رجه الله فلا يؤكل أيضا لانه وقع في بده حيا فلا يحل الا بذكاة الاختيار
 ردا الى المتردية على ما ذكره ان شاء الله تعالى هذا الذي ذكرناه اذا ترك الذكاة ولو نه ذكاه
 حل أكله عند أبي حنيفة رجه الله وكذا المتردية والطيحة والموقوفة والذي يفر الذئب بطنه
 وفيه حياة خفية أو بيته وعليه الفتوى لقوله تعالى الاما ذكيتم استشاء مطلقا من غير فصل
 وعند أبي يوسف اذا كان يحل لا يعيش مثله لا يحل لانه لم يكن موته بالذبح وقال محمد رجه الله
 ان كان يعيش مثله ورق ما يعيش المذبوح يحل والا فلا لانه لا يعتبر بده الحياة على ما قررناه
 (ولو أدركه ولم يأخذه فان كان في وقت لو أخذه أمكه دبحه لم يؤكل) لانه صار في حكم المقدور عليه
 (وان كان لا يمكنه ذبحه أكل) لان البهائم تثبت به والتامكن من الذبح لم يوجد (وان أدركه وذكاه
 حل له) لانه ان كانت فيه حياة مستقرة فلذا ذكاه وقعت موقفا الاجماع وان لم يكن فيه حياة
 مستقرة وعند أبي حنيفة رجه الله ذكاه لذبح على ما ذكرناه وقد وجد عندنا الاحتجاج الى
 الذبح (واذا أرسل كلبه المعلم على صيد وأخذه غيره حل) وقال مالك رجه الله لا يحل لانه أخذ به
 رسال اذا الارسال مختص بالشاراه ولما اشترط غير مفيد لان منه صوده حصول الصيد
 فلا يقدر على الوقب اذ لا يمكنه تعليمه على وجه يأخذ ما عينه فقط اعتباره (ولو أرسله على
 صيد كذبوسى مرة واحدة حانة لارسال فلو قتل الكل يحل بهذه التسمية الواحدة) لان
 الذبح يقع بالارسال على ما بيناه ولهذا اشترط التسمية عند الفعل واحد فكيف تسمية
 واحدة بخلاف ذبح الشابين تسمية واحدة لان الثانية تصير مذبوحة بفعل غير الاول

فلا بد من تسمية أخرى حتى لو أسمع حسده هو فوق لأخرى وديهما مرة واحدة بخلاف
 تسمية واحدة (ومن أرسل فقد وكن حتى يستمكن ثم أخذ الصيد فقتله يؤكل) لأن مكنته
 ذلك حيلة منه لاصيد الاستراحة فلا ينطم لارسل (وكذا الكلب إذا اعتاد عاقبة ولو أخذ
 لكلب صيد فقتله ثم أخذ آخر فقتله وقد أرسله صاحبه أكل جميعا) لأن الارسل قد نهل ينقطع
 وهو بمسيرة ما لورمى سهمي صيد فاصاه وأصاب آخر (ولو قبل الأول فجنم عليه طوبى لمن
 النهار ثم مر به صيدا آخر فقتله لا يؤكل لثاني) لا ينقطع لارسل بمكنه اذ لم يكن ذلك حيلة منه
 لا أخذوا ما كان استراحة بخلاف ما تقدم (ولو أرسل باريه المعلن على صيد فوقع على شيء ثم اتبع
 الصيد فاخذه وقله فاه يؤكل) وهذا دالم بمكن رما طويلا للاستراحة وانما مكنت ساعه
 لتكميل ما بناه في الكلب (ولو ان ازيا معلما أخذ صيد فقتله ولا بدري أرسله انسان أم لا لا يؤكل)
 لوقوع الشئ في لاسال ولا تثبت لراحة لدونه قال (ون حننه الكلب ولم يجرحه لم يؤكل) لأن
 الجرح شرط على طاهر الرابة على ما ذكرناه وهذا يدل على انه لا يحل للكسرو عن أبي
 حنيفة رحمه الله انه د كسر عصفور فقتله لاسا ما كاه لانه جراحة طنة فهي كالجراحة
 لظاهره وجه الاول ان لمعتبر جرح شفهض سبب لاسار لدم ولا يحصل ذلك الكسرو فاشبه
 الخنثى قال (وان شاركه كلب غير معلم أو كلب مجوسى أو كلب لم يد كراسم لله عليه يريد
 به محمد الميؤكل) لما روينا في حديث عدى رضى الله عنه ولا به اجتمع المبيح والمحرّم فيعلب
 جهة الحرمه صا أو اخذ اطا (ولورده عليه لكلب ثانى ولم يجرحه معه ومات بجرح الاول
 بكره أكله) لوجود المشار كفى لاحد وفقد هاتى الجرح وهذا بخلاف ما اذا رده المجوسى عليه
 بنفسه حيث لا يكره لأن فعل المجوسى ليس من جنس فعل لكلب ولا يتحقق المشار كفى وتتحقق
 بين دولى الكلبين لوجود عا (ولو لم رده كلب ثانى على الاول لانه اشد على الاول حتى
 شدد على الصيد فاخذه وقله لاسا كاه) لأن فعل ثانى أنرى الكلب المرسل دون الصيد
 حيث ارداد طابا فكان تبعافعله لانه بناء عليه فلا يضاف الاخذ الى التبع بخلاف ما اذا كان
 رده عليه لانه لم صر تبعافضاف لهما قال (وذا أرسل المسم كاه فزجره مجوسى فانزجر
 بزجره فلا لاس صيده) والمراد بالزجر لاعرا بما اصباح عليه وبالا نزع اطار طهار زيادة
 الطلب ووجه ان الفعل برقع بما هو فوقه أو مثله كفى نزع الا تى والزجر دون لارسل لكونه
 بناء عليه قال (ولو أرسله مجوسى فزجره لم يمس لم يمس فانزجر بزجره لم يؤكل) لأن الزجر دون لارسل
 ولهذا تثبت به شبهة الحرمه فارى ان لا يثبت به الحبل وكل من لا يجوز ذكاته كالمرد والمحرّم
 وتارك تسميه عامد في هذه عبرة مجوسى وان لم يرسله أحد فزجره مسلم فانزجر فواخذ الصيد فلا

بأنس بأكله) لأن لئلا يحرمت لافلات لانه ن كان دونه من حيث انه ساء عليه فهو فوقه من حيث انه فعل المكلف فاستوى يا فصلح باستغنا (ولو أرسل المسلم كلبه على صيد وسمى فأدركه فضر به ووقدته ثم ضر به فقتله أكل وكذا إذا أرسل كلبين فوقده أحدهما ثم قتل الآخر أكل) لأن الامتناع عن الجرح بعد الجرح لا بدخل تحت التعليم فجعل عفوا (ولو أرسل رجلان كل واحد منهما كلبا فوقده أحدهما وقتله الآخر أكل) لما ينسب (والمثلث ذول) لأن الاول أخرجه عن حد الصيدية لأن الارسل من الثاني حصل على الصيد والمعتبر في الاباحة والحرمة حالة الارسل فلم يحرم بخلاف ما إذا كان الارسل من الثاني بعد الخروج عن الصيدية فيجرح الكلب الاول

في فصل يوفى لرمي (ومن سمع حياظنه حس صيد فرماه أو أرسل كلبا أو بازيا عليه فأصاب صيداً ثم تبين انه حس صيد حل المصايب) أي صيد كان لانه قصد الاصطياد وعن أبي يوسف رحمه الله انه خص من ذلك الحيز برأية علي طه رحمه الله لا ترى انه لا تثبت الاباحة في شيء منه بخلاف السباع لانه يؤثر في حله واورفر رحمه الله خص منه ما لا يؤكل لحمه لأن الارسل فيه ليس باباحة ووجه الظاهر ان اسم الاصطياد لا يختص بالذئ كقول فوقع الفعل اصطياداً وهو فعل مباح في نفسه واباحة التناول ترجع الى الحل فتثبت بقدر ما يقبله الحمار وبلد او قد لا تثبت اذا لم يقبله واذا وقع اصطياداً صار كانه رمي الى صيد فأصاب غيره (وان تبين انه حس آدمي أو حيوان أهلي لا يحل المصايب) لأن الفعل ليس باصطياد (والطير الداجن الذي يأوى البيوت أهلي والطير الموثق بمنزله) لما ينسب (ولو رمي الى طائر فأصاب صيداً ومرا طائر ولا يدري وحشي هو أو غير وحشي حل الصيد) لأن الظاهر فيه التوحش (ولو رمي الى غير فأصاب صيداً ولا يدري ناد هو أم لا لا يحل الصيد) لأن الاصل فيه الاستئناس (ولو رمي الى سمكة أو جرادة فأصاب صيداً يحل في رواية عن أبي يوسف) لانه صيد رمي أخرى عنه لا يحل لانه لا ذكاة فيهما (ولو رمي فأصاب السموع حسه وقد طنه آدمياً فإذا هو صيد يحل) لانه لا معتبر طنه مع تعيينه (وإذا سمى لرجل عند الرمي أكل ما أصاب ذابرح السموم فمات) لانه ذابح بالرمي لكون الهم آتية وبشرط ان يسميه عنده وجميع البدن محل لهذا النوع من الذكاة ولا بد من الجرح ليتحقق معنى الذكاة على ما ينسب (فان أدركه جماً ذكاه) وقد ينسبها وجوهها والاختلاف فيها في الفصل الاول والاعية قال (واذا وقع السم بالصيد فمات حل حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى أصابه ميتاً أكل وان فعد عن طلبه ثم أصابه ميتاً لم يؤكل) لما روى عن النبي عليه السلام انه كره أكل الصيد اذا غاب عن الرمي وقال لعل هوام الارض قتله ولان احتمال الموت سبب آخر قائم بما ينسب أن

يحل أكله لأن الموهوم في هذا كالمحقق المأخوذ بالآلة ناسق طما اعتباره مادام في طلبه ضرورة
 أن لا يجري الاصطباؤه ولا ضرورة فيما إذا قعد عن طلبه لا مكان التحرز عن توارى يكون
 بسبب عمله والذي يروى بناء حجة على ما للترجيه لله في قوله إن ما توارى عنه إذا لم يتحل فإذا
 بات ليله لا يحل (ولو وجد به جراحة سوى جراحة سهمه لا يحل) لأنه موهوم يمكن الاحتراز
 عنه فاعتبر محرما بخلاف وهم الهواء والجواب في إرسال الكتاب في هذا كالجواب في لرمي في جميع
 ما ذكرناه قال (وإذا رمى صيدا فوق في الماء أو وقع على سطح أو جبل ثم تردى منه إلى الأرض
 لم يؤكل) لأنه المتردية وهو حرام بالنص ولأنه احتمل الموت غير الرمي إذا الماء مهلك وكذا
 السقوط من عال يؤيد ذلك قوله عليه السلام لم يدرى الله عنه وإن وقعت رميت في الماء فلا
 تأكل فإما لا تدرى أن الماء فيه أرسهمت (وإن وقع على الأرض ابتداء أكل) لأنه لا يمكن
 الاحتراز عنه وفي اعتباره سد باب الاصطباؤه بخلاف ما تقدم لأنه يمكن التحرز عنه فصار
 الأصل أن سبب الحرمة والحل إذا اجتمعا وأمكن التحرز عما هو سبب الحرمة ترجع جهة
 الحرمة احتياطا وإن كان مما لا يمكن التحرز عنه جرى وجوده مجرى عدمه لأن التكليف
 بحسب توسع فما يمكن التحرز عنه إذا وقع على شجر أو حائط أو آجرة ثم وقع على الأرض أو
 رماه وهو على جبل فتردى من موضع إلى موضع حتى تردى إلى الأرض أو رماه ووقع على رمح
 منصوب أو على قصبه قائمه أو على حرف آجرة لا احتمال أن يحد هذه الأشياء قتله ومما لا يمكن
 الاحتراز عنه إذا وقع على الأرض كإد كرماء أو على ما هو في معناه كجبل أو طهر بيت أولينة
 موضوعة أو صخرة فاستقر عليها لأن وقوعه عليه وعلى الأرض سواء وذكر في المتن لو وقع
 على صخرة فاشتق طنه لم يؤكل لا احتمال الموت بسبب آخر وصححه الحاشية كم الشهيد
 رحمه الله وحل مطلق المروي في الأصل على غير حالة لأنه تعالى وجهه شمس الأئمة المرخصي
 رحمه الله على ما أصابه حل الصخرة فاشتق طنه بذلك وحل المروي في الأصل على أنه لم يصب به
 من الآجرة لا ما يصب به من الأرض لو وقع عليها وذلك عفو وهذا أصح وإن كان الطير ما ينافي
 كانت الجراحة لم تنعش في الماء أكل وإن انعمت لا يؤكل كما إذا وقع في الماء قال (وما أصابه
 المراض عرضة لم يؤكل وإن جرحه يؤكل) لقوله عليه السلام فيه ما أصاب بحدوده فكل وما
 أصاب بعرضه فلا تأكل ولا يأكل من الجرح إن تحقق معنى الدكاة على ما قدمناه قال (ولا يؤكل
 ما أصابه البندقية فمات بها) لأن الماتن ونكروا لا يخرج فصار كالمراض إذا لم يخرق وكذلك
 إن رماه بحجر وكذلك إن جرحه قالوا تأويله إذا كان نية لا يوبخه لا احتمال أنه قتله بقتله وإن
 كان الحجر خفيفا به حدة يحل لأنه من الموت بالجرح ولو كان الحجر خفيفا وجعله طويلا كالمسهم

له حدة فانه يحل لانه يقتله بجرحه ولو رماه بمروءة حديدية ولم يصع صعدا يحل لانه قسله بها
 ركذا اذ رماهم اقبان رأسه وقطع أودجه لان المعروف تنقطع نفل الجرح تنقطع بالقطع فوق
 الشك أوله مات قبل قطع لاودج ولو رماه بعصا أو حود حتى قتله لا يحل لانه يقتله قتلا لا جرحا
 اللهم الا اذا كان له حدة يضع ضعا فحينئذ لا بأس به لانه بمنزلة السيف ولمع والاصل في هذه
 المسائل ان الموت اذا كان مضافا الى الجرح يبين كان الصيد حلالا او كان مصافا الى الثقل يبين
 كان حراما وان وقع الشك ولا يدري مات بالجرح أو بالثقل كان حراما حنيطا وان رماه بسيف
 أو سكين فأصابه بجرحه فمجرحه حل وان أصابه بقفا أسكبر أو مقبض السيف لا يحل لانه قسله
 ذوا الحدد وغيره فيه سواء ولو رماه بجرحه ومات بالجرح كان الجرح مدميا يحل بالاتفاق
 وان لم يكن مدميا فكذلك عند بعض المتأخرين سواء كانت الجراحة صغيرة أو كبيرة لان الدم قد
 يجف من المنقذ أو غلط الدم وعند بعضهم يشترط الانعاش لقوله عليه السلام ما أنهر الدم
 وأقرى الادواج فكل شرط الانهار وعند بعضهم ان كانت كبيرة حل بدون الادماء وان كانت
 صغيرة لا بد من ادماء ولو ذبح شاة ولم يسلم منه لدم قبل لا تحل وقيل تحل ووجه القواين دخول
 فيما ذكرناه واذا أصاب السهم طرف أصيد أو قرنه فان دماء حل والافلاوهد يؤثر ببعض
 ما ذكرناه قال (واذا رمى صيدا فقطع عصبه أو منة أو قل لصيد) لما بيناه (ولا يؤكل العضو)
 وقال الشافعي رحمه الله اكلا ان مات الصيد منه لانه ميان بدكاة لا شرط ان يدخل الميان
 والميان منه كما دأب بين الرأس الدكاة لاختيار بخلاف ما ذالم بميت لانه ما بين بالدكاة ولما قوله عليه
 السلام ما بين من الحي فهو ميت ذكر الحى مطلقا فينصرف الى الحى حقيقة وحكايا العضو
 الميان بهذه الصفة لان الميان منه حى حقيقة لقيام الحياة فيه وكذا حكمه لانه توهم سلامته بعد
 هذه الجراحة وطرا اعتبره الشرع حيا حتى لو وقع في الماء وفيه حياة بعده لصفه يحرم وقوله أبي
 بالدكاة قلنا حال وقوعه لم يقع ذكاة لبقاء الروح في الباقي وعندرواله لا يطهر في الميان لعدم
 الحياة فيه ولا تبعية لزمانها بالانفصال وصار هذا الحرف هو الاصل لان الميان من الحى حقيقة
 وحكمه لا يحل والميان من الحى صورة لا حكمه يحل وذلك بان يبقى في الميان منه حياة بقدر ما يكون
 في المذبح فانه حياة صورة لا حكمه لو وقع في الماء وبه هذا القدر من الحياة أو تردى من
 جبل أو سطح لا يحرم فتخرج عليه مسائل فقول اذا قطع يدا أو رجلا أو فخذا أو نكته مما
 بلى القوت أو أقل من نصف الرأس يحرم الميان ويحل الميان منه لانه يتوهم بقاء الحياة في الباقي
 (ولو قد بنصفين أو قطعه اثلاثا أو الاكثر مما بلى العجز أو قطع نصف رأسه أو أكثر منه يحل الميان
 والميان منه) لان الميان منه حى صورة لا حكمه لا يتوهم بقاء الحياة بعده الجرح والحديث

وان تناول لجلد وما بين منه وهو ميت لان ميتته حلال بالحديث الذي روي به (ولو ضرب
عنق شاة فابان رأسها بجلد قطع لاودج) وبكره هـ لصنيعه لا بلاعه النخاع وان صر به من
فيل الفغان مات قبل قطع لاودج لا بجلد وان لم يمت حق قطع لاودج حل (ولو ضرب صيد
فقطع بدا أو رجلا ولم يمت به ان كان يتوهم الالتئام والاندامل وداعات حل أكله) لانه بمنزلة
سائر أجزائه وان كان لا يتوهم بان في متعلقه بجلده حل ما سواه لوجود لابتة معنى والعبرة
بالمعاني قال (ولا يؤكل صيد المحوسى ولم يندو لوئى) لاهم ليسوا من أهل الذكاة على ما بيناه في
الذبائح ولا بد منها في اباحة الصيد بخلاف النصراني وابيهودي لانهما من أهل الذكاة اختيارا
فكذا اضطرار قال (ومن رمى صيدا فاصابه ولم يشغفه ولم يخرجه عن حيز الامتناع فرماه آخر
فقتله فهو للثاني ويؤكل) لانه هو الاخذ وقول عليه السلام الصيد لمن أخذ (وان كان الاول
مخنقه فرماه الثاني فقتله فهو الاول ولم يؤكل) لاحتمال الموت بالثاني وهو ليس بالذكاة للقدرة
على ذكاة لا اختيار بخلاف الوحه الاول وهذا اذا كان الرمي الاول بحال ينجر منه الصيد لانه
حينئذ يكون الموت مضافا الى الرمي الثاني واما اذا كان الاول بحال لا يسلم منه الصيد بان لا يبقى
فيه من الحياة الا بقدر ما يبقى في المذبح كما اذا كان رأسه بجلد لان الموت لا يضاف الى الرمي
لثاني لان وجوده وعدمه بمنزلة وان كان الرمي الاول بحال لا يعيش منه لصيد الا انه بقي
فيه من الحياة أكثر مما يكون بعد الذبح بان كان يعيش يوما أو دونه فعلى قول أبي يوسف
رحمه الله لا يحرم بالرمي الثاني لان هذا القدر فيه من الحياة لا عبرة بما عنده وعند محمد
رحمه الله يحرم لان هذا القدر من الحياة معتبر عنده على ما عرف من مذهبه فصار الجواب
فيه والجواب بما اذا كان الاول بحال لا يسلم منه الصيد سواء بجلد قال (والثاني ضامن لقيمته
للاول غير ما نقصته جراحته) لانه بالرمي آتلف صيدا مملوكا لانه ملكه بالرمي المتخفن
وهو منقوص بجراحته بقيمة المتلف تعتبر يوم الاتلاف قال رضى الله عنه تأويله اذا علم ان
القتل حصل بالثاني بان كان الاول بحال بخور ان يسلم الصيد منه والثاني بحال لا يسلم الصيد
منه ليكون القتل كله مضافا الى الثاني وقد قتل حيوانا مملوكا للاول منقوصا بالجراحة فلا
يضمنه كلا كما اذا قتل عبدا مريضا وان علم ان الموت يحصل من الجراحتين أو لا يدري قال في
الزيادات يضمن الثاني ما نقصته جراحته ثم يضمنه نصف قيمته مجروحاً بجراحتين ثم يضمن
نصف قيمته لجهه اما الاول فلانه مجروح حيوانا مملوكا للغير وقد نقصه فيضمن ما نقصه أو لا واما
الثاني فلان الموت حصل بالجراحتين فيكون هو متلقا نصفه وهو مملوك لغيره فيضمن نصف
قيمته مجروحاً بالجراحتين لان الاولى ما كانت نصفه والثانية ضمنها مرة فلا يضمنها ثانيا

واما الثالث فلان الرمي الاول صار بحال يحصل بكافة الاحتمال ولو لارمى لثاني وهذا بالرمي
اثنائي افسد عليه نصف اللحم فيضمنه ولا يضمن النصف الا آخر لانه ضمنه مرة فدخل
ضمن اللحم فيه وان كان رماء الاول اانيا فالجواب في حكم لا باحة كالجواب فيما اذا كان
الرمي غيره وبصير كما دارمي صيدا على قلة جبل فالتحريم رماء ثانيا فانزله لا يحصل لان الثاني
محرم كذا هـ قال (ويجوز اصطيد ما يؤكل لحمه من الطيور وما لا يؤكل) لاطلاق ما تلون
والصيد لا يختص بما كوى اللحم قال قائلهم

صيد الملوحة ارا تبو ثعالب * واذا ركبت فصيدى الا طال

ولان صيده سبب الانتفاع بجلده او شعره او ريشه او لاستدفاع شره وكل ذلك مشروع
والله اعلم بالصواب

كتاب الرهن

الرهن لغة حبس الشيء بأي سبب كان وفي الشريعة جعل الشيء محبوسا بحق يمكن استيفاءه من
الرهن كالدون وهو مشروع بقوله تعالى فلهان مقبوضة وبما روى انه عليه السلام اشترى
من يهودي طعما اورنه به ادرعه وقد اهدى على ذلك الاجماع ولانه عقد وثيقة الجواب
الاستيفاء فيعتبر بالوثيقة في طرف الوجوب وهي الكفالة قال (الرهن ينصف بالايجاب
والقبول وينتم بالقبض) قالوا الركن الايجاب بمجرده لانه عقد تبرع فيتم بالتبرع كطبيعة
والصدقة والقبض شرط لزوم على ما يبيح ان شاء الله تعالى وقال مالك رحمه الله يارم بنفس
لعه لانه مختص بالمال من الجانبين فصارت كالبيع ولانه عقد وثيقة فاشبه الكفالة ولما تلوناه
والمصدر المقرون بحرف الفاء في محل الجراء يراد به الامر ولانه عقد تبرع لما ان الرهن
لا يستوجب بمفادته على المرهن شيئا ولهذا لا يجبر عليه فلا بد من امضائه كافي الوصية وذلك
القبض ثم يكتفى فيه بالتخلف في طاهر الرواية لانه قبض بحكم عقده مشروع فاشبه قبض المبيع
وعن أبي يوسف رحمه الله انه لا يثبت في المنقول لا العقل لانه قبض موجب للضمان ابتداء
بمنزلة الهبة بخلاف الشراء لانه ما قل للضمان من البائع الى المشتري وليس بموجب ابتداء
والاول اصح قال (واذا قبض المرتهن محبوز مفرعا من قبض المبيع) لوجود القبض بكافة
فلم العقد (وما لم يقبضه فالرهن بالخيار ان شاء الله وان شاء رجع عن الرهن) لما ذكرنا
ان اللزوم بالقبض اذا المقصود لا يحصل قبله قال (واذا سلمه اليه فقبضه دخل في ضمانه)
وقال الشافعي رحمه الله هو امانة في يده ولا يقطع شيء من الدين به لا كما قوله عليه السلام
لا يلحق الرهن قالها ثلاثا لصاحبه عنده وعلمه غرمه قال ومعناه لا يصبر مضرونا الدين ولان

لرهن وثيقه بالدين وبهلا كما لا يسطع لدين اعتبارهم لان الصلح وهذا لان بعد لوثيقه برداد
معنى الصيانة والسقوط بالهلاك به دما قضاة لعقد ادا طبق به يصير مرض الهلاك وهو
ضد الصيار وما قول النبي عليه السلام للمرتهن بعدما نفق فرس الرهن عنده ذهب حقت
وقوله عليه السلام ادا غنى الرهن فهو بما فيه معناه على ما قالوا اذا اشبهت قيمة الرهن
اعداها ذلك واجاع لصحابة والتابعين رضى الله عنهم على ان الرهن مضمون مع اختلافهم
في كيفية القول بالامانة خرق والمراد بقوله عليه السلام لا يعلق الرهن على ما قالوا الاحتباس
الكلى والمتمكن بان يصير مملوكا له كذا ذكر الكرخي عن السلف ولان الثابت للمرتهن يد
الاستيفاء وهو ملك اليد والحبس لان الرهن ينسب عن الحبس الدائم قال الله تعالى كل نفس بما
كسبت رهينة وقال فان لهم

وفارقتم برهن لافكالكه * يوم الوداع فامسى الرهن قد غلغا

والاحكام الشرعية تنعطف على الاقفاط على وفق الانبياء ولان الرهن وثيقة لحاظ الاستيفاء
وهو ان تكون موصلة اليه وذلك ناشئ له بملك اليد والحبس ليضع الامن من المصود مخافة جود
المرتهن الرهن وليكون سحرا عن الانتفاع به فيستارح الى قصاء الدين لحاجته او اضجره واذا
كان كذلك ثبت الاستيفاء من وجهه وقد قرر والهالك ولو ستوفاه ثانيا يؤول الى الرابح خلاف
حالة لقيام لانه يفض هذا الاستيفاء الرد على الراهن فلا يكرر ولا وجهه الى استيفاء الباقي
بدونه لانه لا يتصور ولا استيفاء يقع المالية اما اعير فامانة حتى كانت ثمرة المرهون على الراهن
في حياته وكفنه بعد ممانته وكذا قبض الرهن لا يتوب عن قبض الشراء اذا اشتراه المرتهن لان
العين امانة فلا يتوب عن قبض ضمان وموجب العقد ثبوت يد الاستيفاء وهذا يحقق الصيانة
وان كان فروع الدفعة من ضروراته كافي الحولة فالاحكام عندنا حكم الرهن صيرورة الرهن
محتسبا بدينه باثبات يد الاستيفاء عليه وعندنا تعلق الدين بالعين استيفاء منه عينا بالبيع
ويخرج على هذين الاصليين عدة من المسائل المختلفة فيهما ينشأ عنه عدد اها في كفاية
المنهي بجهة منها ان الراهن ممنوع من الاسترداد لانتفاع لانه يفتقر موجهه وهو الاحتباس
على الدوام وعندنا لا يمنع منه لانه لا يباقي موجهه وهو عينه للبيع وسيأتي في اثناء
المسائل ان شاء الله تعالى قال (ولا يصح الرهن الا بدين مضمون) لان حكمه ثبوت يد
الاستيفاء والاستيفاء يتلوا الوجوب قال رضى الله عنه ويدخل على هذا اللفظ الرهن بالاعيان

المضمومة بأفسها فإنه يصح لرهنهما ولا دين ويمكن أن يقال لموجب لاسي فيهما هو القيمة
ورد العين مختص على ما عليه أكثر المشايخ وهو دين وطرد تصح الكفالة بما أولئك كان لا يجب إلا بعد
طلاك ولكنه يجب عند الطلاق بالقبض السابق ولهذا تعتبر قيمته يوم القبض فيكون رهنا بعد
وجود سبب وجوبه فيصح كافي الكفالة وطرد الانبطل الحوالة لمقيدة بهم لانه بخلاف الوديعة
قال (وهو مضمون بالاقبل من قيمته ومن لدين فاداهلاك في بد لمرتهن بقيمته والدين سواء صار
لمرتهن مستوفيا لدينه وان كانت قيمة لرهن أكثر فافصل أمانته في يده) لان المضمون بقدر
ما يبيع به الاستيفاء وذلك بقدر الدين (فان كانت أقل سقط من الدين بقدره ورجع لمرتهن
بالفصل) لان الاستيفاء بقدر المألية وقال رحمه الله لرهن مضمون بالقيمة حتى لو هلك
الرهن وقيمته يوم الرهن أنفق ونجس مائة والدين ألف رجع الرهن على المرتهن بنجس مائة
له حديث على رضي الله عنه قال يترد ان الفضل في الرهن ولان زيادة على الدين مرهونة
لكونها محبوسة به فتكون مضمومة اعتبارا بقدر الدين ومذهبنا مروي عن عمر وعبد الله بن
مسعود رضي الله عنهم ولان بد المرتهن بد الاستيفاء فلا وجب الصمان الا بالقدر المستوفي كما
في حقيقة الاستيفاء والزيادة مرهونة به ضرورة امتناع حبس الاصل بدوم ولا ضرورة في حق
الصمان والمراد بالتراخي ابروي حانة البيع فانه روي عنه انه قال المرتهن أمين في الفضل قال
(والمرتهن أن يطالب الرهن دينه وبحبسه به) لان حقه باق بعد الرهن والرهن زيادة
اصبانه فلا تمتنع به المطالبة والحبس جزاء الظلم فاذا ظهر مطلعه عند القاضي بحبسه كما يشاء على
التفصيل فيما تقدم (واذا طالب المرتهن دينه يؤمر بحضور الرهن) لان قبض الرهن قبض
استيفاء فلا يجوز ان يقبض ماله مع قيام بد الاستيفاء لانه يتكرر الاستيفاء على اعتبار طلاك في
بد المرتهن وهو محتمل (واذا احصره أمر الرهن تسليم الدين اليه أولا) لانه عين حقه كانه عين حق
لرهن تحقيقا للتسوية كافي تسليم المبيع والتمن بحضر المبيع ثم تسليم الثمن أولا (وان طالبه
بالدين في غير البلد الذي وقع العقار فيه ان كان الرهن مما الاجل له ولا مؤنة وكذلك الجواب) لان
لما كان كاهنا في حق التسليم كما كان واحدا في تسليمه له حل ومؤنة وطرد الايث - شرط بيان
مكان الايقاع فيه في باب السلم بالاجماع (وان كان له حل ومؤنة يستوفي دينه ولا يكف احضار
لرهن) لان هذا نقل والواجب عليه تسليم بمعنى التخلية لا النقل من مكان الى مكان لانه
يتضرر به زيادة لضرر ولم يلزمه (ولو طالب الرهن العبد على بيع المرهون فباعه به بقدر
أونيه جاز) لا طلاق لامر (ولو طالب المرتهن بالدين لا يكف المرتهن احضار لرهن) لانه
لا قدرة له على الاحضار (وكذا اذا امر المرتهن ببيعه فباعه ولم يقبض الثمن) لانه صار دينيا

بالبيع بأمر الراهن فصار كان الراهن رهبه وهو دين (ولو قبضه يكلف احضاره) لقيام البديل
 مقام المبدل الآن الذي يتولى قبض الثمن هو المرتهن) لانه هو العاقد فترجع الحقوق اليه وكما
 يكلف احضار الراهن لاستيفاء كل الدين يكلف لاستيفاء نجم قد حصل لاحتمال الهلاك ثم اذا
 قبض الثمن يؤمر باحضاره لاستيفاء الدين لقيامه مقام العين وهذا بخلاف ما اذا قتل رجل
 لعبد الراهن خطأ حتى قضى بالقيمة على عاقلة في ثلاث سنين لم يجبر الراهن على قضاء الدين
 حتى يحضر كل القيمة لان القيمة خلف عن الرهن فلا بد من احضار كلها كما لا بد من احضار
 كل دين الرهن وما سارت قيمة فعله وفيما تقدم صار ديننا بفعل الراهن فلهذا افترقا (ولو وضع
 الرهن على يد العبدل وأمر ان يودعه غيره ففعل ثم جاء المرتهن بطلب دينه لا يكلف احضار
 الرهن) لانه لم يؤتمن عليه حيث وضع على يد غيره فلم يكن تسليمه في قدرته (ولو وضعه العبدل
 في يد من في عياله وعاب وطلب المرتهن دينه والذي بيده يقول اودعني فلان ولا أدري لمن هو
 يجبر الراهن على قضاء الدين) لان اصدار الرهن ليس على المرتهن لانه لم يقبض شيئا (وكذلك
 اذا غاب العبدل الرهن ولا يدري أين هو) لما قلنا (ولو ان الذي اودعه العبدل جعله الرهن وقال
 هو مالي لم يرجع المرتهن على الراهن بشئ حتى ثبت كونه رهنا) لانه لما جعله الرهن فقد بوى
 لماله والتوى على المرتهن فيتحقق استيفاء الدين ولا يملك المطالبة به قال (وان كان الرهن
 في يده ليس عليه ان يملكه من البيع حتى يقبضه الدين) لان حكمه الحبس الدائم الى ان يقضى
 الدين على ما يباه (ولو قضا البعض فله ان يحبس كل الرهن حتى يستوفي البقية) اعتبارا
 بحبس المبيع (فادقضاء الدين قبل له سلم الرهن اليه) لانه رال المانع من التسليم لوصول الحق
 الى مستحقه فلو هلك قبل التسليم استرد الراهن ما قضا (لانه صار مستوفيا عند الهلاك بالقبض
 السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده) وكذلك لو فاسد الرهن له حبسه مالم
 يقبض الدين أو يبرئه ولا يبطل الرهن الا بالرد على الراهن على وجه الفسخ) لانه يشئ مضمونا
 ما بقى التمسك والدين (ولو هلك في يده سقط الدين اذا كان به وفاء بالدين) لبقاء الرهن (وليس
 للمرتهن ان ينفع بالرهن لباستخدام ولا سكى ولا ليس الا ان يادنه المالك) لان له حق
 الحبس دون الانتفاع (وليس له ان يبيع لا بتسليم من الرهن وليس له ان يؤجر ويبيع) لانه
 ليس له ولاية الانتفاع به فلا يملك تسليط غيره عليه فان فعل كان متعديا
 ولا يبطل عدة الرهن بالتعدي قال (ولمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده
 وخادمه الذي في عياله) قال رضي الله عنه معناه ان يكون الولد في عياله أيضا وهذا لان عينه
 مائة في يده فصا او كلودية (وان حفظه بغير من في عياله أو اودعه ضمن) وهل يضمن الثاني

فهو على خلاف وقد يبيع جميع ذلك لئلا يفي لوديعه (و قد تعدى المرتهن في الرهن صمته
 ضمان الغصب بجميع قيمته) لان الزيادة على مقدار الدين امانة والامانة تضمن بالتعدى
 (فلورهنه خاتمه افجعده في حصره فهو ضامن) لانه متعد بالاستعمال لانه غير مأذون فيه
 وانما الاذن بالحفظ واليمنى (يسرى في ذلك سواء لان لعدة فيه مختلفة (ولو جعله في بقية
 لاصابع كان رهنا بما فيه) لانه لا يلبس كذلك عادة فكان من باب الحفظ وكذا الطبلان ان
 لبسه لبسا معنوا ضمن وان وضعه على عاتقه لم ضمن (ولورهنه السيفين أو ثلاثة قفلدها لم
 يضمن في الثلاثة وضمن في السيفين) لان العادة حرمت بين السيفين مقدار السيفين في الحرب ولم
 تجز بتقلد الثلاثة وان لبس خاتما فوق خاتم ان كان هو ممن يتجمل بلبس خاتمين ضمن وان
 كان لا يتجمل بل بذلك فهو حافظ ولا يضمن قال (وأجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن على
 المرتهن وكذلك أجرة الحائط وأجرة الرعي ونفقة الرهن على الرهن) ولا يصل ان ما يحتاج
 اليه لمصلحة الرهن وتبقية فهو على الراهن سواء كان في رهن فضل أو لم يكن لان العين باقية على
 ملكه وكذلك منافعه مملوكة له ويكون اصلاحه وتبقيته عليه كما هو مؤنة ما ملكه كافي الوديعه
 وذلك مثل النفقة في ما كاه ومشربه وأجر رعي في معده لانه علف الحيوان ومن هذا
 الجنس كسوة الرقيق وأجرة ظفر ولد الراهن وسقى جستان وكري المهور ونفيع نجبله وجداده
 والقيام بمصالحه وكل ما كان لحفظه أو لردده إلى يد مرتهن أو لرد جرمه منه فهو على المرتهن
 مثل أجرة الحائط لان الامساك حق له والحفظ واجب عليه ويكون بدله عليه وكذلك أجرة البيت
 الذي يحفظ الرهن فيه وهذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف ان كراء الماوى على الراهن
 بمنزلة النفقة لانه يسعى في تبقية ومن هذا تقسم جعل لآق فانه على المرتهن لانه يحتاج الى
 عادة يد الاستيفاء التي كانت له ليرده وكانت مؤنة لردده لزمه وهذا اذا كانت قيمة الرهن
 والدين سواء وان كانت قيمة الرهن أكثر عليه من المضمون وعلى الراهن مقدار الزيادة
 عليه لانه امانة في يده والرد عادة اليد واليد في الزيادة للمالك وهو كالمودع فيها فلهذا
 يكون على المالك وهذا بخلاف أجرة البيت الذي ذكره من كاهه يجب على المرتهن وان كان
 في قيمة الرهن فضل لان وجوب ذلك سبب الحبس وحق الحبس في الكل ثابت له فاما الجعل
 انما يلزمه لاجل ضمان فيتقدر بقدر المضمون (ومداورة الجراحة ومعالجة القروح
 ومعالجة الامراض وانفسده من الجارية تنقسم على المضمون والامانة والمراج على الراهن
 خاصة) لانه من مؤن المالك (والعشر فيما يخرج من غير حق المرتهن) لتعلقه بالعين ولا
 يطل لرهن في الباقي لان وجوبه لا ينافي مدكه بخلاف الاستحقاق (وما آذاه أحد همامه

ويجب على صاحبه فهو منطوع وما أفق أحدهم مما يجب على الآخر بامر القاضي يرجع
عليه) كان صاحبه مره به لان ولاية لقاضي عامة وعن أبي حنيفة رحمه الله انه لا يرجع اذا كان
صاحبه حاضر وان كان بامر القاضي وقال أبو يوسف انه يرجع في الوجهين وهي درع مسئلة
الحجر والله أعلم

باب ما يجوز ارتهاؤه والارتهاؤه وما لا يجوز

قال (ولا يجوز رهن المشاع) وقال الشافعي رحمه الله يجوز رهنه بوجهان أحدهما يمتنع
على حكم الرهن فانه عند ما يثبت بدلا لشيء فلهذا لا يتصور فيما يتناوله العقد وهو المشاع
وعنده المشاع يقبل ما هو الحكم عنده وهو تبعه للبيع والثاني ان موجب الرهن هو الحبس
الدائم لانه لم يشرع الا مقبوضا بالص أو بالظن الى المقصود منه وهو الاستيناق من الوجه
الذي يئنه وكل ذلك يتعلق بالدوام ولا يقضى اليه الاستعفاق الحبس ولو حوزناه في المشاع
يقوت الدوام لانه لا بد من المهايأة فيصير كما اذا قال رهنتك يوما ويوما لا وطدا لا يجوز فيما
يحتمل القسمة وما لا يحتملها بخلاف الهبة حيث يجوز فيما لا يحتمل القسمة لان المانع في
الهبة عراصة القسمة وهو ما يفسد ما حكم الهبة للملك والمشاع يقبله وهو ما الحكم يثبت بد
الاستيفاء والمشاع لا يقبله وان كان لا يحتمل القسمة ولا يجوز من غير ذلك لانه لا يقبل حكمه
على الوجه الاول وعلى الوجه الثاني يسكن يوما بحكم الملك يوما بحكم الرهن فيصير كأنه رهن
بوما ويوما الا والشروع الطاري يمنع بقاء الرهن في رواية الاصل وعن أبي يوسف رحمه الله
انه لا يمنع لان حكم البقاء هل من حكم الابتداء فاشبه به الهبة وجه الاول ان الامتناع لعدم
الهبة وما يرجع اليه فالابتداء والبقاء سو كالحرمة في باب النكاح بخلاف الهبة لان المشاع
يقبل حكمها وهو الملك واعتبار القبض في الابتداء ليس العراصة على ما يئنه ولا حاجة الى
اعتباره في حالة ابقاء وطدا يصح الرجوع في بعض الهبة ولا يجوز فسخ العقد في بعض الرهن
قال (ولا رهن نمرة على رؤس الجبل دون النخيل ولا زرع الارض دون الارض ولا رهن
النخيل في الارض دونهما) لان المرهون متصل بما ليس بمرهون خلقه فكان في معنى الشائع
(وكذا اذاره الارض دون النخيل أو دون الزرع والنخيل دون النمر) لان الاتصال بقوم
الطرفين فصار الاصل نمرهون اذا كان متصلا بما ليس بمرهون لم يجوز لانه لا يمكن قبض
المرهون وحده وعن أبي حنيفة رحمه الله ان رهن الارض بدون الشجر جائز لان الشجر
اسم للنات فيكون استثناء الاشجار بمواضعها بخلاف ما اذا رهن الدار دون البناء لان

البناء اسم للمبني فيصير رهنًا لجميع الارض وهي مشعونة بمالك الراهن (ولو رهن المخلع عوضه
 جاز) لان هذه مجاورة وهي لا تمنع الصلحة (ولو كان فيه ثمر يدخل في الرهن) لانه تابع لانصاله
 في دخل تبعاته صلحة معقد بخلاف البيع لان بيع المخلع بدون ثمر جائز ولا ضرورة الى
 دخاله من غير ذكره وبخلاف المنافع في الدار حيث لا يدخل في رهن دار من غير ذكره لانه في
 البيع ليس تابع بوجه ما وكذا يدخل لررع والرطبة في رهن الارض ولا يدخل في البيع لما ذكرنا
 في الثمرة (ويدخل البناء والعرض في رهن الارض والدار لفرضية) لما ذكرنا (ولو رهن الدار وما
 فيها جاز ولو استحق حصه ان كان الباقي يجوز ان ينداء لرهن عليه وحده بقي رهنًا بخصه
 والا بطل كله) لان لرهن جعل كانه ما ورد لاعلى الباقي ويمنع التسليم كون الراهن أو متاعه
 في الدار المرهونة وكذا مناعه في الوعاء المرهون ويمنع التسليم الدابة المرهونة الحمل عليها فلا
 يتم حتى يلقى الحمل لانه شاغل لها بخلاف ما اذا رهن الحمل دونها حيث يكون رهنًا تامًا اذا دعيها
 اليه لان الدابة مشعولة فصار كما اذا رهن متاعا في دار أو في وعاء دون الدار والوعاء بخلاف ما اذا
 رهن سرجا على دابة أو جاما في رأسها ودفع له مع السرج وللجام حيث لا يكون رهنًا حتى
 يزرعه منها ثم يسلمه اليه لانه من تابع الدابة بمنزلة ثمره فيمخل حتى قالوا يدخل فيه من
 غير ذكره قال (ولا يصح الرهن بالامانات) كالودائع والقوارى والمصاربات (ومال الشركة) لان
 القبض في باب الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثلث ليقع القبض مضمونا وبه تحقق
 استيفاء الدين منه (وكذلك لا يصح بالاعيان لمضمونه غيرهما كالتسليم في يد البائع) لان الضمان
 ليس واجب فانه اذا هلك لعين لم يضمن لبائع شيئا لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع ولا يصح
 الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهو ان يكون مضمونا بالمثل أو بالقيمة عند هلاكه
 مثل المعصوب وبذل الخلع والمهر وبذل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها لان الضمان
 متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه وان كان هالكا تجب قيمته فكان رهنًا بما هو مضمون
 فيصح قال (والرهن بالدرك باطل والكفالة بالدرك جائزة) والفرق بين رهن للاستيفاء ولا
 استيفاء قبل الوجوب واصافة التمليك في رهن في المستقبل لا تجوز اما الكفالة فلا التزام المطالبة
 والتزام الافعال يصح مصافا في المسائل كإتي الصوم والصلاة ولهذا يصح الكفالة ما ذاب له على
 ولان ولا يصح لرهن فلو قبضه قبل الوجوب فهو له عند هلكه لانه لا عقد حيث وقع باطلا
 بخلاف لرهن بالدين الموعود وهو ان يقول رهنك هذا التفرضني ألف درهم وهلك في يد
 المرتهن حيث يهلك ما سمي من المال بمقابلته لان الموعود جعل كالوجود باعتبار الحاجة
 ولانه مقبوض بجهة الرهن لدى يصح على اعتبار وجوده فيعطى له حكمه كالمقبوض على سوم

اشراء ويضمنه قال (ويصح رهن رأس مال السلم وضمن لصرف والمسلم فيه) وقال زفر
 رحمه الله لا يجوز لان حكمه لاستيفاء وهد استبدال لعدم الحاجة وبات الاستبدال فيها
 مسدود ولنا ان الحاجة تان في المايه فيتحقق لاستيفاء من حيث المال وهو المضمون على
 ما مر قال (والرهن بالمبيع باطل) لما بينا انه غير مضمون بنفسه (فان هلك ذهب بغير شيء) لانه
 لا اعتبار للبطل فبقى قبضا بآذنه (ون هلك الرهن بضمن الصرف ورأس مال السلم في مجلس
 العقد ثم الصرف والسلم وصار المرتهن مسدودا بالدينه حكما) لتحقق القبض حكما (وان اقر قاقيل
 هلك الرهن بطلا) لقوات القبض حقيقه وحكما (ون هلك الرهن بالمسلم فيه بطل السلم بلاكه)
 ومعناه انه يصير مسدودا للمسلم فيه ثم يبقى السلم (ولو تفاخا السلم والمسلم فيه رهن يكون ذلك
 رهنا برأس المال حتى يحبس) لانه يبدله وصار كالمصوب اذا هلك وبه رهن يكون رهنا بقيمته
 (ولو هلك الرهن بعد التفاسخ بهلك اطماع المسلم فيه) لانه رهن به وان كان معجوسا به
 كمن باع عبدا وسلم المبيع وأخذ بالثمن رهنا ثم تقايلا يبيع به ان يحبس لا هذا المبيع لان
 الثمن يذله ولو هلك المرهون بهلك بالثمن لما يباو كد لو اشترى عبدا شراء فاسدا وادى ثمنه له
 ان يحبس ليس في ثمن ثم لو عتق المشتري في يد المشتري هلك قيمته فكذا هذا قال (ولا
 يجوز رهن الحر والمدر والمكاتب وأم الولد) لان حكم الرهن ثبوت بد الاستيفاء ولا يتحقق
 الاستيفاء من هؤلاء لعدم المايه في الحر وقام المايه في الباقي ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس
 وكذا بالقصاص في النفس ومادونها بعدد لاستيفاء بخلاف ما د كانت الجباية خطأ لان استيفاء
 الاثر من الرهن ممكن (ولا يجوز رهن الرهن بالشفعة لان المبيع غير مضمون على المشتري) ولا
 بالعبد الجاني والعبد المديون المأدون) لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه
 شيء (ولا باجرة الناحية والمعينة حتى لو ضاع لم يكن مضمونا) لانه لا يقابل به شيء مضمون (ولا
 يجوز للمسلم أن يرهن خرا أو برته من مسلم أو ذمي لتعذرا الايقاع والاستيفاء في حق المسلم
 ثم الراهن اذا كان ذميا فالحر مضمون عليه لذمي كما داغص به وان كان المرتهن ذميا لم يضمنها
 بمسلم كالا يضمنها بالعصب منه بخلاف ما جرى ذلك فيما بينهم لانها مال في حقهم اما المينة
 فليست بمال عندهم فلا يجوز ردها وارثها فيما بينهم كالا يجوز فيما بين المسلمين بحال (ولو
 اشترى عبدا ورهن ثمنه عبدا أو حلا أو شاة مذبوحة ثم طهر العبد سرا أو اخل خرا أو الشاة
 ميتة فالرهن مضمون) لانه رهنه دين واجب طاهرا (وكذا اذا قل عبدا ورهن بقيمته رهنا
 ثم طهره سرا) وهذا كله على طاهر لروية (وكذا اذا صالح على انكار ورهن بما صالح عليه رهنا
 ثم تصاد فان لا دين فالرهن مضمون) وعن أبي يوسف رحمه الله خلافه وكذا اقباسه في ما تقدم

من جنسه قال (وبحور الاب ان يرهن بدين عليه عبدا له لصغير) لانه يملك لا يبيع
 وهذا نظري حق أصبي منه لان قيام المرتهن بحفظه اسع حقة لرامه (ولو هات بهلته مضمونا
 والوديعة تهلك امانه ولو وصى بحرة لاب) في هذه الاب لا يباينوا عن أبي يوسف وزفر
 رحمهما الله انه لا يجوز ذلك منهما وهو القياس اعتبار بحقيقة الايقاع ووجه الفرق على الظاهر
 وهو الاستحسان ان في حقيقة الايقاع ان الملك الصغير من غير عوض يقابل في الحال وفي هذا
 نصب حائط لملكه ناجز مع بقاء ملكه ووضوح الفرق (وذا جاز الرهن بصبر المرتهن مستوفيا
 دينه لو هلك في يده وبصبر الاب) أو لو وصى (موفيا له وبضمنه للصبي) لانه قضى دينه بماله وكذا
 لو سطا المرتهن على يده لانه توكل بالبيع وهما بملكانه قالو أصل هذه المسئلة البيع فان الاب
 أو الوصي اذا باع مال الصبي من غيره بشفه جاز ونفع اقصاه وبضمنه للصبي عندهما وعند
 أبي يوسف لا نفع لاقصاه وكذا وكيل لبايع بالبيع ورهن بطر البيع نظر الى عاقبته من حيث
 وجوب الضمان (واذا رهن لاب مناع الصغير من نفسه أو من ابن له صغير أو عبده تاجر لادين
 عليه جاز) لان الاب لو فورشفته ازل من رهنه شخصين وأقيمت عبارته مقام عبارتين في هذه
 العقد كما يبيعه مال الصغير من نفسه فتولى طريق العقد (ولو ارهنه الوصي من نفسه أو من
 هذين أو رهن عبده من اليتيم بحق اليتيم عبده لم يجوز) لانه وكيل محض ولو اخل لا يتولى
 طريق العقد في الرهن كالا يتولاها في البيع وهو قاصر الشقة فلا بدل عن الحقيقة في حقه
 لحاقه بالاب والرهن من انه الصغير وعبده التاجر يدى ليس عليه دين بمنزله لرهن من
 نفسه بخلاف انه لكبير وأبيه وعبده لذى عليه دين لانه لا ولاية له عليهم بخلاف الوكيل
 بالبيع اذا باع من هؤلاء لانه منهم فيه ولا نهمة في الرهن لان له حكما واحدا (وان سندان
 الوصي لليتيم في كسوته وطعامه فله رهن به معا لليتيم جاز) لان الاستدانة جائزة للاعاجه
 والرهن يقع ابقاء الحق فيجوز (وكذلك لو نحر لليتيم فارتهن أو رهن) لان الاولى له التجارة
 ثم المالك اليتيم فلا يجزى من الارتهان والرهن لانه بقاء واسبقاه (واذا رهن الاب مناع
 الصغير فادركه الامن ومات لاب ليس للاب ان يرد حتى يقضى الدين) لوقوعه لازما من
 جانبيه اذ تصرف لاب بمنزله تصرفه بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه (ولو كان الاب رهنه
 لنفسه ففضاه الابن رجع به في مال الاب) لانه مصطرفه لاجته اى احياء ملكه فاشبهه بصغير
 لرهن (وكذا اذا هلك قبل أن يفتكه) لان الاب يصير قاضيا دينه بماله فله أن يرجع عليه (ولو
 رهنه بدين على نفسه وبدين على الصغير جاز) لاعتداله على امرين جارين (فان هلك ضمن
 الاب حصته من ذلك للولد) لابقائه دينه من ماله هذا المقدار وكذلك الوصي وكذلك الجواب

لآب ادا لم يكن الآب أو وصى الآب (ولو رهن الوصى مائة البتيم في دين استدان عليه وبيع
 المرتهن ثم استعاره الوصى لحاجة البتيم فضاغ في يد الوصى فانه خرج من الرهن وهالك من مال
 البتيم) لان فعل الوصى كفعله بنفسه بعد البلوغ لانه استعاره لحاجة الصبي والحكم فيه هذا على
 ما يمينه ان شاء الله تعالى (والمال دين على الوصى) معناه هو المطالب به (ثم يرجع بذلك على
 الصبي) لانه غير منه في هذه الاستعارة اذ هي لحاجة لصبي (ولو استعاره لحاجة نفسه ضمنه
 للصبي) لانه متعدي اذ ليس له ولاية الاستعمال في حاجة نفسه (ولو غصبه الوصى بعد ما رهنه
 فاستعمله لحاجة نفسه حتى هلك عنده فالوصى ضامن لقيمته) لانه متعدي في حق المرتهن بالعصب
 والاستعمال وفي حق الصبي بالاستعمال في حاجة نفسه فيقضي به الدين ان كان قد حل (فان كانت
 قيمته مثل الدين ادا الى المرتهن ولا يرجع الى البتيم) لانه وجب البتيم عليه مثل ما وجب
 له على البتيم فالتفريقا قصاصا (وان كانت قيمته أقل) من الدين (ادى قدر القيمة الى المرتهن ودى
 لزيادة من مال البتيم) لان المضمون عليه قدر القيمة لا غير (وان كانت قيمة الرهن أكثر من
 الدين ادى قدر الدين من القيمة الى المرتهن واقتصر البتيم وان كان لم يحل الدين فالقيمة رهن)
 لانه ضامن للمرتهن بتفويت حقه المحترم فيكون رهنه عنده ثم اذا حل الاجل كان الجواب على
 التفصيل الذي فصلناه (ولو انه غصبه واستعمله لحاجة الصغير حتى هلك في يده ضمنه لحق
 المرتهن ولا يضمنه لحق الصغير) لان استعماله لحاجة الصغير ليس بتعدي وكذا الاخذ لان له
 ولاية اخذ مال البتيم ولهذا قال في كتاب الاقرار اذا اقر الآب أو الوصى بغصب مال الصغير
 لا يلزمه شيء لانه لا يتصور غصبه لما ن له ولاية الاخذ فادى هلك في يده يضمنه المرتهن بأحد
 يدينه ان كان قد حل ويرجع الوصى على الصغير لانه ليس بتعدي بل هو عامل له وان كان لم يحل
 يكون رهنه عنده المرتهن ثم اذا حل الدين بأحد دينه منه ويرجع الوصى على الصبي بذلك
 ذكرنا قال (ويجوز رهن الدراهم والدنانير والمكبل والمورون) لانه يتحقق الاستيفاء منه
 فكان محل الرهن (فان رهنتم بجنسها فهلكت هلكت مثلهما من الدين وان اختلفا في الخوذة)
 لانه لا يعتبر بالخوذة عند المقابلة بجنسها وهذا عند أبي حنيفة لان عنده يصير مستويا باعتبار
 الوزن دون القيمة وعندهما يضمن القيمة من خلاف جنسه ويكون رهنه ما كانه (وفي الجامع
 الصغير فان رهن ابريق قضة ورنه عشرة بعشرة فضاغ فهو به ابيه) قال رضي الله عنه معناه ان
 تكون قيمته مثل وزنه أو أكثر هذا الجواب في الوجهين بالاتفاق لان الاستيفاء عنده باعتبار
 الوزن وعندهما باعتبار القيمة وهي مثل الدين في الاول وزيادة عليه في الثاني فيصير بقدر

الدين مستوفيا (فان كانت قيمته اول من الدين فهو على الخلاف) بل قد كور لها انه لا وجه لى
 الاستيفاء بالورن لما فيه من الضرر بالمرتهن ولا لى اعتبار القيمة لانه يؤدى الى الربا قصرنا الى
 النضمين بخلاف الجنس لينتفض القبض ويجعل مكانه ثم يملكه وله ان الجوده ساقة الصبرة
 فى الاموال الربوية عند المفاصلة بجنسها واستيفاء بل يد بالردى جائز كما دأبوا به وقد حصل
 الاستيفاء بالاجاع ولهذا يحتاج الى قصه ولا يمكن قصه بايجاب الضمان لانه لا بد له من
 مطالب ومطالب وكذا الانسان لا يضمن ملك نفسه وتعد النضمين بتعذر النقص وقبل هذه
 درية ما اذا استوفى الزبوف مكان الجياد فله كذا ثم علم بالزيادة يمنع الاستيفاء وهو معروف غير
 ان البناء لا يصح على ما هو المشهور لان محمدا فيها مع ابي حنيفة وفيه ذامع ابي يوسف
 رحمه الله والفرق لمرجه الله انه قبض الزبوف يستوفى من عينها والريافة لا تمنع الاستيفاء
 وقد تم بالهلاك وقبض الرهن يستوفى من محل آخر ولا بد من قبض القبض وقد أمكن عنده
 بالنضمين ولو اسكر الا يرق وفى لوجه لاول وهو ما اذا كانت قيمته مثل وزنه عند ابي
 حنيفة واى يوسف رحمه الله لا يجبر على التمسك لانه لا وجه الى ان يذهب بشئ من الدين لانه
 يصير قاصدا دينه بالجوده على الافراد ولا يابى ان يفتكه مع القصاص لما فيه من الضرر
 فغيرناه ان شاء الله بملكه وان شاء الله بملكه من جنسه او خلاف جنسه وتكون رهنا
 عند المرتهن والمكسور للمرتهن بالصمان وعند محمدا رحمه الله ان شاء الله بملكه ناقصا وان شاء الله
 بالدين اعتبار الحالة لا الكسار بحالة هلاك وهذا لانه لما تعذر التمسك بما صار بمنزلة الهلاك
 وفى الهلاك الحقيقى مضمون بالدين بالاجاع وكذا فيما هو فى معناه قلنا الاستيفاء عند الهلاك
 بالمالية وطريقه ان يكون مضمونا بالقيمة ثم تقع المقاصة وفى جعله بالدين اغلاق الرهن
 وهو حكم جاهلى فكان النضمين بالقيمة اول وفى لوجه الثالث وهو ما اذا كانت قيمته اقل من
 وزنه ثمانية يضمن قيمته جسد امان خلاف جنسه او رديا من جنسه وتكون رهنا عنده وهذا
 الاتفاق اما عندهما فظاهر وكذلك عند محمدا رحمه الله لانه يغير حالة لا الكسار بحالة هلاك
 و هلاك عنده بالمعجزة وفى لوجه لثاني وهو ما اذا كانت قيمته اكثر من وزنه ثنى عشر عند
 ابي حنيفة رحمه الله يضمن جميع قيمته وتكون رهنا عنده لان العبرة للورن عنده لا بالجوده
 والرداء فان كان باعتبار الورن كله مضمون لا يحمل كله مضمون وان كان مضمونا بوجه وهذا
 لان الجوده تابعة للذات ومنى صار الاصل مضمونا حال ان يكون التاسع امانة وعند
 ابي يوسف رحمه الله يضمن خمسة اصداس قيمته ويكون خمسة اصداس الا يرق له بالصمان
 وسدسه بقرحتى لا يبقى الرهن شائعا ويكون مع قيمته خمسة اصداس المكسور

رهنها فعدده تعبير الجردة و الردة وتجعل زيادة القيمة كزيادة الوزن كان وزنه اثنا عشر وهذا
 لان الجردة متقومة في ذاتها حتى تعتبر عند المقابلة بخلاف جنسها وفي تصرف المربض وان
 كانت لا تعتبر عند المقابلة بجنسها سمعنا ما يمكن اعتبارها وفي بيان قول محمد رحمه الله نوع طول
 يعرف في موضعه من المبسوط والزيادات مع جميع شعبها قال (ومن باع عبدا على ان يرهنه
 لمشتري شيئا عينه جازا استعسانا) والقياس ان لا يجوز وعلى هذا القياس والاستعسان اذا
 باع شيئا على ان يعطيه كفلا معيناً حاضر في المجلس فقبل وجه القياس انه صفقة في صفقة وهو
 منهي عنه ولانه شرط لا يقضيه العقد وفيه منفعة لاحدهما ومثله بفصل البيع وجه
 الاستعسان انه شرط ملائم للعقد لان الكفاية والرهن بالاستيثاق وانه يلزم الوجوب فاذا كان
 الكفيل حاضرا في المجلس والرهن معيناً اعتبرنا فيه المعنى وهو ملائم فصيح العقد واذ لم يكن
 الرهن ولا الكفيل معيناً او كان الكفيل غائبا حتى افرق المبيع معنى الكفاية والرهن للجهة التي يقضى
 لا اعتبار له به ديفد ولو كان غائبا فحضر في المجلس وقبل صبح (ولو امتنع المشتري عن تسليم
 الرهن لم يجبر عليه) وقال رفر رجه لله يجبر لان الرهن اذا شرط في البيع صار حقا من حقوقا
 كولو كانه المشروط في الرهن فيلزمه بارومه ونحن نقول الرهن عقد تبرع من جانب الراهن
 على ما بيناه ولا جبر على التبرعات (ولكن البائع الخايران شامري ترك الرهن وان شاء صبح
 لبيع لانه وصف مرعوب فيه وما رضى لايه فينجبر بفوائده (لان يدفع المشتري الثمن حالا)
 لحصول المفسود (او يدفع قبه الرهن رهننا) لان بدل الاستيفاء تثبت على المعنى وهو القيمة
 قال (ومن اشترى ثوبا مدراهم فقال لبياع امسك هذا الثوب حتى اعطيتك الثمن فالتوب رهن)
 لانه اتى بما يشئ عن معنى الرهن وهو الحبس الى وقت الاعطاء والعبارة في العقود للمعاني
 حتى كانت الكفاية شرط مראה لا صلب حواله والحواله في ضد ذلك كقالة وقال رفر رجه الله
 لا يكون رهننا ومثله عن أبي يوسف رحمه الله لان قوله امسك يجتمل الرهن ويحمل الابداع
 والثاني اقرها وفتى شيوته بخلاف ما ذكره قال امسك بدينك او بمالك لانه لما قال له بالدين فقد
 عين جهة الرهن قلنا لم يده اي الاعطاء علم ن مراده الرهن

فصل في رهن عبد دين بالف فتقضى حصه واحدهما لم يكن له ان يقبضه حتى يؤدي باقي
 الدين) وحصه كل واحد منهما ما يحصيه اذا قسم الدين على قيمته ما وهذا لان الرهن محبوس
 بكل الدين فيكون محبوسا بكل جزء من اجزائه مبالغة في حمله على قضاء الدين وصار كالبيع في
 البائع فان سمي اكل واحد من اعيان الرهن شيئا من الماء الذي رهنه به فكذلك الجواب في
 رواية لاصل وفي الزيادات له رقبه د ادى ما سمي له رجه لاول ان لعقد متعدد لا ينفرد

تفرق التسمية كافي المبيع وجه الثاني لانه لا حاجة الى الاتحاد لان أحد العقدين لا يصير
 مشروطا في الآخر الا يرى انه لو قبل الرهن في أحدهما جاز قبل (فان رهن عينا واحدة عند
 رجلين بدين لكل واحد منهما عليه حار وجبه رهن عند كل واحد منهما) لان الرهن
 أضيف الى جميع العين في صفقة واحدة ولا شيوخ فيه وموجبه صيرورته محتسبا بالدين وهذا
 مما لا يقبل الوصف بالتجزي فصار محبوسا بكل واحد منها وهذا بخلاف طية من رجلين
 حيث لا تجوز عند أبي حنيفة رهنه الله (فان تهايا فكل واحد منهما في يوته كالعقل في حق
 الآخر قال (والمضمون على كل واحد منهما حصته من الدين) لان عند الملاك يصير كل
 واحد منهما مستوفيا حصته اذا استيفاه مما يجرأ قال (فان أعطى أحدهما دينه كان كله
 رهنا في الآخر) لان جميع العين رهن في يد كل واحد منهم ما من غير تفرق وعلى هذا ليس
 المبيع اذا أدى أحد المشتريين حصته من الثمن قال (وان رهن رجلان بدين عليهما رجلا
 رهنا واحدا فهو جائز والرهن رهن بكل الدين ولا مرنه ان يمسكه حتى يستوفي جميع الدين)
 لان قبض الرهن يحصل في كل من غير شيوخ (فان أقام الرجلان كل واحد منهما البينة على
 رجل انه رهنه عبده الذي في يده وقبضه فهو باطل) لان كل واحد منهما أثبت بيئته انه رهنه
 كل العبد ولا وجه الى القصاص لكل واحد منهما باطل لان العبد الواحد يستحيل ان يكون
 كله رهنا له واوكفه رهنا لذلك في حالة واحدة ولا الى لقضاء كله لو أحدهما بینه لعدم الاولوية
 ولا الى القضاء لكل واحد منهما بالمصنف لانه يؤدي الى الشيوخ فتعذر العمل بهما ونعين
 التهاجر ولا يقال انه يكون رهنا لهما كما هما رهنهما معا اذ جهل الماربع بينهما وجعل في كتاب
 الشهادات هذا وجه الاستحسان لانا نقول قد عمل على خلاف ما تضمنته الحجة لان كلا
 منهما أثبت بيئته حبسا يكون وسيلة الى مثله في الاستيفاء وهذا القصاص ثبت حبس يكون
 وسيلة الى شطره في الاستيفاء وليس هذا عملا على وفق الحجة وما ذكرناه وان كان قياسا لكن
 محمد رجه الله أحدهما قوته واذا وقع باطلا لم يهلك بهلكا مانه لان الباطل لا حكم له قال (ولو
 مات الرهن والعبد في أيديهما فقام كل واحد منهما البينة على ما وصفتنا كان في يد كل واحد
 منهما نصفه رهنا ببيعه بحقه استحسانا) وهو قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله وفي القياس
 هذا باطل وهو قول أبي يوسف رجه الله لان الحبس (استيفاء حكم أصلي لعقد الرهن فيكون
 القضاء به قضاء بعقد الرهن وبه باطل لا شيوخ كافي حالة الحياة وجه الاستحسان ان العقد
 لا يراد لذاته ونعم يراد لحكمه وحكمه في حانه الحياة للحبس والشيوخ بضره وبعد المات
 لاستيفاء بالمبيع في الدين والشيوخ لا بضره وصار كما اذا ادعى لرجلان نكاح امرأة أو

ادعت أختان النكاح على رجل وأقاموا اليه نهائرت في حالة الحياة وبفصي بالميراث بينهم
بعد المكات لأنه يقبل الاتقسام والله أعلم

باب الرهن بوضع على بدل العدل

قال (واذا انقضا على وضع رهن على بدل العدل جاز وقال مالك لا يجوز) ذكر قوله في بعض النسخ
لأن بدل العدل بدل المالك ولهذا يرجع العدل عليه عند الاستحقاق فإدوم القبض ولنا أن يده
على الصورة بدل المالك في الحفظ إذا عين أمانة وفي حق المالبة بدل المرتهن لأن يده بد ضمان
والمضمون هو المالبة فمرل منزلة الشخصين تحقيقا لما قصداه من الرهن وإنما يرجع
العدل على المالك في الاستحقاق لأنه نائب عنه في حفظ العين كالمودع قال (وليس للمرتهن ولا
للمرتهن أن يأخذ منه) يتعلق حق الراهن في الحفظ بيده وأمانته وتعلق حق المرتهن به استبقا
فلا يملك أحدهما ابطال حق الآخر (فلو هلك في يده هلك في ضمان المرتهن) لأن يده في حق
المالبة بدل المرتهن وهي المضمومة (ولو دفع العدل إلى الراهن أو المرتهن ضمن) لأنه مودع
الراهن في حق العين ومودع المرتهن في حق المالبة وأحدهما أجنبى عن الآخر والمودع
يضمن الدفع إلى الأجنبى (وإذا ضمن العدل قيمة الرهن بعد ما دفع إلى أحدهما وقد استهلكه
المدفع إليه أو هلك في يده لا يقر أن يجعل القيمة رهنا في يده) لأنه بصير قاضيا ومضنيا
وبينهما تاسف لكن يتفقان على أن يأخذ أحدهما منه ويجعلها رهنا عنده أو عند غيره وإن تعذر
اجتماعهما يرجع أحدهما إلى القاضي ليفعل كذلك ولو قبل ذلك ثم قضى الراهن الدين وقد ضمن
العدل القيمة بالدفع إلى الراهن فقيمة سالمة له لو وصول المرهون إلى الراهن ووصول الدين
إلى المرتهن ولا يجتمع البذل والمبدل في ملك واحد (وإن كان ضمنها بالدفع إلى المرتهن فالراهن
يأخذ لقيمة منه) لأن العين لو كانت قائمة في يده يأخذها إذا أدى الدين فكذلك يأخذ ما قام
مقامها ولا جع فيه بين البذل والمبدل قال (وإذا وكل الراهن المرتهن أو العدل أو غيره ببيع
الرهن بعد حلول الدين فالوكالة جائزة) لأنه لو كبل ببيع ماله (وإن شرطت في عقد الرهن
فليس للراهن أن يعزل لو كبل وإن عرله لم يعزل) لأنها الماشترطت في ضمن عقد الرهن صار
وصفا من أوصافه وحقا من حقوقه لا ترى أنه زيادة لوثيقة فيلزم بلزوم أصله ولأنه تعلق به
حق المرتهن وفي العزل أتواء حقه وصار كالوكيل بالخصومة بطلب المدعى (ولو وكله بالبيع
مطلقا حتى يملك البيع بالنقد والسبب ثم هاهن البيع نسبته لم يحد له فيه) لأنه لا رهم
بأصله فكذلك يوصفه لما ذكرنا (وكذا إذا عرله المرتهن لا يعزل) لأنه لم يوكله وأما وكاه غيره

(وان مات الراهن لم ينعزل) لان الرهن لا يبطل بموته ولا له لو بطل انما يبطل لحق لورثته وحق
المرتهن مقدم قال (ولو كبل ان يبيعه بغير محضر من الورثة كما يبيعه في حال حياته بغير محضر
منه وان مات المرتهن فلو كبل على وكالته) لان لعقد لا يبطل بموتهما ولا بموت أحدهما
يبقى بمخوفه وأوصافه (وان مات الوكيل انتقضت الوكالة ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه)
لان الوكالة لا تجري فيها الارث ولان الموكل رضى برأيه لا رأى غيره وعن أبي يوسف رحمه
الله ان وصى الوكيل بملك يبيعه لان الوكالة لازمة فيملكه لو وصى كالمضارب اذا مات بعد ما صار
رأس المال أعيانا لم يملك رضى المضارب بيعها لانه لازم بعد ما صار أعيانا قلنا التوكيل حق
لازم لكن عليه والارث يجري في جماله بخلاف المضارب لانه لا يحق المضارب (وليس للمرتهن
ان يبيعه الارض الراهن) لانه ملكه وما رضى يبيعه (وليس للراهن ان يبيعه الارض
المرتهن) لان المرتهن أحق بمالكته من الراهن فلا يقدر الراهن على تسليمه بالبيع قال (فان
حل الاجل وأبى الوكيل الذي في يده الرهن ان يبيعه والراهن عائب أجبر على بيعه) لما ذكرنا
من الوجهين في لزومه (وكذلك الرجل يوكل غيره بالخصومة وعاب الموكل فابى ان يحاصم
أجبر على الخصومة) للوجه الثاني وهو ان فيه نواة طلق بخلاف الوكيل بالبيع لان الموكل
يبيع نفسه فلا يتوى حقه اما المدعى لا يقدر على لدعوى والمرتهن لا يملك يبيعه نفسه فلو لم
يكن التوكيل بمشروط طاق عقد الرهن وانما شرط بعده قبل لا يجبر اعتبارا بالوجه الاول وقبل
يجبر رجوعا الى الوجه الثاني وهذا أصح وعن أبي يوسف رحمه الله ان الجواب في الفصلين
واحد يؤيده اطلاق الجواب في الجامع الصغير وفي الاصل (وإذا باع العدل الرهن فقد خرج
من الرهن والتمن قائم مقامه فكان رهنا وان لم يقبض بعد) لقيامه مقام ما كان مقبوضا وادا
توى كان مال المرتهن لبقاء عقد الرهن في الثمن لقيامه مقام المبيع المرهون وكذلك اذا
قتل العبد الرهن وغرم المقاتل قيمته لان المالك يستحقه من حيث المالك وان كان بدل المدم
فانما حكم صمان المال في حق المستحق فيبقى عقد الرهن وكذلك لو قتل عبده بدفع به لانه قائم
مقام الاول لما قدمنا قال (وان باع العدل الرهن فأدى المرتهن الثمن ثم استحق الرهن
فضمنه العدل فان بالخير ان شاء ضمن الراهن قيمته وان شاء ضمن المرتهن الثمن الذي
أعطاه وليس له بضمنه غيره) وكشف هذا ان المرهون المبيع اذا استحق اما ان يكون هالكا
أو قائما ففي الوجه الاول المستحق بالخيار ان شاء ضمن الراهن قيمته لانه عاصب في حقه وان
شاء ضمن العدل لانه مدعي حقه بالبيع ولتسلم فان ضمن لرهن فقد لبيع وصح
الاقتضاء لانه ملكه باداء الضمان فتبين انه أحمره يبيع ملكه وان ضمن البائع ينفذ البيع

أيضا لانه ملكه بادا الضمان فتبين به مانع من نفسه وأذا ضمن العدل فالعدل بالخيار ان شاء
 يرجع على الراهن بالقيمة لانه وكيل من جهته عامل له فيرجع عليه ما لحقه من العهدة ونفذ
 البيع وصح الاقتضاء ولا يرجع المرتهن عليه شيء من دينه وان شاء يرجع على المرتهن
 بالثمن لانه تبين انه أخذ الثمن بغير حق لانه ملك لعبد بادا الضمان ونفذ بيعه عليه فصار
 الثمن له وانما أداه اليه على حساب انه ملك الراهن فادان بين انه ملكه لم يكن راضيا به فله ان
 يرجع به عليه واذا يرجع بطل الاقتضاء فيرجع المرتهن على الراهن بدينه وفي الوجه الثاني
 وهو ان يكون قائما في بد المذترى فله المستحق ان يأخذه من يده لانه وجد عين ماله ثم للمشترى
 ان يرجع على العدل بالثمن لانه العاقد فنتعلق به حقوق العقد وهذا من حقوقه حيث وجب
 بالبيع وانما أداه ليس له المبيع ولم يسلم ثم العدل بالخيار ان شاء يرجع على الراهن بالقيمة لانه هو
 الذي أدخله في هذه العهدة فيجب عليه تخليصه واذا رجع عليه صح قبض المرتهن لان المقبوض
 سلم له وان شاء يرجع على المرتهن لانه اذا انتفض العقد طل الثمن وقد قبضه ثمنا فيجب بنفس
 قبضه ضرورة واذا رجع عليه وانتفض قبضه عاد حقه في الدين كما كان فيرجع به على الراهن ولو
 ان المشتري سلم الثمن الى المرتهن لم يرجع على العدل لانه في البيع عامل للراهن واداه يرجع
 عليه اذا قبض ولم يقبض فبقي الضمان على الموكل وان كان التوكيل بعد عقد الرهن غير
 مشروط في العقد فما لحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض الثمن المرتهن أم لا لانه
 لم يتعلق بهذا التوكيل حق المرتهن فلا رجوع كأي الوكالة المفردة من الرهن اذا باع الوكيل
 ودفع الثمن الى من أمره الموكل ثم لحقه عهدة لا يرجع به على المقضي بخلاف الوكالة
 المشروطة في العقد لانه ملحق بحق المرتهن فيكون ليه حقه لانه رضي الله عنه هكذا ذكره
 الكرخي رحمه الله وهذا يؤيد قول من لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع قال (وان مات
 العبد المرهون في بد المرتهن ثم استحقه رجل فله الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء ضمن
 المرتهن) لان كل واحد منهما منع في حقه بالتسليم أو بالقبض (فان ضمن الراهن فقد مات
 بالدين) لانه ملكه بادا الضمان فصيح الايهاء (وان ضمن المرتهن يرجع على الراهن بما
 ضمن من القيمة ودينه) اما بالقيمة فلا نه مغرور من جهة الراهن وأما بالدين فلا نه انتفض
 اقتضاه ويعود حقه كما كان قال قبل لما كان قرار الضمان على الراهن يرجع المرتهن عليه
 والمثل في المصموم يثبت لمن عليه قرار الصم ان تبين انه مرهون ملك نفسه فصار كما اذا ضمن
 المستحق الراهن ابتداء قلنا هذا طعن ابن خازم القاضي رحمه الله والجواب عنه انه يرجع عليه
 بسبب العرور والغرور بالتسليم كاد كرماء أو لا انتقال من المرتهن اليه كأنه وكيل عنه والمثل بكل

ذلك متاخر عن عقد الرهن بخلاف لوجه الاول لان المذبح ضممه باعتبار القبض السابق
على الرهن فيستند الملك اليه فبين انه رهن ملك نفسه وقد طولنا الكلام في كفاية المستهين والله
اعلم بالصواب

باب التصرف في الرهن والحناية عليه وجنابته على غيره

قال (واذا باع الراهن الرهن بغير إذن المرتهن والبيع موقوف) لتعلق حق العير به وهو
المرتهن فينوقف على اجارته وان كان الراهن يتصرف في ملكه كمن اوصى بمجموع ماله وقف
على اجازة لورثة فيمارد على الثلث لتعلق حقهم به (فان اجاز المرتهن جاز) لان التوقف لحقه
وقدرضى بسقوطه (وان قضاء الراهن دينه جاز ايضا) لان زال المانع من النفوذ والمقتضى
موجود وهو التصرف الصادر من الاهل في المثل (واذا هذا البيع باجارة المرتهن ينتقل
حقه الى بده هو الصحيح) لان حقه يتعلق بالمالية والبدل له حكم المبدل فصار كالعبد المديون
المأذون اذا بيع برضا العرماء ينتقل حقهم الى البدل لاهمهم رسوا بالانتقال دون السقوط ارب
وكذا هذا (وان لم يجز الموهن البيع ونفسه انفسخ في رواية حتى لو اوفى الراهن الرهن لا سبيل
للمشتري عليه) لان الحق الثالث للمرتهن بمنزلة الملك فصار كملكه لا ان يجبر له ان يفسخ
(وفي أصح الروايات لا ينفسخ نفسه) لانه لو ثبت حق الفسخ له انما ثبتت ضرورة صيانة حقه
وحقه في الحبس لا يطل باحقاد هذا العقد فبني موقفا فان شاء للمشتري مبرح حتى يفتن
لراهن الرهن اذا العجر على تصرف لروال وان شاء رفع الامر الى القاضي وللقاضي ان يفسخ
لغوات القدرة على التسليم وولاية الفسخ في القاضي لا اليه وصار كما اذا أتى العبد المشتري قبل
القبض فانه يتخير المشتري بما ذكرنا كذلك هذا (ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه بعاما ثانيا
من غيره قبل ان يجيره المرتهن والثاني موقوف أيضا على اجارته) لان الاول لم ينفذ والموقوف
لا يمنع توقف الثاني فلو اجاز المرتهن البيع الثاني جاز الثاني (ولو باع الراهن ثم اجر او وهب
أورهن من غيره واجارة المرتهن هذه العقود جاز البيع الاول) والفرق ان المرتهن ذو حطة من
البيع الثاني لانه يتعلق حقه ببدله فيصح تعييبه لتعاق فائدته به اما لاحق له في هذه العقود لانه
لا يدل في الهبة والرهن والذي في الاجارة بدل المنفعة لا بدل العين وحقه في مالية العين لا في
المنفعة فكانت اجارته اسقاطا لحقه فزال لماع فقد المبيع لاول فوضع لفرق قال (ولو اعتق
الراهن عبد الرهن نفذ عتقه) وفي بعض أقوال الشافعي رحمه الله لا ينفذ اذ كان المعتق معسرا
لان في تنفيذه ابطال حق المرتهن فاشبه البيع بخلاف ما اذا كان موسرا حيث ينفذ على بعض

أقواله لانه لا يبطل حقه معي بالتصميم وتختلف عتاق المستأجر لان الاجارة تبقى مدتھا اذا لم
 يقبلھا اما لا يقبل لرهن فلا يبقى ولما به مخاطباته في ملك نفسه فلا يلغو تصرفه بغير إذن
 لمرتهن كما اذا أعتق العبد المشتري قبل ان يبرأ راعق لا يبقى أو المصوب ولا يخفاء في قيام
 ملك الرقبة لقيام المنقضي وعارض لرهن لا يبقى عن زواله ثم دزال ملكه في الرقبة باعتاقه
 برول ملك المرتهن في اليد بناء عليه كاعتاق العبد المشترك بل أولى لان ملك الرقبة أقوى
 من ملك اليد فلما لم يمنع الاعلى لا يمنع الأدنى بالطريق الأولى وامتناع العتاق في البيع والهبة
 لا لعدم القدرة على التسليم واعتاق لو ارث العبد الموصى برقبته لا يلغو بل يؤخر الى أداء
 السعاية عند أي حنيفة رحمه الله واذا خسد لا عتاق بطل الرهن لقوات محمله (ثم) حدد
 ذلك (ان كان الراهن موسرا والدين حالا طوب باداء الدين) لانه لو طوب باداء القيمة تقع
 المقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه (وان كان الدين مؤجلا أخذت منه قيمة العبد وجعلت
 رهنا مكانه حتى يحصل الدين) لان سبب الضمان متحقق وفي التصميم فائدة فاذا حصل
 الدين اقتضاء بحقه اذا كان من جنس حقه ورد الفضل (وان كان معسرا سعى العبد في قيمته
 وقضى به الدين الا اذا كان بخلاف جنس حقه) لانه لما نعد الوصول الى عين حقه من جهة
 المقتضى يرجع الى من ينفع بحقه وهو العبد لان المراج الضمان قال رضى الله عنه وتأويله
 اذا كانت القيمة أقل من الدين اما اذا كان الدين أقل بدكره ان شاء الله تعالى (ثم يرجع بما سعى
 على مولاه اذا أبر) لانه قضى دية وهو مضطر فبه يحكم الشرع فيرجع عليه بما تميل عنه
 خلاف المنع في الاعتاق لانه يؤدي سمانا عليه لانه انما يسعى للحصول العتق عنده
 وعندهما لتكميله وهما يسعى في ضمان على غيره بعد تمام اعتاقه فصار كغير الرهن ثم أبو
 حنيفة رحمه الله أوجب السعاية في المنعى المترك في حالتي اليسار والاعسار وفي العبد
 المرهون شرط الاعسار لان التايب للمرتهن حق الملك وانه أدنى من حقيقة التايب بشرط
 الساكن فوجب السعاية هنا في حالة واحدة اظهار المقصان رتبته بخلاف المشتري قبل القبض
 اذا عتقه المشتري حيث لا يسعى للبائع لا روايه عن أبي يوسف رحمه الله والمرهون يسعى لان
 حق البائع في الحبس أضعف لان البائع لا يملكه في الاخرة ولا يستوفي من عينه وكذلك يبطل
 حقه في الحبس بالاعارة من المشتري والمرتهن ينطلب حقه ملكا لا يبطل حقه بالاعارة من الراهن
 حتى يمكنه الاسترداد ولو اوجنا السعاية قبهما بالسوية ما بين الحتين وذلك لا يجوز (ولو أقر المولى
 برهن عبده بان قال (هذه منك منذ فلان وكذبه العبد ثم اعتقه بحسب السعاية) عند ما حلاه
 زفر رحمه الله هو يعتبره باقراره عد العتق ونحن نقول أقر بتعلق الحق في حال يملك التعليق فيه

نقيام ملكه ويصح بخلاف ما بعد لعق لانه حال انقطاع لولاية (ولو دبره الراهن صح تدبيره
 بالاتفاق) اما عندنا فظاهر وكذا عنده لان التدبير لا يمنع البيع على أصله (ولو كانت أمه
 باستولدها لراهن صح الاستيلاء بالاتفاق) لانه يصح بادي الحقيق وهو ما للاب في جارية الابن
 فيصح بالا على (واذا صحاخر جامن الرهن) لبطلان لمصلحة ادلا يصح استيفاء الدين منهما (فان
 كان الراهن موثرا ضمن قيمتهما) على التفصيل الذي ذكرناه في لاعتاق (وان كان معسرا
 استسمى المرتهن المدبر وأم الولد في جميع الدين) لان كسبه مال لمولى بخلاف المعتق حيث
 يرضى في الأقل من الدين ومن القيمة لان كسبه حقه والمعتق عنده ليس الا قدر القيمة فلا
 يراد عليه وحق المرتهن بقدر الدين فلا يلزمه لزادة ولا يرجع ان بما يؤدى ان على المولى بعد
 يساره لانها ادياه من مال المولى والمعتق يرجع لانه أدى ملكه عنه وهو مصطر على ما هو وقيل
 للدين اذا كان مؤجلا يسعى المدبر في قيمته قد الاله عرض الرهن حتى نجس مكانه وينفد قدر
 العوض بخلاف ما اذا كان حالا لانه يقضى به الدين ولو أعنى لراهن المدبر وقد قضى عليه
 بالسعاية أو لم يقض لم يسع الا بقدر القيمة لان كسبه بعد العتق ملكه وما أداه قبل العتق لا يرجع
 به على مولاه لانه أداه من مال لمولى قال (وكذلك لو استهلك الراهن الرهن) لانه حق معزوم
 مضمون عليه بالاتفاق والضمان رهن في يد المرتهن لقيامه مقام العين (فان استهلكه أجنبي
 فالمرتهن هو المضمون في تضمينه وبأحد القيمة وتكون رهنا في يده) لانه أحق بعين الرهن حال
 قيامه وكذلك في استرداد مقامه ولو احب على هذا المنهك قيمته يوم هلك فان كانت قيمته
 يوم استهلكه خمسمائة ويوم رهن الفاعر خمسمائة وكانت رهنا وسقط من الدين خمسمائة
 وصار الحكم في الخمس مائة الزيادة كلها هلكت بأفد سماوية والمعتبر في ضمان الرهن القيمة يوم
 القبض لا يوم الفكاك لان القبض السابق مضمون عليه لانه قبض استيفاء لا أنه بقدره عند
 هلاك (ولو استهلكه المرتهن والدين مؤجل عزم القيمة) لانه ائلف ملك الغير (وكانت
 رهنا في يده حتى يحول بدين) لان الصمان دل العين فأخذ حكمه (واذا حل الدين وهو على صفة
 القيمة استوفى المرتهن منها قدر حقه) لانه جنس حقه (ثم ان كان فيه فضل رده على الراهن)
 لانه بدل ملكه وقد فرغ عن حق المرتهن (وان قصص من الدين بتراجع السعوى الى
 خمسمائة وقد كانت قيمته يوم الرهن ألفا وجب بالاستهلاك خمسمائة وسقط من الدين خمسمائة)
 لان ما انتقص كالمالك وسقط للدين بقدره وتعتبر قيمته يوم القبض فهو مضمون بالقبض
 السابق لا بتراجع السعوى وجب عليه الباقي بالاتفاق وهو قيمته يوم ائلف قال (واذا أطار
 المرتهن الرهن للراهن استخدمه أو يعمل له عملا لا قبضه خرج من ضمان المرتهن) لمساواة بين

بد العارية ويد الرهن (فان هلكت في يد الراهن هلكت بغير تضييق القبض المضمون) وللمرتهن
 أن يسترجعه في يده (لان عقد الرهن باق الا في حكم الضمان في الحال الا ترى انه لو هلكت الرهن
 قبل أن يردده على المرتهن كان المرتهن أحق به من سائر الغرماء وهذا لان يد العارية ليست
 بالارصة والضمان ليس من لوازم الرهن على كل حال الا ترى ان حكم الرهن ثابت في ولد الرهن
 وان لم يكن مضمونا بالهلاك واذا بقي عقد الرهن فادا أخذ عداد الضمان لانه عاد القبض في عقد
 الرهن فيعود بصفته (وكذا لو أعاره أحدهما أخنيا باذن الآخر سقط حكم الضمان) لما
 قلنا (ولا لكل واحد منهما أن يردده هنا كما كان) لان لكل واحد منهما حقا محترما فيه وهذا بخلاف
 الاجارة والبيع والطبقة من أوجبى اذا تأثر بها أحدهما باذن الآخر حيث يخرج عن الرهن فلا
 يعود الا بعقد جديد (ولومات الراهن قبل رد الى المرتهن يكون المرتهن اسوة للغرماء) لانه
 يتعلق بالرهن حق لارم ماله التصرف في بطل به حكم الرهن اما بالعارية لم يتعلق به حق لارم
 فافترقا (واذا استعار المرتهن الرهن من الراهن لم يعمل به فذلك قبل أن يأخذ في العمل هلكت على
 ضمان الراهن) لبقاء يد الرهن (وكذا اذا هلكت بعد الفراغ من العمل) لارتفاع يد العارية (ولو
 هلكت في حالة لعمل هلكت بغير ضمان) لثبوت يد العارية بالاستعمال وهي معداة بيد الراهن
 فاتفق الضمان (وكذا اذا أدن الراهن المرتهن بالاستعمال) لما بيناه (ومن استعار من غيره ثوبا
 ليرهنه فمارهنه به من قليل أو كثير فهو جائز) لانه متبرع بآبائات ملك اليد فيعتبر بالتبرع بآبائات
 ملك العين واليد وهو قصاء الدين ويجوز أن يفصل ملك اليد عن ملك العين ثبوت المرتهن كما
 والاطلاق واجب لا اعتبار بخصوصات الاعارة لان الجهة التي فيها الانقضى الى المنازعة (ولو عين
 بفصل روالا في حق المانع قدر الاجور لانه متبرع بأن يرهنه بأكثر منه ولا باقل منه) لان التقييد
 مفيد وهو ينفي الزيادة لان غرضه الاحتباس بما تبرأ دأوه وينفي التفصيص أيضا لان غرضه
 أن يصير مستويا للاثم بمقابلته عند الهلاك يرجع به عليه (وكذلك التقييد بالجنس وبالمرتهن
 وبالبلد) لان كل ذلك مفيد لتيسر البعض بالاصافة الى البعض وتفاوت الاشخاص في الامانة
 والحفظ (واذا خالف كان ضمانا ثم ان شاء المبرض من المستعير وبتم عقد الرهن فيما بينه وبين
 المرتهن) لانه ملزم كما ياداه الضمان فبين الراهن ملك نفسه (وان شاء من المرتهن
 ويرجع المرتهن حاصلا وبالدين على الراهن) وقد يراه في الاستحقاق (وان وافق) بان هنه
 عقد ارماء امر به (ان كانت قيمته مثل الدين أو أكثر فذلك عند المرتهن يبطل المال عن الراهن)
 لتجام الاستيفاء بالهلاك (ووجب مثله لرب الثوب على الراهن) لانه صار قاضيا دينه بما له بهدا
 لقدروه هو الموجب للرجوع دون القبض بدانه لانه برضاه وكذلك ان أصابه عيب ذهب من الدين

الدين وهذا لان العين ملكت لما توفرت على الرهن فيصير مالكة قال (وجباية الرهن
 على الراهن والمرتهن وعلى مالهما هدر) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال الاجنبيات على
 المرتهن معتبرة والمراد بالجنابة على النفس ما يوجب المال أما الوفاية فلانها جنابة المملوك
 على المالك الا ترى انه لو مات كان الكفن عليه بخلاف جنابة المصوب على المصوب منه لان
 الملك عند اداء الصمان يشترط العاصب مستندا حتى يكون الكفن عليه فكانت جنابة على غيره
 لمالك فاعتبرت ولهما في الخلافية ان الجنابة حصلت على غير مالكة وفي الاعتبار فائدة وهو
 دفع العبد اليه بالجنابة فتعسر ثم ان شاء الراهن والمرتهن اطلب الرهن ودفعه بالجنابة الى
 المرتهن وان قال المرتهن لا اطلب الجنابة فهو رهن على حاله وله ان هذه الجنابة لو اعتبرها
 للمرتهن كان عليه التطهير من الجنابة لانها حصلت في ضمانه فلا يبعد وجوب الضمان
 له مع وجوب التخليص عليه وجباية على مال المرتهن لا تعتبر بالاتفاق اذا كانت في حقه والدين
 سواء لانه لا فائدة في اعتبارها لانه لا يملك العبد وهو الفائدة وان كانت القيمة أكثر من
 الدين فعن أبي حنيفة رحمه الله انه يعتبر بقدر امانته لان الفضل ليس في ضمانه فاشبهه جنابه
 لعبد الوديعة على المودع وعنه انه لا يعتبر لان حكم الرهن وهو الحبس فيه ثابت فصار
 كالمصنوع وهذا بخلاف جنابة الرهن على بن الراهن أو ابن المرتهن لان الاملاك حقيقة
 متباينة فصار كالحياة على الاجنبي قال (ومن رهن عبدا يساوي انفا بانه الى أجل وقص في
 السهر فرجعت قيمته الى مائة ثم قتله رجل وغرم في حقه مائة ثم حل الاجل فان المرتهن يقبض
 لمائة فصاء عن حقه ولا يرجع على الراهن شيئا) وأصله أن نقصان من حيث السعر
 لا يوجب سقوط الدين عند اختلاف الزفر رحمه الله هو بقول أن المالية قد انتقصت فاشبه
 تنقص العين ولذا أن نقصان السعر عبارة عن فتور رغبات الناس وذلك لا يعتبر في البيع
 حتى لا يثبت به الخيار ولا في العصب حتى لا يجب الضمان بخلاف نقصان العين لان بقوات جزء
 منه ينقر ولا يستيفاء فيه اذا البديلا لاستيفاء واد لم يسقط شيء من الدين بنقصان السعر
 بقى مرهونا بكل الدين فاد قتله حرم في حقه مائة لانه تعتبر قيمته يوم الاتلاف في ضمان
 الاتلاف لان الجار بقدر الفات وأخذ المرتهن لانه دل المالية في حق المستحق وان كان
 مقابلا بالدم على أصله حتى لا يرد اد على دية الطرلان المولى استعنته بسبب المالية وحق
 المرتهن متعلق بالمالية فكذلك بما قام مقامه ثم لا يرجع على الراهن شيئا لان بدل الرهن بد
 لاستيفاء من الابتداء وبالهلاك ينقر وفي حقه كانت في الابتداء القافي صير مستوفيا للكل من
 لانداء أو قول لا يمكن أن يجعل مستوفيا لالف مائة لانه يؤدي الى الربا فيصير مستوفيا

المائة وبقي تسعمائة في لم يرد ذلك يصير مستوفيا تسعمائة. لعل لا يحل ما ادعت من
 -يرقل أحد لانه يصير مستوفيا لكل بالعبد لانه لا يؤدي في الر اقل (وان كان مهره الراهن
 أن يبيعه فباعه بمائة وقيض المائة قضاء من حقه فبرجع تسعمائة) لانه لم يباعه باذن
 لراهن صار كان الراهن استرده وباعه بنفسه ولو كان كذلك بطل الرهن ويبقى الدين لا بقدر
 ما استوفى وكذا قد قال (وان قتله عبد قيمته مائة قد دفع مكانه ففكته بجميع الدين) وهذا
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله هو بالخيار ر شاء ففكته بجميع
 الدين وان شاء - لم العبد المدفوع في المرتن بماله وقال زفر رحمه الله يصير رهبا بمائة له أن يرد
 لرهن استيفاء وقد تقرر بالهلاك الأبه الحاق بدلا بقدر العشر فيبقى الدين بقدره ولا صاحبنا
 على رفر رجه الله أن العبد الثاني فاقم مقام الاول لخاود ما ولو كان الاول قائما وانقص السعر
 لا يسقط شيء من الدين عند الماد كرنا فكذلك اذا قام المدفوع مكانه ولم يرد رجه الله في
 الخيار أن المرهون تعبر في ضمان المرتن فيخبر الراهن كالمبيع اذا قتل قبل القبض والمعصوم
 اذا قتل في يد العاصب بخبر المشتري والمعضوب منه كذا هذا ولهما أن الغير لم يطهر في نفس العبد
 اقيام الثاني مقام الاول لخاود ما كذا كراهه مع رفر رجه الله وعين الرهن أمانة عندنا فلا
 يجوز تملكه منه غير رضاه ولأن جعل الرهن بالدين حكم جاهلي وانه منسوخ بخلاف لبيع
 لأن الخيار فيه حكمه الفسخ وهو مشروع وبخلاف العصب لأن تملكه باده اصمان مشروع
 ولو كان العبد تراجع سعره حتى صار يساوي مائة ثم قتله عبد يساوي مائة قد دفع به فهو على هذا
 الخلاف (واذا قتل العبد الرهن قتيلا خطأ فضمن الجناية عن المرتن وليس له أن يدفع)
 لانه لا يملك التملك (ولو فدى طهر المحل فيبقى الدين على حاله ولا يرجع على الراهن شيء
 من القداء) لأن الجناية حصلت في ضمانه فكان عليه اصلاحها (ولو أسي المرتن أن يفدى
 قبل للراهن ادفع العبد أو افده بالدبة) لأن المالك في الرقبة قائم له وانما إلى المرتن القداء لقيام
 حقه (فادامتنع عن القداء يطالب الراهن بحكم الجناية ومن حكمه التحجير) بين الدفع والقداء
 (فان اختار الدفع سقط الدين) لانه استعق لمعنى في ضمان المرتن فصار كاطلا (وكذلك
 ن فدى) لأن العبد كالحاصل له عوض كان على المرتن وهو القداء بخلاف ولد الرهن اذا قتل
 انسانا أو استهلك مالا حيث يخاطب الراهن بالدفع أو القداء في الابتداء لانه غير مضمون على
 المرتن فان دفع خرج من الرهن ولم يسقط شيء من الدين كولو هلك في الانتداء وان فدى فهو
 هن مع أمه على حالهما (ولو استهلك العبد المرهون مالا يستغرق رقبته فان أدى المرتن الدين
 لذى لزم العبد فديته على حاله كافي القداء وان أسي قبل للراهن بعه في الدين

لأن يحسب أن يؤدي عنه فان أدى ظل دين المرتبه كذا كذا في هذه (و من يؤدو روح العبد
 به باحد صاحب دين العبد دينه) لأن دين العبد مقدم على دين المرتبه وحق ولي الجاهلية تقدمه
 على حق المولى (فان وصل شيء من دين عريم لعبد مثل دين المرتبه أو أكثر فضل للمولى و ظل
 دين المرتبه) لأن رقبته متعنت له في هرقه من المرتبه فأنه هلاك (وان كان دين العبد
 أقل سقط من دين المرتبه) فقد رد دينه بعد ما فصل من دين العبد بقي بها كما كان ثم ان كان
 دين المرتبه قد حل أحده (لأنه من جسم حقه) وان كان لم يعمل أمه كذا حتى يحل وان كان من
 العبد لا يبقى دين عريم أحد اش ولم يرجع ما بقي على أحد حتى يتق العبد) لأن الحق في
 دين الاستهلاكية في برقبته وقد استوفيت فيما حلال ما بعد اعتق ثم اذا أدى بعده لا يرجع
 على أحد) لأنه وجب عليه بقوله (وان كانت قيمة العبد الفين وهو رهن بالف و قد جنى العبد
 يقال لهما فدياه) لأن النصف منه مضمون والنصف أمانة ففداء المضمون على المرتبه
 وفي الأمانة على الراهن فان أجمع على لدفع دمه أو ظل دين المرتبه و لدفع لا يجوز في الحقيقة
 من المرتبه لما يباو نمامه لرصانه (فان نشاء قول المرفأ أنا أو دي را هنا كان أو مرتبه هنا)
 أما المرتبه فلا لأنه ليس في الفدية بطلان حق الرهن وفي لدفع فديته يحسب أنه راهن طال حق
 المرتبه وكذا في جنبه ولا رهن ذ قال المرتبه أنا أو دي به دت وان كان لم يثبت بختيار لدفع
 لأنه ان لم يكن مضمون فهو محبوس بدينه وله في الفدية غرض صحيح ولا ضرر على الراهن
 وسكان له أن يفدي وأما الراهن فلا لأنه ليس بمرتبه ولا به لدفع لما يباو فكيف يحسب أنه راهن (ويكون
 المرتبه في الفدية متطوعا في حصة الأمانة حتى لا يرجع على الراهن) لأنه بمكته أن لا يحسب أنه
 في مخاطب الراهن ولما التزمه وطبقة هذه كان متبرعا وهذا على ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله
 أنه لا يرجع مع المضمون وسبب القواين ان شاء الله تعالى (ولو أن المرتبه أن يفدي وفداء
 الراهن فانه يحسب على المرتبه نصف فداء من دينه) لأن سقوط الدين امر لازم فدي أو دفع
 فلم يجعل الراهن في الفداء متطوعا ثم بطلان كان نصف الفداء مثل الدين أو أكثر ظل الدين وان
 كان قل سقط من الدين فقد نصف الفداء وكان لعبد رها ما بقي لأن الفدية نصف كان عليه
 فادأ أداه الراهن وهو ليس به طوع كان له الرجوع عليه في صير قصاصا بدينه كانه أوى نصفه
 فيبقى العبد رها ما بقي (ولو كان المرتبه فدي وراهن حاصر فهو منطوع وراهن غائب لم يكن
 منطوعا) وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد والحسن ورفعه عنهم الله المرتبه من منطوع
 في الوجهين لأنه فدي ملك غير بغير أمره فأنه لا يجني به به اذا كان الراهن حاصرا أمه كونه
 مخاطبه فاد فدي المرتبه فدي تبرع كالا جبي فأما اذا كان الراهن غائبا تعدر مخاطبته

والمرتهن يحتاج الى اصلاح المصحون ولا يمكنه ذلك لا باصلاح امانه ولا يكون منبرعا قال
 اودامان الرهن باع وصيه ارهن وقصى الدين) لان الوصى قائم مقامه ولتولى الموصل
 حياته كان له ولاية البيع اذن المرتهن وكذا الوصية (و ان لم يكن له وصى صحت لقاصي له
 وصيا وامره ببيعته) لان له وصى صحت بطريق الحق للمسلمين داعجرو عن النظر لانه
 والطرف في صحت الوصى ايؤدى ما عليه لغيره ويستوفى ماله من غيره (ون كان على الميت
 ورهن الوصى بعض الرهن عدا عريم من عرمانه لم يجزوا تحريم ان يردوه) لانه اثر بعض
 اعرماء بالايقاع الحكي فاشبه لا يار لابقه الحقيقى (فان قضى دينهم قبل ان يردوه جار)
 لزوال المانع وصول حقه لهم ايهم (ولو لم يكن الميت عريم اخرج الرهن) اعتبارا بالايقاع
 الحقيقى (و بيع في دينه) لانه يباع فيه قبل الرهن فكذلك عدا (ودارتهن الوصى ليس للميت
 على رجل جار) لانه استيفاء وهو كما قال رضى الله عنه وفي رهن الوصى نفسه ثلاث كره
 في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى

في فصل في قاتل (ومن رهن عصبير عشرة قومه عشرة حمر ثم صار لابى ادى عشرة فهو
 رهن عشرة) لان ما يكون محلا للبيع يكون محلا للرهن والحاجة المائية فيهما والجروان
 يكن محلا للبيع عندا وهو محمل له بقاء حتى ان من شترى عصبيره حمر قبل القبض يبقى العقد
 الا انه ينخير في البيع ان غير وصف المبيع مبره ما تدب (ولو رهن شاة قيمتها عشرة عشرة
 فماتت قد غجلدها فصار اوى درهماء ورهن بدرهم) لان الرهن يتقرر بالهلاك فاد
 حتى بعض المحل هو حكمه وفدوره بخلاف ما دامت الشاة المبيعة قبل القبض قد غجلدها
 حيث لا يعود البيع لان البيع ينتقض بالهلاك قبل القبض والمنتقض لا يعود اما الرهن يتقرر
 بالهلاك على ما يتناه ومن ما يتخذ من منع مسئلة ايح ويقول يعود ايح قال (وما ارهن
 للراهن وهو مثل الولد لثمره والسر واصوف) لانه من ولد من اكه ويكون رهنا مع الاصل
 لانه تبع له والرهن حق لارم وسرى ايه (فان هاتين المثلتين) لان لا تبع لا قسط
 مما يقابل الاصل لام لم تدخل تحت المقتصر اذا لفظ لا يشار لها (ون هذا الاصل
 ونقى الماء فتك اراهن محصنه ينقسم الدين على قبعة لرهن يوم القبض وقبعة الماء يوم
 افكالك) لان الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة تصير مقصودة بافكالك دافى الوقت
 بالتبع بقا له شئ اذا صار مقصودا كره للبيع فما اصاب الاصل ينقط من الدين لانه بقا له
 الاصل مقصودا وما اصاب الماء فتك الراهن لما ذكرنا صور المسائل على هذا الاصل

يخرج وقد ذكرنا بعضه في كفاية المدين ونماه في الجامع وارايات (ولورهن شاة عشرة
 وقيمة عشرة وقال لورهن للمرتن حات الشاة فما حلت هو لك حلال فحلب وشرب ولا
 ضمان عليه في شيء من ذلك) ما الا ناه في صحيح تعاقبها بالشرط والخطر لانهم اطلقوا ليس
 بتعليق فتصح مع الخطر (ولا يسقط شيء من الدين) لانه انفعه باذن المالك (فان لم يقتل الشاة
 حتى ماتت في يد المرتن قسم الدين على قيمة اللبن الذي شرب وعلى قيمة الشاة فما اصاب الشاة
 سقط وما اصاب اللبن اخذه المرتن من الراهن) لان اللبن ناقص على ملك الراهن ففعل المرتن
 والافعل حصل تسلط من قبله فصار كان الراهن اخذه وانفعه فكان مضمونا عليه فيكون له
 حصه من الدين بقيت بحصته وكذلك ولد الشاة اذا اذن له الراهن في اكله وكذلك جميع النما
 الذي يحدث على هذا القياس قال (وتجوز الزيادة في الرهن ولا تجوز في الدين) عند أبي حنيفة
 رحمه الله ومحمد رحمه الله ولا يصير الرهن رهنا ثم اوقال أبو يوسف رحمه الله تجوز الزيادة في
 الدين أيضا وقال زفر والشافعي رحمه الله لا تجوز فيهما والخلاف فيهما في الرهن والتمن والمهر
 والمهر والمنكوحه سواء وقد ذكرناه في ليونع ولا يوجب الله في الخلافة الاخرى
 ان الدين في باب الرهن كالتن في البيع والرهن كالتن في تجوز الزيادة فيهما كما في البيع والجامع
 بينهما الاتحاق باصل العقد للحاجة والامكان ولهما هو القياس ان الزيادة في الدين توجب
 الشروع في الرهن وهو غير مشروع عندنا وزيادة في الرهن توجب الشروع في الدين وهو غير
 مانع من صحة الرهن الا ترى انه لو رهن عبيد بجمعة سمائة من الدين جاز وان كان الدين ألفا
 وهذا شيوخ في الدين والاتحاق باصل العقد غير ممكن في طرف الدين لانه غير معقود عليه ولا
 معقود به بل وجوبه سابق على الرهن وكذا يبقى هذا في فاحه والاتحاق باصل العقد في يد
 العقد بخلاف البيع لان التمن بدل يجب العقد ثم دأبت الزيادة في الرهن ونسبى هذه
 زيادة قصدي يقسم الدين على قيمة الاول يوم القبض وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت حتى لو
 كانت قيمة الزيادة يوم قبضها حصة مائة وقيمة الاول يوم القبض ألفا ودين ألفا يقسم
 الدين اثلاثا في الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلثا الدين اعتبارا بقيمتها في رقتي الاعتبار
 وهذا لان الصمان في كل واحد منهما ثبت القبض فتعبر بقيمة كل واحد منهما وقت القبض
 (واذا ولدت المراهونة ولدان ان الراهن زاد مع الولد عبيدا او قيمة كل واحد ألفا فالعبد ورهن
 مع الولد خاصة يقسم ما في الولد على ابيد الزيادة) لانه بهما زيادة مع الولد دون الام
 (ولو كانت الزيادة مع الام يقسم الدين على قيمة الام يوم العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض فما

أصاب الام قسم عليه وعلى ولده لان زيادة دخلت على لام قال (فان رهن عبيدا ساوى
 ألفا بالف ثم أعطاه عبدا آخر قيمته ألف رهنا مكان الاول فالاول رهن حتى يرد له ان الرهن
 والمرتهن في الاخر اامين حتى يجعله مكان الاول) لان الاول نمادخل في ضمانه بالقبض
 ولدين وهما باقيان فلا يخرج عن الضمان الا بتقص القبض مادام لدين باق او اود بقى الاول
 في ضمانه لا بدخل الثاني في ضمانه لانه ما راضيا بدخول أحدهما فيه لا بدخولهما فإذا
 رد الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قيل بشرط تجديد القبض لان المرتهن على الثاني بد
 امانته ويد الرهن بد استيفاء وضمان فلا يسوب عنه كمن له على آخر جياتا حتى يزويها
 جياتا ثم علم بالزيادة وطالبه بالخيار واحده فان الجياتا امانة في يده ما لم يرد الزئوف ويجدد
 القبض وقيل لا بشرط لان الرهن يبرع كالحبة على ما يستأمن من قبل وقبض الامانة بنوب عن قبض
 الحبة ولان الرهن عينه امانة والقبض يرد على عين قبض قبض الامانة عن قبض العين (ولو
 أبره المرتهن الراهن عن الدين او وهبه منه ثم هلك الرهن في يد المرتهن بهلك بغير شيء منه انا
 خلافا لغير لان الرهن مضمون بالدين وبجهته عند ائوهم لوجود كافي لدين الموعود ولم يبق
 لدين بالابراء والجهة لا جهة له فوطه لا اذا حدث مع الاله يصير به غاصبا فلم يبق له ولاية المنع
 (وكذا اذا ارتهنت المرأة رهنا بالصدق فارأته او وهبته او ارثت والى اذ ياتيه قبل لدخول أو
 اختلعت منه على صداقها ثم هلك الرهن في يدها بهت بغير شيء في هلكه ولم تضمن شيئا) لسقوط
 الدين كافي الا براء (ولو استوفى المرتهن الدين ايقاه الراهن أو باجها منطوع ثم هلك الرهن
 في يده بهلك بالدين ويجب عليه رد ما استوفى الى ما استوفى منه وهو من عليه أو المنة طوع
 بخلاف الابراء) ووجه الفرق ان بالابراء يسقط الدين لا كذا كونه او بالاستيفاء لا يسقط
 لقيام الموجب لانه يتعدى الاستيفاء لعدم لفائده لانه يعقب مطالبة مثله فما هو في نفسه
 فقام فاداهلك ينقر والاستيفاء الاول فانتقض الاستيفاء الثاني (وكذا اذا اشترى بالدين
 عينه أو صالح عنه على عين) لانه استيفاء (وكذا اذا أحال الراهن المرتهن بالدين على غيره ثم
 هلك الرهن طلعت الحواة ويهت بالدين) لانه في معنى لبراءة طريق الاد لانه يزول به عن
 ملك المحيل مثل ما كان له على المحتال عليه أو ما يرجع عليه به ان لم يكن للمحيل على المحتال
 عليه دين لانه بمنزلة الوكيل (وكذا لو صادقا على أن لا دين ثم هلك الرهن بهلك بالدين) لدوهم
 وجوب الدين بالتصادق على قيامه فتكون الجهة باقية بخلاف الابراء والله سبحانه وتعالى أعلم
 بالصواب واليه المرجع والمآب

في كتاب طبائع

قال (لقتل على خمسة أو حة عمد وشبه عمد وخطأ وما أجرى مجرى الخطأ أو القتل سبب) والمراد
 بيان قتل تعاقبه لاحكام قال (فاما عمد ما عمد ضرر به سلاح وما أجرى مجرى السلاح
 فالحمد من الخس وابطه انصب والمروة لمحمد والدار) لان العمد هو القصد ولا يوقف عليه
 لا بدليله وهو سعمال الآلة القاتلة فكان متعمدا فيه عند ذلك (وموجب ذلك المأثم)
 قوله تعالى ومن قتل مومنا متعمدا فجزاؤه جهنم الآخرة وقد طبق به غير واحد من السنة
 وعليه ان قد اجتمع الامه قال (ولقد) قوله تعالى كتب عليكم ان تصاص في القتلى الا انه تفيد
 بوصف العمدي به لقوله عليه السلام لعمد فود أي موجه ولا يلزم ان يمتنع بها اتسامل وحكمة
 الزجر عليها تنوقر والعقوبة المشابهة لان شرع لها دون ذلك قال (لان به فوالاولياء او
 بصالحوا) لان الحق لهم ثم هو واجب عينا وايسر لولي أحد لديه لا رضا القاتل وهو أحد قول
 الشافعي رحمه الله الا انه حق لعدول الى امال من غير مرضاة القاتل لا تعبر مدفع اللام لال
 ويجوز بدون رضاه وفي قول لو اوجب أحد هما لا به وهو يتعين باختباره لان حق العبد شرع
 جابر اوفي كل واحد نوع جبر في تغيير واما ما نؤمن من الكتاب ورد به من السنة ولان المال
 لا يصلح موحيا لدم المماثلة لقصاص يصاح لا مان وفيه من مصلحة الاحياء جبر او جبرا
 ويتعين في الخطأ وجوب المال ضرر ورة مومن لدم عن الاله دار ولا يتبين عدم قصد لولي
 هذا أخذ المال فلا يتعين مدفع اللام لال ولا كفارة فيه عند اوعند الشافعي رحمه الله تعالى لان
 الحاجة في الكفر في العمد أمس منها اية في الخطأ فكان ادعى لي بها ها واما كبرية محضة
 وفي الكفارة معنى لعبادة ولا ناط بمثلها ولان الكفارة من المقادير وتعينها في الشرع لدفع
 لادنى لا يمينها الدفع الاعلى ومن حكمه حرمان ميراث ائوله عليه السلام لاميراث اقاتل قال
 (وشبه العمد عند أي حقيقة ان يتعمد الضرب ما ليس سلاح ولا ما أجرى مجرى السلاح)
 وقال أبو يوسف ومحمد وهو قول الشافعي رحمه الله د ضرر به بجبر عظيم أو بخشبة عظيمه
 وهو غير دوشبه العمد ان يتعمد ضرره بالاب لا به يعاقب بمعنى العمدي باستعمال
 في صغيرة لا يقتل بها عاليا الما انه يقتلهم اء به كالتأديب ويحويه فكان شبه له ولا يتقاصر
 استعمال آية لا يثبت لانه لا يفصله الا اقتل كاليوسف وكالعمد اموجب القود وله قوله عليه
 السلام الا ان قتل خطأ لعمد قتل السوط والعصا وفيه مائة من الال ولان الآفة غير
 مرضوعة للقتل ولا م تعمدة فيه اذ لا يمكن استعمال على غرة من المنصود قتله وبه يحصل
 القتل عاليا قصرت العمدي تطرا الى الآلة فكان شبه العمد كالتل بالسوط والعصا الصغيرة

قال (وموجب ذلك على القواين لائمه) لانه قتل وهو فاصد في الصرب (والكفارة) لشبهه بالخطا (والدية معاطة على العاقلة) والاصل ان كل دية وجبت القتل ابتداء لا معنى يحدث من بعد فهي على العاقلة عتبر بالخطا وتجب في ثلاث سنين لقضية عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتجب معاطة وسنين صفه التعليط من بعد ان شاء الله تعالى (ويعلق به حرمان الميراث) لانه جزاء القتل والشبهه تؤثر في سقوط الفصاص دون حرمان الميراث وما لك رحمه الله ون انكر معرفه شبه العمدة فالجدة عليه ما أسلفاه قال (والخطا على نوعين خطا في القصد وهو ان يرمى شيئا بظنه صيدا فاذا هو آدمي أو بظنه حرا فاذا هو مسلم وخطا في الفعل وهو ان يرمى غرضا فيصيب آدميا وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة) لقوله تعالى فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الآية وهي على عاقلة في ثلاث سنين لما بيناه (ولائمه) يعني في الوجهين قالوا المراد ثم لقتل فاما في ما لا يجرى عن الائم من حيث ترك العزيمة والمباينة في التثبت في حال لرمي اذ شرع الكفارة يؤذن باعتبار هذا المعنى (ويحرم عن الميراث) لان فيه انما فصيح يتعلق بحرمان به بخلاف ما اذا عمد أصرب موضعا من بدنه فاخطا فاصاب موضعا آخر فاصاب حيث يجب الفصاص لان القتل قد وجد ما قصد الى بعض بدنه وجب على البدن كالحمل لواحد قال (وما أخرى مجرى لخطا مثل ائمه ينقلب على رجله فيقتله محكمه حكم الخطا في شرع واما القتل سبب كعاقلة البير وواضع الحجر في غير ملكه وموجه د تعلق فيه آدمي للدية على له اقنة) لانه سبب انما هو متعد فيه فارتل موقعا دفعا وجبت لدية (ولا كفارة فيه ولا ينفق به حرمان الميراث) وقال الشافعي رحمه الله يلحق بالخطا في أحكامه لان اشرع أرله فاللا واما ان القتل مدوم منه حقيقه فالحق به في حق الصمان فبقى في حق غيره على الاصل وهو ان كان ياتم بالحرق في غير ملكه لا ياتم الموت على قالوا وهذه كفارة ذنب القتل وكذا حرمان سببه (وما يكون شبه عمد في النفس فهو عمد وبجاسواها) لان اتلاف النفس يتبع اختلاف لائمه وما دوما لا يختص اتلافه بالائمه دون آله والله أعلم

باب ما يوجب الفصاص وما لا يوجبه

قال (لفصاص واجب قتل كل مخفون لدم على الأيد اذ قتل عمدا) اما العمدة فقاما بيناه واما حقن الدم على التأيد فاتفق شبهة لاجل وتحتق المسبوة قال (ويقتل الحر بالحر والحر بالعبد) للعمومات وقال الشافعي رحمه الله لا يقتل الحر بالعبد اذ هو له تعالى الحر بالحر وللعبد بالعبد ومن ضرورة هذه القسامة ان لا يقتل حر مبيد ولا ن مبني الفصاص

على المساواة وهي مستقيمة بين مائة وثمانون واهدا لا يطع طرفي الخطر طرفي الخلاف العبد
بالعبد لانهم ما يتوبان وبخلاف العبد حيث يقتل بالحر لانه تفاوت الى نقصان ولنا ان القصاص
يعتمد المساواة في العصمة وهي بالدين أو بلد أو ربه متوابع فيهما وجريان القصاص بين
العبدين يؤذن بانتفاء شبهة الاباحة والحق تخصيص بالذكر ولا ينفي ما عداه قال (والمسلم
بالذي) خذ العتق شافعي رحمه الله له قوله عليه السلام لا يقتل مؤمن بكافر ولانه لا مساواة
بينهما وقت الحياة وكذا الكفر مبيع وبورث شبهة ولما روي أن النبي عليه السلام قتل
مسلمما اذنى ولان المساواة في العصمة ثابتة نظرا الى التكليف والدار المبيع كفر المحارب
دون المسلم والقتل بمثله يؤذن بانتفاء شبهة والمراد بما روي لحربى لرافقه ولادعه في
عهده والعطف للمعاصرة قال (ولا يقتل بالمؤمن) لانه غير معصون بالدم على ما يبدو وكذلك
كفره باعث على الحرب لانه على قصد الرجوع (ولا يقتل الذمي بالمؤمن) لما بينا (وبقتل
المؤمن بالمؤمن) في سائر المساواة ولا يقتل استعسا بالصب المبيع (وبقتل الرجل بالمرأة
والكبير بالصغير والصحيح بالاعمى والزمن وما قص الاطراف والمجنون) لنعومات ولان في
اعتبار التفاوت فيما ورث العصمة امتناع قصاص وظهور القتلى والتفاسي قال (ولا يقتل
الرجل بانه) لقوله عليه السلام لا يقاتل ولد لولده وهو باطلاقة حجة على مالك رحمه الله في
قوله يقاتل ذابحه ذبحا ولا يسمي لاجبائه ومن لمحال أن يستحق له ذباؤه واهذا لا يجوز
به قتله وان وجدته في صف لاعداء مقاتلا أو رايا وهو محصن فان قصاص يستحقه المقتول ثم
بحلقه وارثه والجد من قبل الرجال أو النساء وان علقى هذا بغيره لابل وكذا الولد والجد من
قبل الاب أو الام قربت أم حدث لما بينا ويقتل الولد بالوالد لعدم المسقط قال (ولا يقتل الرجل
بعبد ولا مدبره ولا مكاتبه ولا يمد دوله) لانه لا يتوحد لنفسه على نفسه القصاص ولا
ولده عليه وكذا لا يقتل بعبد من بعصه لان القصاص لا يجزأ قال (ومن ورث قصاصا على
أبيه سقط) حرمة لاوة قال (ولا يستوى القصاص بالاسيف) وقال الشافعي رحمه الله
يفعل به مثل ما فعل ان كان فعلا مشروعا فان مات بالانحر رقبته لان مبنى القصاص على
المساواة ولما قوله عليه السلام لا قود بالاسيف والمراد به السلاح ولان فيما ذهب اليه استيفاء
الريادة ولو لم يحصل المقصود بقتل ما فعل فيحرق ويجب له حرز عه كأي كسر العظم قال (واذا
قتل المكاتب عمدا وليس به رث لا المولى وترك وفاقه القصاص عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا أرى في هذا قصاصا) لانه شبهة بسبب الاستيفاء
فانه الولاء ان مات حر وذاك ان مات عبدا وصار كمن قال لغيره عني هذه الحاربة تكذا وقال

المولى روحها من لا يصل له وطؤها لا اختلاف السبب كدها وطها ان حق الاستيفاء بمولى
يقبى على التقدير ان وهو مع اوم والحكم من هذا اختلاف السبب لا يقضى بى مبارعة ولا لى
اختلاف حكم ولا يبالى به اختلاف ثالث المسئلة لان حكم ملك ليمين يعاير حكم لسكاح (ولو ترك
وفاء له وارث غير المولى فلا قصاص وان اجتمعوا مع المولى) لانه شبهه من له حق لانه المولى
ان مات عبد او الوارث ان مات حر فظهر الاختلاف بين لصعاه رضى الله عنهم فى موته على
نعت الحرية او لرق بختلاف الاول لان المولى منعين فيها (وان لم يترد وفاء له ورثه احرار وجب
القصاص بمولى فى قولهم جميعا) لانه مات عبد بل ارب لا فصاح السكاه بختلاف معتق
لبعض اذا مات ولم يترد وفاء لان لعنق فى البعض لا ينفخ بالعجر (واذا قتل عبد الرهن فى يد
المرتبه لم يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمرتهن) لان المرتبه لا ملئته ولا يلبه والراهن
لو تولاه لبطل حق المرتبه فى الدين ويشترط اجتماعهما ليه فقط حق المرتبه برضاها قال (واذا
قتل ولى المعتوه ولا يبه ان يقتل) لانه من الولاية على النفس شرع الامر اجمع اليها وهو تشفى
لصدر فليبه كالانكاح (وله ان يصاح) لانه نظرى حق المعتوه وليس له ان يقرر لان فيه
ابطال حقه (وكذلك ان قطعت يد المعتوه عمدا) لما ذكرنا (ولو صى حرية لاب فى جميع
ذلك لانه لا يقتل) لانه ليس له ولاية على نفسه وهذا من قبيله ويندرج تحت هذا الاطلاق
اصاح عن النفس واستيفاء القصاص فى الطرف فانه لم يستثن الا قتل وى كتاب الصلح ان
لوصى لا يملك الصلح لانه تصرف فى النفس بالاعتياص عنه فيرل من حرية الاستيفاء ووجه
المد كورهما ان المقصود من الصلح المال وانه يجب به فده كيجب به فدا لاب بختلاف
القصاص لان المقصود التشفى وهو محض بالاب ولا يملك افعولان لاب لا يملكه لما فيه
من الابطال وهو اوى وقالوا قياسا ان لا يملك الوصى الاستيفاء فى الطرف كما لا يملكه فى
لنفس لان المقصود منه وهو التشفى وفى الاستحسان يملكه لان الاطراف يملكها مامان
لاموال فاما حلفت وفاءه بالنفس كمال على ما عرف وكان استيفاء بمنزلة لتصرف فى
لمال والصبي بمنزلة المعتوه فى هذا والقاصى بمنزلة لاب فى الصبي لا ترى ان من قتل
ولاولى له بمنزلة السلطان ولوصى بمنزلة له به قال (ومن قتل وله اولياء صغار وكبار
والكبار ان يقتلوا القاتل عمدا بى حنيفة رحمه الله وقال ابس لهم ذلك حتى يدرك الصغار) لان
القصاص مشترك بينهم ولا يمكن استيفاء البعض اعدم النجوى وفى استيفائهم الكل ابطال حق
الصغار فيؤخر اى ادراهم كما اذا كان ابن الكبير بن واحد ما غالب او كان بين المولين وله انه

حق لا ينجز الثبوت به بسبب لا ينجر أو هو الراجح واحتمال العفو من أصح من مطع فيثبت
 لكل واحد كمالا في ولاية لا يحاج بخلاف الكبيرين لأن احتمال العفو من العتب ثابت
 ومثله لمولين ممنوعه قتل (ومن ضرب رجلا بمرقته قتلته قال أصابه بالحديد قتلته وإن
 أصابه بأحد فعليه لدية) قال رضي الله عنه وهذا إذا أصابه بحديد الحديد لوجود الجرح
 فكمال السبب وإن أصابه ظهر الحديد فمذموم يجب وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله
 اعتبارا منه للآلة وهو الحديد وعنه لما يجب دبرج وهو الأصح على ما بينه أن شاء الله تعالى
 وعلى هذا الصرب ستمحات لمبرن وأما ذ ضربه بالعود فاحتمال الدية لوجود قتل النفس
 المعصومة وامتناع لفصاص حتى لا يهدر الدم ثم قيل هو بمنزلة أصاب الكبيرة ويكون قتلا
 بالثقل وفيه خلاف أبي حنيفة رحمه الله على نيتين وقيل هو بمنزلة السوط وفيه خلاف الشافعي
 رحمه الله وهي مسألة المولاة أنه أن المولاة في الصربات إلى أن مات دليل العمدية فيتحقق
 لموجب وإنما روي بنا لأن قتل خطأ عمد وروي شبه العمد الحديث ولأن فيه شبهة عدم
 لعمدية لأن المولاة قد تعمل بسايب أولعله اعتراف الفصل في حلال الضرب باب في معنى أول
 لقتل عنه وعساه أصاب المقتل وشبهه دارنة للقتل فوجب الدية قال (ومن غرق صبي
 أو بالغى البحر فلا قصاص) عند أبي حنيفة رحمه الله وقيل لا يقتص منه وهو قول الشافعي رحمه
 الله غير أن عند حماد بن عيسى في جزاء غرق كاسية من قبل لهم قوله عليه السلام من غرق
 عرقناه ولأن الآلة فأنه فاستعملها مرة لعمدية ولا مرا في لعمدية وقوله عليه السلام لا
 ن قتل خطأ لعمد قتل السوط والعصا وفي كل خطأ رش ولأن الآلة غير معدة بالقتل ولا
 مستعملة فيه لتعد استعماله فتمكنت شبهة عدم العمدية ولأن القصاص ينبت عن المماثلة
 ومنه يقال اقتص أثره ومنه لمقصه للجاملين ولا تماثل بين الجرح والقتل لصور الثاني عن
 تخريب الظاهر وكذا لا يتم المماثلة في حكمه رجلا لأن القتل بالسلاح غالب وبالمقتل نادر
 ومما راه عبيد بن رافع أو هو محمول على السياسة وقد اومت إليه أصافته في نفسه فيه وإذا امتنع
 القصاص وجبت الدية وهي على العاقبة قد ذكرناه واختلاف الروايتين في الكفارة قال (ومن
 جرح رجلا لعمد فم رل صاحب فراش حتى مات وعليه القصاص) لوجود السبب وعدم
 ما يبطل حكمه في الظاهر فاصيف إليه قال (وإذا التقى الصفتان من المماثلين والمشر كبر
 وقتل مسلم مسلما ظن به مشرك فلا فود عليه وعليه الكفارة) لأن هذا أحد نوى الخطأ على
 ما يراه والخطأ بنوعه لا يوجب القود ويوجب الكفارة وكذا لدية على ما طق به نص الكتاب
 ولما اختلفت سبوف مسلمين على اليان أبي حنيفة رضي الله عنه قضى رسول الله عليه

السلام بالدية قالوا انها تجب لدية دكاو محتضير فان كان في صف المشر كبر لا تجب القوط
عصمته فكثير سوادهم فان عليه السلام من كثر سوادهم فهو منهم قال (ومن شح نفسه
وشججه رجل وعقره أسدا وأصابته حبة فمات من ذلك كله على لا حتى تات الدية) لان فعل
الأسد والحية جنس واحد لكونه هدرافي بدسار الا آخره وفدنه نفسه هدرافي الدية معتبر في
الاخرة حتى يؤتم عليه وفي النوادر ان عند أي خبيثة ومجدرجهما الله بعمل ويصلي عليه
وعند أبي يوسف رحمه الله بعمل ولا يصلي عليه وفي شرح السير الكبير ذكر في الصلاة عليه
اختلاف المشايخ على ما كتبناه في كتاب النجس والمردوم يكن هدرامطلقا وكان جنس آخر
وفعل الاحني معتبر في لذيوا الاخرة وصارت ثلاثة اجناس فكان النفس تلفت ثلاثة أفعال
فيكون الثالث يفعل كل واحد ثلثه فيجب عليه ثلث الدية والله أعلم

فصل في قتله (ومن شهر على المسلمين سيفاً فاعلمهم أن يقتلوه) لقوله عليه السلام من شهر على
لمسلمين سيفاً فقد أطل دمه ولا يباع فسد قط عصمته ببعه ولا يهين طريقا لدفع القتل عن
نفسه فنه قتله وقوله وطبهم وقول مجدرجه لله في الجامع الصعير وهو على المسلمين أن يقتلوه
إشارة إلى الوحوب والمعنى وحوب دفع الضرر في سيرة الجامع الصعير ومن شهر على رجل
سلاحاً لئلا يؤمر أرا أو شهر عليه عصا لئلا يصر أو ماري في غير مصر فقتله المشهور
عليه عمداً فلا تثنى عليه لما بينا وهذا لان السلاح لا يثبت فيحتاج إلى دفعه القتل والعصا لصعيرة
وان كان ثبت واكر في رجل لا يباحته العوت فيضطر إلى دفعه القتل وكذا في الهار في غير
لمصر في الطريق لا يباحه العوت فاذا فيه كان دمه هدرادلو فان كان عصا لا يثبت يحتمل
أن تكون مثل السلاح عندهما قال (وان شهر المحنون على غيره سلاحاً فقتله مشهوراً عليه عمداً
فعليه الدية في ماله) وقال الشافعي رحمه الله لا تثنى عليه وعلى هدر الخلاف الصبي والدابة وعن
أبي يوسف رحمه الله لا يجب الصمان في الدابة ولا يجب في الصبي والمحنون لثاقعي رحمه الله
انه قتله دافعا عن نفسه ويعتبر بالباع الشاهر ولانه بصير محمولاً على قتله بفعله فاشبهه المكره
ولا يبي يوسف رحمه الله أن فعل الدابة غير معتبر أصلاً حتى لو تحقق لا يوجب الصمان أما دملهما
معتبر في الجملة حتى لو حققناه بحب عليهما الصمان وكذا عصمتهما الحقة أو عصمة دابة ملحق
مالكها فكان فعلهما مسموطاً للعصمة دون فعل دابة ولما أقتل شخصاً معصوماً أو أتيق مالا
معصوماً حقاً للمالك وفعل الدابة لا يصلح مسموطاً وكذا فعلهما وان كانت عصمتهما حقة
اعدم اختياراً صحيحاً وطرد لا يجب الفصلان شحقيق الفعل منها ما بخلاف

المعاقلة الباع لان به خبير اصحبه او بما لا يحكم القصاص لو حود المبيع وهو دفع الشرف فوجب
 الدية قال (ومن شمر على غيره سلاحاً لمصره فصر به ثم قتله لا تخرف على القاتل القصاص)
 معناه اذا ضر به فانصرف لانه خرج من ان يكون معار بما لا يصرف فعادت عصمته قال
 (ومن دخل عليه غيره ليلا واخرج الدرة فاتبعه وقتله ولا شيء عليه) لقوله عليه السلام قاتل
 دون مالك ولانه يباح له القتل دفاعاً لا انتقاماً فكذلك استرد دية لانهما وثأويل المستة اذا كان
 لا يتمكن من الاسترداد الا بالقتل والله اعلم

باب القصاص فيما دون النفس

قال (ومن قطع يد غيره عمداً من المفصل قطع يده وان كانت يده أكبر من اليد المقطوعة)
 لقوله تعالى والجروح قصاص وهو ينبي عن المماناة في كل ما أمكن رعايته اذ به يجب فيه
 القصاص وما لا فلا وقد أمكن في القطع من المفصل فاعبروا لا معصية بكبر اليد وصعورها لان
 منفعة اليد لا تختلف بذلك وكذلك الرجل ومارن لا تقبل لادن لا مكان رعاية المماناة قال
 (ومن ضرب عين رجل فقلعه الا قصاص عليه) لا متاع المماناة في التلع وان كانت فائمه وذهب
 ضررها فعليه القصاص لا مكان المماناة على ما قال في الكتاب نعمى له المرأة ويجعل على وجهه
 وطن رطب وتقابل عينه بالمرأة وذهب ضرؤها وهو مأثور عن جماعة من الصحابة رضي الله
 عنهم قال (وفي السن القصاص) لقوله تعالى والسن السن (وان كان سن من ينقص منه أكبر
 من سن الآخر) لان منفعة السن لا تتفاوت الصغر والكبر قال (وفي كل شجة تتحقق فيها
 المماناة القصاص) لما ائتموا قال (ولا قصاص في عظم الا في السن) وهذا اللفظ مروي عن عمر
 وابن مسعود رضي الله عنهما وقال عليه الصلاة والسلام لا قصاص في العظم والمراد غير السن
 ولان اعتبار المماناة في غير السن متعذر لاحتمال الرباداة والنقصان بخلاف السن لانه يبرر
 بالميرد ولو قلع من أصله بقلع الثاني فيتمثالان قال (وليس فيما دون النفس شبهة محمد انما هو
 محمد او خطأ) لان شبهة العمدة يعود الى الآلة والقتل هو يدى بخلاف باختلافها دون مادون
 النفس لانه لا يختلف اتلافه باختلاف الآلة فمضى لا اعمد ولا عماً (ولا قصاص في لرجل
 والمرأة فيما دون النفس ولا في الحر والعبد ولا في العبد) خلافاً لما افقى رحمه الله في جمع
 ذلك الا في الحر يقطع طرف العبد ويقتل لاطراف النفس لكونه تابعاً لها ولما
 لا طرف يسلطهم امسك لامرال فيه عدم تماثل بالتفاوت في القيمة وهو معلوم قطعاً وتقويم
 لشرع فامكن اعتباره بخلاف تفاوت في البطش لانه لا صلابة فاعتبر أصله وبخلاف
 لا نفس لان المتلف ازهاق لروح ولا تفاوت فيه (ويجب القصاص في الاطراف بين المسلم

والكافر) لا تساوى بينهما في الارش فان (ومن قطع لرجل من نصف الساعد وجرحه
جائفة فبرأ منها فلا قصاص عليه) لانه لا يمكن اعتبار الممانعة فيه الاول كسر العظم ولا ضابط
فيه وكذا لبرء ما در في قصصى الثاني الى اهلان ظاهر اقال (واذا كانت يد المقتوع صعبة ويد
لقاطع شلاء أو ناقصة الاصابع فلقطوع الخيار ان شاء قطع اليد لمعية ولا شيء له غيرها وان شاء
أخذ الارش كاملا) لان استيفاء الحق كما لا متعذر له أن يتجور بدون حقه وله أن يعدل الى
لعوض كاملا على اذا اصرم عن ابدى الناس عند الاتلاف ثم اذا استوفاه ناقصا فقد رضى به
ويسقط حقه كما دارضى بالردي مكان الحديد (ولو سقطت لمؤنة قبل اختيار المجنى عليه أو قطعت
طما فلا شيء له) عند الان حقه متعين في القصاص وانما ينتقل الى المال باختياره فيسقط
بقواته بخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من قصاص أو مرفقة حيث يجب عليه الارش لانه أوفى به
حقا من شدة فاصارت سالمة له معنى قال (ومن شج رجلا فاستوعفت الشجرة ما بين قرنيه وهي
لا تستوعب ما بين قرني الشاج فلما شجرج بالخيار ان شاء قص مقدار شجته يبتدى من أى
الخاتمين شاء وان شاء أخذ الارش) لان الشجرة موجهة لكونها مشينة فقطير داد الشين بزيادتها
وفي استيفائه ما بين قرني الشاج زيادة على ما فعل ولا يلحقه من الشين باستيفائه قدر حقه ما يبلغ
لمشجرج فينتقص ويخير كفى الشلاء والصحة في عكسه بخير أيضا لانه يتعذر الاستيفاء
كما لا يتعدى الى غير حقه وكذا اذا كانت الشجرة في طول الرأس وهي بأخذ من جهته الى قفاها
ولا يبلغ الى قفا الشاج فهو بالخيار لان لمعنى لا يختلف قال (ولا قصاص في اللسان ولا في الذكر
عن أى يوسف رحمه الله انه اذا قطع من أصله يجب لانه يمكن اعتبار المساواة ولما انه ينقبض
وينبسط فلا يمكن اعتبار المساواة (لا ترفع الحشفه) لان موضع القطع معلوم كالمفصل ولو
قطع بعض الحشفه أو بعضه كرفلا قصاص فيه لان البعض لا يعلم مقداره بخلاف الادن اذا
قطع كله أو بعضه لانه لا ينقبض ولا ينبسط وله حد مرف فيمكن اعتبار المساواة والحشفه
دا استقصاها بالقطع يجب القصاص لا يمكن اعتبار المساواة بخلاف ما اذا قطع بعضها
لانه يتعدى اعتبارها

فصل في (واذا اصططح القاتل وأولياء القاتل على مال سقط القصاص ووجب المال قليلا
وكان أو كثيرا) لقوله تعالى ومن عني له من أحبه نئي الآية على ما قيل نرات الآية في الصلح
قوله عليه السلام من قتل له قاتل الحديث والمراد والله أعلم الاحد بالرصاص على ما بيناه وهو
الصلح بعينه ولانه حق ثابت ورثه يجري فيه لاسقاط عفو فكذلك تعويضه لاشتماله على
احسان لاولياء واحباء القاتل فيجوز با ترصى والقبيل والكثير فيه سواء لانه ليس فيه نص

مقدرة قوص الى اصطلاحهما كاخلع وعيره ورلم يدكروا حالا ولا مؤخلا وهو حال لانه مال
واجب بالعدو والاصل في امثاله لم يول نحو المهر واثمن بخلاف الدية لانها ما جبت بالعقد قال
(وان كان القتلى حرا وعبد فامر المهر ومولى العبد رجلان يصالح عن دمهما على ألف
درهم ففعل فالألف على المهر ومولى العبد نصفان) لان عقد الصلح أضيق اليهما (واذا عفا
احد الشركاء من لدم أو صالح من نصيبه على عوض سقط حق الباقي عن القصاص وكان لهم
نصيبهم من الدية) وأصل هذا ان القصاص حق جميع الورثة وكذا الدية فلا مال لك
والشافعي رحمه الله في لزوجين هما ان الوراثة خلافة وهي بالنسب دون السب لا بقطاعه
الموت ولما انه عليه السلام امر بنورث امرأة أشيم الضبائي من عقل زوجها أشيم ولانه حق
يجري فيه الارث حق ان من قتل به انسان فمات أحدهما عن ابن كان القصاص بين الصباي
وابن الابن فينبئ لسائر لورثة ولزوجة تبقى بعد الموت ككافي حق لارث أو ثبت بعد الموت
مستندا الى سببه وهو المرح وذات ثبت بجميع فكل منهم يمكن من الاستيفاء والاستقاط
عفو أو صلحا ومن ضرر ورر سقوط حق لبعض في قصاص سقوط حق الباقي فيه لانه لا ينجع
بختلاف ما اد قتل رجلين وعفا أحد لوليين لان الواجب هناك قصاصان من غير شبهة
لاختلاف القتل والمقتول وهما واحد لا اتحاد هما واد سقط القصاص بقلب نصيب الباقي
مالا لانه امتنع لمعنى راجع الى القاتل وليس لمعنى شيء من المال لانه أسقط حقه بقوله ورضاه
ثم يجب ما يجب من المال في ثلاث سنين وقال رحمه الله يجب في سنتين فيما اذا كان بين
الشريكين وعفا أحدهما لان الواجب نصف الدية يعتبر بما ذاقطعت يده خطأ وانما ان هذا
بعض بدل لدم وكفه مؤجل الى ثلاث سنين وكذلك به صفة والواجب في البدل بدل الطرف وهو
في سنتين في الشرع ويجب في ماله لانه عمدة قال (واد قتل جماعة واحد عمدا اقتض من جميعهم)
لقول عمر رضي الله عنه فيه لو غملا عليه أهل صنعا اقتلهم ولان القتل بطريق التغالب غالب
والقصاص مزرعة لاسفها فيجب تحقيق الحكمة للاحياء (واد قتل واحد جماعة فحضر أولياء
لمقتولين قتل الجماعة ولا شيء لهم غير ذلك فان حضر واحد منهم قتل له وسقط حق الباقي) وقال
الشافعي رحمه الله يقتل بالاول منهم ويجب للباقيين المال وان احتموا ولم يعرف لاول قتل لهم
وقسمت الديارات بينهم وقيل يضرع بينهم فيقتل لمن خرجت فرقة له ان لم يوجد من الواحد
قتل اب والذي تحقق في حقه قتل واحد فلا مال وهو العياض في الفصل الاول لانه عرف
بالشرع وما ان كل واحد منهم قاتل وصف الكمال فجاء لهما مال أصله لفصل الاول ولو لم يكن
كذلك لما وجب القصاص ولانه واحد من كل واحد منهم مخرج صالح لانه حق وبضاف الى كل

جميعا) ولا يصل فيه ن الجمع بين الجزئات وجب ما أمكن تنميها لدول لأن أصل في لاعم
 يقع بضرب ثبات معاقبه وفي اعتبار كل ضربة بنفسها حص الحرج لأن لا يمكن الجمع فيعطى
 كل واحد حكم غده وقد تعدد الجمع في هذه لفصول في الأدب باختلاف حكم الفعلين وفي
 لا تخو بن الاختلاف البرء وهو قاطع للسراية حتى لو لم يتخلل وفر نجاسا بان كاحطأين بجمع
 بالاجتماع لا مكان الجمع واكتفى بديه واحدة (وان كان قطع بده عمدانم قتله عمدا قبل أن يبرأ
 بده فان شاء لا امام قال قطعوه ثم قتلوه ون شاء قبل قتلوه) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله
 وقال لا يقتل ولا تقطع بده لأن الجمع ممكن لتجانس الفعلين وعدم تداخل البرء فيجمع بينهما وله
 أن الجمع متعذرا ما لا خلاف بين هذين للمذهب لأن الموجب لقودوه هو بعمد المساواة في
 الفعل ودست بان يكون القتل بالقتل والقطع بالقطع وهو متعذر اولان الجزية قطع اضاعة السراية
 في لقطع حتى لو صدر من شخصين يجب لقود على المطارق صار كتحلل البرء بخلاف ما اذا قطع
 وسرى لأن الفعل واحد وبخلاف ما اذا كانا حطأين لأن الموجب لذية وهي بدل النفس من غير
 اعتبار المساواة ولأن أرش ليد بما يجب عند استحكام أثر الفعل وذلك بالحر لقاطع للسراية
 فيجتمع ضمان الكل وضمان الجزية في حاة واحدة ولا يجتمعان اما لقطع والقتل قصاصا
 يجتمعان قال (ومن ضرب رجلا مائة سوط فبرأ من سبعين ومات من عشرة ففيه ذية واحدة)
 لانها برأ منها لا تبقى معتبرة في حق الارش وان بقيت معتبرة في حق التعزير فيبقى
 الاعتبار للشرة وكذلك كل جرحة بدمت ولم يبق لها أثر على أصل أبي حنيفة رحمه الله وعن
 أبي يوسف رحمه الله في مثله حكرو مائة عدل وعن محمد رحمه الله نجب أجرة الطبيب (وان
 ضرب رجلا مائة سوط وجرحته وبقي له أثر نجب حكومة لعدل) لبقاء الأثر والارش انما
 يجب باعتبار الأثر في النفس قال (ومن قطع يدرجل دفعا لمقطوعة بده عن القطع ثم مات من
 ذلك فعلى القاطع ذية في ماله ون عفا عن لقطع وما يحدث منه ثم مات من ذلك فهو عفو عن
 النفس ثم ان كان حطأ فهو من المثلث وإن كان عمد فهو من جرح المال) وهذا عند أبي حنيفة
 رحمه الله ولا داعي عن القطع فهو عفو عن النفس أيضا وعلى هذا الخلاف اذا عفا عن
 لشجة ثم سرى الى النفس ومات لهما ن لعفو عن لقطع عفو عن موجه وموجه لقطع لو
 قصص أو القتل اد سرى فكان لعفوه عفو عن أحد موجه أزهما كان ولأن اسم القطع
 يتناول الساري والمقتصر فيكون لعفو عن القطع عفو عن ذرية وصار كما د عفا عن الجناية
 فانه يتناول الجناية السارية والمقتصرة كذا هو منه ن سبب لضمه ن قد تحقق وهو قتل نفس
 معصومة متقومة والعفو لم يتناول م صرحه لانه عفا عن القطع وهو غير القتل والسراية

بين ان لو اقع قتل وحقه فيه ونحن لو جرحه ما كان يشعئى ان يحجب القصاص وهو القياس
 لانه هو لموجب العمد الا ان في الاستحسان نجح له لان صورة لعفو أو رثت شبهة وهي
 در ثمة القود ولا سيم ان اسارى نوع من القطع وان السراية صفة له بل السارى قتل من
 لا بداء وكذا الامور حله من حيث كونه قطة ولا يتناولها لعفو بخلاف العفو عن الجنابة لانه
 سم جنس وبخلاف العفو عن اشجة وما يحدث منها لانه صريح في العفو عن سرية والقتل
 ولو كان القطع خطأ فقد اجراه مجرى العمد في هذه الوجوه وقا بخلاف آدن بذلك اطلاقه الا
 به ان كان خطأ فهو من الثلث وان كان عمدا فهو من جميع المال لان موجب العمد القود ولم
 يتعلق به حق الورثة لانه ليس بمال فصار كما اذا اوصى باعارة ارضه اما لحظ فموجب المال
 وحق الورثة يتعلق به فيعتبر من الثلث قال (واذا قطعت لمرأة بمرجل فتزوجها على يده ثم مات
 فلها مهر مثلها وعلى عاقلة الدية فان كان خطأ وان كان عمدا ففي مالها) وهذا عند ابي حنيفة
 رحمه الله لان العفو عن البتة لا يمكن عفو عما يحدث منه عنده فالزوج على اليد لا يكون
 تزوجا على ما يحدث منه ثم القطع اذا كان عمدا يكون هذا تزوجا على القصاص في الطرف وهو
 ليس مال فلا يصلح مهر لاسيما على تقدير السقوط فيجب مهر المثل وعليها الدية في مال
 لان التزوج وان كان يتضمن العفو على ما بين ان شاء الله تعالى لكن عن القصاص في الطرف
 في هذه الصورة واذا امرى بينه قتل نص لم يتاونه لعفو فتجب الدية وتجب في مالها لانه
 عمدا والقياس ان يحجب القصاص على ما بينا واذا وجب مهر المثل وعليها الدية تقع المقاصة
 ان كانا على السواء وان كانا في الدية فضل ترده على الورثة وان كان في المهر فضل ترده الورثة
 عليها واذا كان القطع خطأ يكون هذا تزوجا على ارش اليد واذا امرى ابي النفس بينه لا ارش
 اليد وان المسمى معدوم فيجب مهر المثل كما اذا تزوجها على ما في اليد ولا شيء فيها ولا ينقصان
 لان الدية تجب على العاقلة في الخطا والمهر لها قال (ولو تزوجها على اليد وما يحدث منها او على
 الجنابة ثم مات من ذلك والقطع عمدا فلها مهر مثلها) لان هذا تزوج على القصاص وهو لا يصلح
 مهر فيجب مهر المثل على ما يراه وصار كما اذا تزوجها على خمر أو نيزير ولا شيء عليها لانه
 جعل القصاص مهر امة رضى به فوطئها بمهره لم يفسد أصله كما سقط القصاص بشرط ان
 يصير مالا به بسقط أصلا (وان كان خطأ برقع عن العاقلة مهر مثلها ولهم ثلث ما ترك وصية) لان
 هذا تزوج على الدية وهي تصلح مهر لانه غير بقدر مهر المثل من جميع المال لانه مرض
 مرض الموت والتزوج من الخارج لاصابة ولا يصح في حق له بادة على مهر المثل لانه محابة
 ويكون وصية فبرقع عن العاقلة لانهم يتعمدون عنها من المحال ان ترجع عليهم بموجب

جنايتها وهذه الزيادة وصية لهم لا لهم من أهل توصية لهم ليسوا بقتلة فان كانت تخرج
من الثلث تسقط وان لم تخرج يسقط ثلثه وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله كذلك الجرايم فيما
اد تروجهما على اليد لان العفو عن البدع عفو عما يحدث منه عندهما فانفق جوابهما في الفصلين
قال (ومن قطعت يده فاقص له من البدن مائة ينفذ المقتص لاحقه منه) تبين ان الجناية
كانت قتل عمد وحق المقتص له القود واستيفاء القطع لا يوجب سقوط القود كمن له القود اذا
استوفى طرف من عليه القود وعن أبي يوسف رحمه الله انه يسقط حقه في القصاص لانه لما أقدم
على القطع فقد أبرأه عما وراءه ونحن نقول انما أقدم على القطع ظاننا ان حقه فيه وبعد السراية
بين انه في القود فلم يكن مبرأ عنه بدون العلم به قال (ومن قتل وليه عمدا فقطع يده ثم عفا
وقد قضى له بالقصاص أو لم يحضر فاعطى فاطمأنت يده عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا شيء
عليه) لانه استوفى حقه ولا يضمنه وهذا لانه استحق اتلاف النفس بجميع أجزائها ولهذا لو لم
يعف لا يضمنه وكذا اذا سرى وما أبرأ أو ما عفا وما سرى أو قطع ثم حررقه قبل البرء أو
عده وصار كذا كان له قصاص في الطرف فقطع أصابعه ثم عفا لا يصح من الأصابع وله ان يستوفى
غير حقه لان حقه في القتل وهذا قطع واباه وكان القياس ان يوجب القصاص لانه سقط للشبهة
أن له ان ينفذه تبعاً واذا سقط وجب المال وانما لا يجب في الحال لانه يحتمل ان يصير قتلاً
بالسراية فيكون مستوفياً حقه ومثل القصاص في النفس ضروري لا يظهر الا عند الاستيفاء
أو العفو أو الاعتياض لما انه تصرف فيه فاما قبل ذلك لم يظهر لعدم الضرورة بخلاف ما اذا
سرى لانه استيفاء وما اذا لم يعف وما سرى قلنا انما يتبين كونه قطعاً بفريق حق بالبرء حتى لو قطع
وما عفا وبرأ الصحيح انه على هذا الخلاف واذا قطع ثم حررقه قبل البرء فهو استيفاء
ولو حرز بعد البرء فهم وعلى هذا الخلاف هو الصحيح والأصابع وان كانت تابعة قياساً بالكف
فالكف تابعة لها غرضه بخلاف الطرف لانها تابعة لنفس من كل وجه قال (ومن له القصاص
في الطرف اذا استوفاه ثم سرى الى النفس ومات يضمن دية لنفسه عند أبي حنيفة رحمه الله
وقال لا يضمن) لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقييد بوصف السلامة لما فيه من
سد باب القصاص اذا احتراز عن السراية ليس في وسعه فصار كالامام والبراغ والحجج
والمأثور بقطع اليد وله ان ينفذ حقه لان حقه في لقطع وهذا وقع قتلاً وهذا الوقع ظاهراً كان
قتلاً لانه جرح أفضى الى فوات الحياة في مجرى العادة وهو مسمى القتل لان القصاص
سقط للشبهة فوجب المال بخلاف ما استشهدا به من المسائل لانه مكلف بها بالفعل اما تقلد
كالامام أو عقدا كافي غيره منها ولو احيات لا تقيد بوصف السلامة كالرمي الى الحربي وفيما

بحق فيه لا الترام ولا وجوب اذ هو مندوب الى العفو فيكون من باب الاطلاق فاشبه الاصطباح
والله اعلم بالصواب

باب الشهادة في القتل

قال (ومن قتل وله اثنان حاضرون غائب فاقام الحاضر البيعة على القتل ثم قدم الغائب فانه يعيد
لبيته) عند أبي حنيفة وقال لا يعيد وان كان خطا لم يعدها بالاجماع) وكذلك الذين يكون ليهما
على آخرهما في الخلافة ان القصاص طريقه طريق الورثة كالدين وهذا لانه هو من عن
نفسه فيكون المثلث فيه لمن له المثلث في المعوض كأي الديه ولهذا لو انقلب ما لا يكون للميت ولهذا
يسقط بعقوبه بعد الجرح قبل الموت وينتصب أحد الورثة خصما عن الباقيين وله ان القصاص
طريقه طريق الخلافة دون الورثة الا ترى ان مثل القصاص يثبت بعد الموت والميت ليس من
أهله بخلاف الدين والديه لانه من أهل المثلث في الاموال كما اذا نصب شيعة فتعقل بها صيد بعد
موته فانه يملكه واذا كان طريقه لاثبات انشاء لا ينتصب أحدهم خصما عن الباقيين فيعيد
البيعة بعد حضوره (فان كان أقام القاتل البيعة ان الغائب قد عفا فالشاهد خصم ويستقط
القصاص) لانه ادعى على الحاضر سقوط حقه في القصاص الى مال ولا يمكنه اثباته الا باثبات العفو
من الغائب فينتصب الحاضر خصما عن الغائب (وكذلك عيدين رجلين قتل عمدا واحدا الرجلين
غائب فهو على هذا) لما بيناه قال (فان كانت الاولياء ثلاثة فشهد اثنان منهم على الآخر انه قد
عفا فشهادتهما باطلة وهو عفو منهما) لانهما يجبران بشهادتهما الى أنفسهما مغفرا وهو
انقلاب القود مالا (فان صدقهما القاتل فالديه بينهما اثلاثا معناه اذا صدقهما وحده لانه لما
صدقهما فقد أقر بثلاثي الديه لهما فصح اقراره الا انه يدعى سقوط حق المشهود عليه وهو
شكر فلا يصدق ويقرم نصيبه (وان كذبهما فلا تثبت لهما ولا آخر ثلث الديه) معناه اذا كذبهما
القاتل ايضا وهذا لانهم ما أقر اعلى أنفسهم ما يسقط لقصاص فقبل رادعيا انقلاب نصيبهما مالا
ولا يقبل الا بحجة وينقلب نصيب المشهود عليه مالا لان دعواهما العفو عليه وهو ينكر بمنزلة
انشاء العفو منهما في حق المشهود عليه لان سقوط القود مضاف اليهما وان صدقهما المشهود
عليه وحده غرم القاتل ثلث الديه للمشهود عليه لا قراره له بذلك قال (واذا شهد المشهود انه
ضربه فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القود اذا كان عمدا) لان الثابت بالشهادة كالثبات
معانسه وفي ذلك القصاص على ما بيناه والشهادة على قتل العمد تتحقق على هذا الوجه لان

لموت بسبب الصرب انما يعرف ان صار بالصرب صاحب ورش حتى مات وتاويله 'اشهدوا
 انه ضربه شئ جارح قل (وادا) اختلف شاهدان لقتل في لام او في البلد او في الذي كان به
 القتل فهو باطل) لان القتل لا يحد ولا يكرر في نفس في زمان او في مكان غير القتل في زمان او
 مكان آخر و لقتل بالعصا غير اصل بالسلاح لان شئ عمد ولاول شبه العمد ويختلف
 احكامهما فكان على كل قتل شهادة فرد (وكذا ادوال احدهما فله عصا وقيل لا آخر لا ادري
 ماى شئ قتله فهو باطل) لان المطلق عابر بالمقيد قل (وان شهدا نه قتله وقلا لا ندري ماى شئ
 قتله ففيه الدية استعسانا) والقياس ان لا تقبل هذه لشهادة لان القتل يختلف باختلاف الآلة
 فجعل المشهود به وجه الاستحسان انهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس بمجمل ويجب اقل
 موجبه وهو الدية ولانه يحمل جملهم في شهادة على اجسامهم بالمشهود عليه ستر عليه
 وأولوا كذبهم في شئ العلم بظاهر ماورد باطلاقة في اصلاح ذات البين وهذا في معناه ولا يثبت
 لاختلاف بالشئ وتجب لدية في ماله لان الاصل في الفعل العمد ولا يلزم العاقبة قال (وادا) اقر
 رجلان كل واحد منهما انه قتل فلا ماضل لولى قتلتهما جميعا فله ان يقتلهم وان شهدوا على
 رجل انه قتل فلا ماوشهد آخرون على آخر بقتله وقال لولى قتلتهما جميعا باطل ذلك كله) والفرق
 ان الاقرار والشهادة يتناول كل واحد منهما وحوادث كل القتل وحوادث القصاص وقد حصل
 لتكذيب في الاولى من المنزلة وفي الثانية من المشهود له غير ان تكذيب المقر له المقر في بعض
 ما اقربه لا يبطل قراره في الباقي وتكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به يبطل شهادته
 أصلا لان التكذيب تفسيق وفسق الشاهد يمنع قبول ما فسق المقر لا يمنع صحة الاقرار
 في ابى اعتبار حصة لقتل

قال (ومن رمى مسلما فارتد المرمى اليه والعباد بالله ثم وقع به السهم فعلى الرامي الدية عند اى
 حذيفة رحمه الله وقال لا شئ عليه) لانه بالارادة استنط قوم نفسه فيكون مبرئا للرامي
 من رميه كما دأبوا - الحرح قبل الموت وبه ناصا بحب نفسه وهو لرمى اذ لا فدا
 منه بعده فاعتبر حصة رضى ورمى به وها متقوم وطه فاعتبر حصة رضى في حق الحن حتى
 لا يحرم ردة الرامي بعد لرمى وكذا في حق التكفير حتى جارح قبل الموت والفعل ون
 كان عمدا فاله وفسط للشبهة ووجبت لدية (ولو رمى ليه وهو مرتد فاسلم ثم وقع به السهم ولا شئ
 عليه في قوطم جميعا وكذا اذا رمى حربيا فاسلم) لان لرمى ما اعتقد موحبا لضممان لعدم يقوم
 لكل فلا ينقلب موحبا لصيرورته متفوما بعد ذلك قال (وان رمى عبدا فاعتقه مولاه ثم وقع

لهم به عليه قيمته موسى) عند أبي حنيفة رحمه الله (وقل محمد رحمه الله عليه وصل
ما بين قيمته مرميا في غير رمي وقول أبي يوسف رحمه الله مع قول أبي حنيفة رحمه الله له ان
العتق قاطع للسراية واذا انقطعت بقي مجرد لرمي وهو حنابة ينتقص بها قيمة المرمى اليه
الاصافة الى ما قبل الرمي فيجب ذلك ولما به صير قتل من وقت الرمي لان فعله الرمي وهو
مما لو في تلك الحالة فيجب قيمته بخلاف نطق والجرح لانه اتلاف بعض المحل وانه يوجب
الصمان للمولى وبعد السراية لو وجب شيء لو حب للعبد فتصير له هابة مخالفة لبدية اما
الرمي قبل الاصابة ليس بالاف شيء منه لانه لا أثر له في المحل وانما قلت لرغبات فيه فلا يجب به
ضمان فلا تخالف الهابة ولبدية فيجب قيمته للمولى ورحمته الله وان كان يحالف في
وجوب اقيمة طرا الى حابة لاصافة بالحجة عليه ما حققناه قال (ومن قضى عليه بالرجم
ورماه رجل ثم رجع أحد الشهر ونم وقع في الحجرة ولا شيء على الرمي) لان المعتبر حالة الرمي وهو
مباح الدم فيها (واداري المحرم صيد ثم أسلم ثم وقعت الرمية بالصيد لم يؤكل وان رماه وهو
مسلم ثم تمجس والعياذ بالله أكل) لان المعتبر حال الرمي في حق الحلق والحكمة اذ الرمي هو
لذا كذا فتعتبر الهابة وانسلا بها عنده (ولو رمى لمحرم صيد ثم حل فوكت الرمية بالصيد رت عليه
بخزاء وان رمى حلال صيد ثم أحرم ولا شيء عليه) لان الصمان انما يجب بالعدي وهو
رميه في حالة الاحرام وفي الاول هو محرم وقت الرمي وفي الثاني حلال فلهذا اختلفوا
والله أعلم بالصواب

كتاب الدييات

قال (وفي شبه العمدية معاطة على لعافته وكفارة على لعان) وورد في أول الجايات قال
وكفارته عتق رقبة مؤمنة) لقوله تعالى فمحرر برقة مؤمنة الآية (فان لم يجد
وصيام شهرين متتابعين) مدا نص (ولا يحرق به لاطعام) لانه لم يرد به نص والمعادير
تعرف الوقف ولا يجعل المدكور كل لو يجب بحرف الفاء اراكوه كل المدكور على
ما عرف (ويجزئه رصيع أحد أو به مسلم) لانه مسلم هو اظاهر بسلامة طرده (ولا يحرق
ما في البطن) لانه لم عرف حبه ولا سلامته قال (وهو لكفارة في خطأ) لما تلوا (ودبته
عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله مائة من لال ربا عا جس وعشرون بنت
مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة)
وقال محمد والشافعي ورحمهما الله الاثنا الاثون جذعة واثنون حقة وأربعون ثبسة كلها
حلفات في طونها اولادها نقره عليه السلام الان قبل حل خطا العمدة قبل السوط ولعصا

وفيه مائة من الابل أربعون منها في بصرى أولادها وعن عمر رضى الله عنه ثلاثون حقة
 وثلاثون جذعة ولان دية شبه العمد أعظم وذلك في ما قتلنا ولما قوله عليه السلام في خمس
 لمؤمن مائة من الابل ومار وباء غير ثابت لاختلاف الصحابة رضى الله عنهم في سعة التخليط
 وابن مسعود رضى الله عنه قال بالنعل ط ارباعا كذا ذكرنا وهو كل مردوع فيعارضه قال (ولا
 يثبت النعل بط الا في الابل خاصة) لان التوقيف فيه فان قضى بالدية في غير الابل لم يلفظ لما
 قلنا قال (وقيل لخطا نجيب به لدية على العاقلة والكفارة على القاتل) لما بينا من قبل قال
 والدية في الخطا مائة من الابل اثناسا عشرون انت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن
 مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة) وهذا قول ابن مسعود رضى الله عنه وانما أخذنا
 بحسن والشافعي به لرؤيته أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في قتل خطأ اثناسا على ما نحو
 ما قال ولان ما قلناه أحق فكان لبق بحالة الخطا لان الخطا طي معدور غير ان عند الشافعي رحمه
 الله يقضى بعشرين ابن لبون مكان ابن مخاض والحجة عليه ما روناه قال (ومن العين
 ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم) وقال الشافعي رحمه الله من الورق اثناسا عشر ألفا لما
 روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى ولنا ما روى عمر رضى الله عنه
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في قتل عشرة آلاف درهم وتأويل ما روى أنه قضى
 من دراهم كان ورثها ورث سنة وقد كانت كذلك قال (ولا تثبت الدية الا من هذه الانواع
 الثلاثة عند أي حنيفه رحمه الله وقال منها ومن لبق ما ثمانية ومن الغنم ألفا شاة ومن الخيل
 ما ثمانية كل حقة توبان) لان عمر رضى الله عنه هكذا جعل على أهل كل مال منها وله أن التقدير
 بما يستقيم بشئ معلوم المالية وهذه الاشياء بمجولة لمالية ولهذا لا يقدر بها ضمان والتقدير
 بالابل عرف بالانار امت هورة وعد منها ما في غيرها ودكر في الماقل انه لو صالح على الزيادة على
 ما في حلة أو ما في نفرة لا يجوز وهذا آية التقدير بذلك ثم قيل هو قول الكل فيرفع الخلاف
 وقيل هو قولها خاصة قال (ودية المرأة على انصف من دية الرجل) وقد ورد هذا اللفظ موقوفا
 على علي رضى الله عنه وهو فوعاى النبي صلى الله عليه وسلم وقال الشافعي رحمه الله مادون
 اثلث لا ينصف وامامه به ريد بن ثابت رضى الله عنه والحجة عليه ما روينا وعمومه ولان
 حالها انقص من حالة الرجل ومنفعة أقل وقدرها أثر النقصان بالنصف في النفس فكذلك في
 طرافها وأجزائها اعتبارا بها وبالثلث وما فوقه قال (ودية المسلم والذمي سواء) وقال الشافعي
 رحمه الله دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم وقال
 مالك رحمه الله دية اليهودي والنصراني ستة آلاف درهم لقوله عليه الصلاة والسلام عقل

لكافر صنف عقل الملم ولم ياكل عنده اثنا عشر ألفا وللشافعي رحمه الله ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية النصراني واليهودي أربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمانمائة درهم ولنا قوله عليه الصلاة والسلام دية كل ذي عمة في عهد الف دينار وكذلك قضى أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وما رواه الشافعي رحمه الله لم يعرف رواية ولم يذكر في كتب الحديث وما رواه ابنه أشهر مما رواه مالك رحمه الله فانه طهر به عمل الصمعة رضي الله عنهم والله أعلم

(فصل في ما دون النفس) قال (وفي النفس الدية) وقد ذكرناه قال (وفي المارن الدية وفي اللسان الدية وفي الذكرا الدية) والاصل فيه ما روى سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في النفس الدية وفي اللسان الدية وفي المارن الدية وهكذا هو في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حرم والاصل في الاطراف به اذ اوت جنس المنفعة على الكمال أو ازال جالا مقصودا في الآدمي على الكمال يجب كل الدية لانلاوه النفس من وجه وهو ملحق بالانلاف من كل وجه تنظيما لا آدمي وأصله فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم الدية كله في اللسان والانف وعلى هذا تنسحب فروغ كثيرة فنقول في لائق دية لانه أرل الجبال على الكمال وهو مقصود وكذا اذا قطع المارن أو لارنية لماد كرنا ولو قطع المارن مع القصبة لا يزداد على دية واحدة لانه عضو واحد وكذا اللسان لقوت منفعة مقصودة وهو المطق وكذا في قطع بعضه اذا منع الكلام لقوت منفعة مقصودة وان كانت الآلة قائمة ولو قدر على التكلم ببعض الحروف قيل تقسم على عدد الحروف وقيل على عدد حروف تتعلق باللسان فيقدر ما لا يقدر تجب وقيل ان قدر على اداء اكثرها تجب حكومة عدل لمصوول لادها مع الاختلال وان عجز عن اداء الاكثر يجب كل الدية لان الظاهر انه لا يحصل منفعة الكلام وكذا الذكرا لانه لقوت منفعة الوطء والايلا واستمسك البول والرمي هو وفق المساء والايلاج الذي هو طريق الاعلاق عادة وكذا في الحشفة الدية كاملة الحشفة أصل في منفعة الايلاج والدفق والقصبة كالتابع له قال (وفي العقل اذهب بالضرب لدية) اقوات منفعة الادراك اذ به ينفع نفسه في معاشه ومعاذه (وكذا اذا هسمعه أو بصره أو شممه أو ذوقه) لان كل واحد منها منفعة مقصودة وقد روى أن عمر رضي الله عنه قضى بأربع ديات في ضربة واحدة ذهب بها العقل والكلام والسمع والبصر قال (وفي الحية داحضة فلم تبت الدية) لانه

يقوت به مصفحة الجمال قال (وفي شعر الرأس الدية) لما قال ما ثبت وهو قول الشافعي رحمه الله
 تجب فيها حكومة عدل لأن ذلك زيادة في الآمن ولما يخلق شعر الرأس كله وللحبيبة
 مصفها في بعض البلاد وصار كشعر الصدر والسان ولما يجب في شعر العبد نقصان القيمة ولما
 من اللحية في وقتها جمال وفي حلقها تقويتهم على التكامل فتجب لدية كباقي الأجزاء الشخصية
 وكذا شعر الرأس جمال ألا ترى أن من عده حلقه يتكلم في ستره بخلاف شعر الصدر
 والسان لأنه لا يتعلق به جمال وإنما لدية لعبد فمن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجب فيها كمال
 القيمة والتفريع على الظاهر أن المقصود بإعبد لمنفعة بالاستعمال دون الجمال بخلاف الطر
 قال (وفي الشارب حكومة عدل وهو الأصح) لأنه تابع للحبة فصار كباقي أطرافها (ولحية
 الكوسج أن كان على دقته شعران معدودة فلا شيء في حلقه) لأن وجوده يشبه ولا يبرئ منه
 (وإن كان أكثر من ذلك وكان على الخد والذقن جمال كونه غير متصل ففيه حكومة عدل) لأن
 فيه بعض الجمال (وإن كان متصلا ففيه كمال لدية) لأنه ليس بكوسج وفيه معنى الجمال وهذا
 كله إذا فسد المصبت فإن ثبت حتى لا يروى كما كان لا يجب شيء لأنه لم يبق أثر الحناية ويؤدب على
 رتبه كما لا يحل وإن ثبت بمصا ومن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجب شيء في الحرا لانه يزيد
 جمالا وفي العبد تجب حكومة عدل لأنه يهين قيمته وعندهما تجب حكومة عدل لأنه في غير
 أوائه يشبه ولا يبرئ منه وينوي لعدم الطمأ على هذا الجمهور (وفي الحاحبين لدية وفي
 أحدهما نصف لدية) وعندما انشأ الشافعي رحمه الله تجب حكومة عدل وقد مر الكلام فيه
 في اللحية قال (وفي العينين لدية وفي اليدين لدية وفي الرجلين لدية وفي الشفتين لدية وفي
 لاديين لدية وفي لائتين لدية) كذا روي في حديث سعيد بن مسيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 (وفي كل واحد من هذه الأشياء نصف لدية) وفيما كتبه أبي عبد الله عليه السلام لعمر بن حزم وفي
 لعينين لدية وفي أحدهما نصف لدية ولأن في تقويتها اثنين من هذه الأشياء فتقويتها جنس
 لمنفعة أو كمال الجمال فيجب كل لدية وفي تقويتها أحدهما تقويتها نصف ويجب نصف لدية
 قال (وفي لدية المرأة لدية) لما فيه من تقويتها جنس المنفعة (وفي أحدهما نصف لدية المرأة)
 لما فيها بخلاف لدية الرجل حيث تجب حكومة عدل لأنه ليس فيه تقويتها جنس المنفعة
 والجمال (وفي حلق المرأة لدية كاملة) أفوات جنس منفعة لأصاوغ ومالك اللبس (وفي
 أحدهما نصفها) لما فيها من (وفي أشعار العينين لدية وفي أحدها ربع لدية) قال رضي الله
 عنه بحتمل أن مراده الأهدب مجرا كذا كرم محمد رحمه الله في الأصل للمجاورة كالراية
 المقربة وهي حنيفة في الإبرو وهذا لا يقوت به الجمال على الكمال وحنس لمنفعة وهي منفعة

دفع لادى ولقدى عن لعين دهر بـ رفع ما ضرب د كان و يجبى السكل كل لديه وهى
 أربعة كان فى أحدها ربع لديه وفى ثلاثة منها ثلاثة أرباعها ويحتمل أن يكون مراده منبت
 اشعر والحكم فيه هكذا (ولو قطع الحفون باهتدافه دية واحدة) لأن السكل كشى واحد
 وصار كإدراك مع لفظة قول (وقى كل أصبع من سبع ليدن والرحلين عشر لديه) لقوله
 عليه السلام فى كل أصبع عشر من الال ولأن فى قطع السكل نفوت جنس المنفعة وفيه دية
 كاملة وهى عشر فتقسم الدية عليها قال (ولا يصح كإسواء) لإطلاق الحديث ولا بأسوا فى
 أصل المنفعة ولا تعتبر الزيادة فيه كاليمين مع شمال وكذا أصابع الرجلين لا نفوت بقطع
 كلها منفعة المشى فتجب الدية كاملة ثم فيها عشر أصابع فتقسم الدية عليها اعشارا قال (وقى
 كل أصبع فيها ثلاثة مفاصل فى أحدها ثلث دية الأصبع وما فيها مفصلة لأن وفى أحدهما
 نصف دية الأصبع) وهو طبر بنفسم دية ليد على الأصابع قال (وقى كل سن خمس من الال)
 لقوله عليه السلام فى حديث أى موسى لاشعرى رضى الله عنه وفى كل سن خمس من الال
 والاسنان والأصراس كلها سواء لإطلاق ما روى بالمرورى فى بعض الروايات والاسنان كلها سواء
 ولأن كلها فى أصل المنفعة سواء ولا يعتبر الأفضل كالإدى والأصابع وهذا إذا كان خطأ فإن
 كان عمدا ففيه القصاص وقدم فى الحسابات قال (ومن ضرب عصب فادب منفعته ففيه دية
 كاملة كالبعدا داشت واليمين دادب صوفها) لأن لمعاق نفوت جنس المنفعة لا نفوت
 لصورة (ومن ضرب صام غصيره فادب ماؤة نجب لديه) لنفوت جنس الدفعة (وكذا
 لو أهدبه) لأنه دهر بجالا على السكال وهو استروا امامة (فبوراث الحدود به لا تنى عليه)
 لزوالها لا عن أثر

(فوصل فى الشجاج) قال (الشجاج عشرة الخارسة) وهى التى تعرض للجلد أى تغدشه ولا
 تخرج الدم (ولدامه) وهى التى تظهر الدم ولا تلبه كالدمع من العين (ولدامية) وهى التى
 تسيل الدم (والباضة) وهى التى تبضع الجلد أى تقطعه (والدلاحة) وهى التى تأخذ فى اللحم
 (والدمع) وهى التى تصل إلى اسمعان وهى جادة رفيقة بين اللحم وعظم الرأس
 (والموضحة) وهو الذى يوصح عظم أى يبيبه (والهشمة) وهى التى تهشم العظم أى تكسره
 (والمنقبة) وهى التى تسد العظم مدالكس أى تحوله (ولآمه) وهى التى تصل إلى أم الرأس
 وهو الذى فيه الدماغ قال (وفى موضحة لقصاص ن كانت عمدا) لما روى عليه السلام
 فضى بالقصاص فى الموضحة ولا يمكن أن ينتهى الكمين إلى أعظم فينسأويان وينتفق
 القصاص قال (ولا قصاص فى بقية الشجاج) لأنه لا يمكن اعتبار المساواة فيها لأنه لا حد ينتهى

السكين يسه ولا في ما فرق الموصحة كسر اعظم ولا قصير فيه رده روي عن أبي حنيفة
 وقال محمد رحمه الله في الاصل وهو ظاهر لرواية يجب القصاص فيما قبل الموصحة لانه
 يمكن اعتبار المساواة فيه وليس فيه كسر اعظم ولا حرق هلاك عاب فيسبر غورها مسبار
 ثم ينخذ حديدة بقدر ذلك ويقطعها مقدر ما قطع فيستحق استبقاء القصاص قال (وفيما
 دون الموصحة حكومة عدل) لانه ليس فيها الرش مقدر ولا يمكن اهداره فوجب اعتباره
 بحكم العدل وهو ما تروى عن الشعبي وعمر بن عبد العزيز رحمه الله قال (وفي الموصحة ان كانت
 خطأ نصف عشر لدية وفي الهاشمية عشر لدية وفي المنفلة عشر لدية ونصف عشر لدية وفي
 الآمة ثلث لدية وفي الجائفة ثلث لدية فان نفذت فهما جائفتان ففيهما ثلثا لدية) لما روي في
 كتاب عمر و بن حرم رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال وفي الموصحة خمس من الابل
 وفي الهاشمية عشر وفي المنفلة خمسة عشر وفي الآمة و يروي المأمومة ثلث لدية وقال عليه
 السلام في الجائفة ثلث لدية وعن أبي بكر رضي الله عنه انه حكم في جائفة نفذت الى الجانب
 الاخر يثنى لدية ولاها د نفدت برات من لجانفتين احدهما من جانب البطن والاخرى
 من جانب الظهر وفي كل جائفة ثلاث لدية قلها ووجب في النادرة ثلثا لدية وعن محمد رحمه الله
 انه جعل المتلاحة قبل لباية وقال هي اني يتلاحم فيها لدم ويسود وما ذكرناه بدأ مروي
 عن أبي يوسف رحمه الله وهذا اختلاف عبارة لا يهودى معنى وحكم و بعد هذا شعبة أخرى
 سمى الدامعة وهي التي تصل الى الدماغ وانما يدكرها الا انها تقع قد لاقي العال لا جنابة
 مقصورة منفردة بحكم على حدة ثم هذه الشجاع تختص بالوجه والرأس لانه وما كان في غير الوجه
 والرأس يسمى جراحة والحكم مرتب على الحقيقة في الصحيح حتى لو نكتفت في غيرهما انما هو
 السابق واليد لا يكون لها رش مقدر وانما يجب حكومة العدل لان التدبير بالتوقيف وهو
 ما ورد فيما يختص بهما ولانه فما ورد بالحكم فيهما معنى الشئ الذي يلحقه بقاء اثر الجرح
 والذين يختص ما يظهر منه في الغالب وهو انهما وان هذان لا سواهما اما المصيان فقد قيل
 لهما من الوجه وهو قول مالك رحمه الله حتى لو وجد فيهما ما ارش مقدر لا يجب المقدر وهذا لان
 لوجه مشتق من المواجهة ولا مواجهة تلاحظ فيهما لان عندناهما من الوجه لا تصالهما به
 من غير فاصلة وقد يتحقق فيه معنى المواجهة أيضا وقالوا الجائفة تختص بالجوف جوف الرأس
 أو جوف البطن وتغير حكومة العدل على مقايته اطعماوى رحمه الله ان يقوم به لو كان دون هذا
 لاثر ويقوم به هذا لاثر ثم ينظر اي تفاوت ما بين الصحتين فان كان نصف عشر ان فيه يجب
 نصف عشر لدية وان كان ربع عشر فربع عشر وقال الكرخي رحمه الله ينظر كم مقدار هذه

اشبعة من الموضحة فيجب بقاها من صفة عشر الدينة لان ما لا يصح فيه برد في المصوص
عليه والله اعلم

(فصل في) (وفي اصابع اليد نصف الدينة) لان في كل اصبع عشر الدينة على ما روينا فكان في
الجس نصف الدينة ولان في قطع الاصابع ثمانية عشر منفعلة البطش وهو الموجب على
ما مر (فان قطعها مع الكف ففيه ايضا نصف الدينة) لقوله عليه الصلاة والسلام وفي
ليدين الدينة وفي احدهما نصف الدينة ولان الكف تسع للاصابع لان البطش بها
(وان قطعها مع نصف الساعد ففي الاصابع والكف نصف الدينة وفي الزيادة حكمه عدل)
وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله وعنه ان ما راد على اصابع اليد والرجل وهو تسع للاصابع
في المنكب والى الفخذ لان الشرع اوجب في اليد الواحدة نصف الدينة واليد اسم لهذه
الخارجة الى المنكب فلا يزداد على تقدير الشرع ولهما ان اليد اربعة باطشة والبطش يتعلق بالكف
والاصابع دون الذراع فلم يجعل الذراع تبعاً لى حق التضمن ولانه لا وجه الى أن يكون تبعاً
للاصابع لان بينهما عسوا كما ملوا لى أن يكون تبعاً للكف لانه ناسع ولا تبع للتبع قال (وان
قطع الكف من المفصل وفيها اصبع واحدة ففيه عشر الدينة وان كان أصبعان فالجس ولا شئ في
الكف) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يطر الى ارض الكف والاصبع فيكون عليه الاكثر
ويدخل القليل في الكثير لانه لا وجه الى الجس بين الارضين لان الكل شئ واحد ولا لى اهدار
احدهما لان كل واحد منهما أصل من وجه فرجهما بالكثرة وله أن الاصابع أصل والكف ناسع
حقبة وشرعاً لان البطش يقوم بها وأوجب الشرع في اصبع واحدة عشر من الال والترجيح
من حيث الذات والحكم أولى من الترجيح من حيث مقدار الواجب (ولو كان في الكف ثلاثة
اصابع يجب ارض لاصابع ولا شئ في الكف بالاجماع) لان لاصابع أصول في النجوم ولذا أكثر
حكم لكل فاستبعدت الكف كما ذاكات الاصابع قائمة بأسرها قال (وفي الاصبع زيادة
حكومة عدل) تشرى باللامى لانه جره من يده ولكن لا منفعلة فيه ولا زينة (وكذلك السن
الشاغية) لما قلنا (وفي عين الصبي وذكره ولسانه ادا لم يعلم صحته حكومة عدل) وقال الكف من
رحمة الله يجب فيه دية كاملة لان العالب فيه الصعفة فاشبهه قطع المارن والادن ولما ان المقصود
من هذه الاعضاء المنفعة فادالم تعلم صحتها لا يجب الارش الكامل بالثلث والطاهر لا يصلح
حجة للالزام بخلاف المارن والاذن الشاغية لان المقصود هو الجمال وقد فوته على الكمال
(وكذلك لو استهل الصبي) لانه ليس بكلام وانما هو مجرد صوت ومعرفة الصعفة فيه بالكلام

وفي له أكر الحركه في غير بما - يدل به على - عظيم يكون - عدد ذلك - كنه - كنه - كنه - كنه
 وخطا قال (ومن شجر جلا فذهب عقله أو شعر رأسه دخن ارش الموضحة في الدية) لان
 نفوات العقل تبطل - مفعلة - جميع - لاضاع - وصار كذا أو موضحة فمات وأرش الموضحة يجب
 نفوات جرحه من لشعر حتى لو ست بسقط والدية نفوات كل شعر وقد علقا بسبب واحد قد دخل
 الطرة في الحلة كما قد قطع أصبع رجلي وشات له وقال رفر لا بدخل لان كل واحد منها حيا به وبها
 دون النفس فلا يتدخلان كصائر الحيات وجوابه ماد كراما قال (وان ذهب سمعه أو بصره أو
 كلامه فعليه ارش الموضحة مع الدية) قالوا هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله وعن
 أبي يوسف رجه الله أن الشجة تدخل في دية السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر وجه
 الاول أن كلامها جناية فيما دون النفس والمنفعة محصية به شبه لأعضاء بخلافه بحال
 العقل لان منفعة عائدة في جميع الاعضاء على ما يباو وجه الثاني أن السمع والكلام مبطل
 يعتبر بالعقل والبصر طاهر ولا يلحق به قال (وفي جامع الأصمعي ومن شجر رجلا الموضحة
 فذهب عيانه ولا قصاص في ذلك) عند أبي حنيفة رجه شداو ويسعى أن يحب الدية فيها
 (وقال في الموضحة الفصاح) قالوا ويسعى أن نجب دية في العيش قال (وان قطع أصبع رجل
 من المفصل الاعلى ونيل ما عسى من الاصبغ أو اليد كلها لا قصاص عليه في شيء من ذلك)
 ويسعى أن نجب الدية في المفصل الاعلى وبها في حكمه مفعلة - دل (وذلك لو كسر عصب سن
 رجل فلو دما في) ولم يحدث - لا فادب - عى أن نجب دية في السن كله (ولو قال قطع المفصل
 وترت ما - س أو كسر القدر لم يكسور وترت ابقا في لم يكن له ذلك) لان العمل في نفسه ما وقع
 موجبا للمود وصار كما لو شجعه مفعلة فقال أشجعه موضحة وأرنا لزبادة ط - جاني الخلافة أو
 افعل في محلين ويكون جسيما - بيد أنير فالتبته في احدهما لا تنعدي الى الاخرى كمن رمى
 اى رجل عمدا فاصابه وخدمته اى غيره فقتله يجب له ود في الاول والدية في الثاني وبه ن الطراحه
 الاولى ساربه والطراحه امثل وايس في وسه اسارى ويجب المثل والان القتل واحد حقيقة
 وهو طراكه ساعه وكذا مح من خدمه وبه لاصال - حدهما الا - حرقا ورثت اى بانه شبهه
 لخطا في لبدية بخلاف التفسير لان احدهما ليس من سرية صاحبه وبخلاف ما دأوا
 السكين على الاصبغ لا - يس - ولا مفعلة قال (وان قطع أصبع - لب اى جيبها اخرى
 - لا قصاص في شيء من ذلك) عند أبي حنيفة رجه لله وقالاهما وروى الحسن رجهما الله
 فنقص من الاولى وفي الثانية رثها والوجه من الخابيس قد ذكرناه

وروى ابن مسعود عن محمد بن كيسان عن حماد بن زيد عن حماد بن زيد عن حماد بن زيد عن حماد بن زيد
 ان قصاص فيه - حالان الحاصل بالسرية مباشرة كفى النفس والبصر بجري فيه لقصاص
 بخلاف الحادية الاخرى لان الشك لا قصاص فيه فصار الاصل عند محمد رحمه الله على هذه
 رواية ان سرية ما يجب فيه اقصاص اى ما يمكن فيه القصاص بوجوب الاقصاص كما
 لو آلت الى النفس وقد وقع الاول ظموا ووجه مشهور نذهب البصر طريق التسميت
 لا يرى ان الشك نفي موجب في نفسه ولا يرد في تسميت بخلاف السرية الى النفس لانه
 لا يبقى الاولى فانقلب لثانية مباشرة قال (ولو كسر بعض الاربعة سقط ولا قصاص) الا
 على رواية ابن مسعود رحمه الله (ولو وصحه موصحين بشاكا وهو على الرواية ابن عباس قال) ولو
 قلع سن رجل فنبئت مكانها اخرى - سقط الارش في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال عليه الارش
 كاملا لان الحياية قد تحققت بالحادث مما بدأه من الله تعالى وله ان الحياية انعمت معي
 وصار كما دافع من صبي فنبئت لا يجب الارش بالاجماع لانه لم يفت عليه مفعله ولا رتبة (وعن
 ابي يوسف رحمه الله انه يجب حكومة عمل) لمكان لام الحاصل (ولو قلع سن غيره وردده
 صاحبها في مكانها ونبت عليه للعزم على المعالج لارش مكانه) لان هذا مما لا يعتد به دا اعمرو
 لا مود (وكذا دافع اذنه فاصدها فاحتمل) لانه الا ان يودى ما كانت عليه (ومن ارع
 سن رجل فارتع المنروع عنه سنة من لارع فنبئت من الاول فعلى الاول لصاحبه جسمانه
 درهم) لانه تبين انه استوفى به برحق لان لموجب فاد المذنب ولم يبق - مذ حيث يثبت مكانه
 اخرى فانه عدمت الحياية واهد يستأنى حول بالاجماع وكان ينبغي ان ينظر اياهم في ذلك
 للقصاص الا ان في اعتبار ذلك تضيق الحقوق فكيفه بالحوادث لانه يثبت فيه طاهر افا
 مضى الحول ولم يثبت قضيتا بالقصاص واد نبئت تبين - اخطا اجبه ولا ينبغي ان كان
 لا ايه لا يجب القصاص للشبهة فيجب المال قال (ولو ضرب انسان سن - ان فتهركت يستأنى
 حولا) ليظهر اثر فقهه (ولو اجله القاضي سنة ثم جاء مصر وبسوق سقطت سنة فاحتملها قبل
 السنة فيما سقط بضره فاقول للمضروب) يكون تأجيل مفيدا وهذا بخلاف ما اذا شجبه
 موضعه فجاء وقد صارت منه فاختلفا حيث يكون لقول قول لصارب لان الموضع لا
 نورث المنقلة اما لتحريل فيؤثر في الموطأ فترقا (وان حمله في ذلك هذا السنة فاقول للصارب
 لانه ينكر اثر فعله وقد مضى لاجل الذي رفته لقاصي اظهروا الارش كان القول للمضروب) ولو
 لم يسقط لاشئ على الصارب) وعن ابي يوسف - يجب حكومة لالم وسنين لو جهن - هدهد
 ان شاء الله تعالى (ولو لم يسقط ولا كنه اسودت يجب لارش في الخطا على العاقبة وفي العمدة في ماله

ولا يجب المصاص لانه لا يمكنه ان يضربه صرنا سود منه (وكذا اذا كسر بعضه واسود الباقي)
 لا قصاص لما ذكرنا (وكذا الواجر او اخضر) ولو اضر فيه روايتان قال (ومن شج رجلا فالتصمت
 ولم يبق لها اثر ونبت الشعر سقط الارش) عند أبي حنيفة رحمه الله لولا الشين الموجب وقال أبو
 يوسف رحمه الله يجب عليه ارش لالم وهو حكمة عدل لان الشين ان زال فالالم اطاعل مازال
 فيجب تقويمه وقال محمد عليه آجرة الطيب لانه انما الزمه آجرة الطيب ومن الدواء
 ففعله مصار كانه اخذ ذلك من ماله الا ان ابا حنيفة رحمه الله يقول ان المنافع على اصلها لا تقوم
 الا حقا وبشبهة ولم يوجد في حق الجاني في الا بعزم شيئا قال (ومن ضرب رجلا مائة سوط
 فجرحه فبرأ منها عليه ارش اصرب) معناه دابقى اثر الضرب فاما اذا لم يبق اثره فهو على
 اختلاف قدمضى في الشجة المستعمدة قال (ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله خطأ قبل البرء فعليه
 لدية وسقط ارش اليد) لان الجناية من جنس واحد والموجب واحد وهو الدية وانما بدل النفس
 بجميع أجزائها فدخل الطرف في نفس كانه قتله ابتداء قال (ومن جرح رجلا جرحا لم
 يقتص منه حتى يبرأ) وقال الشافعي رحمه الله يقتص منه في الحال اعتبارا بالمصاص في النفس
 وهذا لان الموجب قد تحقق فلا يطل ولنا قوله عليه السلام يا أي في الجراحات سنة ولان
 الجراحات خير فيها مما لها الا حاقها لان حكمها في الحال غير معلوم فلعلمها تسرى الى النفس
 بظهوره قتل وانما يستقر الامر بالبرء قال (وقل عمد سقط القصاص فيه بشبهة فالدية في مال
 القاتل وقل أرش وجب بالصلح فهو في مال القاتل) لقوله عليه السلام لا تعقل العواقل عمدا
 الحديث وهذا عمد عبران الاول يجب في ثلاث سنين لانه مال وجب بالقتل ابتداء فاشبهه شبه
 العمد والثاني يجب حالا لانه مال وجب بالعمد فاشبهه النعم في البيع قال (واذا قتل الاب ابنه
 عمد فالدية في ماله في ثلاث سنين) وقال الشافعي رحمه الله يجب حالة لان الاصل أن ما يجب
 بالاتلاف يجب حالا والتأجيل للتحقيق في الحاطن وهذا عام ولا يستعفه ولان المال وجب
 بجر الخطف وحققه في حقه حال فلا يجبر المؤجل ولأنه مال واجب بالقتل فيكون مؤجلا
 كدية الخطا وشبه العمد وهذا لان القياس بأى قوم الا دعى بالمال لعدم التماثل والتمويم
 ثبت بالشرع وقد ورد وجب لالا مع الدلالة على عدمه لاسيما الى زيادة ولما لم يجر التعليق
 باعتبار العمدية قدر الاجور روصفا (وقل جنابة اعترف بها الجاني فهي في ماله ولا يصدق على
 عاقلته) لما روينا ولان الاقرار لا ينعدي المقر لفصوره ولا يثبت عنه ولا يبره في حق العاقله قال
 (ومحمد الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقله وكذلك كل جنابة موجبة اوجب مائة قصدا
 والمعنوه كالمجنون) وقال الشافعي رحمه الله عمد عمد حتى تجب الدية في ماله حالة لانه عمد

حقيقته اذ العهد هو القصد غير انه يختلف عنه أحد حكمه وهو لقصاص فتستحب عليه حكمه
لا آخر وهو الوجوب في ماله ولهذا انجب الكفارة به وبحرم عن الميراث على أصله لانها متعلقان
بالقتل ولنا ما روى عن علي رضي الله عنه انه جعل عقل المجنون على عاقبته وقال عمده وخطره
سواء ولان الصبي مظنة المرجحة والعاقلة تلطئ لما استحق الخفيف حتى وجبت الدية على
العاقلة فانه يبي وهو اعذر اولي بهذا الخفيف ولا سلم تحقق العمدية فانما ترتب على العلم والعلم
بالعقل والمجنون عديم العقل والصبي قاصر العقل فأي تحقق منهما لقصد وسار كالتائب
وسرمان الميراث عقوبة زهما لسان أهل العقوبة والكفارة كاسمها استارة ولا ذنب ستره
لانها امر قرة القلم والله أعلم

(فوسل في الجنين) قال (واذا ضرب بطن امرأة فالقت جنينا ميتا ففيه غرة وهي نصف عشر
لدية) قال رضي الله عنه معناه دية لرجل وهذا في الذكروى الا ترى عشر دية لمرأة وعلى منهما
خمس مائة درهم والقياس ان لا يجب شيء لانه لم يثبت بجهانه واطاهر لا يصلح حجة للاستحقاق
وجبه الاستحسان ما روى ان النبي عليه السلام قال في الجنين غرة عبد او امرأة قيمته خمسمائة
درهم روى أبو خنيس مائة فتركتنا القياس بالاثرو هو حجة على من قدرها بستمائه نحو مائة والشاذ
(وهي على العاقلة) عندنا اذا كانت خمسمائة درهم وقال مالك في ماله لانه بدل الجزء ولما أنه عليه
السلام قضى بالغرة على العاقلة ولانه بدل النفس وهذا اسماء عليه السلام دية حيث قال دية
وقالوا اندي من لا صاح ولا استهل الحديث الا أن العواقل لا تقل مادون خمسمائة (ونجب في
سنة) وقال الشافعي رحمه الله في ثلاث سنين لانه بدل النفس وهذا يكون موروثا بين ورثته وله
ما روى عن محمد بن الحسن رحمه الله انه قال بلغا أن رسول الله عليه السلام جعله على العاقلة في
سنة ولانه ان كان بدل النفس من حيث انه نفس على حدة فهو بدل العضو من حيث الاتصال
بالام فعملنا باثابه الاول في حق التوريث وبالثاني في حق التأجيل الى سنة لان بدل العضو
اذ كان ثلث الدية أو أقل أكثر من نصف العشر يجب في سنة بخلاف اجراء لدية لان كل جزء منها
على من وجب يجب في ثلاث سنين (ويستوى فيه الذكروى لا ترى) لاطلاق ما روينا ولان في
الحيين انه اظهر التفاوت متفاوت معاني الآدمية ولا تفاوت في الحيين فيقدره مقدار واحد وهو
خمس مائة (فان ألقته حياتهم مات فدية كاملة) لانه ألقها الضرب السابق (وان
ألقته ميتا ماتت الام قطعية دية بقتل لام وغرة بالقائها) وقد صرح أنه عليه السلام قضى في
هذا لدية والعرة (وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الحيين بعد ذلك حياتهم مات فعليه دية في

الام ودينه في الجنين) لانه قاتل شخصين (وان ماتت ثم اقبلت عليه دينة في الام ولا شيء في الجنين) وقال الشافعي رحمه الله تعالى نجيب العروة في الجنين لان الظاهر موته بالضرب قصاصا كما اذا الفته ميتا وهي حية ولما ان موت لام أحد سببي موته لانه يحتنق موتها اذا انتفست به بتنفها ولا يجب الضمان بالشد قال (وما يجب في الجنين موث عنه) لانه بدل نفسه فيرثه ورثته (ولا يرثه الصارب حتى لو ضرب بطن امرأته فالتفت ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث منها) لانه قاتل بغير حق مياصرة ولا ميراث للقاتل قال (وفي جنين الامه اذا كان ذكر ان نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان اناثي) وقال الشافعي رحمه الله فيه عشر قيمة لام لانه حرز من وجه وضمان الاجزاء يؤخذ مفداها من الاصل ولما انة بدل نفسه لان ضمان لطرف لا يجب الا عند ظهور القصاص ولا معتبر به في ضمان الجنين فكان بدل نفسه فيقدر هم اقال أبو يوسف رحمه الله يجب ضمان المقتضات لام اعتبارا بجنين البهائم وهذا لان الضمان في قتل الرقة في ضمان مال عنده على ما ندكر ان شاء الله تعالى فصعح الاعتبار على أصله قال (فان ضربت فاعنتق المولى ما في بطنها ثم الفته حيا ثم ماتت فيه فمته حيا ولا نجيب الدية وان مات بعد العنق) لانه له بالضرب الساق وقد كان في حالة لرق فلهذا نجيب القيمة دون الدية ونجيب قيمته حيا لانه بالضرب صار قاتلا باياه وهو حي فمطر الى حالتي السبب والتلف وقيل هذا عندهما وعند محمد رحمه الله نجيب قيمته ما بين كونه مضروبا الى كونه غير مضروب لان الاعتناق قاطع للسراية على ما يأتينا من بعد ان شاء الله تعالى قال (ولا كفارة في الجنين) وعند الشافعي رحمه الله نجيب لانه نفس وجه فتجب الكفارة اخياطوا لسان الكفارة وبها معنى العقوبة وقد عرفنا في النفوس المطلقة فلا تدها وها لم يجب كل البدل قالوا الا ان يشاء ذلك لانه انكسب محظور فاذا تقرب الى الله تعالى كان أفضل له ويستغفر مما صنع (والجنين الذي قد استبان بعض خلقه منرلة الجنين النام في جميع هذه الاحكام) لا طلاق ما روينا ولانه ولد في حق أمومية لولدوا بغضاء العدة والقاس وغير ذلك فكذلك في حق هذا الحكم ولان بهذا القدر يتميز عن العلقه والدم وكان نفسه والله أعلم

باب ما يحدث الرجل في الطريق

قال (ومن أخرج الى الطريق الا عظم كذا فأمير ابأ أو جرسنا أو بني دكانا فدخل من عرض لاس أن ينزعه) لان كل واحد صاحب حق بالمرور نفسه وبدأوبه وكان له حق النقص كفى الملك المشترك فان لكل واحد حق النقص لو أحدث غيرهم فيه شيئا فكذلك في الحق المشترك قال (وبمع الذي عمله أن يستفيع به مالم يضر المسلمين) لان له حق المرور ولا ضرر فيه فيلحق

ما في معيها به دلتها مع متعت فاد اصر ما من كرمه ذلك لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام قال (وايس لاحد من اهل الدرب الذي ليس بشاقد ان يشرع كيف اولا
 ميرابا الا باذنهم) لانهم املوا كمالهم ولهم واجب الشفقة لهم على كل حال فلا يجوز ان تصرف
 اضر بهم اولم يضر الا باذنهم وفي الطريق لما قد تصرف الا اذا اضر لانه يتعذر الوصول الى
 ذن الكل فجعل في حق كل واحد كاه هو المالك وحده حكما فلا يتعطل عليه طريق الانتفاع لا
 كذلك غير لما قد لان الوصول الى ارضائهم ممكن فبقى على اشراك حقيقة وحكما قال (واذا
 اضرع في الطريق روضنا او ميرزا او نحوه فمقط على انسان فطوب والدية على عاقلته) لانه مسبب
 لملكه متعدي بشفله هو الطريق وهو دامن اسباب الضمان وهو الاصل وكذلك اذا سقط شيء
 مما ذكرنا في اول لباب (وكذلك اذا عثر بنفسه انسان او عطيت به دابة وان عثر بذلك
 رجل فوقع على آخر فما تاف الضمان على الذي أحدثه فمما لانه يصير كالدافع اياه عليه) وان
 سقط الميزاب نظر فان اصاب ما كان منه في الحائط رحلا فقتله فلا ضمان عليه لانه غير متعدي
 فيه لما نه وضعه في ملكه (وان اصابه ما كان خارجا من الحائط فالضمان على الذي وضعه
 فيه) لكونه متعديا فيه ولا ضرورة لانه يمكنه ان يركبه في الحائط ولا كفارة عليه ولا يحرم عن
 ميراث لانه ليس بفاتل حقيقة (ولو اصابه الطرفان جميعا وعلم ذلك وجب المصنف الدية وهذا
 المصنف كما اذا جرحه سبع وانسان ولو لم يمسلم أي طرف اصابه بضمن النصف) اعتبار
 الاحوال (ولو اشرع جناحا الى الطريق ثم باع له فاصاب الجناح رجلا فقتله او وضع خشبة
 في الطريق ثم باع الخشبة وبرئ اية منها فتركاها المشتري حتى عطب بها انسان فالضمان على
 لبائع) لان فعله وهو الوضع لم يفسخ بزوال ملكه وهو الموجب (ولو وضع في الطريق جرا
 فاحرق شيئا بضمنه) لانه متعدي فيه (ولو حر كنه الرمح الى موضع آخر ثم احرق شيئا بضمنه
 لم يسخ الرمح فعله وقيل اذا كان اليوم ربيعيا بضمنه لانه فعله مع علمه عاقبته وقد افضى اليها
 فجعل كمباشرته) ولو استأجر رب الدار العملة لاجراج الجناح او الطية فوقع فقتل انسانا قبل
 ان يفرغوا من العمل فالضمان عليهم لان التلف بفعلهم (ومالم يفرغوا لم يكن العمل مسلما
 لرب الدار) وهذا لانه انقلب فعلهم قتلا حتى وجبت عليهم الكفارة والقتل غير داخل في عقده
 فلم يتسلم فعلهم اليه فانقصر عليهم (وان سقط جدار فمقتلهم فاضمان على رب الدار استعسانا)
 لانه صح الاستئجار حتى استحقوا الاجر ووقع فعلهم عمارة واصلاحا فاقبل فعلهم اليه فكانه
 فعل بنفسه فلهذا بضمنه (وكذا اذا صاب الماء في الطريق فعطب به انسان او دابة وكذا اذا رث

ماء أو توصاً) لأنه متعد فيه بالحق ضرراً بالمسألة (بجواب ما ادّعى ذلك في سكة غير موقدة وهو
 أن أهلها أو قعد أو وضع متاعه) لأن لكل واحد أن يفعل ذلك في الكونه من ضرورات السكنى
 ثانياً للدار المشتركة فأواحد إذا رش ماء كثيراً بحيث يزلق به عادة أما إذا رش ماء قليلاً كما
 هو المعتاد والظاهر أنه لا يزلق به عادة لا يضمن (ولو تعدد المروء في موضع صب الماء فسقط
 لا يضمن الرش) لأنه صاحب علة وقيل لا إذا رش بعض الطريق لأنه يحدد موضع الماء للمروء
 لا أثر للماء فيه فإذا تعدد المروء على موضع صب الماء مع علمه بذلك لم يكن على الرش شيء وإن
 رش جميع الطريق ضمن لأنه مضطرب المروء وكذا الحكم في التشبيه الموضوع في الطريق
 من أخذها جميعاً أو بعضه (ولو رش فناء حائوت بأذن صاحبه فضمن ما عطب على الآخر
 متعمداً وإذا استأجر أجيراً لبنى له في فناء حائوته فتعطل به إنسان بعد فراغه من العمل فنت
 يجب الضمان على الآخر استعساناً ولو كان أمره بالبناء في وسط الطريق فالضمان على الأجير)
 فساد الأمر قال (ومن حفر بئر في طريق لمسلمين أو وضع حجراً فتعطل بذلك إنسان فدينه
 على عائلته وإن تلفت به بهيمة فضاها في ماله) لأنه متعد فيه فضمن ما يتولد منه غير أن العاقلة
 تتحمل النفس دون المال فكان ضمان لبهيمة في ماله وإلقاء التراب والتخاد الطين في الطريق
 بمنزلة إلقاء الحجور والتشبه بما ذكرنا بخلاف ما إذا كنس الطريق فعطب بموضع كسه إنسان
 حيث لم يضمن لأنه ليس بتعدي فاه ما أحدث شياً فيه إنما قصد دفع الأذى عن الطريق حتى لو
 جمع الكساسة في الطريق وتعطل بها إنسان كان ضامناً لتعدي به بعله (ولو وضع حجراً فنعاه غيره
 عن موضعه فعطب به إنسان فالضمان على الذي نعاه) لأن حكم فعله قد انتسخ إغراق ما شغله
 وإنما اشتعل بالفعل الثاني موضع آخر (وفي الجامع الصغير في البالوعة يحفرها الرجل في
 الطريق فإن أمره السلطان بذلك أو أجبره عليه لم يضمن) لأنه غير متعد حيث فعل ما فعل
 بأمر من له الولاية في حقوق العامة (وإن كان بغير أمره فهو متعد) أما بالتصرف في حق غيره أو
 بالقبضات على رأي الإمام أو هو مباح مفيد بشرط السلامة وكذا الجراب على هذا التفصيل
 في جميع ما فعل في طريق لعامة مما ذكرناه وغيره لأن المعنى لا يختلف (وكذا إن حفره في
 ملكه لم يضمن) لأنه غير متعد (وكذا إذا حفره في فناء داره) لأن له ذلك لمصلحة داره وإفناء في
 تصرفه وقيل هذا إذا كان الفناء مملوكاً له أو كان له حق الحفر فيه لأنه غير متعد أما إذا كان لجاعة
 لمسلمين أو مشتركين كان في سكة غير نافذة فانه يضمنه لأنه مسبب منه وهذا صحيح (ولو
 حفر في الطريق ومات الواقع فيه جوعاً أو غماً لا ضمان على الحافر) عند أبي حنيفة رحمه الله

له مات بمعنى في نفسه فلا يضاف الى الحفر والضممان مما يجب دما من لوقوع وقال أبو
 يوسف ان مات جوعا فكذلك وان مات غمفا فالحافر ضامن له لانه لا سبب للعم سوى لوقوع
 ما الجوع فلا يختص بالبر وقال محمد هو ضامن في الوجوه كلها لانه ما حدث سبب لوقوع
 ذلوه لكان الطعام قريبا منه قال (وان استأجر أجرا فحفروها له في غير فئانه وذلك على
 المستأجر ولا تنحى على الاجراء ان لم علموا أنها في غير فئانه) لان الاجارة صحت طاهر اذا لم
 علموا قبل فعلهم اليه لانهم كانوا معروفين فصار كما إذا أمر آخر بذهاب هذه الشاة وبجهائهم
 طهر ان الشاة لغيره الا ان هناك يضمن المأمور ويرجع على الامر لان ذلك مباح مبائروا الامر
 مسبب والترجيح للمبايعة فيضمن المأمور ويرجع المعروف وما يجب الضمان على المستأجر
 اثناء لان كل واحد منهما مسبب والاجير غير متعد والمستأجر متعد فيرجع حايه (وان علموا
 ذلك فالضمان على الاجراء) لانه لم يصح أمره ما ليس بمملوك له ولا غرور فيبقى الفعل مضافا
 اليهم (وان قال لهم هذا فئاني وليس لي فيه حق الحفر فحفروه فمات فيه انسان فالضمان على
 الاجراء قياسا) لانهم علموا فساد الامر فماتوا (وفي الاستحسان الضمان على المستأجر)
 لان كونه فئانه بمنزلة كونه مملوكا لا اطلاق يده في المصروف فيه من القماء الطين والخطب
 وربط الدابة والركوب وبناء لكان فكان الامر بالحفر في ملكه طاهر بالظن الى ما ذكره فكفى
 ذلك لنقل الفعل اليه قال (ومن جعل قنطرة بغير إذن الامام ونعمد رجل المرور وعليها عطب
 بالضمان على الذي جعل قنطرة وكذلك ان وضع حشبة في الطريق ونعمد رجل المرور عليها)
 لان الاول تعدوه - بسبب الثاني تعدوه مبايعة فكذلك الاضاحة اي المبايعة أولى ولان تغفل
 فعل فاعل مختارة طعم النسبة كافي الحافر مع الملقى قال (ومن جعل شيا في الطريق فقط على
 انسان فعطبه انسان فهو ضامن وكذا اذا سقط فمعه ربه انسان وان كان رداه قد ليسه فسد
 عنه فعطبه انسان لم يضمن) وهذا اللفظ يشمل الوجهين والفرق ان حامل الشئ فاصد حفظه
 ولا خرج في التقيد يوسف الالامة والابس لا يفسد فقط ما يليه فيخرج بالقييد
 ما ذكرناه فيعلم ان مباحا مطلقا عن محمد رحمه الله انه ليس مالا يلبسه عادة فهو كالحامل
 لان الحاجة لا تدعو الى لبسه قال (واذا كان المجدد لعشيرة فعلق رجل منهم
 به فسد بلا أو جعل فيه بوارى أو حصاة فعطبه به رجل لم يضمن وان كان
 لذي فعل ذلك من غير العشيرة ضمن) فان هذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمن في
 الوجهين لان هذه من القرب وكل أحد ما دون في اقامتها فلا يتقيد بشرط الالامة كما دافع

بادن واحد من أهل المسجد ولا يبي حبيفة رجه لله وهو الفرق بين لتدبير فيما يتعلق بالمسجد
 لأهل دون غيرهم كصاحب الامام واختيار الخزانة وفتحها واغلاقه وتكرار الجماعة اذا سبقهم
 بها غير أهل وكان فعلهم مباحا مطلقا غير مقيد بشرط السلامة وفعل غيرهم نهديا أو مباحا مقيدا
 بشرط السلامة وقصد انقربة لا ياتي لعرامة اذا حطأ الطريق كما اذا تفرق بالشهادة على الرما
 والطريق فيم نحن فيه الاستدراك من أهل قال (وان جلس في رجل منهم فمطب به رجل لم
 يضمن ان كان في الصلاة وان كان في غير الصلاة ضمن) وهذا عند أبي حنيفة رجه الله وقال
 لا يضمن على كل حال ولو كان حاله انقربة لقرآن أو تعليم أو صلاة أو ما في فيه في أثناء الصلاة
 أو ما في غير صلاة أو ما في فيه ما رآه قد يحدت وهو على هذا الاختلاف وأما المذهب فقد
 قيل على هذا الاختلاف وقيل لا يضمن بالاتفاق لما ان المسجد امانة للصلاة والذكر ولا
 يمكنه أداء الصلاة بالجماعة الا باسقاطها فكان الجلوس فيه مباحا لانه من ضرورات الصلاة أو
 لان المنتظر للصلاة في الصلاة كمالا بالحديث فلا يضمن كما كان في الصلاة وله ان المسجد امانة
 الصلاة وهذه الاشياء ملحقة بها فلا بد من تطهار التفاوت وحده لما الجلوس للأصل مباحا مطلقا
 والجلوس لما يلحقه مباحا مقيدا بشرط السلامة ولا غرو ان يكون الفعل مباحا أو مندوبا
 اليه وهو مقيد بشرط السلامة كالرمي الى الكافر أو الى الصيد والمشي في الطريق والمشي في
 المسجد اذا وطئ غيره والسوم فيه اذا اقبل على غيره (وان جلس رجل من غير لعشيرة فيه في
 الصلاة فتنقل به انسان ينبغي ان لا يضمن) لان المسجد يبي الصلاة وأمر الصلاة بالجماعة ان
 كان مقوسا الى أهل المسجد فملك واحد من المسلمين أن يصلي فيه وحده والله سبحانه

وتعالى أعلم

في فصل في الحائض المائس قال (واذا مال الحائض الى طريق المسلمين فطولب صاحبها بنقصه
 وأشهد عليه فم ينقصه في مدة يغدر على نفسه حتى سقط ضمن ما تلعب به من نفس أو مال)
 والقياس ان لا يضمن لانه لا يمنع منه مباشرة ولا مباشرة بشرط هو متعدي فيه لان أصل البناء
 كان في ملكه والميلان وشغل الهواء ليس من فعله فصارت قبل الاشهاد رجه الاستدراك ان
 الحائض مال الى الطريق فقد اشتعل هو وطريق المسلمين ملكه ورفعته في يده فاذا تقدم
 اليه وطولب بنقصه يجب عليه فاذا امتنع صار منه يابسة مرة ما لو وقع ثوب انسان في حجره
 صير متعديا لا امتناع عن التسليم اذا طرب به كانه يهد بخلاف ما قيل لاشهاد لانه من رلة
 هلاك التوب قبل الطلب ولا نالوا لم يوجب عليه الضمان بمتنع عن التوب في قطع المارة

حذرنا إلى أنفسهم فيصرون به وودع الضرر لعام من لو جيبونه يعق بالطائفة فيسعين لدفع
 هذا الضرر وكرم من ضرر خاص به يحمل لدفع له ام منه ثم جاتلف به من النفوس فوجب الدية
 وتمتعها العاقلة لانه في كونه جنابة دون الخطا يستحق فيه التحقيق بالطريق الاول كيدا
 وودي الى استئصاله والاجتاف به وما تلف به من الاموال كالقواب والعروض يجب ضمانها
 في ماله لان العواقل لا تعقل المال والشرط لتقديم اليه وطلب النقص منه دون الاشهاد وانما
 ذكر الاشهاد لانه يمكن من اثباته عند راسكاره فكان من باب الاحتياط وصورة لاشهاد ان
 قول الرجل اشهدوا اني قد تقدمت الى هذا الرجل في هدم حائطه هذا ولا يصح لاشهاد قبل
 ان يهي الحائط لانه عدم التعدي قال (ولو بي الحائط مائلا في الابداء قالوا بضمن ما تلف
 بسقوطه من غير اشهاد) لان البناء عند البناء على شراع جناح قال (وتقبل شهادة رجلين
 أو رجل واحد) (ان على التقدمة) لان هذه ليست شهادة على القتل وشرط البرك في مدة يقدر
 على نقضه فيها لانه لا بد من امكان النقص ليصير تركه جايبا ويستوى ان يطالب به بنفسه
 مسلم أو ذمي لان الداس كاهم تركه في المرور فيصح لتقدم اليه من كل واحد منهم رجلا كال
 أو امرأة حرا كان أو مكاتباً ويصح التقدم اليه عند اللطمان وغيره لانه مطالب به بالتفريق
 ويترك كل صاحب حق به (وان مال في دررجل فالمطالبة اي مال الدار خاصة) لان الحق له على
 الخصوص وان كان فيها ساكن لم ان يطالبوه لان لهم المطالبة بازاء ما شغل لدار فيكدا بارالة
 ما شغل هو اءا ولو اء له صاحب الدار أو ابرأه منها أو دمل ذلك ساكنوها فذلك جائز ولا ضمان
 عليه في ما تلف بالحائط لان الحق لهم بخلاف ما دمل الى الطريق فاجله القاضي أو من اشهد
 عليه حيث لا يصح لان الحق للجماعة المسلمة وليس اليها ابطال حقهم ولو باع لدار بعد
 ما اشهد عليه وقبضه المشتري يرى برئ من ضمانه لان الجناية ترك المدم مع حكمه وقد زال
 يمكنه بالبيع بخلاف اشراع الجراح لانه كان جانيا بالوضع ولم ينسخ بالبيع فلا يبرأ على ما ذكرنا
 ولا ضمان على المشتري لانه لم يشهد عليه ولو اشهد عليه بعد شرائه فهو ضامن لتركه التفريق
 مع تمكنه بعد ما طوالب به والاصل انه يصح لتقدم الى كل من يتمكن من نقض الحائط ونفريق
 طواء ومن لا يتمكن منه لا يصح التقدم اليه كالمرتهن والمستأجر والمودع وساكن الدار ويصح
 التقدم الى الراهن لقد رته على ذلك بواسطة الفكاك والى الوصى والى أب اليتيم أو أمه في حائط
 الصبي اغنيام الولاية وذكر الام في الزيادة وضمنان في مال ليشتم لان فعله هو لا كفعله والى
 المكاتب لان الولاية له والى العبد الناجر وراكان عليه دين أو لم يكن لان ولاية النقص نه ثم
 لا له بالسقوط ان كان مائلا في عنق العدو وان كان نفسه فهو على عالة المولى لان لاشهاد من

وجه على المولى وصمان مال ابق بالعبد وضمان النفس بالمولى وبصح التقدم ان احسد
لورثته في نصيبه وان كان لا يتمكن من دفع الحائط وحده لتمكنه من اصلاح نصيبه بطريقه
وهو المرافعة الى القاضي ولو سقط الحائط المائل على انسان بعد الاشهاد فانه قتل بالقتل
غيره فعطب لا يضمنه لان التفريق عنه الى الاولياء اليه (وان عطب بالنفخ ضمنه) لان
التفريق اياه اذ النفخ ملكه والاشهاد على الحائط شهاد على النفس لان المقصود امتناع
الشغل (ولو عطب بحجرة كانت على الحائط فسقط سقوطه وهي ملكه ضمنه) لان التفريق
اليه (وان كان ملك غيره لا يضمنه) لان التفريق الى مالكها قال (واذا كان الحائط بين خمسة
رجال شهد على أحدهم وقتل اسانا ضمن خمس الدية ويكون ذلك على عاقلة وان كانت دار
بين ثلاثة نفر فعقر أحدهم ديارا والمفقر كان بفقر رضا الشريكين الا تخربن أو بنى حائطا
فوعطبه به انسان فعليه ثلثا الدية على عاقلة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال عليه نصف الدية
على عاقلة في الفصلين) لما أن التلف بتسبب من أشهد عليه معتبر ونصيب من لم يره عليه
هدر وكما قاله من فاقسم نصفين كما صر في عقر الاسد وهما الحية وجرح لرجل وله أن الموت
حصل له واحدة وهو الثقل المفقد والعمق المقدر لان أصل ذلك ليس به وهو القليل حتى
يغير كل جزء منه فتنجم العلة وإذا كان كذلك يضاف الى العلة لو احدثت تم تقسم على أربابها
بدر الملك بخلاف الجراحات فإن كل جراحة علة للتلف بنفسها صغرت أو كبرت على ما عرف
لأن عند المزاجه أصيب الى كل لعدم الأولوية والله أعلم

باب جنابة البهيمة والجنابة عليها

قال (الراكب ضامن لما أوطأت الدابة ما أصابت يدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت أو خبطت
وكذا إذا صدمت ولا يضمن ما تضعت رجلها أو دنتها أو أصابته ل أن المرور في طريق المسلمين
مباح مقيد بشرط السلامة لانه ينصرف في حقهم من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشتركا
بين كل الناس فعلة بالامانة مقيد بالاعتدال انظر من طائفتين ثم انما يقيد بشرط
السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه ولا يقيد بما لا يمكن التحرز عنه لما فيه من المنع عن
النصرف وسدانه وهو مقترح ولا احتراز عن الإبطاء وما يضايقه ممكن فانه ليس من
صعوبات السير فقيده شرط السلامة عنه والنفقة بالرجل والذنب ليس بممكن الاحتراز
عنه مع السير على الدابة فلم تقيد به (فان أوقع في الطريق ضمن النفقة أيضا) لانه
يمكن التحرز عن الإيقاف وان لم يمكنه عن النفقة فصارت عديا في الإيقاف وشغل الطريق
به فيضمنه قال (وان أصابت يدها أو رجلها حصاة أو نواة أو أثارت غبارا أو حصرا

صغير ففقاً عين انسان أو أمدتو به لم يضمن وان كان حبراً كبيراً صمن) لانه في لوجه
لاول لا يمكن التحرز عنه اذ سير الدواب لا يمرى عنه وفي الثاني ممكن لانه ينفذ عن السبب
عادة و نمادلك بتعريف الراكب والمرتد فيجاد كرها كالراكب لان لمعى لا يختلف قال (فال
رائث أو البالت في الطريق وهي تسمى بغير مطب به انسان لم يضمن) لانه من ضرورات السير فلا
يمكنه الاحتراز عنه (وكذا اذا أوقفها لذلك) لان لدواب ما لا يفعل ذلك الا بالابقاف وار
أوقفها لغير ذلك فمطب انسان بروتها أو بولها صمن لانه منعدي هذا لابقاف لانه ليس من
ضرورات السير ثم هو أكثر ضرراً بالمارة من السير لما به أدوم منه فلا يلحق به (والسائق
ضامن لما أصابت يدها أو رجلها والقائد ضامن لما أصابت يدها دون رجلها) والمراد
للفحمة قال رضى الله عنه هكذا ذكره لقدورى رحمه الله في مختصره واليه مال بعض المشايخ
رحمهم الله ووجهه أن الفحمة يمر أى عين السائق فيمكنه الاحتراز عنه وعاب عن حصر الاما
ولا يمكنه التحرز وقال أكثر المشايخ أن السائق لا يضمن الفحمة أيضاً وان كان يراها دليلاً على
رجلها ما يمنعها به ولا يمكنه التحرز عنه بخلاف الكرم لا مكانه كبعضها لم يجاء بها ولم ينطق
أكثر النسخ وهو الأصح وقال الشافعى رحمه الله يضمنون الفحمة كلها لان فعلها مضاف اليهم
والطبعة عليه ماد كرهناه وقوله عليه السلام لرجل جبار ومعه الفحمة لرجل وانقال الفعل
سحري فالفعل كفى لمكره وهو تشريف بالضرب (وقى بطامع لصديق وكل شئ ضمنه الراكب
ضمنه السائق والقائد) لانهم مأموران بما أمرتهم من شرط لتف وهو قريب الدابة أى مكل
بالحناية فيتعبد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه كالراكب (لا أن على الراكب الكفارة)
فيما أوطأته الدابة يدها أو رجلها (ولا كفارة عليها) ولا على لراكب فيماد أو رء الا يطأه لان
الراكب مبائن فيه لان التلف به له وتقل الدابة تبع له لان سير الدابة مضاف اليه وهي آية وهو م
مسببان لانه لا يصل منهما الى المحل شئ ركس لراكب في غير الاطاء والكفارة حكم المبائن
لاحكم السبب وكذا يتعلق بالاطاء في حق الراكب حرمان الميراث والوصة دون السائق والقائد
لانه يخصص بالمبائن (ولو كان راكب وسائق قبل لا يضمن السائق ما أوطأت الدابة) لان الراكب
مبائن فيه لما ذكرناه والسائق مسبب بالاضافة الى المبائن وأولى وقيل الضمان عليهما لان
كل ذلك سبب الصمان قال (واذا سطدم فارساً فماتاً فعلى عاقبة كل واحد منهما دابة الا آخر)
وقال زفر والشافعى رحمه الله يجب على عاقبة كل واحد منهما نصف دابة لا آخر لما روى ذلك

عن علي رضي الله عنه ولأن كل واحد منهما مات بغيره فله فعل صاحبه لأنه بصد منه ألم نفسه
وصاحبه فيهدر نصفه ويعتبر نصفه كما إذا كان لاصطدام عمار أو جرح كل واحد منهما نفسه وصاحبه
حراجه أو حفر أعلى فارة الطريق نراقها رعدا مما يجب على كل واحد منهما النصف فكذا
هذا وإن الموت مضاف إلى فعل صاحبه لأن فقهه في نفسه مباح وهو المتي في الطريق فلا
يصالح مستندا للاضاهة في حق الضمان كالمشي إذ لم يعلم بالشر ووقع فيها لا بهدري من
دمه وفعل صاحبه وإن كان مباحا لكن الفعل لمباح في غيره بسبب الضمان كالنائم إذا انقلب
على غير وجهه وروى عن علي رضي الله عنه أنه أوجب على كل واحد منهما كل الدية فتعارضت
رواياه فربحنا ما ذكرنا وفيما ذكر من المسائل الفعلان محطوران ووضع الفرق هـ الذي
ذكرنا أنه كانا حزينين في العمد والخط ولو كان عبيدين يهدر الدم في الخط لأن الجارية تعلقت برقبته
دهما وقد أتت لا لي خلف من غيره من المولى فهو ضرورة وكذا في العمد لأن كل واحد
منهما هلك بعد ما جنى ولم يخلف بدلا ولو كان أحدهما حرا والآخر عبدا ففي الخطا تجب على
عاقلة الحر المقتول قيمة العبد وبأخذها ورثة المقتول الحر ويبتل حق الحر المقتول في الدية
ديما أراد على القيمة لأن علي أصل أي حنيفة ومحمد رجعما لله تجب القيمة على العاقلة لأنه
ضمان إلا أدى فقد أخلف بدلا هذا القدر في أخذ ورثة الحر المقتول ويبتل ما رد عليه
لعدم الخلف وفي العمد يجب على عاقلة الحر نصف قيمة العمد لأن المصمون هو النصف في
العمد وهذا القدر يأخذه ولي المقتول وشا على العبد في رقبته وهو نصف دية الحر بقطعه وموته
الأقرب ما أخلف من البدل وهو نصف القيمة قال (ومن ساق دابة فوقع السر ج على رجل
فقتله ضمن وكذا على هذا ما نراؤه كالأجسام وبحره وكذا ما يحمل عليها) لأنه معدي هذا
النسب لأن وقوعه بصفة صير منه وهو ترك الشد أو الأحكام فيه بخلاف الرداء لأنه لا يشد
لعادة ولاه فادخله هذه الاشياء كالأجسام بحره وكذا ما يحمل عليها) لأنه معدي هذا
شرطا إسلامه قال (ومن قاذف صار له وضامن لما أوطأ فأن وطئ سيرا سارا ضمن به القاذف والديه
على العاقلة) لأن القاذف عليه حفظ ليطار كالسائق وقد أمكنه ذلك وقد صار معديا بالتقصير
فيه والتسبب وصف التعدي سبب لضمان لأن ضمان النفس على العاقلة فيه وضمان المال
في ماله (وإن كان معه سائق فالضمان عليهما) لأن قاذف الواحد قاذف للكل وكذا سائقه لا اتصال
لأرمة وهذا إذا كان السائق في جانب من لال أما إذا كان في وسطها وأخذ بزمان واحد ضمن ما
صطب بما هو خلفه وبضمن ما تناف بما بين يديه لأن القاذف لا يقود ما خلف السائق لا خصام
لرمام والسائق يسوق ما يكون قد أمه قال (وإن ربط رجل بهيرا إلى الفطار والقائد لا يعلم فوطئ

لم يرد به ما فعله وعلى عاقلة لقائه (لانه يمكنه صيانته الفطار عن ربط غيره فادترك
 لصيانته صار متعديا في السبب الدية على العاقلة كافي القتل خطأ) ثم يرجعون ما على
 عاقلة لرباط لانه هو الذي أوقعهم في هذه لعهدا واجبا لا يجب الصمان عليهم في الاستداء وكل
 منهم ما سبب لان الربط من القود بمنزلة السبب من المباشرة لانصال التالف بالقود دون
 ربط قالوا هذا اذ ربط والفطار بربط لانه امر باقود دلالة فاد لم يعلم به لا يمكنه التحفظ من
 ذلك فيكون قرار الضمان على الرباط اما اذ ربط والابل قيام ثم فادها ضمهها لقائد لانه فاد
 غيره غيره ويراد به لا صر بما ولاد لانه فلا يرجع بما الحقة عليه قال (ومن أرسل بهيمة وكان لها
 سائقا فاصابت في فورها بضمنه) لان القمل انتقل اليه بواسطة السوق قال (ولو أرسل طبرا أو
 ساقه فاصابت في دوره لم يضمن) والفرق أن من البهيمة بمنزلة السوق فاعتبر سوقه والطير
 لا يمتثل السوق فصار وجود السوق وعدمه بمنزلة وكذا لو أرسل كلبا ولم يكن له سائقا لم يضمن
 ولو أرسله الى صيد ولم يكن له سائقا فاعتد الصيد وقتله حل ووجه الفرق أن البهيمة مختارة في
 فعلها ولا اتصال نائية عن المرسل فلا يضاف فعلها الى غيرها هذا هو الحقيقة لا أن الحاجة مست
 في الاصطيات فضيف الى المرسل لان الاصطيات مشروع ولا طريق له سواء ولا حاجة في حق
 ضمان العدوان وروى عن أبي يوسف أنه أوجب الصمان في هذا كله احتياطا صيانة لاموال
 الناس قال رضى الله عنه وذكرى لم يسطر اذا أرسل دبة في طريق المسلمين فاصابت في فورها
 فالمرسل ضامن لان سببها مضاف اليه مادامت تسير على سببها ولو اطلقت بمنه أو بسرة انقطع
 حكم الارسال الا اذا لم يكن له طريق آخر سواء وكذا اذا وقعت ثم سارت بخلاف ما اذا وقعت بعد
 لارسال في الاصطيات ثم سارت فحدث لصيد لان تلفه لوقفه تحقق مقصود المرسل لانه تمكنه
 من الصيد وهذه تنافي مقصود المرسل وهو السير في قطع حكم الارسال وبخلاف ما اذا أرسله
 في صيد فاصاب نفسا أو مالا في دوره لا يضمنه من أرسله في الارسال في الطريق بضمنه لان
 شغل الطريق تعدد يضمن ما تولد منه ما الارسال للاصطيات وبإباح ولا نسبب الا بوصف
 عدى قال (ولو أرسل لجمجمة فاصدت ررطا على دوره ضمن المرسل وان مالت بهميننا أو شمالا
 به طريق آخر لا يضمن لما صر ولو اختلفت الدية فاصابت مالا أو آدميا بالبل أو نهارا لا ضمان
 على صاحبها) لقوله عليه السلام جرح لعمامه جبار وقال محمد رحمه الله هي المنقلة ولان
 لفعل غير مضاف اليه لعدم ما يوجب النسبة اليه من الارسال واخواته قال (شاة انصاب وقشت
 بينه افقها ما نقصها) لان المقصود منها هو اللحم فلا حشر الا نقصان (وفي عين بقرة الجزار

وجزوه ربع القيمة وكذا في غير الخمار والبعل والفرس أو قال الله تعالى ربح الله ربحه الله تعالى
 أيضا اعتبار بالشاة ولما روى أنه عليه السلام قضى في عين الدابة ربع القيمة وهكذا قضى
 عمر رضي الله عنه ولأن فيها مقاصد سوى اللحم كالجل والوكوب ولزينة والجمال والعمل
 فمن هذا الوجه تشبه لا آدمي وقد تم ذلك في كل من هذا الوجه تشبه لما كولات ومما
 يشبهين في شبه الآدمي في بحال الرعي وشبه الآدمي في نفق النصف ولأنه لما كان
 عامه العمل به أيار حصة أعين عيناها وعينا المستعمل فكأنها ذات أعين أرى حصة ويجب الرعي
 موات أحداها قال (ومن سار على دابة في الطريق فضر بها رجل أو فخذها فمقت رجل
 أو فخذها فمقت رجلا أو ضر نه يدها أو فخذها فمقتته فقتلته كان ذلك على الناحس دون
 لراكب) هو المروى عن عمرو بن مسعود رضي الله عنهما ولأن الراكب والمركب مدفوعان
 يدفع الناحس فاضيف فعل الدابة إليه كانه فعله يده ولأن الناحس منه في تشبيهه والراكب
 في فعله غير متعد فترجح جانبه في التعريم للتعدي حتى لو كان واقفا دابته على الطريق يكون
 لضمان على الراكب والناحس صفيين لأنه متعدي في الإيقاف أيضا قال (وان نفع الناحس
 كان دمه هدرا) لأنه منزلة لحاي على نفسه (وان ألقى الراكب فقتلته كان دمه على
 عاقلة الناحس) لأنه متعدي تشبيهه ووجه لدية على العاقلة قال (ولو وثبت شخصه على رجل
 أو وطنه فقتلته كان ذلك على الناحس دون لراكب) لما يسهل الوقوف في ملكه والذي يسير في
 ملكه سواء وعن أي وسف ربحه الله أنه يجب الضمان على الناحس والراكب نصفين لأن
 اتلف حصل بثقل لراكب ووطء لدابة وثاني مضاف إلى الناحس فيجب الضمان عليهما
 ونفعها بإذن الراكب كان ذلك بمنزلة فعل الراكب لو محسها ولا ضمان عليه في نفعها لأنه
 أمره بما يملكه إذا لم يحس في معنى السوق فصح أمره به وانقل إليه معنى الأمر قال (ولو
 وطئت رجلا في سيرها وقد نفعها الناحس بإذن الراكب فالدية عليها نصفين جبرها إذا كانت
 في فورها لذي نفعها) لأن سيرها في تلك الحالة مضاف إليها والادنى يتناول دفعه السوق
 ولا يتناول من حيث أنه تلاف في من هذا الوجه يقتصر عليه والوكوب وإن كان علة
 للوطء فالنفس ليس شرط لهذه لعله هو شرط أو علة للسير والسير علة للوطء ووجه
 لا يرجع صاحب العلة كمن جرح أسنانا فوقع في حفرة فحضرها غيره على فاعلة الطريق ومات
 بالدية عليه مال أن الحفر شرط علة أخرى دون علة الجرح كذا هاتم قيل يرجع الناحس
 إلى الراكب بما ضمن في الإبطاء لأنه فعل بأمره وقيل لا يرجع وهو الأصح فيما أراه لأنه لم
 أمره بالإبطاء والنفس يتفصل عنه وصار كما إذا أمر صبيا بقتل على الدابة تشبيهها فوطئت

تساوياً ومات حتى ضمه عاقلة أصحبي فاهم لا يرجعون على لا امر لاه صرياً يرو لا بطاً
 تفصل عنه وكذا إذا ناله سلاح قتل به آخر حتى ضمن لا يرجع على لا امر ثم لالحس انما
 ضمن اذا كان الايطاء في مو رالحس حتى يكون لسوق مصافا به وذ لم يكن في فوردلك
 فاصمان على الركب لا لقطاع أثر لالحس فيسمى السوق مصافا في الركب على الكمال (ومن
 عاد دابة فمضجها رجل فاعتلت من بد لقائد فاصاب في وره وهو على لالحس ركد اذا كان
 لالحسائق فمضجها غيره) لاه مصاف اليه ولالحس دكل كاعبد فاصمان في رفته وان كان
 سبيافقى ماله لاه صاموا احدان بافعلهما (ولو نحرها حتى مصوب في الطريق ففجعت
 سافا فقتله فالصمان على من نصب ذلك الشيء) لاه معدن عمل الطريق فاصيب ليه كانه
 محسها بفعله والله أعلم

باب جنابه المملوك والحيابة عليه

ال (واذا جنى العبد جنابة خطا قبل مولاه ما من تدومهم أرفق به) وفي الله وفي رجه لله
 دنابه في رقبته يباع فيها لأن بقصى المولى لا رشر فائدة لاختلاف في تباع الجاني بعد
 الحق والمسئلة مختلفة بين الصفاة رضون لله عليهم به أن لاصل في موجب لحيابة أن يجب
 على المتلف لانه هو الجاني لأن العاقلة تجعل عنه ولا عاقلة بعد لان العدل عهده أي عهده
 اشافقى رجه الله بالفراية ولا فرقة بين العبد ومولاه فتجب في دنابه كأي الدين ويتعلق
 رقبته يباع فيه كأي الحيابة على المال ولذا أن لاصل في لحيابة على لادى حابة لخطا أن
 تباعد عن الجاني فحرره عن استئصاله ولا يجب فيه وهو معدو رفيه حيث لم تعتمد الحيابة
 فوجب على عاقلة الجاني اذا كان به عاقلة والمولى عاقلة لان العبد ينصره والاصل في لعاقلة
 عند البصرة حتى فجب على أهل الدبوان بخلاف لدمى لاهم لا يباعون في ما بينهم ولا ماولة
 فوجب في ذمتهم صباة فلا دم عن الطر وبخلاف لحيابة على المال لان العوقل لا يعمل المال الا
 نه بخبرين لدفع والصداء لانه واحد وفي نبات الحيرة نوع تحفيف في حقه **ك**
 سائل غير أن الواحد الاصلى هو لدفع في لصحيح رطه يستف لموجب موت العبد لفوان
 عمل لواجب ون كان له حق العمل الى لفسد كأي مال لركة بخلاف موت الجاني الحر لان
 واجب لا يتعلق الحر استيفاء وصار كالعبد في صدقة لفظر قال (فان دونه منكمه ولى الجبابه
 ان دونه فسد ارشها ركل ذلك يلزمه حالاً) أما لدفع فلا ان التأجيل في الاعيان باطل وعند
 حثباره الواحد عين وأما لفسد فلا جعل بدلا عن العبد في الشرع وان كان مقدرا

بالمثل فلهذا سمي قدرا ويقوم مقامه وياخذ حكمه فلهذا سمي بالبدل (وايهما اختاره
وقوله لا تبي لولي الجباية غيره) اما لدفع لان حقه متعلق به فادخل في بين الرقبة فقط
واما القدرا فلا له لاحق له لا لارث فادرا او حقه لم يمتد له فان لم يمتد شرا حتى مات العبد
اطل حق المصطفى عليه لغرات محل حقه على ما بيناه وان مات بعد ما اختار القدرا لم ير التحول الحق
من رقبة العبد الى ذمة المولى قل (فان عاذ فبقي كان حكم الجباية الثانية كحكم الجباية الاولى)
معناه بعد القدرا لانه لما ظهر عن الجباية القدرا جعل كان لم تكن وهذا ابتداء جباية قال (وان
حتى حاشين قيل المولى امان ندومه الى ولى الجبايتين بقسمائه على قدر حقهما واما ان قدرا
مارش كل واحد منهما) لان يعلق الاولى برقته لا يسمع تعلق الثانية بما كالتدوين المتلاحقة الا
نرى ان ملك المولى لم يمنع نهاق الجباية فحق المصطفى الاول اولى ان لا يمنع ومعنى قوله على
قدر حقهما على قدر ارش جبايتهما (ون كانوا جماعة يفتنمون العبد المدفوع على قدر
مخصصهم وروى قدرا في جميع اروشهم) لما ذكرنا (ولو قدرا وحدا وفاقا عين اخر بقسمائه
ثلاثا) لان ارش ليس على نصف من ارش النفس وعلى حد حكم لشجاعت (ولمولى ان يفتدى
من مخصصهم ويدفع الى مخصصهم مقدرا متعلق به حقه من العبد) لان الحقوق مختلفة باختلاف
اسبابها وهى الجبايات المختلفة بخلاف مقول العبد اذا كان له ولى ان لم يكن له ان يفتدى من
أحدهما او يدفع الى الآخر لان الحق متعلق بالذمة وسمى الجباية المتعددة وعلق يجب
للمفتدول ثم لا وارت خلافة عنه فلا يملك لتفريق في موجبها قال (فان أعنته المولى وهو لا يعلم
الجباية ضمن الاقل من قيمته ومن ارشها وان أعنته بعد العلم بالجباية وجب عليه الارش)
لاننى لا ازل فوت حقه وبصمته وحقه في أقلها ولا بصير مختار القدرا لانه لا اختيار بدون
نعم وفي الثاني صار مختارا لان الاعتاق يصدره من لدفع فالقدرا عليه اختيار منه لا امر
وهى هدين الوجهين البيع والطبة وادبر والاستيلا دلان على ذلك مما يمنع الدفع لزوال الملك
به بخلاف لا قرار على روية لاسل لانه لا يملك به حق ولى الجباية فان المقر له يخاطب بالدفع
به وليس فيه هل الملك لوار ان يكون الامر كافاه المصروف والحقة المكرى بالبيع واخوانه لانه
ملكه في ظاهره مخصصه المقر له باقره فاشبهه لبيع واطلاق لطواب في الكتاب به طم النفس
ومادونها وكذا المعنى لا يختلف واطلاق البيع بتم طم البيع شرط الخيار للمشتري لانه يربط
الملك بخلاف ما كان الخيار للبايع ونقصه وبخلاف لعرص على البيع لان الملك مارى ولو
باعه بما فاسد لم يصير مختارا حتى يسلمه لان الزوال به بخلاف الكفاية فاسدة لان موحيه
ثبت قبل قبض البدل وبصير نفسه مختارا ولو باعه مولا من لمحي عليه فهو مختار بخلاف

ما دأوه به منه لان المستحق له أخذه بعرض وهو منحق في حبة دون البيع واعتاق المجنى
 عليه بامر المولى حيلة اعتاق المولى في جاد كراهه لان فعل المأمور مضاف اليه ولو صر به فنقصه
 وهو مختار اذا كان عالما بالحياة لانه حبس حراً منه وكذا اذا كانت بكر وطهها وان لم يكن معلوماً
 لما قلنا بخلاف تزويج لانه عيب من حيث الحكم وبخلاف وطء انثى على طاهر الرواية لانه
 لا ينقص من غير اعتاق وبخلاف الاستعداد لانه لا يختص بالملك ولهذا لا ينفذ به خيار الشرط
 ولا يصير مختاراً بالاحارة والرهن في لاظهر من الروايات وكذا بالاذن في التجارة وان ركبته
 دين لان لادن لا يثوب لدفع ولا ينقص الرقبة لان لولى الحياة ان يمتنع من قبوله لان الدين
 لحقه من جهة المولى فيرم المولى قيمته قال (ومن قال لعبد ن قتل فلاناً أو رميته أو شججته
 فانت حرة وهو مختار للقضاء ان فعل دانت) وقال في روجه لله لا يصير مختاراً للقضاء لان وقت
 تكلمه لا جنابة ولا علم له بوجوده وهذا الجنابة لم يخدمته فعل يصير به مختاراً الا ترى انه لو
 عاق الطلاق أو العتاق بشرط ثم حلف ان لا يطلق أو لا يعتق ثم وجد الشرط ونبت العتق
 والطلاق لا يصح في يمينه تلك كذا هو دلالة علق الجنابة والعتاق الشرط بخبر
 عند وجود الشرط كالمحرم صار كما دأه علقه بعد الجنابة الا يرى ان من قال لامرأته ان دخلت
 بداره والله لا أفر بك يصير ابتداءً لابل من وقت لدخول وكذا اذا قال لها امرضت فانت
 طالق ثلاثاً فمرضت حتى طلقت ومات من ذلك المرض يصير فاراً لانه يصير مطلقاً بحد وجود المرض
 بخلاف ما أورده لان عرضه طلاق أو عتق يمكنه لامتناع عنه اذا لم يمين للمنع فلا يدخل تحته مالا
 يمكنه الامتناع عنه ولا به حرصه على مباشرة لشرط تعليق أقوى لدواعي اليه واطاهر انه
 بفعله فهذا دلالة لاختياره قال (واذا قطع لعبد يدرجل عمداً فرفع اليه بقضاء أو غير قضاء عاقبه
 ثم مات من قطع اليد فامد صلح الجنابة وان لم يعف عنه رد على المولى وقيل لا وياؤه ولو أعفو
 عنه) ووجه ذلك وهو انه اذا لم يعف عنه ومضى يمينه اصابه وقع باطلا لان الصلح كان عن المال
 لان اطراف العبد لا يجري القصاص بينها وبين اطراف الحر فادامرى يمين ان المال غير
 واجب واما الواجب هو القود فكان الصلح واقعاً بعبد فبطل وبباطل لا يورث الشبهة كما
 اذا وطئ المطلقة الثلاث في عدتها مع العلم بحرماتها عليه فوجب لقصاص بخلاف ما اذا عتقه
 لان اقدامه على الاعتاق يدل على قصده تصحيح الصلح لان اطاهر ان من اقدام على تصرف
 بقصد تصحيحه ولا صفة الا ان يحمل صلحاً عن الجنابة وما يحدث منها ولهذا لو رخص عليه
 ورخص المولى به يصح وقد رخص المولى به لانه لما رضى يكون العبد عوضاً عن القلب بل يكون
 رضى بكونه عوضاً عن الكثير فادأ عتق يصح الصلح في ضمن الاعتاق استداً واذا لم يعتق لم

بحق لم يوجد صلح تنه والصلح الاول يقع باطلا فيرد العبد الى المولى والاوياء على خبرتهم في
 العفو والقيل ود كوفي بعض السرخس رجل قطع يده رجل عمدا فصالح افاطع المقطوعة يده على
 عيده ودفعه اليه فاعتقه لمقطوعة يده ثم مات من ذلك والعبد صلح بالحماية الى آخر ما ذكرنا من
 رواية وهذا الوضع يرد شكلا فيهما داعقان ابلدتم مري الى النفس ومات حيث لا يجب
 انصاص هذا لك وهما في (بحر قبل ماد كرهنا حواب لقياس فيكون لوضعه ان جيعا على
 لقياس ولا استعسان) وقيل بينهما فرق ووجهه ان العفو عن البدن صرح طاهر الان الحق كان له
 في ايده من حيث الطاهر فيصالح العفو طاهر اربعة دلت وان طل - كتابتي موجودا حقيقة
 فكفى ذلك لمع وجوب انصاص ما هما اصالح لا يبطل الحماية بل بضررها حيث صالح عنها على
 بل فادى لم يبطل الحماية لم تمنع العفو منه قد لم يعتقه اما اذا اعتقه فالتحرير مع ماد كرهنا من
 قبل قال (وذا حتى امد لما دون به جناية وعليه انفس درهم فاعتقه المولى ولم يعلم بالحماية
 عليه في جتان قيمة اصاحب الدين ربيعة لاوياء الحماية) لانه انما لم يقين كل واحد منهما
 مضمون كل القيمة على الافراد لدفع لاوياء البيع، عرما في كذا عند الاجتماع وبمكر
 الخيع بن الحنفى ابقاء من ربيعة لواحدة بان يدفع الى وى الحماية ثم يباع للعمراء فيضمنهما
 بالانفاق بخلاف ما اذا اتبعه احببى حيث نجح قيمة واحدة للمولى ويدفعها المولى الى العمراء
 لان الاجنبى انما يضمن للمولى بحكم ذلك ولا يطهر في مقابلته الحق لانه دونه وهما يجب لكل
 واحد منهما بالانفاق فلا ترجيح فيظهر ان فيضمنهما قال (واذا استدانت الامة المأذون
 لما اكثر من قيمته ثم ولدت فانه يباع لولد معها الى الدين وان جنت جناية لم يدفع الولد معها)
 والفرق ان الدين وصف حكمى فيها واجب ذمتها متعلق برقيتها استيفاء فيسرى الى الولد
 كولد المرهونة بخلاف الحماية لان وجوب الدفع في ذمة المولى لا في ذمتها وانما لا يقر بان
 اعمل الحنفى وهو لدفع واسراية في الاوصاف الشرعية دون الاوصاف الحقيقية قال (واذا
 كان العبد لرجل رعم رجل آخر ان مولاه اعتقه فقتل العبد ولا بد لك لرجل الزاعم خطأ فلا تنفى
 له) لانه لما رعم ان مولاه اعتقه فقتل ادعى لدية على العاقبة وابرأ العبد والمولى الا انه لا يصدق على
 لعاقلة من عبرة قال (واذا اعتق العبد وغال لرجل قتل حال خطا وانا عبيد وقال الاخر قاتله
 ات حرق القول قول العبد) لانه مسكر للاصمان لما نه اسنده الى حالة معهودة مما فيه للضمان
 والالكلام واما داعر فرفعه والوجوب في جناية العبد على المولى فدعا اربعة اوصار كما اذا قال
 لبايع له قل طلقت امرأتى واما نصبي او بنت دارى واما نصبي او قال طلقت امرأتى وانا مجنون

وبعث داري وأبى مجنون وقد كان حوسه معروفاً كان القول قوله لماد كرا قال (ومن اعتق جارية
ثم قال لها قطعت يدك وانت أمي وقالت قطعتها وأبى أبا حرة قال قول قول وكذا كل ما أخذ منها إلا
الحاج والعدة ستعسانا وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يصح من لا شيئاً فأما
فيه يؤمر برده عليها) لأنه منكر وجوب الصمان لاستداده الفعل أي حالة معهودة منافية له في
في المسئلة الأولى وكافي الوطء والعدة وفي الشيء لف ثم أقرب يد حاجت اعترف بالأخذ منها ثم ادعى
لتملك عليها وهي منكورة والقول قول المنكر فلهذا يؤمر بالرد إليها ولها ما به أقر بسبب الصمان
ثم ادعى ما يبرئه فلا يكون القول قوله كما إذا قال لغيره فعأت عينك ليمنى وعيني إلى منى صحيحة
ثم فقت وقال المفتر له لا لي فقاتلها أو عينك إلى منى مفقوأة فان القول قول المفتر له وهذا لأنه
ما استداده أي حالة منافية للصمان لأنه يضمن بدها الوطء ها وهي مدبونة وكذا يضمن مال
الحر بي إذا أخذته وهو من تأمن بخلاف الوطء والعدة لأن وطء المولى أمته المدبونة
لا يوجب العقر وكذا أحده من علته وان كانت مدبونة لا يوجب الضمان عليه فحصل
لاستداده إلى حالة معهودة منافية للضمان قال (وإذا أمر العبد لمجور وعليه صبياحرا يقتل رجل
بقته فعلى عاتقه الصبيحية) لأنه هو القاتل حقيقة وعمده وخطره سواء على ما بينهما من قبل (ولا
نبي على الأمر) وكذا إذا كان الأمر صبيلا لا هماً لا يؤخذان بأقوالهما لأن المراءى أحدهما باعتبار
أشعر وما اعتبره فوطء ما ولا يرجوع إذا قلة الصبي على الصبي الأمر أو يرجعون على العبد
الأمر بعد الاعتاق لأن عدم الاعتبار لحق المولى وقد زال لا انفصال أهلية لعبد بخلاف
الصبي لأنه فاصر الأهلية قال (وكذلك أن أمر عبد) معناه أن يكون الأمر عبداً والمأمور عبداً
لمجور وأهلهما (بحاطب مولى القاتل بالدفع أو الفداء) ولا يرجوع له على الأول في الحال
ويجب أن يرجع بعد الاعتاق بأقل من الفداء وقيمة العبد لأنه غير مضطرب دفع الزيادة وهذا
إذا كان لقتل خطأ وكذا إذا كان عمداً والعبد القاتل صغيراً لأن عمده خطأ ما إذا كان كبيراً يجب
لقصاص بحر ياندين الحر والعبد قال (وإذا قتل العبد رجلين عمداً) ولكل منهما مولى إن
دفعاً أحداً إلى كل واحد منهما فان المولى يدفع صفاً إلى الآخرين أو يفديه عشرة آلاف
درهم) لأنه ما عفا أحداً إلى كل واحد منهما سقط لقصاص وانقلب ما لا فصار كالأول ويجب
لمال من الإبداء وهذا لأن حقهم في الرقبة أو في عشرين ألفاً وقد سقط نصيب العاقبين وهو
لنصف وبق النصف (فان كان قتل أحدهما عمداً والآخر خطأ فمما أحدهما العمد فان فداء
لمولى فداء بخمسة عشر ألفاً فاجبة آلاف الذي لم يعف من ولبي العمد وعشرة آلاف لولبي

خطأ لا يمت بقلب نعمه، لا كان حق ولبي لخطأ في كل لدية عشرة آلاف وسق أحد ولبي
 لعمد في نصفها خمسة آلاف ولا تصابق في الفداء فتعجب خمسة عشرة ألفاً (وان دفعه دفعه اليهم
 ثلاثا ثلثه لولبي الخطأ وثنته لغير العاق من ولبي العمدة عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يدفعه
 ارباعا ثلاثة ارباعه لولبي الخطأ واربعة لولبي العمدة) والقسمه عندهما بطريق المصارعة في
 النصف لولبي الخطأ بالامارعة واستوت منارعة اقر يقين في النصف الاخر فيتنصف
 فلهذا يقسم ارباعا وعنده يقسم طريق العول والمضاربة ثلاثا لان الحق يتعلق بالقيمة أصله
 التركة المستغرقة بالديون فيضرب هذا الكل وذلك بالنصف وهذه المثلثة نظائر واحد
 ذكرناها في الزبادات قال (واذا كان عبد بين رجلين فقتل مولى لهما) أي قريبا لهما (دفعه
 أحدهما بطل الجميع عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يدفع لذي عفا نصف نصيبه الى الآخر أو
 بخديه برسم لدية) ودكر في بعض النسخ قتل وليلهما والمراد اقربا أبصا وذكر في بعض
 النسخ قول محمد رحمه الله مع أبي حنيفة رحمه الله ودكر في الزبادات عبد قتل مولاه وله ابنتان
 فعفا أحد الابنتين بطل ذلك كله عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وعند أبي يوسف رحمه الله
 الجواب فيه كالجواب في مسئلة الكتاب ولم يذكر اختلاف الرواية لأبي يوسف رحمه الله ان
 حق القصاص ثبت في العبد على سبيل الشروع لان ملك المولى لا يمنع استحقاق القصاص له
 فادعوا أحدهما بقلب نصيب الآخر وهو النصف مما لا غير انه شائع في الكل فيكون
 نصفه في نصيبه والنصف في نصيب صاحبه فما يكون في نصيبه سقط ضرورة ان المولى
 لا يستوجب على عبده مالا وما كان في نصيب صاحبه بن ونصف النصف هو الربع فلهذا
 يقال ادفع نصف نصيبك أو فسخه برسم لدية ولهما ان ما يجب من المال يكون حق المقتول
 لانه بدل دمه وأهدى نفقته منه ديونه وتنفذه وصاياه ثم لو رثته بغيره فيه عند الفراغ
 من حاجته والمولى لا يستوجب على عبده ديناً فلا تخلفه الوارثة فيه والله سبحانه وتعالى
 أعلم بالصواب

﴿فصل﴾ (ومن قتل عبدا خطأ فعليه قيمته لا تراد على عشرة آلاف درهم فان كانت
 قيمته عشرة آلاف درهم أو أكثر قضى له بعشرة آلاف الا عشرة وفي الامه اذا زادت قيمته
 على الدية خمسة آلاف الا عشرة) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف
 والشافعي رحمه الله نحب قيمته بالغة ما بلغت ولو غصب عبدا قيمته عشرون ألفاً فلهان
 في بدنه نحب قيمته بالغة ما منع بالاجاع لهما ان الضمان بدل المالبية ولهذا يجب للمولى وهو

لا يملك العبد لامن حيث لماله ولو قبل لعبد لم يبع قبل لعبد يسمى بعدد وبقدره ببقاء
 لماله أصلاً أو بدلاً أو صار كقيل القيمة وكالعصب ولا يبي خيفة ومحمد رحمه الله قوله تعالى
 ردية مسلحة إلى أهله أو جيعها مطلقاً وهي اسم نواجب بمقابلة الأدمية ولأن فيه معنى الأدمية
 حتى كان مكلفاً وقبضه معنى المالية والأدمية أعلاهما فيجب اعتبارها بأهوار الأدنى عند
 النظر إلى الجمع بينهما وضمان لعصب بمقابلة لماله ذلعصب لا يرد الأعلى المال وبقاء العقد
 ينبع الفائدة حتى يبقى بعد قتله عمداً وإن لم يكن القصاص بدلاً عن المالية فكذلك أمر الدية وفي
 قيل القيمة الواجب بمقابلة الأدمية لأنه لا سمع فيه فقدرناه بقيمته رأياً بخلاف كثير القيمة
 لأن قيمة الحر مقدرة بعشرة آلاف درهم ونقصا منها في العبد اطهاراً لا انحطاط رتبته وتعيين
 إشارة بامر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال (وفي بد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة
 آلاف الاخسة) لأن اليد من الأدمي نصفه وعتبر بكنهه ونقص هذا المقدار اطهاراً لا انحطاط
 رتبته وكل ما بقدر من دية الحر فهو مقدور من قيمة العبد لأن القيمة في العبد كالدية في الحر إذ
 هو بدل الدم على ما قررنا وإن غصب أمة قيمتها عشرون ألفاً ما تنق في بد فعلية تمام قيمتها
 ما بين أن ضمان العصب ضمان المالية قال (ومن قطع بد عبد فاعتقه المولى ثم مات من ذلك
 ما كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه ولا نقص منه وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا قصاص في ذلك وعلى القاطع ارش البدن ما نقصه ذلك إلى أن
 عتقه ويطلق المفضل) وإنما لم يجب لقصاص في لوجه الأول لاشتباهه من له الحق لأن القصاص
 يجب عند الموت مستنداً إلى وقت الجرح فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى
 اعتبار الحالة الثانية يكون لورثته فتعنى لاشتباهه وتعدراً لاستيفاء فلا يجب على وجه يستوفى
 فيه الكلام واجتماعهما لا يزيل لاشتباهه لأن الملكين في الطالبين بخلاف لعبد الموصى بحرمته
 رجل وورثته لا آخر إذا قل لأن مال كل منهما من الحق ثابت من وقت الجرح إلى وقت
 الموت فإذا اجتمع مال الاشتباه ومحمد رحمه الله في الخلافة وهو ما لا يمكن بعد ورثة سوى
 المولى أن سبب الولاية قد اختلف لأنه الملك على اعتبار أحدي الطالبين والورثة بالولاء على
 اعتبار الأخرى فزلة من رتبة اختلاف المستحق فيما يخاطب به كما إذا قل لا آخر يعنى هذه
 الجارية بكذا فقال المولى ووجتها من لا يجل له وطؤها ولأن الاعتاق قاطع للسراية وبانقطاعها
 بقي الجرح بلا سراية والسراية بلا قطع فيمنع القصاص وطها ما نية ما شئت الولاية للمولى

فيسوقه وقد لان مقضى له معلوم وحكمه معد فوجب القول بالاسماء بخلاف الفصل
 الاول لان المنقضى له مجهول ولا معنى باختلاف السبب ههنا لان الحكم لا يختلف باختلاف
 تلك المسئلة لان ملك ليمين يعاير ملكا لآخر كالحاكم والاعتاق لا يقطع السرقة بل لا اشتباه
 من له الحق وذلك في الخطا دون العمد لان العمد لا يصلح ما الكمال لعل في اعتبار حالة الجرح
 يكون الحق للمولى وعلى اعتبار حالة الموت يكون للميت لحريته فيقبض منه دونه وينفذ
 وصاياه فجاء لا اشتباه اما العمد فهو وجبه العصب والعبد مبقى على أصل الحرية فيه وعلى
 اعتبار أن يكون الحق له فالمولى هو الذي يتولاه ادلا وارث له سواء فلا اشتباه وبين له الحق واد
 منع لقصاص في الفصلين عند محمد رحمه الله يجب ارش اليد وما تقتضيه من وقت الجرح الى
 وقت الاعتاق كاد كرا بالانه حصل على ملكه وبطل القصاص وعندهما بطواب في الفصل
 الاول كالحوار عند محمد رحمه الله في الثاني قال (ومن قال لعبدية أحد كما حرتم شجافا وقع العتق
 على أحد هما فإرشهما للمولى) لان له في غير نار في المعين والاشجة تصادف المعين فبقية
 مملوكين في حق الشجة (ولو قتلها مارجل نجب دية حر وقيمة عبد) والفرق أن البيان شاء
 من وجهه وظهار من وجهه على ما عرف وبعد الشجة نفى محلال البيان فاعتبر انشاء في حقهما
 وبعد الموت لم يبق معللا ببيان فاعتبرناه طهارا معضا وأحد هما حر بقاء فوجب قيمة عبد
 ودية حر بخلاف ما ادّعى قتل كل واحد منهما مارجل حيث تجب قيمة المملوكين لاننا لم نيقض بقسط
 كل واحد منهما حر وكل منهما ينكر ذلك ولان القياس بأي ثبوت العتق في المجهول لانه لا
 يفيد فائدة وانما صححناه ضرورة صحة الصرف وأثبتنا له ولاية لنقل من المجهول الى المعلوم
 فيقدر بقدر الضرورة وهي في النفس دون الاطراف فبقى مملوكا في حقها قال (ومن فقأ عيني
 عبدا فان شاء المولى دفع عبده وأحد فاحته وان شاء أمسكه ولا شيء له من القصاص عند أبي
 حنيفة رحمه الله وقال ان شاء أمسك لعبد وأخذ ما تقتضيه وان شاء دفع العبد وأخذ قيمته) وقال
 لشافعي رحمه الله يصح منه كل لقيمة ويمسك بلنة لانه يجعل لضمان مقابلا باقتنائها فبقى
 لباقي على ملكه كذا قطع احدي يديه أو فمأ حدي عينيه ونحن نقول ان المالية قائمة في
 لذات وهي معتبرة في حق الاطراف لسقوط اعتبارها في حق الذات قصر اعليه واداك كانت
 معتبرة وقد وجدنا خلاف النفس من وجه يتفقون جنس المصلحة والضمان يتقدر بقيمة الكل
 موجب أن يملك بلنة دفع الضرر ورعاية الممانعة بخلاف ما ذفقا عيني حر لانه ليس فيه
 معنى المالية بخلاف عني لانه لا قبل الاثقال من ملك الى ملك وفي قطع احدي اليدين

وفق ما حدى العيين لم يوجد تفويت جنس لمصلحة له ما كان معتبرا وجب
 ان يتغير المولى على الوجه الذى قلناه كفى سائر الاموال فان من خرج ثوب غيره خرق
 فاحسان ان شاء المالك دفع الثوب له وصمته بدمته وان شاء أمسك ثوب وصمته بالنقصان
 وله ان المالبية وان كانت معتبرة فى لذات فالأدمية غير مهذرة فيه وفى الاطراف أيضا
 الا ترى ان عيب الوقطع بعد آخريه من المولى بالدفع أو لفداء وهذا من أحكام الأدمية
 لان موجب الجناية على المال ان يباع رقبته فيها ثم من أحكام الأولى ان لا يقسم على الاجزاء
 ولا يملك الخسنة ومن أحكام الثانية ان يقسم وينفذ لجنة وفروا على الشبهين حفظهم
 من الحكم

فوصل فى جناية المدبر وأم الولد قال (واذ جنى المدبر أو أم الولد جناية ضمن المولى لاقل من
 قيمته ومن ارشها) لما روى عن أبى عبيدة رضى الله عنه انه قضى بجناية المدبر على مولاه
 ولانه صار ما ضاع من تسليمه فى جناية بالتدبير أو الاستيلاء من غير اختياره لفداء وصار كما د
 هل ذلك بعد الجناية وهو لا يعلم واجاب يجب الاقل من قيمته ومن الارش لانه لا حق لولى الجناية
 فى أكثر من الارش ولا منع من المولى فى أكثر من القيمة ولا تحجير بين الاقل ولا أكثر لانه لا يفيد
 فى جنس واحد لاختياره الاقل لا محالة بخلاف لقر لان الرغبات صادقة فى الاعيان فبفسد
 التحجير بين الدفع والفداء (وجنابات المدبر وان توات لانوجب القيمة واحدة) لانه لا منع
 منه الا فى رقبته واحدة ولان دفع القيمة كدفع العبد وذات لا يشكر ربه هذا كذلك ويتضارون
 بالخصص فيها وتعتبر قيمته لكل واحد فى حال الجناية عليه لان المبيع فى هذا الوقت يتعاقب قال
 (فان جنى جناية أخرى وقد دفع المولى لقيمة لولى الأولى فمضاء فلاثى عليه) لانه مجبور
 على الدفع قال (وان كان لمولى دفع القيمة بغير قضاء فالولى بالخيار ان شاء تبع المولى ون شاء
 اتبع ولى الجناية وهذا عند أبى حنيفة رحمه الله وقال الاثنى على المولى) لانه حين دفع لم تكن
 الجناية الثانية موجودة فقد دفع كل الحق اى مستحقه وصار كما اذا دفع بالقضاء ولا يى حنيفة
 رحمه الله ان المولى جان يدفع حق ولى الجناية الثانية طوعا وولى الاولى ضامن بقبض حقه طام
 فيغير وهذا لان الثانية مقاربة ككامل وجه ولها اشارة لولى الجناية الاولى ومناخلة حكمها
 من حيث انه تعتبر قيمته يوم الجناية الثانية فى حقها فجعلت كالمقارنة فى حق التضمنين
 لا بطاله ما تعلق به من حق ولى الثانية عملا بالشبهين (واذا أعتق المولى المدبر وقد جنى جنابات

لم يلزمه الاقيمة واحدة) لان لصاحب ما وسمت عليه بالبيع فصار وجود لا اعتناق من بعد
وعدمه بمنزلة (واما الدمنولة لم يدبر في جميع ما وصفنا) لان الاستيلاء مانع من الدفع
كالندبر (واذا اقر المدبر بجناية الخطأ لم يجز اقراره ولا يلزمه به شيء عنق اولي يمتنع)
لان موجب جنابة الخطأ على سيده وقراره لا ينفذ على السيد ولله اعلم
باب غصب العبد والمدبر والصبي والحياة في ذلك

قال (ومن قطع يد عبده ثم عصبه رجل ومات في يده من القطع فعليه قيمته اقطع وان كان المولى
قطع يده في يد العاصب فمات من دس في يد العاصب لاني عليه والفرق ان العاصب فاطع
للسراية لانه سبب المثلث كالبيع فيصير كانه منبأ به سماوية فيجب قيمته اقطع ولم يوجد
القاطع في الفصل الثاني وكانت السراية مضافة الى البدية فصار المولى متلفا فيصير مسترد
كريم وانه استولى عليه وهو استرد دويبرا لعاصب عن ضمان قال (واذا عصب العبد
لمحجور عليه عبدا محجورا عليه فمات في يده فهو صامن) لان لمحجور رعايته مؤاخذة فعليه
قال (ومن غصب مدبر وجبى عنده جنابة ثم رده على المولى وجبى عنده جنابة أخرى فعلى
المولى قيمته بينهما نصفان) لان المولى يندبر السابق أعجز منه عن الدفع من غير ان يصير
مختارا للقداء فيصير مبطالا حتى اوياها الجدية ادحقهم فيه ولم يمنع لارقية واحدة فلا يزال على
قيمتها ويكون بين وليي الجنابتين نصفين لا استواءهما في موجب قال (ويرجع المولى نصف
قيمته على العاصب) لانه استحق نصف بدل دس كان في يد العاصب فصار كما ذ الاستحق
نصف العبد هذا السبب قال (ويُدفعه الى ولي الجنابة الاولى ثم يرجع بذلك على العاصب
وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى محمد رحمه الله يرجع نصف قيمته فيسلم
به) لان الذي يرجع به المولى على العاصب عوض ما سلم لولي الجنابة الاولى فلا يدفعه اليه كمالا
يؤدي الى اجتماع البدل والمبدل في مثل رجل واحد وكلا يتكرر الاستحقاق ولهما أن حق
الاول في جميع القيمة لانه حين جنى في حقه لاي راحة أحد وانما تنقص باعتبار
مراجعة الثاني فادوا وحده شيئا من بدل العبد في بدل المثلث فانما يأخذ ليه حقه
فاذا أخذ منه يرجع المولى ما أخذ على العاصب لانه استحق من يده سبب كان في يد
العاصب قال (وان كان جنى عند المولى فعصبه رجل وجبى عنده جنابة أخرى فعلى المولى
قيمته بينهما نصفان ويرجع نصف القيمة على العاصب) لما بيننا في الفصل الاول غير أن
استحقاق النصف حصل بالجنابة لثابتة ذ كانت هي في يد العاصب في دفعه الى ولي الجنابة
الاولى ولا يرجع به على العاصب وهذا الاجماع ثم وضع له مثله في بعد فقال (ومن غصب عبدا

فدعى في يده ثم رده فدعى جناية حري فان مولى يدفعه ي وبي الجنايتين ثم يرجع على العاصب
 نصف القيمة فيدفعه الى الاول ويرجع به على العاصب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه الله وقال محمد رحمه الله يرجع نصف القيمة فيعلم له وان جنى عند المولى ثم غصبه فجنى
 في يده دفعه المولى نصفين ويرجع نصف قيمته فيدفعه الى الاول ولا يرجع به (والجواب
 في العبد كالجواب في الممدور في جميع ما ذكرنا لأن في هذا الفصل يدفع المولى العبد وفي
 الاول يدفع القيمة قال (ومن غصب ممدورا فجنى عنده جناية ثم رده على المولى ثم غصبه ثم جنى
 عنده جناية فعلى المولى قيمته بينهما نصفان) لانه منع رقية واحدة بالتدبير فيجب عليه
 قيمة واحدة (ثم يرجع قيمته على العاصب) لان الجنايتين كانتا في يد العاصب (فيدفع نصفه
 الى الاول) لانه استحق كل قيمة لان عدم وجود الجناية عليه لاحق لعبه وانما تنقص بحكم
 المراجعة من بعد قال (ويرجع به على العاصب) لان الاستحقاق سبب كان في يده ويسلم له ولا
 يدفعه الى ولى الجناية الاولى ولا الى ولى الجناية الثانية لانه لاحق له الا في النصف السابق حق
 الاول وقد وصل ذلك اليه ثم قيل هذه المسئلة على الاختلاف كالاولى وقبل على الاتفاق والفرق
 لمحمد رحمه الله أن في الاول الذي يرجع به عوض عما سلم لولى الجناية الاولى لان الجناية الثانية
 كانت في يد المالك فلو دفع اليه ثابا بأكبر والاستحقاق أم في هذه المسئلة فيمكن أن يجعل عوضا
 عن الجناية الثانية لمصو لها في يد العاصب فلا يؤدي الى ما ذكرناه قال (ومن غصب سباحا
 ذمات في يده فجاءه أو يحمى فليس عليه شيء وان مات من صاعقة أو نهمه فحية فعلى عاقلة العاصب
 الدية) وهذا استحسن والقياس أن لا يضمن في الوجهين وهو قول رفرول الشافعي رحمه الله
 لان العصب في الحر لا يستحق الا يرى به لو كان مكانا صعبا لا يضمن مع أنه حر بدافاذا كان
 الصغير حرا رقبته ويدأولى وجه الاستحسان أنه لا يضمن بالعصب ولكن يضمن بالانلاف
 وهذا انلاف تسمية لانه نقله الى أرض مسبعة أو الى مكان الصواعق وهذا لان الصواعق
 والحيات والسباع لا تكون في كل مكان فادخله اليه وهو متعدبه وقد أزال حفظ لولى في صاى
 اليه لان شرط العلة ينزل منزلة لعة فاذا كان تعديا كالحق في الطريق بخلاف الموت فجاءه أو
 يحمى لان ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن حتى لو نقله الى موضع يعاب فيه الحمى والأمراض
 فنقول بانه يضمن فتجب الدية على عاقلة لكونه فلا تسيب قال (واذا أودع صبي عبدا فقتله
 وعلى عاقلة الدية وان أودع طعاما فأكله لم يضمن) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال
 أبو يوسف والشافعي رحمه الله يضمن في الوجهين جميعا وعلى هذا اذا أودع العبد المحجور
 عليه ما لا فاسد له لا يؤخذ بالضمان في الحال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ويؤخذ به

بعد العتق وعدم آي يوسف و اشافى رجهما لله بواحدية في الحال وعلى هذا الخلاف
 لا قراض والا مارة في العبد والصبي وقال محمد رجه لله في أصل الجامع الصبر صبي قد عقل وفي
 الجامع الكبير وضع لمسئلة في صبي ابن اثني عشرة سنة وهذا يدل على ان غير العاقل يضمن
 الاتفاق لان التسليط غير معتبر وفيه معتبر لهما أنه اتلف ما لا متقوم معصوم ما حقا للمالك
 فيجب عليه الضمان كما في اذا كانت الوديعة عبدا ركا اذا تلفه صبر الصبي في يد الصبي المودع
 ولا يضمنه ومحمد رجهما لله أنه اتلف ما لا غير معصوم فلا يجب الضمان كما في تلفه بآذنه
 برضاه وهذا لان العصمة تثبت حقا له وفيها على نفسه حيث وضع المال في يد مائة فلا يبقى
 مستحقا للطرف الا اذا قام غيره مقام نفسه في الحفظ ولا اقامة هه الا لانه لا ولاية له على الاستقلال
 على الصبي ولا للصبي على نفسه بخلاف البالغ لما دون له لان لهما ولاية على أنفسهما وبخلاف
 ما اذا كانت الوديعة عبدا لان عصمته طمعه اذ هو مبقى على أصل الحرية في حق الدم
 وبخلاف ما اذا اتلفه غير الصبي في يد الصبي لانه سقطت العصمة بالاضافة الى الصبي
 الذي وضع في يده المال دون غيره قال (وان استهلك ما لا ضمان) بر يديه من غير
 يداع لان الصبي رخصه افعاله وصحة انقصه لا معتبر بها في حقوق اعياد والله
 اعلم بالصواب **باب القسامة** قال (واذا وجب القتل في محنة ولا يعلم من
 يله استعملت خون رجلا منهم يتحبرهم الولي بالله ما قبلناه ولا علمنا له قاتلا) وقال لشافعي
 رجه لله اذا كان هناك لوث استعمل لا ولياء خسر بن عينا ويقتضى لهم الدية على المدعى عليه
 محمد اكانت لدعوى او خطأ او قال مالك بقضى بالقود اذا كانت لدعوى في القتل العمد وهو احد
 بولي الشافعي رجه لله واللوث عبدهما أن يكون هناك علامة القتل على واحد منهما او ظاهر
 شهد للمدعى من عداوة ظاهرة او شهادة عدل او جماعة غير عدول ان أهل المحلة قتله وان لم
 يكن الظاهر شاهدا فمذهبه مثل مذهبه غير أنه لا يكرر البمين بل يرد على الولي فان حلفوا
 لادبته عليه لم يشافعي رجه لله الله في البداءة بيمين الولي قوله عليه السلام للاولياء فيقسم منكم
 خون اهم قسائره ولان البمين يجب على من يشهد له الظاهر واهدانجب على صاحب البداءة
 بين الظاهر شاهد للولي يبدأ بيمينه ورد اليمين على المدعى أصل له كافي الكول غير ان هذه
 دلالة في هانوع شبهة والقصاص لا يحامهم والمال يجب معه اقله اذا وجبت لدية ولنا قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم البيعة على المدعى واليمين على من انكر وفي رواية على المدعى عليه وروى
 سعيد بن المسيب رجه لله الله أن النبي عليه السلام بدأ اليهود القسامة وجعل الدية عليهم

وجود لقتيل بين أظهرهم ولأن اليمين حجة تدفع دون الاستعناق وحاجة لولى الاستعناق
ولهذا لا يستحق بيمينه المال المتبدل فارلى أن لا يستحق به النفس المحترمة وقوله بتخيرهم
لولى إشارة الى أن خيار تبيين الحجة بين لولى لأن اليمين حجة والطاهر أنه يجاز من بينهم
بالقتل أو يختار صالح أهل المحلة لما أن تحرزهم عن اليمين الكاذبة أبلغ لتحريز قتل القاتل
فائدة اليمين النكول فان كان اليمينون ويعلمون بغير دعوى لصالح على العلم أبلغ مما يفيد
عن الطالح ولو اختاروا أعمى أو محدودى قد ذبح جازلانه عين وليس شهادة قال (وإذا حلفوا
وصى على أهل المحلة بالدية ولا يستعطف لولى) وقال الشافعى رحمه الله لا تجب الدية لقوله عليه
السلام فى حديث عبد الله بن سهل تبرئكم اليهود بيمينهم ولأن اليمين عهد فى الشرع مبررنا
مدعى عليه لا ملوما كفى سائر الدعاوى ولما أن لى عليه السلام جمع بين الدية والقسامة فى
حديث سهل وفى حديث ابن زياد بن أبى مرهم وكذا جمع عمر رضى الله عنه بينهما على وادعه
وقوله عليه السلام تبرئكم اليهود من مجرول على الأبراء عن القصاص والجس وكذا اليمين
مبرنة عما وجب له اليمين والقسامة ما شرعت لتجيب الدية نكلا رابلا شرعت ليظهر
لقصاص بتحرزهم عن اليمين الكاذبة فيفروا بالقتل فإذا حلفوا حصلت البراءة عن
لقصاص ثم الدية تجب بالقتل الموجود منهم طاهر لوجود لقتيل بين أظهرهم لا ينكروا لهم
ووجبت بنفسهم برهم فى الحافظة كفى القتل الخطأ (ومن أبى منهم اليمين جيس حنى
كخاف) لأن اليمين فيه مستعنة لذاتها تعطى الأمر الدم وطرا يجمع بينه وبين الدية بخلاف
لنكول فى الأموال لأن اليمين يدل على أصل حقه وله راجح يبدل المدعى فيما نحن فيه
لا يسطر ببدل الدية هذا الذى ذكرنا إذا ادعى لولى القتل على جمع أهل المحلة وكذا إذا ادعى
على البعض لا بأعيانهم وللدعوى فى العمدة أو الخطأ لا يتم ون عن الباقي ولو ادعى على
لبعض بأعيانهم أنه قتل ولله عمدا أو خطأ فكذلك الجواب يدل عليه طلاق الجواب فى الكتاب
وهكذا الجواب فى المبسوط وعن أبى يوسف رحمه الله فى غير راية الأصل أن فى القياس تسقط
لقسامه والدية عن الباقي من أهل المحلة ويقال لولى الدية فان قال لا يستعطف المدعى
عليه عيناً واحدة ووجهه أن القياس بآراء الاحتمال وجود القتل من غيرهم وانما عرف بالخص
ويعا إذا كان فى مكان يربى إلى المدعى عليهم والمدعى يدعى القتل عليهم وفيما أورده فى
على أصل القياس وصار كما ادعى القتل على واحد من غيرهم وفى الاستحسان تجب القسامة
والدية على أهل المحلة لأنه لا أصل فى إطلاق المصروع من دعوى رد دعوى فوجهه بالخص
لا بالقياس بخلاف ما إذا ادعى على واحد من غيرهم لأنه ليس فيه من الواجبنا ما

لا وجبناهما بالقياس وهو منقطع ثم حكم بثبوت أن ثبت مدعيه إذا كان به يسه وان لم تكن
استعلقه عينا واحدة لأنه ليس بقسامة لا عدم النص وامتناع اقياس ثم ان حلف برى ران
تكل ولدعوى في المال ثبت به ون كان في القصاص فهو على اختلاف مضي في كتاب الدعوى
قال (وان لم يكمل أهل المحبة كررت لايان عليهم حتى تتم خمسين) لما روى أن عمر رضي الله عنه
لم يفتي في القسامة وافي ليه تسعة وأربعون رجلا فكرر اليمين على رجل منهم حتى تمت
خمس مائة فمضى بالدية وعن شريح والسعدي رضي الله عنهما مثل ذلك ولأن الخمسين واجب
بالسنة فيجب تمامها ما أمكن ولا يطلب فيه الوقوف على القادة لثبوتها بالسنة ثم فيه استعظام
أمر الدم فان كان العدد كاملا فإراد لولي أن يكرر على أحدهم فليس له ذلك لأن المصير إلى التكرار
ضرورة الاكمل قال (ولا قسامة على صبي ولا مجنون) لانها ليس من أهل القول الصحيح
واليمين قول صحيح قال (ولا امرأة ولا عبد) لانها ليس من أهل النصرة واليمين على
أهلها قال (وان وحد من الأثر به فلا قسامة ولا دية) لأنه ليس بقتيل إذا القتل في العرف من
فانت حياته بسبب مباشره حتى وهذا ميت خفف انفعه و اعراه تتبع فعل العبد والقسامة تتبع
احتمال القتل ثم يجب عليهم القسم فلا بد من ان يكون به نريدل به على كونه قتيلا وذلك بان
يكون به جراحة أو أثر ضرب أو خنق وكذا إذا كان خرج الدم من عينه أو أذنه لأنه لا يخرج
منها لا فعل من جهة الحلق عادة بحسب خلاف ما إذا خرج من فيه أو دبره أو ذكره لأن الدم
خرج من هذه لم يخرج عدة غير فعل أحد وقد ذكرنا في التهييد (ولو وجد بدن اقليل أو
أكثر من نصف البدن أو النصف ومعه الرأس في محبة وهي أهلها القسامة والدية وان وجد
نصفه مشقوبا بالطول أو وجد أقل من النصف ومعه الرأس أو وجد بدنه أو رجله أو رأسه فلا
شيء عليهم) لأن هذا حكم عرفي الصواب وقد ورد به في البدن لأن لا أكثر حكم الكل تعظيما
لأن آدمي بخلاف الأثقل لأنه ليس بدن ولا ملحق به فلا تجرى فيه القسامة ولا لواء غيرناه
تكرر القسامة وان ولد بان مخالفة نفس واحدة ولا تنوالتان ولا صل فيه من المرحود الأول
ان كان بحال لو وجد الباقي تجرى فيه القسامة لا تجب فيه وان كان بحال لو وجد الباقي لا تجرى
فيه القسامة تعجب ولم يمت ما أثرنا به وصلاة الجنازة في هذا تسحب على هذا الأصل لأنها
لا تذكر (ولو وجد عليهم جبين أو وسط ليس به أثر الصرب فلا شيء على أهل المحبة) لأنه لا يفوق
الكبير حالا (وان كان به أثر الصرب وهو تام الملق وجبت القسامة والدية عليهم) لأن ظاهر
ن نام الملق يفصل حيا (وان كان نقص الملق فلا شيء عليهم لأنه يفصل ميتا لا حيا قال
(واذا وجد القتل على دابة يسرقها رجل بالدية على عاقله دون أهل المحبة) لأنه في بدنه وصار

كما كان في داره وكذا اذا كان ودها اور كبا (فان جنموا عليهم) لان قسبل في ايديهم
 نصاركما د وجد في دارهم قال (وان مرت دابة بين قريتين وعليها قسبل فهو على اقربهما) لما
 روى ان النبي عليه السلام اتى بقتيل وجد بين قريتين فامر ان يذرع وعن عمر رضي الله عنه
 انه لما كتب اليه في القتل الذي وجد بين وادعة وارحب كتب ان يقبس بين قريتين فوجد
 لقتيل الى وادعة اقرب فقضى عليهم القسامة قبل هدم محمول على ما اذا كان بحيث
 يباع هذه الصوت لانه اذا كان هذه الصفة يلحقه العوت فمنكمهم النصره وقد قصر و قال
 (وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة عليه) لان لداري بده (والدابة على عاقبته) لان
 نصرته منهم وقوته بهم قال (ولا تدخل اماكن القسامة مع المالك عند ابي حنيفة) وهو قول
 محمد (وقال ابو يوسف رحمه الله هو عليهم جميعا) لان ولايته لذي يركب يكون بالملك تكون
 السكى الا ترى انه عليه السلام جعل القسامة والدابة على اليهود وان كانوا شركاء بغير وطمما
 ان المالك هو المحض بنصرة البقرة دون السكان لان سكى المالك لم وفرارهم اذوم فكانت
 ولايته لذي يركب اليهم فيتحقق التفصير منهم واما اهل حير فالنبي عليه السلام اقرهم على
 املاكهم فكان يا حدم منهم على وجه المخرج قال (وهي على اهل الحطة دون المشترين) وهذا
 قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله الكل مشتركون لان الضمان
 انما يجب بترك الحفظ ممن له ولاية الحفظ وهذا الطريق يحمل بايام قصر او الولاية باعتبار
 الملك وقد استوفيه وطمما ان صاحب الحطة هو المحض بنصرة البقرة هو المتعارف ولانه
 اصبل والمشتري دخل وولاية لذي يركب لا صبل وقيل ابو حنيفة رحمه الله في ذلك على
 ما شاهد الكوفة قال (وان قى واحد منهم وكذلك) يعني من اهل الحطة لما يسا (وان لم يبق
 واحد منهم بان باعوا كلهم وهو على المشترين) لان لولاية انفلت ايهم او حصلت لهم
 لزوال من يتقدمهم او يراجهم (ود وجد قتل في دار والقسامة على رب الدار وعلى قومه
 وتدحل لعاقلة في القسامة ن كانوا حصورا وان كانوا غيبا فالقسامة على رب الدار بكرر عليه
 لايمان) وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا قسامة على
 اعاقلة لان رب الدار اخص من غيره فلا يشاركه غيره فيها كاهل المحبة لا يشاركهم فيها
 عواقلهم وطمما ان الحضور لذمتهم بنصرة البقرة كما نكرم صاحب الدار فيشاركونه
 في القسامة قال (وان وجد لقتيل في داره مشترك كمن نصفها لرجل وعشرها

لرجل لا آخر ما نرى وهو على رؤس الرجال) لان صاحب القليل ليرحم صاحبا الكثير
 في التدبير فكانوا سوا في الحفظ والتقصير فيكون على عدد الرؤس بمرة الشفعة قال (ومن
 شترى دار ولم يضرها حتى وجد فيها قبل فهو على عاقلة لبائع وان كان في البيع خيار لاحدهما
 فهو على عاقلة لذى في يده) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقالان لم يكن فيه خيار فهو على عاقلة
 المشتري وان كان فيه خيار فهو على عاقلة لذى تصبر له لانه انما انزل قاتلا باعتبار النقص يروى
 الحفظ ولا يجب الا على من له ولاية الحفظ والولاية من نفاذ الملك ولهذا كانت الدية على عاقلة
 صاحب الدار دون المودع والمالك للمشتري قبل القبض في البيع البات وفي المشتروط فيه خيار
 متبرقار الملك كفي صدقة الفطر وله أن القدرة على الحفظ بالبدل بالملك الا يرى انه يقدر على
 الحفظ باليد دون ملك ولا يقدر بالملك دون اليد وفي البات اليد للبائع قبل القبض وكذا فيه
 فيه الخيار لاحدهما قبل القبض لانه دون البات ولو كان المبيع في يد المشتري لخيار له فهو
 أخصى الناس به نصرفا ولو كان الخيار للبائع فهو في يده مضمون عليه بالقيمة كالمعصوب فتعثر
 يده اذما يقدر على الحفظ قال (ومن كان في يده دار فوجد فيها قبل لم تعمله العاقلة حتى تشهد
 الشهود انها للذي في يده) لانه لا بد من الملك لصاحب اليد حتى تعقل العواقل عنه واليدوان
 كانت دليلا على الملك لكنها محتملة ولا تكفي لا يجب الدية على العاقلة كما لا تكفي الاستحقاق
 الشفعة به في الدار المشفوعة ولا بد من اقامة البينة قال (وان وجد قبل في سفينة فالقسامة على
 من فيها من الركاب والملاحين) لانها في أيديهم واللفظ يشمل أربابها حتى تحب على الارباب
 الذين فيها وعلى السكان وكذا على من يمدها والمالك في ذلك وغير المالك سواء وكذا العجلة
 وهذا على ما روى عن أبي يوسف رحمه الله طاهر والفرق لهما أن السفينة تنقل وتتحول فيعتبر
 فيها ليددون الملك كفي الله بغير خلاف لمحبة ولدار لاها لا تنقل قال (وان وجد في مسجد محلة
 والقسامة على أهلها لان التدبير فيه اليهم وان وجد في المسجد بجمع أو الشارع الاعظم فلا
 قسامة فيه ولدية على بيت المال) لانه للعامة لا يختص به واحد منهم وكذلك الجسور العامة
 ومال بيت المال مل عامة المسلمين (ولو وجد في السوق ان كان مملوكا فعند أبي يوسف رحمه الله
 تحب على السكان وعندهما على المالك وان لم يكن مملوكا كالشوارع العامة التي نيت فيها فعلى
 بيت المال) لانه لجماعة المسلمين (ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال وعلى قول أبي
 يوسف رحمه الله لدية والقسامة على أهل السجن) لانهم سكان وولاية التدبير اليهم والظاهر
 ان القتل حصل منهم وهما يقولان ان أهل السجن مقهورون فلا ينصرون فلا يتعلق بهم
 ما يجب لاحل النصرة ولانه نفي الاستيفاء حقوق المسلمين فاذا كان غنمه يعود اليهم وعمره

برجع عليهم قالوا وهـ فربعه المالك والساكن وهي مختلفان بها برأي حبيفة وأبي يوسف
 رحمه الله قال (وان وجد في رية ليس بقربها عمارة فهو هدر) ونظـير القرب ما ذكرنا من
 استماع الصوت لانه اذا كان هذه المطالة لا يلحقه العوث من غيره فلا يوصف أحد بانقصير
 وهذا اذا لم تكن مملوكة لاحد ما اذا كانت فالدبة والقسامة على عائلته (وان وجد بين قريتين كان
 على اقربهما) وقد بيناه (وان وجد في وسط القران جرعه الماء فهو هدر) لانه ليس في بد أحد ولا
 في ملكه (وان كان محتسبا بالشاطئ فهو على اقرب اقربى من ذلك لمكان) على انفسير الذي
 تقدم لانه انحصرت هذه الموضع فهو كالموضوع على الشط والشاطئ في بلد من هو قرب منه الا
 ترى انهم يستقون منه الماء ويردون هـ انهم فيها بخلاف النهر الذي يستحق به الشفعة
 لاختصاص أهلها به لقيام يدهم عليه فيكون القسامة ولديه عليهم قال (وان ادعى الولي على
 واحد من أهل المحنة بعيه لم تسقط القسامة عنهم) وقد ذكرناه وكيفية القياس والاستحسان
 قال (وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت عنهم) وقد بيناه من قبل ووجه الفرق هو أن
 وجوب القسامة عليهم دليل على أن لقاتل منهم وبعييه واحد منهم لا يفي ابتداء الامر
 لانه منهم بخلاف ما ادعى من غيرهم لان ذلك بيان أن لقاتل اس منهم وهم انما يقرمون
 اذا كان القاتل منهم لكونهم قسمة نفقديرا حيث لم يأخذوا على بد الطالم ولان أهل المحنة
 لا يقرمون بمجرد ظهور القاتل بين أظهرهم الا بدعوى الولي فاذا ادعى القاتل على غيرهم
 منعت دعواه عليهم وسقط القسامة قال (واذا التقى قرم بالسيوف فاجلوا عن قتل وهو على
 أهل المحنة) لان القاتل بين أظهرهم والحفظ عليهم (الا ان يدعى الاولياء على أولئك أو على
 رجل منهم بعينه فلم يكن على أهل المحنة تنبي) لان هذه الدعوى نصحت براءة أهل المحنة عن
 القسامة قال (ولا على أولئك حتى يقيموا البيته) لان بمجرد الدعوى لا يثبت الحق للعديت
 الذي روينا اما يسقط به الحق عن أهل المحنة لان قوله حجة على نفسه (ولو وجد قاتل في
 معسكر أقاموا غلاة من الأرض لا ملئ لاحد فيها فان وجد في خباء أو وسطاط فعلى من يسكنه
 لدبه و القسامة وان كان خارجا من القسطة فعلى اقرب لاخيه) اعتبار للبد عند عدم لذلك
 (وان كان القوم لقوا قاتلا او وجد قاتل بين أظهرهم فلا قسامة ولا دية) لان اظاهر أن العدو
 قتله ويمكن هدر او ان لم يلقوا عدوا فعلى ما بيناه (وان كان أرض مالك والعسكر كالسكان
 فيجب على المالك عند أي حبيفة) خلافا لابي يوسف رحمه الله وقد ذكرناه قال (واذا
 قال المستعطف قتله فلان استعجاب بالله ما قتلت ولا عرفت له فالاعير فلان) لانه يريد
 اسقاط المحسومة عن نفسه بقوله فلا يقبل فيعطف على ما ذكرنا لانه لما اقرب بالقتل على

واحد صار مستثنى عن اليمين بمعنى حكم من سواه وبجلف عليه قال (وإذا شهد انسان من أهل
 المحلة على رجل من غيرهم انه قتل لم تقبل شهادتهما) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله ولا تقبل
 لأنهم كانوا عرضية أن يصيروا خصما وقد بطلت العرضية بدعوى الولى القتل على غيرهم فتقبل
 شهادتهم كالوكيل بالخصومة إذا عزل قبل الخصومة وله بهم خصم ما يراهم فالتين للخصومة
 لصادر منهم فلا تقبل شهادتهم وإن خرجوا من محلة الخصوم كالوصى إذا خرج من الوصاية بعد
 ما قبلها ثم شهد قال وعلى هذين الأصلين يتخرج كثير من المسائل من هذا الجنس قال (ولو ادعى
 على واحد من أهل المحلة بعينه فتشاهدان من أهلها عليه لم تقبل الشهادة) لأن الخصومة
 قائمة مع الكل على ما بيناه والشاهد يقطعها عن نفسه فكان متهم ما وعن أبي يوسف رحمه الله
 إن الشهود يختلفون بالله ما قبلناه ولا يزدادون على ذلك لأنهم أخبروا أنهم عرفوا القاتل قال
 (ومن جرح في قبيلة فنقل إلى أهله فمات من تلك الجراحة فإن كان صاحب فراش حتى مات
 والقسامة ولديه على القبيلة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله
 لا قسامة ولا دية) لأن الذي حصل في قبيلة والمحلة ماديون لنفس ولا قسامة فيه فصار كما إذا لم
 يكن صاحب فراش وله أن الجرح إذا اتصل به لموت صار قتلا ولو لم يمت فمات من الجرح فلا يرم بالقتل
 (ولو أن رجلا ماله جرح يبيع به رقيق حمله انسان إلى أهله فمكث يوما أو يومين ثم مات لم يضمن
 لذي حمله إلى أهله في قول أبي يوسف رحمه الله وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله يضمن) لأن
 يده منزلة لمحلة فوجوده جرح يباع يده كوجوده فيها وقد ذكرنا وجهي القواين فيما قبله من
 مسئلة لقبيلة (ولو وجد رجل قتلا في دار نفسه فدينه على عائلته لورثته عند أبي حنيفة رحمه
 الله وقال أبو يوسف ومحمد وزور رجهم الله لا شيء فيه) لأن الدار في يده حين وجد الجرح فيجعل
 كأنه قتل نفسه فيكون هدرا وله أن القسامة ثماتجب شاء على ظهور القتل ولهذا لا يدخل في
 لدية من مات قبل ذلك وحال ظهور القتل له لورثته فموجب على عائلته بخلاف المسكوب إذا
 وجد قتلا في دار نفسه لأن حال ظهوره في داره فيقتل على حكم ما كان فيه فيصير كأنه قتل نفسه
 فيهدر دمه (ولو أن رجلين كانا يبيعان معهما مائة فوجد أحدهما مذبوحا قال أبو يوسف
 رحمه الله يضمن الآخر لدية وقال محمد لا يضمنه) لأنه يضمن به دمه فكان التوهم ويحتمل
 أنه قتله الآخر فلا يضمنه بالمثل لأبي يوسف رحمه الله أن الطاهر إن الإنسان لا يقتل نفسه
 فكان التوهم ساقطا كما وجد قيل في محبة (ولو وجد قيل في قرية لامرأة عند أبي حنيفة
 رحمه الله عليها القسامة تكرر عليها لايمان والدية على عائلتها أقرب القبايل اليها في

انساب وقال أبو يوسف رحمه الله على العاقلة أيضا) لان القسامة انما يجب على من كان من
 أهل النصره والمرأة ليست من أهلها فان شئت لصبي ولطمان لقسامة ثلثي التهمة وتهمته
 القتل من المرأة متعققة قال المأخرون ان المرأة تدخّل مع العاقلة في التعمل في هذه المسئلة
 لا انزلها فانته والقاتل يشارك لعاقلة (ولو وحده رجل قبل ان يرض رجل الى جانب قرية
 ليس صاحب لارض من أهلها قال هو على صاحب لارض) لانه أحق بنصره أرضه من أهل
 القرية

كتاب المعاقلة ﴿ المعاقلة جمع معقولة وهي لدية ونسب الدية عقلا لانها تعقل الدماء
 من ان تسفك أي تمسك قال (والدية في شبه العمد والخطا وكل دية تجب بنفس القتل على العاقلة
 والعاقلة الذين يعقلون) يعني يؤدون العقل وهو الدية وقد ذكرناه في الديات والاصل في وجوبها
 على العاقلة قوله عليه السلام في حديث حل بن مالك رضى الله عنه لاولياءه قوموا فادوه ولان
 لنفس محترمة لا وجه الى الاضرار والخطا معذور وكذا الذي تولى شبه العمد نظرا الى الاتية
 ولا وجه الى ايجاب العفو به عليه وفي ايجاب مال عظيم اجماعه واستنصاه فيصير عقوبة فقم
 ليه العاقلة تخفيفا للتعذيب واجامعوا الصم لانه ما قصر لقوة فيه وذلك بانصاره وهم
 العاقلة فكانوا هم المقصرين في تركهم مراقبته وحصوا به قال (والعاقلة أهل الديوان ان كان
 القاتل من أهل الديوان يؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين) وأهل الديوان أهل الرايات وهم
 الجيش الذين كتبت اسماهم في الديوان وهم عند اوفان لشايع رحمه الله الدية على أهل
 العسيرة لانه كان كذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحس بعده ولا به صلة ولا ولى
 بها لا قارب ولما قضيت بحمور رضى الله عنه فانه لما دون لداو بن جهم لعقل على أهل الديوان
 وكان ذلك معاصر من الصحابة من غير تكبر منهم وليس ذلك منسج بل هو تقرر ير معنى لان
 عقل كان على أهل النصره وقد كانت نوعا من به والخلف والولاء ولدى عهد حمور رضى
 الله عنه قد صارت بالديوان جعلها على أهل ابياء الله صلى الله عليه وسلم ولقد قالوا لو كان ليوم قوم انصارهم
 بالطرف فعاذلهم أهل الطرف وان كان بالخلف واهله ولبية صفة كمال لكن ايجاب افيما هو
 صفة وهو لفظ اولى منه في اصول أمروهم والتقدير ثلاث سنين مروي عن النبي عليه
 السلام ومحمّد بن عن حمور رضى الله عنه ولان لاحد من العطاء بخفيف والعطاء يخرج في كل
 سنة مرة (فان خرجت لفظا باق أكثر من ثلاث سنين أو أقل أخذ منها) لخصول المقصود
 وتأويله اذا كانت لفظا بالسنين لم تقبلة بعد لتضاء حتى لو اجتمعت في السنين الماضية قبل
 بقضاء تم خرجت بعد القضاء لا يؤخذ منها لان الوجوب بالقضاء على ما بين ان شاء الله تعالى

ولو خرج بمائة ثلاث عطايا في سنة واحدة معناه في المستقبل يؤخذ منها كل ليلة لما ذكرنا
 وإذا كان جميع الدية في ثلاث سنين فكل ثلث منها في سنة وإن كان الواجب بالدية ثلث
 دية النفس أو أقل كان في سنة واحدة وما راد على الثلث إلى تمام الثلثين في السنة الثانية وما
 راد على ذلك إلى تمام الدية في السنة الثالثة وما وجب على العاقلة من الدية أو على القاتل بأن
 قتل الأب إن شاء الله فهو في ماله في ثلاث سنين وقال الشافعي رحمه الله ما وجب على القاتل
 في ماله فهو حال لأن التأجيل للتخفيف لا يحمل له قلة فلا يلحق به العمد المحض ولما كان القياس
 بأماه والشرع ورد به مؤجلا فلا يتعداه ولو قتل عشرة رجال لاحتطأ على كل واحد عشر الدية في
 ثلاث سنين اعتبارا للحر بالكل وهو بدل النفس وأما ما يقتر مدة ثلاث سنين من وقت القضاء
 بالدية لأن الواجب الأصلي المثل والتحول إلى القيمة بالقضاء فيعتبر ابتدائها من وقتها كما في
 ولد المعرور وقال (ومن لم يكن من أهل لديوان معاقلته قبيلته) لأن نصرتهم بهم وهي المعبرة في
 التعاقل قال (وتقسم عليهم في ثلاث سنين لا يزداد الواحد على أربعة دراهم في كل سنة وينقص
 منها) قال رضي الله عنه كذا ذكره المدواري رحمه الله في مختصره وهذا إشارة إلى أنه يزداد على
 أربعة من جميع الدية رقد ص بحمد رحمه الله على أنه لا يزداد على كل واحد من جميع الدية في
 ثلاث سنين على ثلاثة أو أربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الأدرهم أو درهم وثلث
 درهم وهو الأصح قال (وإن لم يكن تسع القبيلة ينفصم إليهم أقرب القبائل) معناه سبعا على ذلك
 يعني التخفيف ويضم الأقرب فالأقرب على ترتيب العصباء الأخوة ثم توهم ثم الأعمام ثم
 الوهم وأما الآباء والأبناء فيلزم بدلون لفرضهم وقيل لا بدخلون لأن الضم لفي المخرج حتى
 لا يصيب كل واحد أكثر من ثلاثة أو أربعة وهذا المعنى إنما يتحقق عند الكثرة والآباء
 والأبناء لا يكثران وعلى هذا حكم لرايات إذا لم يسع لذلك أهل رابعة ضم إليهم أقرب الرابات
 يعني أقربهم نصرة إذا حزنهم أمر لأقرب فالأقرب ويفوض ذلك إلى الإمام لأنه هو العالم
 به ثم هذا كله عندنا وعند الشافعي رحمه الله يجب على كل واحد نصف دينار في سنة واحدة ويؤخذ من كل
 لأنه صلة فيعتبر بالذكاة وأدناها ذات دية درهم عدهم نصف دينار ولا يمكن أن يكون له
 حظ رتبة منها ألا ترى أنها لا تؤخذ من أصل المال في نقص منم التحقير فالزيادة التخفيف
 ولو كانت عادة لرسل أصحاب الرق يعصى بالدية في أرواقهم في ثلاث سنين في كل سنة
 ثلث) لأن الرق في حقهم بمنزلة إعطاء ثم مضامه اذ كل منهم ماله من بيت المال ثم ينظر
 إن كانت أرواقهم تخرج في كل سنة فكيف يخرج روق يؤخذ منه ثلث بمنزلة إعطاء وإن كان
 يخرج في كل سنة أشهر ويخرج هذا المضاء يؤخذ منه سدس لدية وإن كان يخرج في كل شهر
 يؤخذ من كل روق بمقداره من الشهر حتى يكون المستوفى في كل سنة مقدارا ثلث وإن خرج

بعد الفضا يوم أو أكثر أحد من ورق ذلك الشهر بحصه شهر وان كانت لهم اوراق في كل شهر
وأعطية في كل سنة فرضت الدية في الاعطية دون الارزاق لانه أسرا ما لان الاعطية أكثر
أولان الرزق لكفاية لوقت فمتعسر لاد منه والاعطيات ليكونوا في الديوان فائمين بالنصرة
فينسب عليهم قال (ودخل القاتل مع العاقلة فيكون فيما يؤدى كاحدهم) لانه هو الفاعل فلا
مغنى لاجراجه ومواخذة غيره وقال الشافعي رحمه الله لا يجب على لقاتل شيء من الدية اعتبارا
بجزء بالكل في المغنى عنه والجامع كونه معذور قلنا يجب بالكل ايجبا في ولا كذلك
ايجباب الجزء ولو كان الخاطئ معذورا فاليرى منه أولى قال الله تعالى ولا ترد و زرورة أخرى
(وليس على النساء ولدريه ممن كان له خط في الديوان عقل) لقول عمر رضي الله عنه
لا يعقل مع العاقلة صبي ولا امرأة ولان العقل انما يجب على أهل النصرة لتركههم مراقبته
والناس لا يتناصرون بالصبيان والنساء ولهذا ابوضع عليهم ما هو خلف عن النصرة وهو
الجزية وعلى هذا لو كان القاتل صبيا أو امرأة لاشئ عليهم من الدية بخلاف الرجل لان
وجوب حزمه من الدية على القاتل باعتبار أنه أحد العاقل لانه ينصرفه وهذا لا يوجد فيهما
والفرض لهما من العطاء للمعونة لاندصرة كفرض أرواح النبي عليه السلام ورضي الله عنهم
(ولا يعقل أهل مصر عن مصر آخر) يريد به انه اذا كان لأهل كل مصر ديوان على حدة لان
لنصار الديوان عند وجوده ولو كان باعتبار القرب في السكنى فأهل مصره أقرب اليه من أهل
مصر آخر (ويعقل أهل كل مصر من أهل سوادهم) لانهم اتباع لأهل المصر فاهم اذا حزمهم
فما استنصروا هم فيعقلهم أهل المصر باعتبار معنى القرب والنصرة (ومن كان منزله بالبصرة
وديوانه بالكوفة فعقل عنه أهل الكوفة) لانه يستنصر بأهل ديوانه لا بحجرانه والحاصل أن
لا يستنصر بالديوان أظهر فلا يظهر منه حكم النصرة بالقراءة والسبب والولاء وقرب
السكنى وغيره وبعد الديوان النصرة بالنسب على ما بيناه وعلى هذا يخرج كثير من صور
مسائل المعاقلة (ومن جنى جناية من أهل المصر وليس له في الديوان عطاء وأهل البادية أقرب
اليه وممكنه المصر فعقل عنه أهل الديوان من ذلك المصر) ولم يشترط أن يكون بينه وبين
أهل الديوان قرابة قيل هو صحيح لان الذين يدعون عن أهل المصر ويقومون بمصرتهم
ويدفعون عنهم أهل الديوان من أهل المصر ولا يخصون به أهل العطاء وقيل تأويله اذا كان
قريبا لهم وفي الكتاب اشارة اليه حيث قال وأهل البادية أقرب اليه من أهل المصر وهذا لان
لوجوب عليهم بحكم القراءة وأهل المصر أقرب منهم مكانا فكانت القدرة على النصرة لهم
وصار تطهير شبه العيبة المنقطعة (ولو كان الدوى نار لاني المصر لا يمكن له فيه لا يعقله أهل

لمصر) لان اهل لعطاء لا يصرون من لا يمكن به فيه كما ان اهل لبادية لا يعمل عن اهل
المصر التارل قبهم لانه لا يستنصرهم (وان كان لاهل الذمة عواقل معروفة يتعاقلون بها قتل
أحدهم قتيلا فدينه على عاقلة بمنزلة المسلم) لاهم الترموا أحكام الاسلام في المعاملات
لا سيما في المعاني العاسمة عن الاضرار ومعنى الناصر موجود في حقهم (وان لم تكن لهم عاقلة
معروفة فالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى بها عليه) كما في حق المسلم لما بينا أن
لوجوب على القاتل وانما يتحول عنه الى العاقلة أن لو وجدت فاذ لم توجد بقيت عليه
منزلة تاجر بن مسلمين في دار الحرب قبل أحدهما صاحبه يقضى بالدية عليه في ماله لان اهل
دار الاسلام لا يعقلون عنه وتمكنه من هذا القتل ليس نصرتهم (ولا يعقل كافر عن مسلم ولا
مسلم عن كافر) لعدم لتناصر والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم لان الكفر
كله ملة واحدة فالواحد اذا لم تكن المعادة فيما بينهم طاهرة اما اذا كانت ظاهرة كاليهود
والنصارى ينبغي أن لا يتعاقلون بعضهم عن بعض وهكذا عن أبي يوسف رحمه الله لانه طاع
الناصر ولو كان القاتل من اهل الكوفة وله بها عطاء فعول ديوانه الى البصرة ثم رفع الى
القاضي فانه يقضى بالدية على عاقلة من اهل البصرة وقال رفر رحمه الله تعالى يقضى على
عاقلة من اهل الكوفة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله لان الموجب هو الجناية وقد
صحقت وعاقلة اهل الكوفة وصار كما اذا حول بعد القضاء ولذا أن المال انما يجب عند القضاء
لما ذكرنا أن الواجب هو المثل وبالقضاء ينتقل الى المال وكذا الوجوب على القاتل وتحويل
عنه عاقلة واذا كان كذلك يتحول عنه من يكون عاقلة عند القضاء بخلاف ما عند القضاء
لان الواجب قد تقرر بالقضاء فلا ينتقل بعد ذلك لكن حصة القاتل تؤخذ من عطائه بالبصرة
لانها تؤخذ من العطاء وعطاؤه بالبصرة بخلاف ما اذا قاتل العاقلة عند القضاء عليهم حيث
ضم اليهم أقرب القبائل في النسب لان في لقل ابطال حكم الاول فلا يجوز بحال وفي انضم
تكثير المتحملين لما قضى به عليهم فكان فيه تقرير الحكم الاول لا بطلاله وعلى هذا لو كان القاتل
ممكنه بالكوفة وليس له عطاء ولم يقص عليه حتى استوطن البصرة قضى بالدية على اهل
البصرة ولو كان قضى على اهل الكوفة لم يستقل عنهم وكذا البديوي اذا ألحق بالديوان
بعد القتل قبل القضاء يقضى بالدية على اهل الديوان وعند القضاء على عاقلة بالبادية
لا يتحول عنهم وهذا بخلاف ما اذا كان قوم من اهل البادية قضى بالدية عليهم في أموالهم في
ثلاث سنين ثم جعلهم لامام في لعطاء حيث تصير لدية في أعطياتهم وان كان قضى بها أول مرة
في أموالهم لانه ليس فيه نقض القضاء الاول لانه قضى في أموالهم وأعطيتهم أموالهم
غير أن لدية تقضى من أبسر لأموال آداء والاداء من العطاء أسر اذ صاروا من اهل العطاء

لا اذ لم يكن مال اعطاء من خمس ما قضى عليه بان كان القضاء بالابل والعطاء دراهم
 فحينئذ لا يتحول الى الدراهم ابد الم فيه من ابطال القضاء الاول لكن يقضى ذلك من
 مال العطاء لانه اسير قال (وعاقبة لمعنى قبلة مولا) لان نصرة هم يؤيد ذلك قوله عليه
 الصلاة والسلام مولى القوم منهم - قال (ومولى المولاة بعقل عنه مولاة وقيلته) لانه
 ولاد ينشأ من به فاشبهه ولاد اعتاقه وفيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى وقد مر في كتاب المولاة
 قال (ولا تعقل العاقلة قل من نصف عشر لديه وتعمل نصف العشر فصاعدا) والاصل
 فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوف عليه ومر فوعاى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا تعقل العواقل عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا عتقا ولا مادون ارش الموضحة وارش الموضحة
 نصف عشر بدل النفس ولان العمل بنحو رزق لا جعاف ولا اجعاف في القليل وانما هو
 في الكثير والتقدير الفاصل عرف بالجمع قال (وما نقص من ذلك يكون في مال الجاني) والقياس
 فيه التسوية بين القليل والكثير فيجب الكل على العاقلة كما ذهب اليه الشافعي رحمه الله
 والتسوية في ان لا يجب على العاقلة شيء الا نافر كداء يمارو يمارو يمارو يمارو يمارو
 او جب ارش الجنين على العاقلة وهو نصف عشر بدل لرحل على ما مر في الدييات فمادو يسلن
 ه مسائل الاموال لانه يجب بالتحكم كما يجب ضمان المال بالتقريب فلهذا كان في مال الجاني
 حدا بالقياس قال (ولا تعقل العاقلة بجنابة لغيره ولا ما ارم بالصلح او باعتراف الجاني) لما روي
 ولانه لا تناصر بالعبد والافرار والصلح لا يبرمان العاقلة لتصور المولاة عنه - قال (لان
 صدقوه) لانه ثبت تصادقهم والامتناع كان لحقهم ولهم ولاية على انفسهم (ومن اقر بقتل
 خطأ ولم يرفعوا الى القاضي الا بعد سنين قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى)
 لان التأجيل من وقت القضاء في الثابت باليئنه في الثابت بالافرار اولي (ولو تصادق القاتل وولى
 الجانيه على ان قاضى يار كد قضى بالدية على عاقلة بالكدوة باليئنه وكذب ما العاقلة فلا شيء
 على العاقلة) لان تصادقهما ليس بحجة عليهم (ولم يكن على شيء في ماله) لان الدية بتصادقهما
 تقرررت على العاقلة باقتضاء وتصادقهما بحجة في حقهما بخلاف الاول (لان يكون له عطاء معهم
 فحينئذ يبرمه بقدر حصته) لانه في حق حصته مقرر على نفسه وفي حق العاقلة مقرر عليهم قال
 (واذا جنى الحر على العبد ققتله خطأ كان على عاقلة قيمته) لانه بدل النفس على ما عرف من
 اصحابنا في أحد قولى الشافعي تجب في ماله لانه بدل المال عنده ولهذا يوجب قيمته بالدية ما بلغت
 ومادون النفس من العبد لا تجعله العاقلة لانه يسلن به مسئلة لاموال عدا على ما عرف وفي
 أحد قوليه العاقلة تتحمله كافي الحر وقد مر من قبل قال اصحابنا ان لقائل ذلك لم يكن له عاقلة
 فالدية في بيت المال لان جاعة المسلمين هم اهل نصرتهم وليس بعضهم اخص من بعض بذلك ولهذا

لومات كان ميرته ليست من فكدا ما يلزمه من اعز مه يلزم بيت المال وعن أبي حنيفة
 رحمه الله رواية شاذة أن الدية في ماله ووجهه أن الأصل أن تجب الدية على القاتل لأنه بدل
 متلف ولا خلاف منه إلا أن لعاقلة تتعمده بعد بدلة المتعمد على ما مر وإذا لم يكن له عاقلة عاد
 الحكم إلى الأصل (وابن الملا عنه تعمله عاقلة أمه) لأن نسبه ثابت منها دون الأب (فإن عفا
 عنه ثم ادعاه الأب رجعت عاقلة لام ما دلت على عاقلة لأب في ثلاث سنين من يوم يقضى
 نقاضي لعاقلة الأم على عاقلة لأب) لأنه تميز أن لدية واجبة عليهم لأن عند الكذاب طهر أن
 النسب لم يزل كان ثابتاً من الأب حيث بطل اللعان بالكذاب ومتى ظهر من الأصل وقوم الأم
 تعمهوا ما كان واجبا على قوم الأب ف يرجعون عليهم لأنهم مضطرون في ذلك وكذلك إن مات
 المكاتب عن وفاء وله ولد حر فلم يؤد كفايته حتى جى أبوه وعقل عنه قوم أمه ثم أدبت الكتابة
 لأنه عند الأداء تحول ولاؤه في قوم أبيه من وقت حرية الأب وهو آخر جزء من أجزاء حياته
 فينبين أن قوم الأم عفا عنهم ف يرجعون عليهم وكذلك رجل أمر صبياً بقتل رجل فقتله
 فضمنت عائلة الصبي الدية رجعت بها على عاقلة لآمره إن كان لا أمر ثبت بالبينه وفي مال الأمر
 إن كان ثبت بأقراره في ثلاث سنين من يوم يقضى بها القاضي على الأمر أو على عاقلة لأنه لأن
 لديات تجب بمؤجلة طريق التيسير قال رضى الله عنه ههنا عدة مسائل ذكرها محمد رحمه الله
 متفرقة والأصل الذي يخرج عليه أن يقال حال القاتل إذا تبدل حكمه فأنقل ولاؤه إلى ولاه
 بسبب أمر حادث لم تستقل بجنايته عن الأول فضى بها أول يقضى وإن ظهرت حاله خفية مثل
 دعوة وله الملا عنه حولت الجناية إلى الأخرى وقع القضاء بها أول يقع ولو لم يختلف حال الجاني
 ولكن العاقلة تبدلت كان الاعتبار في ذلك الوقت المصاه فان كان قضى بها على لاولى لم تنتقل إلى
 الثانية وإن لم يكن قضى بها على الأولى فإنه يقضى بها على الثانية وإن كانت العاقلة واحدة
 فلعنفها ريادة أو نقصان اشتراك في حكم الجناية قبل القضاء و بعده الأقدم سابق أداؤه فمن
 أحكم هذا الأصل متأملاً لا يمكنه التخريج فيما ورد عليه من الطائر والأصداد والله أعلم
 بالصواب

كتاب الوصايا * باب في سعة الوصية ما يجوز من ذلك

وما يستحب منه وما يكون رجوعاً عنه

قال (الوصية غير واجبة وهي مستحبة) والقياس بإبي جوازها لأنه تمليك مضاف إلى حال
 رول مالكته ولو أضيف إلى حال قبضها فإن قيل ملكتك غداً كان باطلاً فهذا أولى لأننا
 استحسننا ملوحة الناس إلهاً فإن الإنسان مغرور بأمله مقصر في عمله فإذا عرض له المرض

وحاف اليات يحتاج الى ثلاث بعد ما فرط منه من لفريط بمانه على وجه لومضي فيه يتحقق
 مقصده الما الى ولو أنه ضمه اليه يصرفه الى مطلبه الحالي وفي شرع الوصية ذلك فشرعناه ومنه
 في الاجارة يمساه وقد تبنى مالكية بعد الموت باعتبار الحاجة كافي في شرعنا جهيز ولدين وقد نطق به
 الكتاب وهو قول الله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين والاسم وهو قول النبي عليه السلام
 ان الله تعالى تصدق عليكم ثلث أموالكم في آخر أعماركم زيادة لكم في أعمالكم تصدقونها حيث
 شئتم أو قال حيث أحببتم وعليه إجماع الأمة ثم نصح للاجني في الثلث من غير اجازة الورثة
 لما روينا وسنبين ما هو الأفضل فيه ان شاء الله تعالى قال (ولا تجوز بما زاد على الثلث) لقول
 النبي عليه السلام في حديث سعد بن أبي وقاص الثلث والثلث كثير بعد ما مضى وصيته بالكل
 والنصف ولانه حق الورثة وهذا لانه بعد سبب الروايات اليهم وهو استثناء عن المال
 فوجب تعاقب حقهم الا أن الشرع لم يظهر في حق الاجانب بقدر الثلث ليندارك تفصيله
 على ما بيناه وأظهره في حق لورثته لان الظاهر أنه لا يتصدق به عليهم تحررهم بما يتفق من
 الايثار على ما بيناه وقد جاء في الحديث الحيف في الوصية من أكبر الكبائر وفسرناه بالزيادة على
 الثلث وبالوصية للوارث قال (الا أن يميزها الورثة بموئنه وهم كبار) لان الامتناع لحقهم
 وهم اسقطوه (ولا معتبر باجارتهم في حال حياتهم) لانها قبل ثبوت الحق اذ الحق يثبت عند
 الموت فكان لهم أن يردوه بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق وليس لهم أن
 يرجعوا عنه لان الساقط من الاش غايه الامرانه يستند عند الاجازة لكن الاستناد يظهر في
 حق القائم وهذا قد مضى وثلاثي ولان الحقيقة تثبت عند الموت وقبله يثبت بمجرد الحق فلو
 استند من كل وجه ينقلب حقيقة فيه والرضا بطلان الحق لا يكون رضا بطلان الحقيقة وكذا
 ان كانت الوصية للوارث واجارها البقية فحكمه ما ذكرناه (وكل ما جار باجازة الوارث بما له
 الجازله من قبل الموصي) عندنا وعند الشافعي رحمه الله من قبل الوارث والصحيح قرائنا لان
 السبب صدر من الموصي والاجازة وقع المانع وليس من شرطه القبض وصار كالمزمن اذا أجاز
 يمسح الراهن قال (ولا تجوز للقاتل عامدا كان أو خاطئا مدان كان مباشرا) لقوله عليه السلام
 لا وصية للقاتل ولانه استعمل ما أخره الله تعالى في حرم الوصية كما يحرم الميراث وقال الشافعي
 رحمه الله تجوز للقاتل وعلى هذا الخلاف اذا أوصى لرجل ثم انه قتل الموصي يبطل الوصية
 عندنا وعندنا لا يبطل والحجة عليه في الفصلين ما بيناه (ولو أجازتها لورثة جاز عند أبي حنيفة
 ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله لا تجوز) لان جايته باقية والامتناع لاجلها
 ولهما أن الامتناع لحق الورثة لان نفع بطلانها يعود اليهم كنفع بطلان الميراث ولانهم

لا يرصونها القابل كالأيرصونهم لاحد منهم (ولا تجوز لورثته) لسوؤه عليه السلام ان الله تعالى أعطى كل ذي حق حقه الا الوصية لوارث ولانه ينادى البعض بإيثار البعض فحق تجوز به طبيعة الرحم ولانه حيف بالحديث لذى وبنائه ويعتبر كونه وارثا أو غير وارث رقت الموت لا وقت الوصية لانه تمليك مضاف الى ما بعد الموت وحكمه يثبت بعد الموت (والهبة من المريض للوارث في هذا نظير الوصية) لان الوصية كالحق تنفذ من الثلث وقرار المريض للوارث على عكسه لانه تصرف في الحال فيعتبر ذلك وقت الاقرار قال (الا أن يجبرها لورثته) ويروى هذا الاستثناء فيما روي بناءه ولان الامتناع لحقهم فتجوز بإيجارهم ولو أجاز بعض ورد بعض تخور على المحيز بقدر حصته لولا انه عليه وطل في حق الراد قال (وبحور أن يوصي المسلم للكافر والكافر للمسلم) فالاول لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يبقا لوكم في الدين الا آية والثاني لانهم يعتقد الذمة ساووا المسلمين في المعاملات وطرد إيجار التبرع من الجانبين في حالة الحياة فكذا بعد الممات (وفي الجامع الصغير الوصية لأهل الحرب باطلة) لقوله تعالى اما نسهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين الا آية قل (وقبول الوصية بعد الموت فان قبلها الموصي له حال الحياة أو ردّها فثبت باطل) لان أو ان تبوت حكمه بعد الموت كعدمه فلا يعتبر قبله كالا يعتبر قبل العقد قل (وبسحب أن يوصي لانيان دون الثلث) سواء كانت الورثة أعيان أو فقراء لان في التوقيص صلة لقريب بترك ماله عليهم بخلاف استحكال الثلث لانه استيفاء فتمام حقه فلا صلة ولا منه ثم الوصية بأقل من الثلث أولى أم تركها قالوا ان كانت الورثة فقراء ولا يستغنون ما يرثون فالترك أولى لما فيه من الصدقة على القريب وقد قال عليه السلام أصح الصدقة على ذي الرحم الكاشح ولان فيه رعاية حق الفقراء وقرىة جميعا وان كانوا أعيان أو يستغنون بنصيبهم فالوصية أولى لانه يكون صدقة على الاجنبي والترك هبة من القريب والاولى أولى لانه يتقضى بها وجه الله تعالى وقيل في هذا الوجه بخير لاشتمال كل منهما على فضيلة وهو الصدقة والصلة بخير بين خيرين قال (والموصى به يملك بالتقبول) خلافا للزفر رحمه الله تعالى وهو أحد قول الشافعي رحمه الله هو يقول الوصية آخذت الميراث اذ كل منهما خلافا لما أنه انتقل ثم الارث يثبت من غير قبول فكذلك الوصية ولما أن الوصية اثبات ملك جديد ولهذا لا يراد الموصى له بالعيب ولا يرد عليه بالعيب ولا يملك أحد اثبات الملك لغيره لا بقوله أما لورثة فخلافه حتى يثبت فيها هذه الاحكام فيثبت جبراً من الشرع من غير قبول قال (الا في مسألة واحدة وهو أن يموت الموصى ثم يموت الموصى له قبل

لقبول قيد حل الموصى به في ملك ورثته (سبحان الله) ان يبطل الوصية لما بينا ان
 الملك موقوف على القبول فصار كموت المشتري قبل قبوله بعد ايجاب البائع وجه الاستحسان
 ان الوصية من جانب الموصى قد تمت بموته نعم اما لا يلحقه افسح من جهته واما توقف لحق
 الموصى له فاذا مات دخل في ملكه كأي اليتم المشروط فيه الخ وانما يشترى اذا مات قبل الاجازة
 قال (ومن اوصى وعليه دين يحوط حاله لم يحرر الوصية) لان الدين مقدم على الوصية لانه
 اهم الحاجتين فانه فرض الوصية تبرع وابدأ بالاهم فالاهم (الا ان يبرئه العرمان) لانه
 لم يبق لدين فتشدد الوصية على الحد المشروع لطاحته ليهنا قال (ولا تصح وصية الصبي) وقال
 لشافعي رحمه الله تصح اذا كان في وجوه الخبر لان عمر رضى الله عنه احرار وصية يفاع او يافع
 وهو الذي راهق الحلم ولانه نظره تصرفه في نفسه في بل الزلفى ولولم تنفذ يلقى على غيره ولسا
 انه تبرع والصبي ليس من اهله ولان قوله غير ملزم وفي تصحيح وصيته قول بالرام قوله والاثر
 محمول على انه كان قريب العهد بالحلم معجار او كات وصيته في تجهيزه واهم دفعه وذلك جائز
 عندنا وهو يحرر ثواب بالترك على ورثته كما بيناه والمعتبر في النفع والضرر المطر الى اوضاع
 التصرفات لا الى ما يتفق بحكم الحال اعتبره بالطلاق فانه لا يملكه ولا وصية وان كان ينفق نافع
 في بعض الاحوال وكذا اذا وصى ثم مات هذا الادراك لعدم الاهلية وقت المباشرة وكذا اذا قال
 اذا ركت فقلت مالي لفلان وصية لم يصور اهليته ولا يملكه تنجيرا وتعليقا كأي الطلاق
 والعناق بخلاف العبد والمكاتب لان اهليتهما مستتمة ولما منع حق المولى قد صح اصاقته الى
 حال سقوطه قال (ولا تصح وصية المكاتب وان ترك وفاء) لان ماله لا يقبل التبرع وقيل على
 قول ابي حنيفة رحمه الله لا تصح وعمدهما تصح رد الهات الى مكاتب بقول كل مملوك املكه
 في ما يستقبل فهو حر ثم عتق فملك والخلاف فيها معروف وعرف في موضعه قال (وتجوز الوصية
 بعمل وبالحمل اذا وضع لاقبل من سنة اشهر من وقت الوصية) اما الاول فلان الوصية
 مستخلاف من وجه لانه يجعله خليفة في بعض ماله والخدمين صلح خليفة في الارث فكذا في الوصية
 فهي اخيه الا انه يرتد بالرد لما به من معنى التملك بخلاف اهية لانها تملك محض ولا ولاية
 لاحد عليه لملكه شيئا وما الثاني ولا به عرض لوجود ادراك الكلام وما اذا علم وجوده وقت
 الوصية وبهاها اوسع لطاحة الميت وعجزه ولهذا تصح في غير الموجد كالتمرة فلان تصح
 في الموجد اولى قال (ومن وصى بجارية لاحلها تصح الوصية والاستثناء) لان اسم
 الجارية لا يتناول الحمل فقط او لانه يستحق الاطلاق تبعافاذا افراد الام الوصية صح افرادها
 ولانه يصح افراد الحمل بالوصية فحار استنائه وهذا هو الاصل ان ما يصح افراده بالعقد

يصح استناده منه دلافرق بينهما ما لا يصح امره ان يعد لا يصح استناده منه وقدم
 في البيوع قال (يجوز للموصي الرجوع عن الوصية) لانه تبرع لم يتم فجاء الرجوع عنه
 كالهبة وقد حققناه في كتاب الهبة ولان القبول يتوقف على الموت والايجاب يصح اطاله قبل
 لقبول كافي اليصح قال (واذا صرح بالرجوع او فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعا)
 اما الصريح قطاهروكذ الدلالة لانه لا يعمل عمل الصريح وقام مقام قوله قد اطلت وصار كالبيع
 شرط الخيار فانه بطل الخيار فيه بالدلالة ثم كل فعل لو دله لسان في ملك العبر ينقطع به حق
 لما لثا فادفعه الموصي كان رجوعا وقد عدنا هذه الافاعيل في كتاب الغصص وكل فعل يوجب
 زيادة في الموصي به ولا يمكن تسليم العين الا بها فهو رجوع دافعه مثل السويق بانه بالسمن
 والدارين في الموصي والفتن يحشو وباطانة يبطن بها والظهار يظهر بها لانه لا يمكنه
 تسليمه بدون الزيادة ولا يمكن نقضها لانه حصل في ملك الموصي من جهته بخلاف تخصيص
 لدار الموصي بها وهم ضاها لانه تصرف في التابع وكل تصرف واجب زوال ملك الموصي فهو
 رجوع كما اذا باع لعب الموصي به ثم اشتراه او هبه ثم رجع فيه لان الوصية لا تنفذ الا في ملكه
 فاذا ازاله كان رجوعا وبيع الشاة الموصي بها رجوع لانه للتصرف الى حاجته عادة فصا هذا
 المعنى اصلا يصاوعى النوب الموصي به لا يكون رجوعا لان من اراد ان يعطى ثوبه غيره بفسله
 عادة فمكان نقر برافا (وان جعور الوصية لم يكن رجوعا) كذا ذكره محمد رحمه الله وقال ابو
 يوسف رحمه الله يكون رجوعا لان الرجوع في الحال والجمع ودفع في الماضي والحال فاولى
 ان يكون رجوعا ولحمه رحمه الله ان الجمع ودفع في الماضي والانقضاء في الحال ضرورة ذلك واذا
 بان انما في الحال كان الجمع واولا لان الرجوع ثبات في الماضي وفي الحال والجمع ودفع في
 في الماضي والحال فلا يكون رجوعا حقيقة ولما لا يكون جمع النكاح فرفة (ولو قال كل وصية
 وصيت بها قلان وهو حرام وربما لا يكون رجوعا) لان الوصف يستدعي بقاء الاصل (بخلاف
 ما اذا قال فهي باطلة) لانه المذهب المتلاشي (ولو قال خرتها لا يكون رجوعا) لان التأخير ليس
 بسقوط كتأخير الدين (بخلاف ما اذا قال تركت) لانه اسقاط (ولو قال العبد الذي اوصيت به
 بفلان فهو لفلان كان رجوعا) لان اسقاط يدل على قطع الشراكة (بخلاف ما اذا اوصى به لرجل
 ثم اوصى به لآخر) لان المحل يحتمل الشراكة ولا فطصا لمعها (وكذا اذا قال فهو لفلان وارثي
 يكون رجوعا عن الاول) لما يينا ويكون وصية للوارث وقد ذكرنا حكمه (ولو كان فلان لا آخر
 ميتا حين اوصى فالوصية الاولى على حالها) لان الوصية الاولى اما تبطل ضرورة كونها الثانية

ولم يتحقق قبضى الاول (ولو كان فلان حبر دل دلت حبانهم مات قبل موت لموصى فهو للورثة)
ابطال الوصيتين الاولى بالرجوع ولثانيه بالموت والله اعلم

باب الوصية بثلاث المال

قال (ومن أوصى لرجل ثلث ماله ولا آخر ثلث ماله ولم تجز لورثة والثلاث بينهما) لانه
يضيق لثلاث عن حقهما اذ لا يزداد عليه عند عدم الاجارة على ما تقدم وقد تساوى سبب
الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق والمحل يقبل اشركة فيكون بينهما (وان أوصى
لاحد هما بالثلاث ودد آخر بالسدس فالثلاث سهمان والثاني) لان كل واحد منهما ما يلي بسبب
صحیح وضاق الثلث عن حقيقته ما تقدم ماله على قدر حقيقتهما كفي أصحاب لديون فيجعل
لاقل سهمهما والاكثر سهمين فصار لثلاثة أسهم سهم صاحب الأقل وسهمان لصاحب الأكثر
(وان أوصى لاحدهما بجميع ماله ولا آخر ثلث ماله ولم تجز لورثة والثلاث بينهما على أرهه
أسهم عندهما وقال أبو حنيفة لثلاث بينهما حصصان ولا يصرب أبو حنيفة للموصى له ما اراد
على الثلث الا في المحاباة والمعاينة والدرهم المرسل) لهما في الخلافه أن الموصى قصده شئين
الاستحقاق وانه فضيل وامتنع الاستحقاق لحق لورثة ولا مانع من التفصيل فيثبت كافي
للمحاباة حتى ما وله أن الوصية وقعت بعبر المشرع عند عدم الاجارة من لورثة دلائل فادائها
بحال فيبطل أصله ولو الفضيل ثبت في ضمن الاستحقاق ويبطل بطلانه للمحاباة لثانته في
ضمن لبيع بخلاف مواضع الاجماع لان لها فادائي الحصة دون حارة لورثة بان كان في المال
سهم فتعتبر في التفاضل لكونه مشروعا في الجبة بخلاف ما نحن فيه وهذا بخلاف ما اذا أوصى
بعين من تركته وقبضته تزيد على الثلث فانه بضرب بالثلث وان احتمل أن يرث المال فيخرج
من ثلث لان هالك الحق تعلق بعين التركة بدليل نه لو هلك واستفاد مالا آخر تبطل الوصية
وفي الامم المرسلة لو هلك التركة تفقد فيما يتفاد ولم يكن متعلقا بعين ما تدق به حق الورثة
قال (واذا أوصى بنصيب اثنى عشر ماله باطية ولو أوصى بمثل نصيب اثنى عشر) لان الاول
وصية بمال الغير لان نصيب الاثنى عشر ما يصيبه بعد الموت وذا اثنى عشرية بمثل نصيب الاثنى عشر
لشيء غيره وان كان بتقديره فيجوز وقال زفر روجه لله بخور في الاول أيضا فيطرى الحل والكل
ماله فيه وجوابه ما قلنا قال (ومن أوصى سهم من ماله له أحس سهام لورثة لأن ينقص عن
السدس فيتم له السدس ولا يزداد عليه وهذا عند أبي حنيفة روجه لله رعا لانه مثل نصيب أحد
لورثة ولا يزداد على الثلث الا أن يجبر الورثة) لان السهم يرد به أحس سهام لورثة عرفا لا سيما
في الوصية والاقل متيقن به فيصرف السهم الا اذا زاد على الثلث فبرده لانه لا يزداد عليه

عند عدم جارة لورثته وله أن السهم هو السدس هو المروى عن ابن مسعود رضي الله عنه وقد
 رفته إلى النبي عليه السلام وهاجر وى ولأنه يدكر ويراد به السدس فان يا سا قال السهم في
 اللغة عبارة عن السدس ويدكر ويراد به سهم من سهام لورثة يعطى مادكر يا قالوا هـ كان
 في عرفهم وفي عرفنا السهم كالجزة قال (ولو أوصى بحرم من ماله قبل للورثة عطوه ما شئتم
 لأنه محمول بتسارل لقليل والكثير غير أن الجهة لا تمنع صحة الوصية والورثة قائمون مقام
 الموصى فابهم ايبال قال (ومن قال سدس مالى أفلان ثم قال في ديت لمجلس أوى مجلس آخر
 به ثلث مالى وأجارت لورثته له ثلث المال ويدخل سدس فيه ومن قال سدس مالى
 أفلان ثم قال في ذلك لمجلس وفى غيره سدس مالى أفلان وله سدس واحد) لأن السدس
 دكر معرفا بالاصافة إلى المال والمعروفة إذا عديت يراد بالشأنى عين الاول هو المعهود
 في اللغة قال (ومن أوصى بثلث دراهمه أو بثلث غنمه فهم ثلث ثلث ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من
 ثلث ما بقى من ماله فله جميع ما بقى) وقال رفرف رجه لله تعالى به ثلث ما بقى لأن كل واحد منهم ما
 مشترك بينهم والمال مشترك يتوى ما توى منه على لشركة ربة في ما بقى عليها وسار كما إذا كانت
 لثلاثة أجناس مختلفة ولذا أن في السدس الواحد يمكن جمع حق أحدهم في الواحد ولهذا يجزى
 به الجبر على الفسمة وفيه جمع والوصية مقدمة فجعلناها في لو أحد الباقي وصارت لدرهم
 كالدرهم بخلاف لأجناس مختلفة لأنه لا يمكن الجمع فيها جبراً فكذا تقديمها قال (ولو أوصى
 ثلث ثمانية فله ثلث ثمانية وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقى من ماله لم يتحقق لائث ما بقى
 من الثياب قالوا هـ) إذا كانت اثني عشر من أجناس مختلفة ولو كانت من جنس واحد فهو
 بمنزلة الدرهم وكذلك مكبل ولو دون بمزنها لا يجزى فيه الجمع جبراً بالقسمة (ولو
 أوصى ثلث ثلاثة من رقة فمات ثلث لم يكن له لائث الباقي وكذا للدور المختلفة)
 وقيل هـ على قول أنى خفيفة رجه لله وحده لأنه لا يرى الجبر على القسمة فيها وقبل هو
 قول الكل لأن عدمها للنفاضى أن يجتهد ويجمع وبدون ذلك يتعذر الجمع والاول أشبه للفقهاء
 لما ذكره قال (ومن أوصى لرجل بألف درهم وله مال عين ودين فان خرج الألف من ثلث
 العين دفع إلى الموصى له) لأنه أمكن إبقاء كل دى حق حقه من غير بحس فيصار إليه وان لم يخرج
 دفع إليه ثلث العين وكل ما خرج حتى من الدين أخذ ثلثه حتى يستوفى الألف لأن الموصى له
 شريك لوارث وفي تخصيصه ما بين بحس في حق لورثته لأن العين فصل على الدين ولأن الدين
 ليس بمال في مطلق الحال وإنما يصير مالا عند الاستيفاء فاما بعدل المظهر مادكره قال
 (ومن أوصى لزيد وعمر وثلث ماله فادع عمر وميت فائث كلهم زيد) لأن الميت ليس بأهل

للوصية فلا راجع الحى لى هو من أهله كما د أوصى لربد وحدث روعن أبى بوسرجه
 لله أنه د لم يعلم بموته فله نصف الثلث لأن الوصية عند صحبه لعمرو ولم يرص للحى إلا
 نصف الثلث بخلاف ما د علم بموته لأن الوصية للميت لعمرو فكان رضى بكل الثلث للحى وإن
 قال ثلث مالى بربد وعمرو ورى دميت كان لعمرو نصف الثلث لأن قضيه عند اللفظ أن
 يكون لكل واحد منهما نصف الثلث بخلاف ما تقدم الاترى أن من قال ثلث مالى
 لربد وسكت كان له كل الثلث ولو قال ثلث مالى بين فلان وسكت لم يستحق الثلث قال (ومن
 أوصى ثلث ماله ولا مال له ولا كسب مالا استحق لموصى له ثلث ما يمكنه عند الموت)
 لأن الوصية عند الموت استغنى عن مضاف الى ما عند الموت وبشئت حكمه عند فية نرد
 وجود المال عند الموت لا قبله وكذا د كان له مال فميت لم يترك كسب مالا بما رى لى وأوصى
 به ثلث ماله فميت لم يترك ماله أولم يكن له عثم فى الأصل فالوصية باطنه لما د كرى أنه
 بحساب بعد الموت فميت لم يترك ماله عند الموت ولو صفة بالعين فبطلت فواته عند الموت
 وإن لم يكن له عثم فاستغنى عن مات فالصحيح أن الوصية تصح لى الوصية كانت بلفظ المال
 يصح ذلك إذا كانت باسم وعه وهذا لأن وجوده قبل الموت فصل ولما اعتبر قيامه عند
 الموت ولو قال له شاة من مالى وليس له عثم به طى قيمه شاة لا ملى أصافه الى المال علمنا أن
 مراده الوصية جالبة لشاة ذمالية توحيدى مطابق لمال ولو أوصى شاة لم يصفه الى ماله
 ولا عثم له قبل لا يصح لأن المصحح صافته الى مال ودمية اعتبر صورة شاة ومعاها وقبل
 تصح لأنه لما د كرى شاة وليس فى ملكه شاة علم أن مراده الملبية ولو قال شاة من عثمى ولا عثم
 به فالوصية باطلة لأنه لما أصافه الى لعثم علمنا أن مراده عين لشاة حيث جعلها جرة من العثم
 بخلاف ما د أصافه الى لمال وعلى هذا يخرج كثير من المسائل قال (ومن أوصى ثلث ماله
 لأمهات أولاده وهن ثلاث ولفقر ولما كبر لهن ثلاثة أسهم من خمسة أسهم) قال رضى الله
 عنه وهذا عند أبى حنيفة وأبى بوسرجه ما لله وقال مجرجه لله أنه يقسم على سبعة
 أسهم لهن الثلاثة وكل دريق سهمان وأصله أن الوصية لأمهات الأولاد جائزة والفقراء والمساكين
 جنتان وقسمهما لى لى كذا لعمد درجه لله أنه أن المذكور لفظ الجمع وأداه فى لبراث ثمان مجر
 ذلك فى القرآن وكان من كل دريق ثمان وأمهات الأولاد ثلاث فلهذا يقسم على سبعة ولهم أن
 جمع لى بالاعمال لم يرد له خمس وأنه يتناول لادى مع احتمال لكل لاسيما عند
 مدرصره لى لكل يعتبر من كل دريق واحد فباع لحساب خمسة وثلاثة ثلاث قال (ولو
 أوصى بثلثة أفلان وللمساكين فنصفه لفلان ونصفه للمساكين عندهما وعند مجرجه لله أنه

ثلاثة اقلان وثلاثة اكثر ولو اوصى بمساكنة من مسكين واحد عدده او عدده لا
يصرف الا الى مسكينين بناء على ما يشاء قبل (ومن اوصى لرجل بمائة درهم ولا حرمائه ثم
قال لا آخر قد اشركت معهما فله ثلث كل مائة) لان الشراكة للمساواة لعمدة وقد أمكن اثباته
بين الكل ما قلناه لان اتحاد المال لا يوجب كل واحد منهم ثلثا ما به بخلاف ما اذا اوصى
لرجل باربع مائة ولا آخر مائتين ثم كان لاشراكه لانه لا يمكن تحقيق المساواة بين الكل
مقاوم لما ليس بمسكين على مساواته كل واحد نصيب نصيبه عملا باللفظ بقدر الامكان قال
(ومن قال اقلان على دين فصدقه) معناه قال ذلك لورثته (فانه يصدق لي الثلث) وهذا
استحسان وفي القيام لا يصدق لان لا قرار به هول وان كان صحيحا لكان لا يحكم به الا
البيان وقوله صدقه صدقه محافا شرع لان لم يدعى لا يصدق الا بحجة فتعذر اثباته اقرار
مطلوب فلا ينبغي وجه الاستحسان انما هم من من صدقه تقديمه على الورثة وقد أمكن تنفيذ
صدقه طريق الوصية وقدر يحتاج اليه من نعم باصل الحق عليه دون مقدار معين منه في تفرع
دمنه فيجعلها وصية جعل تنفيذها الى الموصى له كانه قال ادعاهم فقلان وادعى شيا
فاعطوه من مالي مشاء وهذه معتبرة من الثلث فله يصدق على الثلث دون زيادة قال (وان
اوصى بوصايا غير ذلك بغير الثلث لاصحاب الوصايا ولثلاثين للورثة) لان ميراثهم معلوم
وكذا الوصايا معلومة وهذا مجهول فلا يرجم لمعلوم ويقدم على المعلوم وفي الاقرار فائدة
اخرى وهو ان احد الفريقين قد يكون اعم بمقدار هذا الحق وأبصر به والا آخر التصاميم
وعسا هم يختلفون في الفصل اذا ادعاء الخصم وهذا لا قرار يصح اقرار كل واحد فيما في يده
من غير منازعة (واداعرل بقل لاصحاب الوصايا صدقه فيما شئتم ويقال للورثة صدقه
فيما شئتم) لان هذا دين في حق المستحق وصية في حق التنفيذ فاذا اقر كل فريق شئ طهران
في التركة دين شائع لنصيبين (فوقه اصحاب الثلث ثلث ما اقر او الورثة ثلثي ما اقر او)
تنفيذ لا قرار كل فريق في قدر حقه وعلى كل فريق منهما اليقين على العلم ان ادعى المقر له
زيادة على ذلك لانه يختلف على ما جرى بينه وبين غيره قال (ومن اوصى لاجنبي ولورثته
وللاجنبي نصف الوصية وطل وصية لوارث) لانه اوصى بما يملك لا يصاحبه وبما لا يملك
فصح في الاول وطل في الثاني بخلاف ما اذا اوصى لحي وميت لان الميت ليس باهل للوصية
ولا يصح من اجاب يكون الكل لحي ولوارث من اهلها ولهذا تصح باحارة الورثة فافترقا وعلى
هذا اذا اوصى للقاتل ولا حبي وهذا بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لوارثه ولا جنبي حيث
لا يصح في حق الاجنبي ايضا لان الوصية نشاء تصرف والشركة اثبت كماله فصح في حق

من يسمعه منهم ما لا قرر فاجبار عن كائن وقد أخبر بوصف شركه في موصى ولا وجه
 لاثباته بدون هذا الوصف لانه خلاف ما أخبر به ولا لى اثبات الوصف لانه يصبر الوارث فيه
 شركه ولا لانه لو قبض الاجنبى شيئا كان للوارث أن يشاركه في بطل في ذلك القدر ثم لا يزال يقبض
 ويشاركه الوارث حتى يبطل الكل فلا يكون مفيدا وفي الاث حصصه أحدهما منسارة عن
 حصصه الاخر بقاها ولا نقال (ومن كان له ثلاثة أبواب جدد وسط وردى فأوصى بكل واحد
 لرجل فضاغ ثوب ولا بدري أيها هو والورثة تجعد ذلك فالوصية باطية) ومعنى جعدهم أن
 قول الوارث لكل واحد منهم عينه الثوب الذي هو حقه فذلك كان المستحق مجعولا لرجلهاته
 تمنع صحة القضاء وتخصيل المقصود فبطل قال (لا أن يسلم لورثة الثوبين الباقيين فان سلموا
 رال المانع وهو الجعود فيكون لصاحب الجيد ثلثا الثوب الاجود واصحاب لاوسط ثلث الجيد
 وثلث لادون فثبت لادون واصحاب لادون ثلثا الثوب لادون) لان صاحب الجيد لاحق له
 في الردى بيقين لانه اما أن يكون وسطا أو ردنيا ولاحق له فيهما واصحاب الردى لاحق له في
 الجيد الباقي بيقين لانه اما أن يكون جيدا أو وسطا ولاحق له فيهما ويجعل أن يكون الردى هو
 الردى الاسلي فيعطى من محل لاحتمال واذا ذهب ثلثا الجيد وثلثا لادون لم يبق لاثنت الجيد
 وثلث الردى فثبت حق صاحب لوسط فيه بعينه ضرورة قال (وإذا كانت الدار بين رجلين فأوصى
 أحدهما ما يبيت بعينه لرجل فاشاءت قسم فان وقع البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له) عند
 أبي حنيفة رأى يوسف رجلا ما لله وعند محمد نصفه للموصى له (وان وقع في نصيب الاخر
 فلا وصى له مثل ذرع لبيت وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجلا ما لله وقال محمد مثل ذرع
 نصف البيت له أنه أوصى بملكه وملك غيره لان الدار بجميع أجزائها شركه فتفقد الاول
 وبوقف الثاني وهو ان ملكه عند ذلك بالقسمه اتي هي مبادنة لا تفقد الوصية المسافة كما اذا
 أوصى بملك الغير ثم اشتراه ثم اذا اقتسموهما وقع البيت في نصيب الموصى تفقد الوصية في غير
 الموصى به وهو نصف البيت وان وقع في نصيب صاحبه له مثل ذرع نصف البيت تنفذ
 للوصية في بدل الموصى به عند ذواته كالجارية الموصى بها اذا قللت خطأ تفقد الوصية في بدلها
 بخلاف ما ذابيع العبد الموصى به حيث لا تتعلق الوصية بشئ منه لان الوصية تبطل بالاقدم على
 البيع على ما بيناه ولا تبطل بالقسمه ولهما أنه أوصى بما يستقر ملكه فيه بالقسمه لان الظاهر
 أنه يفقد الايصاء بملك منفع به من كل وجه وذلك يكون بالقسمه لان الانتفاع بالاشاع قاصر
 وقد استقر ملكه في جميع البيت اذا وقع في نصيبه فتفقد الوصية فيه ومعنى المبادنة في هذه
 القسمه ناسخ وإما المقصود بالافرار تكبلا منفعة ولهذا يجبر على القسمه فيه وعلى اعتبار

لا قرار يصير كان لبيت ما له من لاسد و من وقع في نصيب لا حزنه في ندر درعان جرحه
 مما وقع في نصيبه اماله عوضه كاد كره اولان مراد موسى من ذكر البيت لتقديره
 تخصيصا لمقصوده ما يمكن الا انه يذهب البيت و وقع في نصيبه جماعة من الجهتين التقدير
 والتعليق وان وقع في نصيب الاخر عملنا بقية تدبر اولاه اراد التقدير على اعتبار احدى
 الوجهين والتعليق عينه على اعتبار الوجه الاخر كما ذاعلق عتق الولد و طلاق المرأة باول
 ولد تلده امته فالمراد في جراه الطلاق مطلق الولد في اعتق ولد حتى تم اذا وقع البيت في نصيب
 غير الموصى والد ارمائة ذراع والبيت عشرة ادرع يقسم نصيبه بين الموصى له وبين الورثة على
 عشرة اسهم تسعة منها للورثة وسهم للموصى له وهذا عند محله رجحه الله فيضرب الموصى له
 بحمسة ادرع نصف البيت وهم نصف له رسوى البيت وهو خمسة ادرع و اربعون فيجعل كل
 خمسة اسهما فيصير عشرة وعند هامة قسم على احدى عشر سهما لان الموصى له يضرب بالعشرة
 وهم خمسة ادرع و اربعون فيقسم بر السهام احدى عشر للموصى له سهران ولهم تسعة ولو كان مكان
 الوصية اقرار قبل هو على الخلاف وقيل لا خلاف فيه لمحدر رجحه الله والفرق له ان لا قرار بملك
 العبر صحيح حتى ان من اقر بملك لعبر اعبره ثم ملكه يؤمر بالتسليم الى مقر له ولو وصية بملك
 لغيره لا تصح حتى لو ملكه بوجه من الوجوه ثم مات لا تصح وصيته ولا نفذ قال (ومن اوصى
 من مال رجل لا آخر بألف عينه فاجار صاحب المال بعد موت الموصى فان دفعه فهو جائر وله
 ان يمنع) لان هذا تبرع بمال العبر فيتوقف على اجارته واد اجار يكون تبرعا منه ايصاله
 ان يمنع من التسليم بخلاف ما ذ اوصى بالزينة على الثلث و اجار ب لورثة لان الوصية في
 مخرجها صحيحة لمصادقتها مال نفسه والامتناع لحق الورثة قاد اجاروها سقط حقهم
 فنفذ من جهة الموصى قال (واذا قسم الاسان تركه الاب القائم اقر احدى لرجل ان
 الاب اوصى له بثلث ماله من المقر بطله ثلث ما في يده) وهذا استحسان و انقياس ان يعطيه
 نصف ما في يده وهو قول رفرف رجحه الله لان اقراره بالثلث له تضمن اقراره بمساواته اياه
 والتسوية في اعطاء النصف ليقف له النصف ووجه الاستحسان انه اقر له بثلث شائع في التركة
 وهي في ايديهما فيكون مقر الثلث ما في يده بخلاف ما اذا اقر احدى بدين اعبره لان الدين
 مقدم على الميراث فيكون مقر استقدمه يقدم عليه اما الموصى له بالثلث شريك لو ارث فلا يسلم
 له شيء الا ان يسلم للورثة مثله ولا لو احدى منه نصف ما في يده فراجع الا ان الاخر به ايضا
 يباح نصف ما في يده ويصير نصف اثر كدوير على الثلث ول (ومن اوصى لرجل بجاريه
 فولد به موت الموصى ولد او كلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصى له) لان الام دخلت

في الوصية أصالة والولد تبعاً حين كان متصلاً بالأم فاد ولدت قبل القسمة والتركه قبلها مبقاة على
ملأ الميت حتى يقضى ما ادبوه دخلاً في الوصية فيكونان للموصي له (وان لم يخرج من الثلث
ضرب الثلث وأخذ ما يخصه منهما جاعلي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وقال أبو حنيفة
بأخذ ذلك من الأم فان فضل شيء أحده من الولد) وفي الجامع الصغير عن صورة وقال رجل
به ستمائة درهم وأمه تساوي ثلثها ثمة درهم فأوصى بالجار بن رجل ثم مات فولدت ولداً تساوي
ثلثها ثمة درهم قبل القسمة فلم يوصى له الأم ونسب لولد عند وعندهما له ثلثا كل واحد منهما
لهما ما ذكرنا أن الولد دخل في الوصية تبعاً لحالة الاتصال ولا يخرج عنها بالانفصال كما في البيع
والعقود فتنفذ الوصية فيها على السواء من غير تقديم الأم وله أن الأم أصل والولد تبع والتبع
لا يراحم الأصل ولو قد مات الوصية فيهما جاعلي تنقض الوصية في بعض الأصل وذلك لا يجوز
بخلاف البيع لأن تنفيذ البيع في التبعية لا يؤدي إلى نقضه في الأصل بل يبقى تاماً صحيحاً فيه
لأنه لا يقابله بعض الثمن ضرورة مقابلة بالولد إذا اتصل به لقبض ولكن الثمن تابع في البيع
حتى ينفذ البيع بدون ذكره وان كان فاسداً (هذا إذا ولدت قبل القسمة فان ولدت بعد القسمة
فهو موصى له) لأنه إنما خالص ملكه لتقرر ملكه فيه بعد القسمة

وهو أصل في اعتبار حالة الوصية (قال (وإذا أقر المريض لامراً بدين أو أوصى لها شيء أو وهب
لها ثم تزوجها ثم مات جاز لاقرار وطلت الوصية والهبة) لأن الاقرار ملزم بنفسه وهي
أجنبية عند صدوره ولهذا يعتبر من جميع المال ولا يطل بالدين إذا كان في حالة الصحة أو في حالة
لمرض إلا أن الثاني وخرجه بخلاف الوصية لأنها يجب عند الموت وهي واردة عند ذلك ولا
وصية للوارث والهبة وإن كانت منجزة صورية فهي كالمصاف إلى ما بعد الموت حكماً لأن حكمها
يتقرر عند الموت لا ترى ما يطل بالدين لمسعرق وعند عدم الدين تعتبر من الثلث قال (وإذا
أقر المريض لابنه بدين أو به نصراني أو وهب له أو أوصى له فاسلم لابن قبل موته بطل ذلك
كله) أما الهبة والوصية فلما قلنا أنه وارت عند الموت وهما إيجابان عمده أو بعده والاقرار
وان كان ملزماً بنفسه ولكن سبب لارث وهو لبنوة قائم وقت الاقرار فيعتبر في إرث نفسه
لا يثار بخلاف ما تقدم لأن سبب الارث الزوجية وهي طارئة حتى لو كانت الزوجية قائمة وقت
الاقرار وهي نصرانية ثم أسلمت قبل موته لا يصح الاقراران فيسبب حال صدوره وكذا
لو كان الابن عبداً أو مكاتباً واعتق لماد كوناود كرى كتاب الاقراران لم يكن عليه دين
يصح لانه أقر لمولاه وهو أجنبي وان كان عليه دين لا يصح لانه أقر له وهو ابنه والوصية باطلة
لماد كونا أن المعتبر فيها وقت الموت وأما الهبة فبروى أنها تصح لاتها تمليك في الحال وهو

رفق وفي عامه لو ايت هي في مرض موت بمرية لوصيه ولا يصح فان (والمعروف والمعاوج
والاشل والمسلول اذا طول ذلك ولا يحكم منه الموت بهيته من جميع المال) لانه اذا تقدم
لعهد صار طبعا من طباعه وهذا لا يشعل بالتدواي ولو صار صاحب فراش بعد ذلك فهو
كمريض حادث (وان وهب عند ما أصابه ذلك ومات من أيامه فهو من الثلث اذا صار صاحب
فراش) لانه يخاف منه الموت وهذا التدواي فيكون مرض الموت والله أعلم

باب العتق في مرض الموت

قال (ومن أعنت في مرضه عبدا أو باع وحايي أو وهب وذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث
ويضرب به مع أصحاب الوصايا) وفي بعض النسخ فهو وصية مكان قوله جائز والمراد الاعتبار
من الثلث والضرب مع أصحاب الوصايا لا حقيقة الوصية لأنها يجاب بعد الموت وهذا منجر
غير مضاف واعتباره من الثلث لعلق حق الورثة وصك ذلك ما ابتدأ المريض إيجابه على
نفسه كالصمان والكفالة في حكم الوصية لانه يتهم فيه كافي الهبة وكل ما أوجبه بعد الموت فهو
من الثلث وان أوجبه في حال صحته اعتبارا بحالة لا ضافة دون حالة العقد وما فده من
التصرف فالعقد فيه حالة العقد فان كان صحيحا فهو من جميع المال وان كان مريضا فمن
الثلث وكل مرض صح منه فهو كحال الصحة لان بالبرهتين أنه لاحق لاحد في المال قال (وان
حايي ثم أعنت وضاق الثلث عنهما اقل بة أولى عند أبي حنيفة رحمه الله وان أعنت ثم حايي
فهما سواء وقال العتق أولى في المسئلتين) ولا صل فيه أن الوصايا ذالم يكن فيها ما حاول
الثلث فكل من أصابها يضرب بجميع وصيته في الثلث لا بقدوم البعض على البعض الا العتق
لموقع في المرض والعتق المعلق بموت الموصى كالتدبير الصحيح والمحاباة في البيع اذ وقعت في
لمرض لان الوصايا قد سارت والمساوي في سبب الاستعفاق بوجوب المساوي في نفس
الاستعفاق وانما قدم العتق لئلا يكره ان يقر بأنه أقوى فانه لا يلحقه الفسخ من جهة
الموصى وغيره بلحقه وكذلك لمحاباة لا يلحقه الفسخ من الجهة الموصى واذا تقدم ذلك وما
بقى من الثلث بعد ذلك يستوي فيه من سواء ما من أهل الوصايا ولا بقدوم البعض على
لبعض له ما في الخلافية أن العتق أقوى لانه لا يلحقه الفسخ والمحاباة يلحقها ولا
معتبر بالتقديم في الذكرا لانه لا يوجب التقدم في الشبوت وله أن المحاباة أقوى لانه ثابت في
ضمن عقد المعاوضة فكان تبرعا معناه لا بهيته والاعتاق تبرع صيغة ومعنى فاد وجدت
لمحاباة أو لادفع لا ضعف واذا وجد العتق أو لاونيته هو لا يحتمل الدفع كان من ضرورته
المزاحة وعلى هذا قال أبو حنيفة رحمه الله اذا حايي ثم أعنت ثم حايي قسم ثلث بين المحاباة

نصفين - وبهما ثم ما أصاب المحاباة لا حيرة قسم بينهما بين لعنق لان لعنق مقدم عليها
 فيستويان ولو أعنق ثم حاسي ثم أعنق قسم ثلث بين اعنق لاول والمحاباة نصفين وما أصاب
 لعنق قسم بينه وبين العنق الثاني وعندهما العنق أولى بكل حال قال (ومن أوصى بأن يعنق
 عنه هذه المائة عبد فذلك منها درهم لم يعنق عنه بما بقي عند أبي حنيفة رحمه الله وان كانت
 وصيته بحجة - يجمع عنه بما بقي من حيث يباغ وان لم يهلك منها شيء من شيء من الطحجة يرد على
 لورثة وقال يعنق عنه بما بقي) لانه وصية بنوع قرية فيجب تنفيذها ما أمكن اعتبارا
 بالوصية بالمال وله أنه وصية بالعنق لعبد يشترى مائة وتنفيذها بمن يشترى بأقل منه تنفيذ
 له - بر الموصى به وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالمال لاقربته محضه وهي حق لله تعالى
 والمستحق لم يبدل فصار كما اذا أوصى لرجل مائة فهلك بعضها يدفع لباقي الباقي فله هذه
 المسئلة بناء على أصل آخر مختلف فيه وهو أن العنق حق لله تعالى عندهما حتى تقبل
 الشهادة عليه من غير دعوى فلم يبدل المستحق وعنده حق العبد حتى لا تقبل اليه عليه من
 غير دعوى فاختلاف المستحق وهذا أشبه قال (ومن ترك أسير ومائة درهم وعبد آخر مائة
 درهم وقد كان أعنته في مرضه فأجار الوارثان ذلك لم يسع في شيء) لان العنق في مرض الموت وان
 كان في حكم الوصية وقد وقعت باكثر من الثلث لانه يجوز باجارة لورثة لان الامتناع لحقهم
 وقد سقط وقال (ومن أوصى بعنق عبده ثم مات فجنى جناية ودفع ما بطلت الوصية) لان الدفع
 قد صح لما أن حق ولي الجناية مقدم على حق الموصى فكذلك على حق الموصى له لانه ينلقى
 المثلث من جهته الا أن ملكه فيه باق وما يبرول بالدفع فاد اخرج به عن ما بطلت الوصية كما اذا
 باعه الموصى أو وارثه بعد موته فان فداء لورثة كان له فداء في مالهم لانهم هم الذين التزموه
 وجازت الوصية لان العبد طهر عن الجناية بالقد كانه لم يجن فننفذ الوصية قال (ومن أوصى
 بثلث ماله لآخر فافر الموصى له والوارث أن الميت أعنق هذا العبد فقل الموصى له أعنته في
 الصحة وقال الوارث أعنته في المرض والقول قول لوارث ولا شيء للموصى له الا أن يفصل من
 الثلث شيء أو تقوم له يمينه أن العنق في الصحة) لان الموصى له يدعى استحقاق ثلث ما بقي
 من التركة بعد العنق لان العنق في الصحة ليس وصية ولهذا ينفذ من جميع المال ولوارث
 بكر لان مدعاه العنق في المرض وهو وصية والعنق في المرض مقدم على وصية ثلث المال
 فكان منكر والقول قول المنكر مع اليم - يزولان العنق حادث والحادث تضاف الى أقرب
 لاوقات لليقن بها فكان الظاهر شاهد للوارث فيكون القول قوله مع اليمين لا أن يفضل شيء
 من الثلث على قيمة العبد لانه لا مراحم له فيه أو تقوم له يمينه أن العنق في الصحة لان الثابت

بالبينة كالنائب معاينه وهو خصم في ادائها لانيات حصة قال (ومن ترك عبد فقال للوارث
اعتقني أو في الصحة وقال رجل لي على أرب الف درهم فقال صدقما فان العبد يسهى في قيمته
عند أبي حنيفة رحمه الله وقال يعقوب ولا يسهى في شيء) لان الدين والعق في الصحة يظهران معا
نصديق الوارث في كلام واحد فصارا كأنهما كانا معا والعق في الصحة لا يوجب السعاية وان
كان على الملتحق دين وله أن الاقرار بالدين أقوى لانه يعتبر من جميع المال والاقرار بالعق في
المرض يعتبر من الثالث والأقوى يدفع الادنى ففضيته أن يبطل لعق أصلا لانه بعد وقوعه
لا يحتمل البطلان في دفع من حيث لم يوجب السعاية ولان الدين أسبق لانه لا مانع له من
الاستناد فيستند الى حالة الصحة ولا يمكن اسناد العتق الى تلك الحالة لان الدين يمنع العتق
في حالة المرض مجبا فانجب السعاية وعلى هذا الخلاف دامات الرجل وترك ألف درهم فقال
رجل لي على المبت ألف درهم دين وقال الآخر كان لي عنده ألف درهم ودية فعنده الوديعه
أقوى وعندهما سواء

في فصل قال (ومن أوصى أو صايا من حقوق لله تعالى قدمت الفرائض منها فدمها الموصى أو
آخرها مثل الملح والزكاة والكفارات) لان لفرضه أهم من النافلة والظاهر منه البداء بما هو
لاهم (فان سارت في لقوة بدئ عاقدته الموصى اذا ضاق عنها الثلث) لان الظاهر انه يبتدئ
بالأهم وذكر الطحاوي رحمه الله انه يبتدئ بالزكاة ويقدمها على الملح وهو احدى الروايتين
عن أبي يوسف رحمه الله وفي رواية عنه أنه يقدم الملح وهو قول محمد رحمه الله وجه الاولى انها
وان استوياني الفرضية فالزكاة تعلق بها حق العباد كان أوى وجهه الاخرى أن الملح يقام
بالمال والنفس والزكاة بالمال فصرا عليه فكان الملح أقوى ثم تقدم الزكاة والملح على
الكفارات لمزيتها عليها في القوة وقد جاء فيها من الوعيد ما لم يأت في الكفارات والكفارة
في القتل والطهار واليمين مقدمة على صدقة الفطر لانه عرف وجوبه ادون صدقة الفطر
وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية للاتفاق على وجوبها بالقرآن والاخنة لاف في الاضحية
وعلى هذا القياس يقدم بعض الواجبات على البعض قال (وما ليس واجب قدم منه ما قدمه
لموصى) لما ينصركا اذا صرح بذلك ولو ان ثلث يقسم على جميع الوصايا ما كان لله
تعالى وما كان للعبدة فما أصاب القرب صرف اليها على الترتيب الذي ذكرناه ويقسم على عدد
لقرب ولا يجعل الجميع كوصية واحدة لانه ان كان المقصود بحجبه هارضا لله تعالى فكل واحدة
في نفسها مقصود فنفرد كما نفرد وصايا الآدميين قال (ومن أوصى بحجة لاسلام احبوا
عنه رجلا من بلد بحج راكبا) لان لو احب الله تعالى الحج من بلده وله ذابعتير فيه من المال

ما يكفيه من بلده ولو صبه لاداء ما هو لواجب عليه وانما قال ركب لانه لا يلزمه ان يحج ماشيا
 بصرف اليه على الوجه الذي وجب عليه قال (فان لم تباع الوصبة لفقه الحنابلة من
 حيث تباع) وفي القياس لا يحج عنه لانه امر بالحج على صفة عدمها فيه غير ان يجوز ان لا
 نعلم ان الموصى قصد تنفيذ الوصبة فيجب تنفيذها ما أمكن والممكن فيه ما ذكرناه وهو اولى
 من ابطالها رأسا وقد فرقنا بين هذا وبين الوصبة بالعتق من قبل قال (ومن خرج من بلده حاجا
 فمات في الطريق وأوصى أن يحج عنه يحج عنه من بلده) عند أبي حنيفة وهو قول زفر وقال
 أبو يوسف ومحمد رحمهم الله صح عنه من حيث بلغ استعسانا وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج
 عن غيره في الطريق له ما أن السفر نية الطح ووقع قرية وسقط فرض قطع المسافة بقدره وقد وقع
 أجره على الله فيبتدئ من ذلك المكان كانه من أهله بخلاف سفر التجارة لانه لم يقع قرية فيحج
 عنه من بلده وله أن الوصبة تنصرف الى الطح من بلده على ما قررناه أدلة الواجب على الوجه
 الذي وجب والله أعلم

باب الوصية للأقارب وغيرهم

قال (ومن أوصى بطيرانه فهم الملاسقون عند أبي حنيفة رحمه الله وقالاهم الملاسقون وغيرهم
 ممن يمكن معة الموصى ويجمعهم - جرد المنة) وهذا استعسان وقوله قياس لان الجار من
 المجاورة وهي الملاصقة حفيقة ولهذا يستحق النسقة وهذا الجوار ولا له لما ندر صرفه الى
 الجميع يعرف الى أخص الخصوص وهو الملاصق وجه الاستعسان أن هؤلاء كلهم يسمون
 جيرانا عرفا وقد تأيد بقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة طار المسجد الا في المسجد وفيه بكل
 من سمع النداء ولان المنة قصد الجيران واستعجابه بتنظيم الملاصق وغيره الا أنه لا بد من
 لاختلاط وذلك عند اتحاد المسجد وما له لشافعي رحمه الله الجوار اى أربعين ذراعا
 وما يروى فيه ضيق فالواو يسمى به الساكن والمالك والذكر والانتى والمسلم والذمى
 لان اسم الجار يتناولهم ويدخل فيه العبد الساكن عنده لا طلاقه ولا يدخل عندهما لان
 الوصية له وصية لمولاه وهو غير ساكن قال (ومن أوصى لاسهاره فالوصية لكل ذى رحم
 محرم من امرأته) لما روى أن النبي عليه السلام لما تزوج صفية أعتق كل من ملئت من
 ذى رحم محرم منها اكراما لها وكانوا يسمون أسهار النبي عليه السلام وهذا لتفسير اختيار
 محمد وأبي عبيدة رحمهما الله وكذا يدخل فيه كل ذى رحم محرم من روحه أبيه وزوجه ابنة
 وزوجه كل ذى رحم محرم منه لان لكل أسهار ولومات الموصى والمرأة في سكاحه أو في مدته
 من طلاق رجعى فاصهر يستحق الوصية وان كانت في عدة من طلاق بائن لا يستحقها لان

بقاء السهرية بقاء مكاح وهو شرط عند الموت قال (ومن أوصى لأختائه الوصية لزوج كل
 ذات رحم محرم منه وكذا محارم لا رواج) لأن الكل يسمى ختما قبل هذا في عرفهم وفي
 عرضنا لا يتناول لا رواج المحارم ويستوى فيه الحر والعبد والأقرب والأبعد لأن اللفظ يتناول
 لكل قال (ومن أوصى لأقاربه فهو الأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل
 فيه الولد ولو ولد ويكون ذلك للذين فصاعدا وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه
 لوصية لكل من ينسب إلى أقصى أب له في الإسلام) وهو أول أب أسلم أو أول أب أدرك الإسلام
 وإن لم يسلم على حسب ما اختلف فيه المشايخ رحمه الله وفائدة الاختلاف تظهر في أولاد أبي
 طالب فاه أدرك الإسلام ولم يسلم لهما أن القريب مشتق من القرابة فيكون اسم من قامت به
 وينظم بحقيقة مواضع خلاف وله أن الوصية أخت الميراث وفي الميراث يعتبر الأقرب فالأقرب
 والمراد بالجمع المدكور فيه إنسان فكذا في وصية والمقصود من هذه الوصية تلافي ما فرط في
 قامة واجب الصلة وهو يخص بذي الرحم المحرم منه ولا يدخل فيه قرابة الولاد فاهم
 لا يسمون أقربا ومن سمي ولده قريبا كان منه عقوقا وهذا لأن القريب في عرف اللسان من
 يتقرب إلى غيره بوسيلة غيره وتقرب لوالده لولد نفسه لا بغيره ولا مقبيل طاهرا لفظ بعد
 نعماد الإجماع على تركه فعنده بقدماد كرامه وعندهما ما قصي الأب في الإسلام وعند
 أشاعره رحمه الله بالأب الأدنى قال (وإذا أوصى لأقاربه ولد عثمان وولدان فالوصية
 لعمه) هذه اعتبار الأقرب كافي لأثر وعمدهما بينهم أربعا إذا هما لا يعتبران الأقرب (ولو
 ترك عمرا خالين فلم يصف الوصية والنصف للخالين) لأنه لا بد من اعتبار معنى الجمع وهو
 الاثنان في الوصية كافي الميراث بخلاف ما إذا أوصى لذی قرانته حيث يكون للعم كل الوصية
 لأن اللفظ للفردي فيعوز الواحد كلها أدهو الأقرب ولو كان له هم واحد فله نصف الثلث
 لما ينه ولو ترك عمرا وعممة وخالاً وحالة فالوصية للعم والعممة بينهما بالسوية
 لاستواء قرابتهما وهي أقوى والعممة وإن لم تكن وارثة فهي مستحقة للوصية كما لو كان
 القريب رقيقا أو كافرا وكذا إذا أوصى لذی قرانته أو لأقرانته أو لأنيانته في جميع
 ما ذكرنا لأن كل ذلك لفظ جمع ولو أعدم لحرمت بطلت الوصية لأنها مقيدة بهذا الوصف قال
 (ومن أوصى لأهل فلان فهي على زوجته عند أبي حنيفة رحمه الله وقال يتناول كل من يعولهم
 وتضمهم نفقة اعتبار العرف وهو مؤيد بالنص قال الله تعالى واتقوا الله وأطيعوا أجمعين وله أن
 اسم الأهل حقيقة في الزوجة شهيدت قوله تعالى وسار باهله ومنه قولهم ناهل ببلدة كذا
 والمطلق ينصرف إلى الحقيقة قال ولو أوصى الأهل فلان فهو لأهل بيته لأن الأهل القبيلة التي

ينسب اليها ووصى لاهل بيت فلان يدخل فيه أبوه وجسده لأن لاب أصل البيت ولو أوصى
لاهل نسبه أو لجنه فالنسب عبارة عن نسب اليه والسب يكون من جهة الآباء وجنسه
أهل بيت أبيه دون أمه لأن الانسان يتجنس بأبيه بخلاف قرأته حيث تكون من جانب الأم
والاب ولو أوصى لابن أمي فلان أو لعمة بهم أو لزمناهم أو لأراملهم ان كانوا أقواما يحصون
دخول في الوصية فقرأهم وأغنياؤهم ذكورهم وإناهم لأنه أمكن تحقيق التملك في حقهم
والوصية تملك وان كانوا لا يحصون والوصية في الفقراء منهم لأن المقصود من الوصية القربة
وهي في سدا الحاجة ورد الحاجة وهذه الاسماء تشعر بالحاجة فجازحله على الفقراء
بخلاف ما إذا أوصى لشبان في فلان وهم لا يحصون أو لآباء في فلان وهم لا يحصون حيث
تبطل الوصية لأنه ليس في اللفظ ما ينبئ عن الحاجة فلا يمكن صرفه إلى الفقراء ولا يمكن
تصحيحه تملك كافي حق الكل للجهالة المتقاربة وتعدرا الصرف إليهم وفي الوصية للفقراء
والمساكين يجب الصرف إلى اثنين منهم اعتبارا للمعنى الجمع وأقله ثمان في الوصايا على ما مر ولو
أوصى لبي فلان يدخل فيهم الإناث في قول أبي حنيفة رحمه الله أول قوله وهو قولهما لأن
جمع المذكور يتناول الإناث ثم رجع وقال يتناول المذكور خاصة لأن حقيقة الاسم المذكور نظامه
بالإناث تجوز والكلام لحقيقة ما إذا كان بنو فلان اسم قبيلة أو فخذ حيث يتناول
المذكور والإناث لأنه ليس يراد بها أعيانهم أذهوم مجرد الانتساب كبي آدم ولقد يدخل فيه
مولى العتاقة والمولاة وحلفاؤهم قال (ومن أوصى لولد فلان فالوصية بينهم والمذكر والإناث
فيه سواء) لأن اسم الولد ينظم الكل اتظاما واحدا (ومن أوصى لورثة فلان فالوصية بينهم
للدكر مثل حظ الإناث) لأنه لما نص على لفظ لورثة آذن ذلك بأن قصده التفضيل في
الميراث ومن أوصى لمواليه وله أموال أعتقهم وموالي أعتقوه فالوصية باطلة وقال الشافعي
رحمه الله في بعض كتبه أن الوصية لهم جميعا وذكر في موضع آخر أنه بوقف حتى يصلحوا له
أن الاسم يتناولهم لأن كلامهم يسمى مولى وصار كالأخوة ولما أن الجهة مختلفة لأن أحدهما
يسمى مولى النعمة والآخر منعم عليه وصار مشتركا فلا ينظمهما اللفظ واحد في موضع
الإنابة بخلاف ما إذا حلف لا يكلم مولى فلان حيث يتناول الأعلى والأسفل لأنه مقام النفي
ولا تنافي فيه ويدخل في هذه الوصية من أعتقه في الصحة والمرض ولا يدخل مدبره وأمهات
أولاده لأن عتق هؤلاء يثبت عند الموت والوصية تضاف إلى حالة الموت فلا بد من تحقق
الاسم قبله وعن أبي يوسف رحمه الله أنهم يدخلون لأن سبب الاستحقاق لا يتم ويدخل فيه
عبد قال به مولاة إن لم أضرب بك فأت حر لأن العتق يثبت قبيل الموت عند تحقق عجزه ولو كان

بهموال وأولادهمول ومواليا يدخل فيها معتقوه وأولادهم دون مواليا الموالاة
 رعن أي يوسف رحمه الله أنهم يدخلون أيضا والكل شركاء لأن الاسم يشاؤهم على السواء
 ومحمد رحمه الله يقول الجهة مختلفة في المعنى الانعام وفي المواليا عقد الالتزام والاعتناق لا رم
 يمكن الاسم له الحق ولا يدخل فيهم مواليا لمواليا لأنهم مواليا غيره حقيقة بخلاف
 مواليه وأولادهم لأنهم ينسبون إليه باعتناق وجد منه وبخلاف ما إذا لم يكن له مواليا ولا
 أولاد المواليا لأن اللفظ لهم مجاز فيصرف إليه عند تعذر اعتبار الحقيقة ولو كان
 له معتق واحد ومواليا المواليا فالنصف لمعتقه والباقي للورثة لتعذر الجمع بين
 الحقيقة والمجاز ولا يدخل فيه مول أعنتهم ابنه أو أمه لأنهم ليسوا بمواليا له
 حقيقة ولا مجازا وإنما يحوز ميراثهم بالعصوبة بخلاف معتق البعض لأنه ينسب إليه
 بالولادة والله أعلم بالصواب

باب الوصية بالكنى والخدمة والتمرة

قال (وتجوز الوصية بخدمة عبده وسكنى داره سنين معلومة وتجوز بذلك
 أندا) لأن المنافع يصح تملكها في حالة الحياة ببذل وغير بدل فكذلك الممات لحاجته كأي
 لأعيان ويكون معبوسا على ملكه في حق المنفعة حتى يملكها الموصي له على ملكه كما يستوفى
 لموقوف عليه منافع الوقف على حكم ملك لواقف وتجوز مؤقتا ومؤبدا كفي العارية فاما
 تملك على أصلنا بخلاف الميراث لأنه خلافة فيما يملكه المورث وذلك في عين تبقى والمنفعة
 عرض لا يبقى وكذا الوصية تعلق لخدمة والدار لأنه بدل المنفعة فاخذ حكمها والمعنى يشملهما
 قال (فإن خرجت رغبة العبد من الثالث بلم إليه لخدمته) لأن حق الموصي به في الثالث
 لأبراجه الورثة (وإن كان لا مال له غيره خدم الورثة يومين والموصي له يوما) لأن حقه في الثالث
 وحققهم في الثلثين كأي الوصية في العين ولا تمكن رغبة العبد أجرا لأنه لا يتجزئ فصرنا إلى
 لها بآية إيفاء للحقين بخلاف الوصية بسكنى الدار إذا كانت لا تخرج من الثلث حيث تقسم عين
 لدارا ثلثا لا انتفاع لأنه يمكن القسمة بالأجزاء وهو أعدل للتسوية بينهما ما إذا وافق
 المها بآية تقديم أحدهما ما ولو اقتسموا الدار مها بآية من حيث الزمان تجوز أيضا لأن
 لحق لهم الآن الأول وهو الأعدل أولى وليس للورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من ثلثي الدار وعن
 أبي يوسف رحمه الله أن لهم ذلك لأنه خالص ملكهم وجه الظاهر أن حق الموصي له ثابت في
 سكنى جميع الدار وإن طهر للميت مال آخر وتخرج لدار من ثلث وكذا له حق المراجعة في ما في
 أيديهم إذا خرب ما في يده واليسم يتضمن إبطال ذلك فمنعه وأمنه قال (فإذا كان مات الموصي له

عادى لورثته) لان الموصى اوجب الحق للموصى له ليستوفى المسافع على حكم ملكه فلو نقل الى
 وارث الموصى له استعنتها ابتداء من ملك الموصى من غير مرضاته وذلك لا يجوز (ولومات
 الموصى له في حياة الموصى بطلت) لان بجاراتها تعلق الموت على ما بيناه من قبل ولو اوصى بعت
 عبده او داره فاستخدمه بنفسه او سكنها بنفسه قبل يجوز ذلك لان قيمة المسافع كعينها في تحصيل
 المقصود ولا يصح اتمه لا يجوز لان العلة دراهم اود ما يبرو قد وجبت الوصية بها وهذا استيفاء
 للمنافع وهما متعايران ومتفاوتان في حق الورثة فانه لو طهر دين بمكدهم اذ ومن العلة بالاسترداد
 منه بعد استعلائها ولا يملكهم من المسافع بعد سيقاها بعينها وليس للموصى له بالخدمة
 والسكنى ان يواجر العبد او الدار وقال الشافعي رحمه الله له ذلك لانه بالوصية ملك المنفعة فملك
 تملكها من غيره ببدل او غير بدل لانه كالا عيان عبده بخلاف العارية لاها باحة على أصله
 وليس بتملكين ولما ان الوصية تملك بغير بدل مضاف الى ما بعد الموت ولا يملك تملك ببدل
 اعتبارا بالاعارة فانها تملك بغير بدل في حالة الحياة على أصلها ولا يملك المستعير الاجارة لانها
 تملك ببدل كذا هذا وتحققه ان التملك ببدل لازم وبغير بدل غير لازم ولا يملك لا قوى
 بالاضافة ولا اكثر بالاقول والوصية تبرع غير لازم الا ان الرجوع للتبرع لا عبرة والتبرع
 بعد الموت لا يمكن الرجوع فلهذا انقطع ما هو في وضعه غير لازم ولان المنفعة ليست بمال على
 أصلها وفي تملكها بالمال احداث صفة المالية فيها تحقيقا للمساواة في عقد المعاوضة فاما
 تثبت هذه الولاية لمن يملكها انبعاث الرقة او لمن يملكها بعقد المعاوضة حتى يكون مملكا لها
 بالصفة التي تملكها اما اذا تملكها مقصودة بغير عوض ثم ملكها بعوض كان مملكا اكثر مما
 يملكه معنى وهذا لا يجوز وليس للموصى له ان يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصى
 له واهله في غير الكوفة فيخرجه الى اهله للخدمة هناك اذا كان يخرج من الثلث لان الوصية
 انما تنفذ على ما يعرف من مقصود الموصى فاذا كانوا في مصر فمقصوده ان يملكه من
 خدمته فيه بدون ان يلزمه مشقة السفر واذا كانوا في غيره فمقصوده ان يحمل العبد الى اهله
 لخدمتهم ولو اوصى بعت عبده او بعت داره يجوز ايضا لانه دل المنفعة فخذ حكم المنفعة في
 جواز الوصية كيف وانها عين حقيقة لانه دراهم اود ما يبرو كان بالجواز اولى ولو لم يكن له مال
 غيره كان له الثلث غير ان ثابت السنة لانه عين مال يحمل القسمة بالاجزاء فلو اراد الموصى له
 قسمة الدارين منه وبين الورثة ليكون هو الذي يستغل ثلثها لم يكن له ذلك الا في رواية عن ابي
 يوسف رحمه الله فانه يقول الموصى له شر ين لوارث وللشر ين ذلك للموصى له الا
 انا نقول المطالبة بالقسمة تنبني على ثبوت الحق للموصى له فيما يلاقيه القسمة اذ هو المطالب

ولا حق له في عين الدار وما حقه في حصة فلا يملك لها به حصة له ولو أوصى له بخدمه
عبد ولا خير برفقته وهو يخرج من الثلث والرقة لصاحب الرقة والخدمة عليها صاحب
الخدمة لأنه أوجب لكل واحد منهما شيئاً معلوماً عطا من له لأحدهما على الآخر فغير هذه
الحالة بحالة لا يفرادتم لما صنعت الوصية لصاحب الخدمة فلولم يوصى في الرقة بشئ لصارت
لرقة مبرأ للورثة مع كون الخدمة للموصى له فكذا إذا أوصى بالرقة لآسان آخر أو
لوصية آخر الميراث من حيث أن المثل ثبتت فيهما بعد الموت ولها نظائر وهو ما إذا أوصى
أمة لرجل وبماني بطنه الآخر يخرج من الثلث أو أوصى لرجل بخاتم ولا خير نفسه
أو قال هذه القوصرة لفلان وما فيها من الثمرة لأن كان كما أوصى ولا شئ لصاحب الطرف
في المطروف في هذه المسائل كلها أما إذا فصل أحد الإيجابين عن الآخر فيها فكذلك الجواب
عند أبي يوسف رحمه الله وعلى قول محمد الأمة للموصى له بها ولو ولد بينهما نصفان وكذلك في
أخواتها لأبي يوسف رحمه الله أن يوجبها في الكلام الثاني تبين أن مراده من الكلام الأول
بإيجاب الأمة للموصى له به دون الولد وهذا البيان منه صحيح وإن كان مفصولاً لأن الوصية
لا تلزم شيئاً في حال الحياة للموصى وكان البيان المفصول فيه ولم يوصل سواء تكفى وصية
لرقة والخدمة ولمحمد رحمه الله أن اسم الخاتم يتناول الخلفة والفص وكذلك اسم الجارية
يتناولها وما في بطنها وأسم القوصرة كذلك ومن أسداً أن العام الذي موجه ثبوت الحكم على
سبيل الإحاطة بمنزلة الخاص فقد اجتمع في الفص وصبتان وكل منهما وصية بإيجاب على حدة
فيجعل الفص بينهما صفتين ولا يكون إيجاب لوصية فيه للثاني وجوعاً عن الأول كما إذا أوصى
للثاني بالخاتم بخلاف الخدمة مع الرقة لأن اسم الرقة لا يتناول الخدمة وإنما يستخدمه
لموصى له به كما أن المصلحة حصلت على ملكه فإذا أوجب الخدمة له لم يبق للموصى له فيه
حق بخلاف ما إذا كان الكلام موصولاً لأن ذلك دليل التخصيص والاستثناء فتبين أنه
أوجب لصاحب الخاتم الخلفة خاصة دون الفص قال (ومن أوصى لآخر بستانه بثمره ثم مات
وقبه ثمرة فله هذه الثمرة وحدها وإن قال له ثمرة بستانه أبداً فله هذه الثمرة وثمرته فيما يستقبل
معايش وإن أوصى له بستانه فله لعله لفائمة وغلة فيما يستقبل) والفرق أن الثمرة اسم
للموجود عرفاً لا يتناول المعدوم إلا لانه زائدة مثل التخصيص على الأبد لانه لا يشأبداً لا
يتناول المعدوم والمعدوم مدكور وإن لم يكن شيئاً أما الفدية فتشتمل الموجود وما يكون بعرض
الوجود مرة بعد أخرى عرفاً قال دلال بأكل من غلة بستانه ومن غلة أرضه وداره فإذا أطلقت
يتناولها عرفاً غير موقوف على دلاله أخرى أما الثمرة إذا أطلقت لا يراد بها إلا الموجود

فلم يدا افتقر الانصراف الى دليل رائد قال (ومن أوصى لرجل بصوف عسمة أبدا أو بأولادها
أو ببناتها ثم مات قبله مات طونها من الولد وما في ضررها من لبن وما على طهورها من الصوف
يوم يموت لموصى سواء قال أدا أو لم قل لانه بحاج عند الموت فيعترة أم هذه الاشياء يومئذ
وهذا بخلاف ما تقدم والفرق أن لقياس بابي نميلك المعدوم لانه لا يقل الملك الآن في
الأمرة والعبرة بالمعدومة جاء الشرع بورد العقد عليها كالمعالة لا لاجارة فاقضى ذلك حوازه في
لوصية بالطريق الأولى لان ماها أوسع ما لولد المعدوم وأحساء فلا يجوز إيراد العقد عليها
أصلا ولا يستحق العقد ما فذلك لا يدخل تحت لوصية بخلاف الموحد منها لانه لا يجوز
استحقاقها بعقد البيع تبعاً بعقد الخلع مقصود فكذا لوصية لله أعم بالصواب
باب وصية لذي

قال (وإذا صنع يهودي أو نصراني بيعه أو كسبه في صحته ثم مات فهو ميراث) لان هذا بمنزلة
الوقوف عند أبي حنيفة رحمه الله والوقف عنده يورث ولا يارث فكذا ههنا أما عندهما فلا ن
هذه معصية لا تصح عندهما قال (ولو أوصى بذلك لقوم مسلمين فهو الثلث) معناه إذا
أوصى أن تبني داره ببيعة أو كسبه فهو حائز من الثلث لان لوصية فيها مائة في الالة بخلاف
ومعنى التملك وله ولا بد لذلك فامكن تصحيحه على اعتبار لمسيين قال (وان أوصى بداره
كنيسة أو موم غير مسلمين جازت لوصية عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لوصية باطلة) لان هذه
معصية حقيقة وان كان في معتقدهم قرينة لوصية بالمعصية باطلة لما في تنفيذها من تقرير
لمعصية ولا يبي حنيفة رحمه الله ان هذه قرينة في معتقدهم ويحتمل أن يتركهم وما يدينون
وتجوز بناء على اعتقادهم الا يرى انه لو أوصى بما هو قرينة حقيقة معصية في معتقدهم لا تجوز
لوصية اعتبارا لا اعتقادهم فكذا عكسه ثم افرق ولا يبي حنيفة رحمه الله بين بناء البيعة
والكنيسة وبين لوصية به أن البناء فيه ليس سببا لول ملك لباي وإنما لملكه بان
يصير محررا خالصا لله تعالى كأي ما جدد لمسلمين والكسبة لم تصر محررة لله تعالى حقيقة
فتبقى ملكا للباني وورث عنه ولانه لم يبدون فيها الطجرات وما يكونه ولم تحرر راتعلق حق
العباد به وفي هذه الصورة يورث المجد أيضا لعدم تحرره بخلاف الوصية لانه وضع لارالة
الملك الا انه امتنع ثبوت مقتضاه في غير ما هو قرينة عندهم فبقى فيما هو قرينة على مقتضاه فيزول
ملكه فلا يورث ثم الحاصل أن وصايا الذي على أربعة أقسام منها ان تكون قرينة في معتقدهم ولا
تكون قرينة في حقها وهو ما ذكرناه وما إذا أوصى الذي بان تذبح خنابره وتطعم المشركين
هذه على الخلاف إذا كان اقوم غير مسلمين كذا كراهه لوجه ما ناه ومنها دا أوصى ما يكون

قربة في حصار لا يكون قربة في معتقدهم كما دا أوصى بالتح أو ان يبنى مسجد للمسلمين أو بان
يسرج في مساجد المسلمين فهدا الوصية باطلة بالاجماع اعتبار الاعتقادهم الا اذا كان لقوم
اعيانهم لوقوعه تمليكالا هم معلومون والجهة مشورة ومنه دا أوصى ما يكون قربة في حقا
وفي حقهم كما دا أوصى ان يسرج في بيت مقدس أو يعزى نزل وهو من الروم وهذا جائز
هو كانت القوم باعياهم أو غير اعيانهم لانه رخصة بما هو قربة حقيقة وفي معتقدهم أيضا
رسمها دا أوصى بما لا يكون قربة لاي حقا ولا في حقهم كما دا أوصى للمعنيات ولما نعت
فان هذا غير جائز لانه معصية في حقا وفي حقهم لا أن يكون لقوم باعياهم فيصح تمليكها
واستخلافا لصاحب الهوى كان لا يكفر فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم لا بالامر تأييدا
لاحكام على الظاهر وان كان يكفر فهو بمنزلة المرتد فيكون على الخلاف المعروف في تصرفاته
يرأى حبيفة وصاحبه رحمة لله في المرتدة لاصح انه تصح وصاها بالالهاتبقى على الردة
بخلاف المرتدة لا ية ل أولم قال (وذا دخل الحرمي د ربا بامان فارصى لمسلم أو دمي بماله
كاه جار) لان امتناع الوصية ما اراد على الثلث طق الورثة وهذا تنفذ باجارهم وليس لورثته
حق مري الكوهم في د ر طرب اذ هم أموات في حصار ولا ان حرمة ماله باعتبار الامان والامان
كان له لا لحق ورثته ولو كان أوصى باقل من ذلك أحدث الوصية ويرد الب في على ورثته
وذلك من حق المستأمن أيضا ولو اعتق عبده عند الموت أو دبر عبده في دار الاسلام فذلك
صحح منه من غير اعتبار الثالث لما ينسأ كذلك لو أوصى له لم لم أوصى بوصية
جار لانه مدام في دار الاسلام فهو في المعاملات بمنزلة الذي واهد تصح عقود التمليكات منه
في حال حياته ويصح شرعه في حياته كذا بعد مماته وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه
لله انه لا يجوز لانه مستأمن من أهل الحرب فهو على قصد الرجوع وممكن منه ولا يمكن من
ريادة اعدام على السنة لا بالجرية ولو أوصى الذي أكثر من اثنتي عشرة ورثته لا يجوز
اعتبار المسلمين لا هم اتزمو أحكام الاسلام فيما يرجع في المعاملات ولو أوصى بخلاف
منه حار اعتبارا بالارث اذا كفر كله ماله واحدة ولو أوصى لحرس في دار الاسلام لا يجوز لان
لارث ممتنع أتباين الدارين والوصية أخته والله أعلم

باب الوصى وما به لكه

قال (ومن أوصى الى رجل فقبل الوصى في وجهه لموصى ورد هاني غير وجهه فليس برد) لان
ليست مضي ا بيته متعمدا عليه ولو صح رده في غير وجهه في حياته أو بعد مماته صار معرورا
من حقه ورد رده بخلاف الوكيل شرعا عند بيعه أو بيع ماله حيث يصح رده في غير

وجهه لانه لا ضرر له لانه حتى قادر على التصرف بنفسه (فان ردها في وجهه فهو رد) لانه
 ليس للموصي ولاية لزمه التصرف ولا غرور فيه لانه يمكنه ان يبيع عبده (وان لم يقبل لم يرد
 حتى مات الموصي فهو بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل) لان لموصي ليس له ولاية لالزام فبق
 مخير ولو انه باع شيئا من تركته فقد لزمه لان ذلك دالة لالزام وان قبل وهو معتبر بعد
 الموت وينفذ البيع بعد وده من وصي وسواء علم بالوصاية أو لم يعلم بخلاف لو قيل ان لم يعلم
 بالتوكيل فباع حيث لا ينفذ لان الوصاية خلافه لانه يختص بحال تقطاع ولاية الميت فتنقل
 لولاية اليه واداك كانت خلافه لا يتوقف على العلم كالورثة اما لو قيل بانه يتوكل في حال قيام
 ولاية الميت فلا يصح من غير علمه كاثبات الملك بالبيع والشراء وقد بينا طريق العلم وشرط الاخبار
 وجا تقدم من الكتب (وان لم يقبل حتى مات لموصي فقل لا أقبل ثم قال أقبل فله ذلك ان لم
 يكن لخاصي أخرجه من الوصية حين قال لا أقبل) لان مجرد قوله لا أقبل لا يبطل الايصاء لان
 في ابطاله ضرر بالميت وضرر للموصي في الاثاء محذور الثواب ودفع لاول وهو اعلى أولى لا
 ان القاصي اذا أخرجه عن الوصاية يصح ذلك لانه مجتهد فيه اذ فاضى ولاية دفع الضرر
 ورعا به جز عن ذلك في تضرر بقضاء الوصية ويدفع القاصي الضرر عنه ويصحب حاد المال
 الميت منصرفا فيه فيندفع الضرر من البتة من فله لا ينفذ خروجه ولو قال بعد اخراج القاصي اياه
 أقبل لم ينفذ اليه لانه قبل به بطلان الوصاية باطل القاصي قال (ومن أوصى الى عبد أو كافر
 أو فاسق أخرجه من القاصي عن الوصاية ونصب غيره) وهذا للفظ بشراي صححه الوصية لان
 الاخراج يكون بعد ما ذكره محذور في الاصل ان الوصية باطلة قبل معناه في جميع هذه
 الصور ان الوصية تبطل وقبل معناه في العبد باطل حقيقة لعدم ولايته واستبداده وفي عبده
 معناه سبطل وقيل في الكافر باطل ايضا لعدم ولايته على المسلم ووجه الصحة ثم الاخراج ان
 اصل المطرئات لعدم حقيقة ولايته ففاسق على اصله ولايته الكافر في اجبه الا انه لم يتم
 لظهوره وقف ولاية العبد على اجارة المولى ونمكته من الطهر بعد ما هو المعاداة لدنية الباعث
 للكافر على ترك الظرف في حق المسلم وانها لم تفاسق بالحق في أخرجه القاصي من الوصاية بوقوع
 غيره معناه تمام المطر وشرط في الاصل ان يكون لفاسق مخوفا عليه في المال وهذا يصلح
 عذرا في اخراجه وتبديله عبده قال (ومن أوصى الى عبد نفسه وفي لورثه كبار لم تصح الوصية
 لان الكبار ان يمسوه أو يبيع نصيبه فيمنعه المشرى ويحجز عن الوفا بحق الوصاية فلا يقيد
 فادته وان كانوا صغارا كانهم قالوا وصية اليه باثرة عند أبي حنيفة فخرجه الله ولا يجوز ردها وهو
 لقياس وقيل قول محذور في الله مضطرب بروى مرة مع أي حذيفة وثارة مع أبي يوسف

وجهه من أن ولاية مقدمه من أن لولاها ولاول فيه ثبات لولا به سمعوا على المبادئ
وهذا قلب المشروع ولان لولاية صادرة من الاب لا تنجر أوفى اعتبار هذه بغير ثباتها لانه
لا يمكن بيع رقبته وهذا قص الموضوع به أنه مخاطب مستبد بالتصرف ويكون أهلا لوصاية
وليس لاحد عليه ولاية فان لصاروا كابن كانوا أملا كالبس اهم ولاية الجمع ولا منافاة وايضا المولى
اليه يؤذن بكونه مظهر اهم وصار كالكاتب ولوصاية قد تنجز أعلی ما هو المروى عن أبي حنيفة
رحمه الله أو يقول بصار اليه كالبؤدى لى طال أصله ونعمير الوصف التصحيح الاصل أولى
قال (ومن يجر عن القيام بالوصية ضم اليه القصاصي غيره) رعاية لحن الموصى والورثة
وهذا لان تكميل ليطر يحصل بضم الاخر اليه لصيافته ونقص كفايته فيتم الطر باعانة
غيره ولو شكى اليه الوصى ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة لان الشاكي قد يكون كاذبا
تخفيفا على نفسه واد طهر عند القاضي عجزه أصلا استبدل به رعاية للطرف من الجانبين ولو
كان قادرا على التصرف أمينا به ليس للقاضي أن يخرجه لانه لو اختار غيره كان دونه لما أنه كان
مختارا للميت ومريضه فانه أول واحد قدم على أب الميت مع وفور شفقتة فأولى أن يقدم على
غيره وكذا اذا شكى لورثة أو مضمهم الوصى الى القاضي فانه لا ينبغي له أن يعزله حتى يبدوله منه
حيث انه لانه استفاد الولاية من الميت غير به د طهرت الحياة فالميت انما صبه وصيلا لآمانته وقد
فانت ولو كان في الاحياء لاخرجه منه فعد عجزه بتوب القاصي منابه كانه لا وصى له قل (ومن
أوصى الى ثبير لم يكن لاحدهما أن يتصرف عند أبي حنيفة ومحمد رجحما لله دون صاحبه)
لا في أشياء معدودة بينهما ان شاء الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله يفر لكل واحد منهما
بالتصرف في جميع الاشياء لان الوصاية يملها لولاية وهي وصف شرعى لا تنجر أفتيت اكل
منهما كمالا لولاية الانكاح لا خوين وهذا لان الوصاية ملافة وانما تنعقد اذا انقلت لولاية
ليه على الوجه لذي كان تابنا للموصى وقد كان بوصف الكمال ولان اختيار الاب اياهما يؤذن
اختصاص كل واحد منهما بالشفقة وينزل ذلك منزلة قرينة كل واحد منهما ولهما أن
ولاية تثبت بالتقريب فبراعى وصف التقريب وهو وصف الاجتماع اذ هو شرط مقيد
ومارضى الموصى لا المثنى وليس لواحد كذا في بحلاف الاحوين في الانكاح لان السبب ههنا
لقرينة وقد قامت كل منهما كمالا ولان الانكاح حق مستحق لها على لوى حتى لو طالت به
بانكاحها من كفؤ يخطبها يجب عليه ردها حتى انصرف للموصى ولهذا في مخير في التصرف
في الاول أوفى فقاء على صاحبه وصح وفي الثاني استوى حقها لصاحبه فلا يصح أصله
الدين الذي عليه ما لا يحل الا في المعدودة لانها من باب الضرورة لا من باب الولاية

ومواضع الصرورة مستثناة. اذ هو ما استثنى في الكتاب واخواتها فقال (لا في سر. كفن الميت ونجس زه) لان في تأخير فساد الميت ولهدم ملكه الجيران عند ذلك (وطعام الصغار وكسوتهم) لانه يخاف موتهم جوعا وعربا (ورد لودية جبنها وورد المصوب والمشتري شراء فاسدا وحفظ الاموال وقضاء الديون) لانها ليست من باب الولاية فله يملكه المالك وصاحب الدين اذا ظفر بحسن حقه وحفظ المال به انكه من يتبع في يده فكان من باب الاعانة ولانه لا يحتاج فيه الى الراي (وتفيد وصية بجنها وعق عبد عبته) لانه لا يحتاج فيه الى الراي (والخصومة في حق الميت) لان الاجتماع فيها معتذر وطدا بنفرد بها أحد لو كيلين (وقبول الحبة) لان في تأخير غيبه القوات ولا به انكه الام والذى في حجره فلم يكن من باب الولاية (وبيع ما يحشى عليه التوى وتلف) لان به صرورة لا تخفى (وجميع لاموال اصنافه) لان في التأخير غيبه القوات ولا به يملكه كل من وقع في يده فلم يكن من باب لولاية وفي الجامع اصغير وليس لاحد الوصيين ان يبيع او يتقاضى والمراد بالتقاضي الاقتضاء كد كان المراد منه في عرفهم وهذا لانه رضى باماتهما جعيا في القبض ولا به معنى المبادلة لاسيما عند اختلاف الجنس على ما عرف وكان من باب لولاية ولو اوصى الى كل واحد على الافراد قيل بنفرد كل واحد منهما بالتصرف بمنزلة لو كيلين اذ اوصى الى كل واحد على الافراد وهذا لانه لما اُردف قد رضى برأى الواحد وقيل لخلاف في القصدين واحد وهو الاصح لان وجوب الوصية عند الموت بخلاف الوكيلين لان الوكالة تتعاقب فان مات أحدهما جعل القاصي مكانه وصيا آخر اما عندهما فلان الباقي عاجز عن التفرد بالتصرف فيضم القاصي اليه وصيا آخر بطر الامت عند عجزه وعند أبي يوسف رحمه الله الخي منهما وان كان يقدر على التصرف فالموصى قصد أن يخلفه منصرفا في حقوقه وذلك ممكن التحقق بنصب وصي آخر مكان الميت ولو أن الميت منهما وصى الى الخي فله ان يتصرف وحده في طاهر الرواية بمنزلة اذ اوصى الى شخص آخر ولا يحتاج لقاضي الى نصب وصي آخر لان رأى الميت باق حيا رأى من يخلفه وعن أبي حنيفة رحمه الله انه لا يفرد بالتصرف لان الموصى ماضى تصرفه وحده بخلاف ما اذا وصى الى غيره لانه يشق تصرفه رأى للمتنى كإرضاء المتوفى وذا مات الوصى وأوصى الى آخر فهو وصيه في تركته وتركه لميت لاول عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يكون وصيا في تركه لميت الاول اعتبارا بالنوكيل في حالة الحياة والجامع بينهما انه وصى رآه لا رأى غيره ولنا ان الوصى يتصرف بولاية منتقلة اليه فيملك لا بصا الى غيره كالجد الذي لا يرى أن الولاية التي كانت ناته للموصى تنتقل الى الوصى في المال والى الخ في النفس ثم الجد قائم مقام الاب فيما انتقل

اليه فكذلك الوصي وهذا لان الابناء اقامه به مقامه و ما به ولايته وعند الموت كانت له ولاية في التركتين فينزل الثاني منزله و هما ولايته لما استعان به في ذلك مع علمه انه قد تعثر به المنية قبل تجميع مقصوده بنفسه وهو تلافى ما فرط منه صار راضيا باباءه الى غير بصلاى الوكيل لان الموكل حتى يمكنه ان يحصل مقصوده بنفسه فلا يرضى بوكيل غيره والابناء اليه قال (ومقاسمة الوصى الموصى له عن الورثة جائزة ومقاسمته لورثة عن الموصى له باطلة) لان الوارث خليفة الميت حتى يرد بالعيب ويرد عليه به يصير مفرورا بشراء المورث والوصى خليفة لميت ابناؤه يكون خصما عن الوارث في كل عايبا فصحت مقاسمته عليه حتى لو حضر وقد هتد ما يبدل الوصى ليس له ان يشارك الموصى له اما لوصى له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه لانه ملكه سبب جديد ولهذا لا يرد باعيب ولا يرد عليه ولا يصير مفرورا بشراء الموصى ولا يكون الوصى خليفة عنه عند غيبته حتى لو هلك ما افرز له عبد الوصى كان له ثلث ما بقى لان القسمة لم تنفذ عليه غير ان الوصى لا يضم لانه أمين فيه وله ولاية لحفظ في التركة فصار كما ذاهل في بعض التركة قبل القسمة ويكون له ثلث الباقي لان الموصى له تسريته لوارث فيتروى ما تروى من المال المثلث على الشركة ويبقى ما بقى على الشركة قال (فان قسم لورثة وأحد نصيب لموصى) له فضايع يرجع للموصى له باث ما بقى لما يما قال (وان كان الميت أو وصى بمجده فقام في الورثة فهلك ما بقى يده مع عن الميت من ثلث ما بقى وكذلك ان دفعه الى رجل ليجمع عنه فضايع ما بقى يده) وقال أبو يوسف رحمه الله ان كان منصرفا لثلاث لم يرجع شيء والا يرجع تمام الثلث وقال محمد رحمه الله لا يرجع شيء لان القسمة حق للموصى ولو افرز الموصى نفسه ما لا يرجع عنه فهلك لا يلزمه شيء وبطلت الوصية فكذلك اذا افرزه وصيه الذي قام مقامه ولا يبي يوسف رحمه الله ان محل الوصية لثلاث فيجب تنفيذها ما بقى محلها وادالم يبق بطلت لقوات محلها ولا يبي خليفة رحمه الله ان القسمة لا تراد لانها بل لمقصودها هو تأدية المطح فم تعتبر دونه وصار كما ذاهل قبل القسمة فبحج ثلث ما بقى ولان تمامها بالسليم الى الجهة لمسماة ذل لا قاض لها فاذا لم يصرف الى ذلك لوجه لم يتم فصار كهلاكه قبلها قال (ومن أوصى بثلاث أخف درهم فدفعها الورثة الى لقاضى فمسمها والموصى به عايب وقسمته حائرة) لان الوصية صحيحة وطرد الموت لموصى له قبل القبول تصير الوصية ميراثا الورثة وللقاضى حسب اطر الاسماء في حق الموتى ولعيب ومن اطر درار يصيب له عيب وقسمته ففقد ذلك وصح حتى لو حضر العايب وقد هلك المقيوض لم يكن له على الورثة سبيل قال (واذا باع الوصى عبدا من التركة غير محضر من العرماء فهو جائز) لان الوصى قائم مقام الموصى ولو تولى حيا بنفسه

يجوز بيعه بغير محصر من العرماء وان كان في مرض موته فكذلك اذا تولاه من قام مقامه وهذا
 لان حق العرماء متعلق بالمسألة لا بالضرورة والبيع لا يبطل بالمسألة نفواتها الى خلف وهو
 لثمن بخلاف العبد المدين لان العرماء حق الاستعانة وامامهم ما بخلافه قال (ومن أوصى
 ان يبع عبده ويتصدق بتمه على ما كبر فباعه لوصي وقبض الثمن فصاع في يده
 فاستحق العبد ضمن لوصي) لانه هو الما قد فتكون العهدة ليه وهذه عهدة لان المشتري
 منه ما رضى بذل الثمن الالبيل لمبيع ولم يلم فقد أخذ لوصي البائع مال الغير بغير رضا
 فتعجب عليه رده قال (ويرجع فيما ترك الميت) لانه عامل له فيرجع عليه كوكيل وكان
 أبو حنيفة رحمه الله يقول أولا لا يرجع لانه ضمن فقبضه ثم رجع الى ما ذكرنا ويرجع في
 جمع التركة وعن محمد انه يرجع في الثالث لان الرجوع بحكم الوصية فاحذ بحكم الوصية
 الثالث وجه الظاهر انه يرجع عليه بحكم العرور وذلك دين عليه ولدين يقضى من جميع تركته
 بخلاف القاضى أو أمينه ان ترى البيع حيث لا عهدة عليه لان في لزوم القاضى تعطيل
 لقضاء اذ يتعاضى عن تنفيذ هذه الامانة حدرا عن لزوم العرماء فتعطل مصلحته العامة
 وأمينه سفير عنه كالرسول ولا كذلك الوصى لانه منزلة وكيل وقد مر في كتاب القضاء فان
 كانت التركة قد هلكت أو لم يكن بها رفا لم يرجع شيء كما اذا كان على المبتدئين حرقا (وان قسم
 لوصي الميراث فاصاب صغيرا من الورثة بعد فباعه وقبض الثمن فمشتاق العبد يرجع في
 مال الصغير) لانه عامل له ويرجع الصغير على الورثة بحصته لانصاص للجهة المستحق ما
 أصابه قال (واذا احتال لوصي مال اليتيم فاب كل خير لليتيم جار) وهو ان يكون املاذ لولاية
 نظرية وان كان الاول املا لا يجوز لان فيه تضيق ما لليتيم على بعض الوجوه قال ولا يجوز
 مع الوصى ولا شراؤه لا بما يتعاضد ليس في منه) لانه لا طرفي لعين الفاحش بخلاف
 ليسير لانه لا يمكن التحرر عنه في عتباره اسدا دبا به لهي المأذون والعبد المأذون والمكاتب
 يجوز بيعهم وشراؤهم بعين الفاحش عند أبي حنيفة لاهم يتصرفون بحكم لما لكبة والاذن قد
 طبع بخلاف لوصي لانه يتصرف بحكم لولاية لشرعية طرأ فيتعبد ووضع الطر وعندهما
 لا يملكونه لان التصرف بالفاحش منه تبرع لا ضرورة فيه وهم ليسوا من أهله (واذا كتب كتاب
 شراء على وصي كتب كتاب الوصية على حدة وكتاب الشراء على حدة) لان ذلك أحوط ولو
 كتب حلة عسى أن يكتب الشاهد شهادته في آخره من غير تفصيل فيصير ذلك حلاله على
 الكذب ثم قيل يكتب اشترى من فلان بن فلان ولا يكتب من فلان وصى فلان لما بينا وقبل
 لا بأس بذلك لان الوصاية لم تظاهر قال (ويرجع لوصي عن الكبير له ثب جائز كل شيء الا في

لعقار) لان الاب يلى ماسواه ولا يملكه فكذلك وصيه و به وكان القياس ان لا يملك الوصى غير
لعقار ايضا لانه لا يملكه الاب على الكبر لا فاستعينا لما انه حفظ لتسارع الفساد اليه
وحفظه الثمن أبسر وهو يملك الحفظ أما العقارة حصن نفسه قال (ولا تحرق المال) لان
المفروض ليه الحفظ دون التجارة وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله وصى الاخ في الصغير والكبير
لعائب بمنزلة وصى الاب في الكبير لعائب وكذا وصى لام ووصى لهم وهذا الجواب في تركه
عزلا لان وصيهم قائم مقامهم وهم يملكون ما يملكون من باب الحفظ فكذلك وصيهم قال (ووصى
أحق بمال الصغير من الجد) وقال الشافعي رحمه الله الجد أحق لان لشرع أقامه مقام الاب
حال عدمه حتى أحرر الميراث فيقدم على وصيه وإما أن بالإبقاء تنتقل ولاية الاب اليه فكانت
ولاية قائمة معى فيقدم عليه كالأب نفسه وهذا لان اختياره الوصى مع علمه بقيام الجد بدل
على أن تصرفه أطرأ عليه من تصرف أبيه (فان لم يوص الاب فالجد بمنزلة الاب) لانه أقرب
لناس اليه وأشدهم عليه حتى جلت الانكاح دون وصى غير أنه يقدم عليه وصى الاب في
التصرف لما بيناه

(فصل في الشهادة) قال (وإذا شهد الوصيان أن الميت أوصى الى فلان معهما فالشهادة
باطلة) لانهما منتهمان فيها لا يثبتان معينا لانفسهما قال (الا أن يدعيها المشهود له) وهذا
استعسان وهو في القياس كالاول لما بيناه من التهمة وحده الاستعسان أن للقاضي ولاية نصب
الوصى ابتداء أو ضم آخر اليهما برضا بدون شهادتهما فيسقط بهما دونهما مؤنة التعيين عنه
أما الوصاية تثبت بنصب القاضي قال (وكذلك لسان) معناه إذا شهد أن الميت أوصى الى
رجل وهو ينكر لاسم ما يجزى ان الى أنفسهما بنصب حافظ للتركة (ولو شهدا) يعني
الوصيين (لو ارتد صغير شئ من مال الميت أو غيره وشهدا بمأبطله) لا هما بطهران ولاية
لتصرف لانفسهما في المشهود به قال (وان شهد الوارث كبير في مال الميت لم تجز وان كان في
غير مال الميت جاز) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقالان شهد الوارث كبير تجزى الوصيين
لانه لا يثبت لهما ولاية التصرف في التركة إذا كانت الورثة كبارا فعريت عن التهمة وله أنه
يثبت لهما ولاية الحفظ ولاية بيع الموقوف عند عيية لو ارتد فتدفعت التهمة بخلاف
شهادتهما في غير التركة لانقطاع ولاية وصى الاب عنه لان ميت أقامه مقام نفسه في تركته لا
في غيرها قال (وإذا شهد رجلان رجلين على ميت دين ألف درهم وشهد الآخران للدينين
ممثل ذلك جازب شهادتهما فان كانت شهادة كل فريق للآخر بوصيه ألف درهم لم تجز)
وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف رحمه الله لا تقبل في الدين أبصا وأبو

حيث وجه الله بجماد كرا الحاصل مع أبي يوسف رحمه الله وعن أبي يوسف رحمه الله مثل
قول محمد رحمه الله وجه لقبول أن الدين يجب في الذمة وهي قالة لحقوق شني فلا شركة ولقد
لو تبرع أحبي قضاء دين أحدهما ليس إلا يخرج حق لمشاركة وجه الرد أن الدين بالموت
علاق بالتركة د ل ذمة خرجت بالموت ولقد لو استوفى أحدهما حقه من التركة بشاركة لا يخرج
فيه وكانت الشهادة مثبتة - ق لشركة قد عرفت التهمة بخلاف حال حياة المدينين لانه في
لذمة لبقائها لا في المال فلا تحقق الشركة قال (ولو شهد أنه أوصى لرجلين الرحلين
بحارته وشهد المشهود لهما أن الميت أوصى للشاهدين بعده جازت الشهادة بالاتفاق) لانه
لا شركة فلا تهمة (ولو شهد أنه أوصى لرجلين شاكاه وشهد المشهود لهما أنه أوصى
لشاهدين ثلث ماله فالتشهادة باطلة وكذا إذا شهد الأولان أن الميت أوصى لثلاثين الرحلين
بعيد وشهد المشهود لهما أنه أوصى للأوليين ثلث ماله فهي باطلة لان الشهادة في هذه الصورة
مثبتة للشركة

كتاب الخنثى

فصل في بيانها قال (وإذا كان له ولد فرج ودكر فهو خنثى فان كان يبول من لذكرك فهو
علام وان كان يبول من الفرج فهو راتى) لان البوي عليه الام سئل عنه كيف يورث فقال
من حيث يبول وعن علي رضي الله عنه مثله ولا يبول من أي عضو كان فهو دلالة على أنه
هو العضو لاصلي الصحيح والا يخرج بمنزلة العيب (وان مال مسم ما فالحكم لا سبق) لان ذلك
لاله أخرى على أنه هو له هو لاصلي (وان كانا في السبق على السواء ولا معبر بالكثره
عند أبي حنيفة رحمه الله وقال يسمي أكثرهما بولا) لانه علامة قوة ذلك له وهو ثبوته عضو
صا باولان ناد أكثركم لا كل في أصول الشرع وترجح بالكثره وله أن كثرة الخروج ليس
بدل على القوة لانه قد يكون لانساع في أحدهما رقيق في الآخر وان كان يخرج منهما
على السواء فهو مثلك الاتفاق لانه لا مرجح قال (وذا لمع الخنثى وخرجت له عليه أو وصل
في النساء فهو رجل) وكذا إذا احتلم كاحتلم الرجل أو كان له ندى مستولا هذه من علامات
لذكران (ولو ظهر له ندى كندى المرأة أو برل له بين نديه أو حاس أو جيل أو أمكن للوصول
ليه من الفرج فهو امرأة) لان هذه من علامات النساء (وان لم يظهر إحدى هذه العلامات فهو
خنثى مشكل) وكذا إذا عارضت هذه المعالم

فصل في أحكامه

قال رضي الله عنه الأصل في الخنثى المشكل أن يؤخذ فيه بالاحوط والاوتق في أمور الدين وان لا
يحكم بثبوت حكم وقع الشك في ثبوته قال (وإذا وقع خلف الامام قام بين صنف الرجال والنساء)

لاحتمال أنه امرأة فلا يتخذ لرجال كبر لا يفسد صلاتهم ولا لنساء لاحتمال أنه رجل وتفسد
 صلاته (فارق في صف النساء فاحب إلى أن يجيد صلاته) لاحتمال أنه رجل (وان فارق في صف
 الرجال فصلاته تامة ويحيد لذى عن وجهه وعن يساره والذي خلفه بجودته صلاتهم احتياطاً)
 لاحتمال أنه امرأة قال (وأحب إلينا أن يصلي بضائع) لأنه يجتمه أنه امرأة (ويجلس في صلاته
 جلوس المرأة) لأنه ان كان رجلاً فقد تركت سنة وهو جائز في الجملة وان كان امرأة فقد ارتكب
 مكروها لان له من على النساء واجب ما أمكن (وان صلى غير قاع أمرته أن يعيد) لاحتمال
 أنه امرأة وهو على الاستعجاب وان لم يجد أجراً (وتبتاع به أمه تخشع ان كان له مال
 لأنه يباح له لو اتته انظر إليه رجلاً كان أو امرأة ويكره أن يجتمه رجل لأنه عساه ان يأتى أو تخشع
 امرأة لأنه ان رجل كان لا احتياط فيما قلنا (وان لم يكن له مال اساع له الامام أمه من بيت
 لسان) لأنه أعدلوا رب المسلمين (فاد اخشعته باعها وورثته في بيت المال) لوقوع الاستعناء
 عنها (ويكره له في حياته لبس الخيوط الحرير وان يتكشف قدام الرجال أو قدام النساء وان يحول به
 غير محرم من رجل أو امرأة وان يسافر من غير محرم من الرجال) توقيا عن احتمال المحرم (وان
 أحرم وقد رافق قول أبو يوسف رحمه الله لا علم في لباسه) لأنه ان كان ذكرًا يكره له لبس الخيوط
 وان كان أنثى يكره له تركه (وقال محمد بن أبيس لباس المرأة) لان ترك لبس الخيوط هو امرأة
 فمخش من لبسه وهو رجل ولا أنثى عيه لأنه لم يسمع (ومن حلف طلاق أو عتاق ركان أول ولد
 له به علاماً فولدت خنثى لم يقع حتى يستبين امر الخنثى) لان الحلف لا يثبت بالاشك (ولو قال كل
 عدلى حر أو قال كل أمه في حره وله مملوك خنثى لم يقع حتى يستبين أمره) لما قلنا (وان قال
 لقول ابن جعاف عتق للبقين باحد لوصف غير لانه ليس بعهدل وان قال الخنثى أن رجل أو امرأة
 لم يقبل قوله ذلك مشككاً) لأنه دعوى بحالف قصده لدايل (وان لم يكن مشككاً ينبغي أن
 يقبل قوله) لأنه أعلم بحاله من غيره (وان مات قبل أن يستبين أمره لم يعمل رجل ولا امرأة) لان
 حلفه على غير ثابت بين الرجال والنساء ويتوقى لاحتمال الحرمة ويقيم بالصعيد لتعدد العمل
 (ولا يخصصون كان مراعاة عمل رجل ولا امرأة) لاحتمال أنه ذكر أو أنثى (وان سمى قبره فهو
 أحب) لأنه ان كان أنثى يقيم واجبا وان كان ذكرًا فالسجدة لانصره (وذا مات وصلى عليه وعلى
 رجل و امرأة وضع الرجل مما يلي الامام والخنثى خلفه والمرأة خلف الخنثى) وخبر عن
 رجل (لاحتمال أنه امرأة) (ويقدم على المرأة) لأنه ان كان رجل (ولو دفن مع رجل في قبر واحد
 من عند رجل الخنثى خلف الرجل) لاحتمال أنه امرأة (ويجوز بينهما ما جاز من صعيدا وان
 كان مع امرأة قدم الخنثى) لاحتمال أنه رجل (وان حمل في السر برعش المرأة فهو أحب

(في الاحتمال به عورة وبكسر ك تكسر الحاربة وهو احماد) هي بكسر في خمسة اثواب
 لانه ذاك كل اثنى فمما اقيمت سنة من كل ذكر فمما رادوا على الاث ولائس ذلك (ولومات
 اموه وخلف ابافا ل بينهما عند اثنى خفيفة رجة لله ثلاثة لادين سهمان ولغشى سهم وهو
 اثنى عنده في الميراث لا ان يمين عبر ذلك) وقال للغشى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث
 اثنى وهو قول الشعبي رجة لله واختلاف في قياس قوله قال محمد رجة لله للمال بينهما على اثنى
 عشر سهما لادين سبعة ولغشى خمسة وقال أبو يوسف رجة لله المال بينهما على سبعة
 لادين أربعة ولغشى ثلاثة لان الابن يستحق كل الميراث عند لا فرادوا للغشى ثلاثة الارباع
 فعند لا اجتماع يشتمل بينهما على رجة بهما هدا يضرب ثلاثة وذلك بضرب اربعة فيكون
 سبعة ولحمه رجة لله ان طئ لو كان ذكر يكون للمال بينهما نصفين وان كان اثنى يكون
 للمال بينهما ثلاثة اثنى في حساب له نصف ونسب واثق في ذلك سنة في حال يكون للمال
 بينهما نصفين لكل واحد ثلاثة في حال يكون لثلاثة لغشى سهمان ولادين أربعة فسهما
 لغشى ثمانين نصفين ووقع الشئ في الهم ل ا فتنصف فيكون له سهمان ونصف ما كسر
 نصفه يزول لكسر فصار الحساب من ثني عشر لغشى خمسة ولادين سبعة ولا ي خفيفة
 رجة لله ان الحاجة ههنا الى ثبات المال ابتداء والاولى وهو ميراث ل اثنى متيقن به وفيه
 راد عليه شئ فائتسما لمتيقن قصر عليه لان للمال لا يحب بالثلث وصار كما اذا كان الشئ في
 حوب للمال بسبب آخر فاه يوحده به بالميقن به كذا هدا لا ان يكون نصيبه ل اقل لو قدرناه
 ذكر ا فحينئذ يعطى ميراث الابن في تلك الصورة لكونه متيقنا به وهو ان تكون الورثة زوجا
 واما ما احتل اب وام هي غشنى او امرأه واحوين لام واحتساب وام هي غشنى فعندنا في
 لاولى لزوج النصف ولاثام الثلث والباقي لغشنى وفي الثانية للمرأة ل ربع ولاد اخوين
 لام الثلث والباقي لغشنى لانه اقل النصيبين فيهما والله اعلم بالصواب

(مسائل شتى) قال (واذا قرئ على الاخرس كتاب وصيته فقبل له ان يشهد على ان حافى هذا
 الكتاب فارما برأسه أى نعم أو كتب فاذا جاء من ذلك ما يعرف به اقرار فهو جائز ولا يجوز
 ذلك في الذي يعتقل لانه) وقال لشامي رجة الله يجوز في لوجهين لان لجور انما هو العجر
 وقد شمل الفصلين ولا فرق بين الاصلى والعارضى كالو حشى والمتوحش من الاهلى في حق لذكاء
 والفرق لاصحابنا رحمهم الله أن الاشارة انما تعتبر اذا صارت معلومة وذلك و
 لاخرس دون المعتقل لسانه حتى لو امتد ذلك وصارت له اشارات معلومة فالواهر بمنزلة
 لاخرس ولان التفريط جاء من قبله حيث أخر الوصية الى هذا الوقت اما لاخرس فلا تفريط

منه ولان لغارضي على شرف لرو لدون لاصلى لانسفاسان وفي الا مدة عرفاه بالنص قال
 (وإذا كان لاخرس يكذب كذا أو يوشى به أو يعرف به فانه يجوز كاحه وعلاقه وعماقه وبعده
 شراؤه ويقتضيه ومنه ولا يجوز ولا يحل له) اما الكتابة فلا نهامن بأي منزلة لخطاب ممن دا
 لا ترى أن لبي عليه السلام أدى واجب البيع مرة بالعبارة مرة بالكتابة لى العيب والجور
 فى حق العائب العجز وهو فى حق الاخرس أظهر وألزم ثم الكتاب على ثلاث مرات مستتير
 مرسوم وهو بمنزلة لفظ فى العائب ولفظ ضرعى ما قالوا ومستبين غير مرسوم كالكتابة على
 الجدار أو راي لأشجار أو يوشى به لانه بمنزلة صريح لكتابة فلا بد من اليقظة وغير مستبين
 كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مرسوم ولا يثبت به الحكم وأما الإشارة فبها
 حجة فى حق الاخرس فى حق هذه الاحكام للعاجلة لى ذلك لانها من حقوق العباد ولا تختص
 بنفط دون لفظ وقد ثبت بدون للفظ ولقصاص حق العبد أيضا ولا حاجة لى الحدود لانه
 حق الله تعالى ولا نهاتمدرى بالشبهات وانه كان مصدقا لما قد دللنا عليه من لا يجوز أيضا
 بالإشارة لى القذف لانعدام القذف صريحا وهو الشرط ثم الفرق بين الحدود والقصاص أو
 الحد لا يثبت ببيان به شبهة لا ترى أنهم لو شهدوا بالوطء لم يرام أو أقر بالوطء لم يرام لا يجب
 الحد ولو شهدوا بالقتل المطلق أو أقر بمطابق القتل يجب القصاص وإن لم يوجد لفظ العهد
 وهذا لان القصاص فيه معنى العوضية لانه شرع جابر اجاز أن يثبت مع شبهة كسائر
 المعاصيات التى هى حق العبد اما الحدود فالخاصة لله تعالى وشرعت زوجه وليس فيها معنى
 العوضية فلا يثبت مع شبهة لعدم الحاجة وذكر فى كتاب الاقرار أن الكتاب من العائب
 ليس بحجة فى قصاص يجب عليه ويعتدل أن يكون الجواب هنا كذلك فيكون وجه ما رواه
 ويعتدل أن يكون مفارقات ذلك لانه يمكن الوصول الى بطلان العائب فى الجملة لقيام أهليه
 لفظ ولا كذلك الاخرس لعدم الوصول الى البطلان الا فى المسألة ودلت المسألة على أن
 الإشارة معتبرة وإن كان قادرا على الكتابة بخلاف ما توهمه بعض أصحابنا رجم الله
 لا تعتبر الإشارة مع القدرة على الكتابة لانه حجة ضرورية ولا ضرورة لانه جمع ههنا بينهما
 فقال أشار أو كتب وإنما سئو بالان كل واحد منهما حجة ضرورية وفى الكتابة زيادة بيان لم
 يوجد فى الإشارة وفى الإشارة زيادة أثر لم يوجد فى الكتابة لما انه أقرب الى النطق من آثار
 لأقلام فاستويا (وكذلك الذى سمع يوما أو يومين لغارضي) لما يبتلى المعتقل لسانه أن آلة
 لفظ قائمة وقبل هذا نقير لمعتدل لسان قال (وإذا كانت العئم مذبوحة وديهم أمينة فان كانت
 لمذبوحة أكثر نحرى فيها أو قل وإن كانت الميتة أثمر أو كانا نصفين لم يؤكل) وهذا إذا كانت

الحالة الاختيار اما في حالة الضرورة محل له التناول في جميع ذلك لان المنة لم يقم تحل
 له في حالة الضرورة فالتى تحتمل ان تكون دكية اولى غير به يتحرى لانه طريق برصه الى
 الذكية في الجملة فلا يتركه من غير ضرورة وقال انه في روجه الله لا يجوز لاكل في حالة الاختيار
 وان كانت المدبوسة اكثر لان التحرى دليل ضرورى فلا يصار اليه من غير ضرورة ولا ضرورة
 لان الحالة حامة لاختيار ولما ان الغاية تنزل منزلة الضرورة في اعادة الاباحة الا ترى ان
 اسواق المسلمين لا تخلو عن المحرم المسروق والمعصوب ومع ذلك يباح التناول اعتمادا على
 لغالب وهذا الان القليل لا يمكن الاحتراز عنه ولا يستطاع الامتناع عنه فسقط اعتباره

دفعاً لا يخرج كقليل النجاسة وقيل الانكشاف

بمخلاف ما اذا كانا نصفين وكانت المنة

اغلب لانه لا ضرورة فيه

والله اعلم بالصواب

والله المرجع

والحائب

محمد بن يامن نورت البصائر بالهدية من مشهور حكمته ورحمته. هب اشكركم بأفضله
 لا سرار نعمته ووصلى وسلم على سيدنا محمد الذي خصصه كلامك القديم ومنحته
 شمس معرفته وسوى صراطك المستقيم وعلى آله ذوى النفوس الزكية وأصحابه أولي
 الفضائل والسيوف. أما بعد فقد تم بحمد الله تعالى طبع كتاب الهدى بفتح بداية المبتدى
 في فقه الامام الاعظم والملاذ لا فخرم أبي حنيفة النعمان جعل الله مقره أعلى الجنان وهو
 كتاب الذي عليه المعول في الفتوى واليه تنوعيون ذوى التحقيق من أهل لتقوى فلا
 عروا أن صاغ عبارة التحقيقات في قالب الفصاحة وأبرز عرائس التدقيقات في حلل الملاحه
 أقام على المسائل الجليح القطعية وأما من البيل كل طريقة سوية **ك**يف لا وهو الامام
 الكبير والجهيز الشهير من نطراطة فنان شدي مد نحه وأطبق الايام على تقديم صاحبه
 قبول مائه العالم كامل لرباني برهان لدين علي بن أبي بكر المرغيناني قدس أسرار
 ودهت أنواره ولما كان شره المطبوع بالنبيل من أكبر المنافع العمومية ومن أجل نخدم
 الاسانیه همض الطبعه وروا طبعه لعمريه له عليه والشيخ طه شمس الساميه المعتمد
 على الملك لوهاب حضرة السيد عمر حسين الخشاب وفقه الله للخيرات وألمه
 الصواب وذلك بالمطبعة العامرة لطيريه ذات الطباعة الجميلة لبيته المالكة
 ومديرها السيد عمر حسين الخشاب المذكور ونحله التعجب المشكور
 كان الله لها وبلغها في الدارين آمنا لها وذلك في النصف لاول
 من أول الربيعين من شهر رنة ألف وثلثمائة وسبعة
 وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها
 أفضل الصلاة وأزكى التحية

فهرست المخرجه الرابع من كتاب المدايه

مخرجه	مجموعه
١	(كتاب المأذون)
٨	فصل (واذا أذن ولي الصبي للصبي في
	التجارة الخ
٨	(كتاب الغصب)
١٠	فصل فيما يتغير بفعل العاصب
١٣	فصل ومن غصب عبدا فغيبها الخ
١٥	فصل في غصب ما لا يتقوم
١٨	(كتاب الشفعة)
٢٠	باب طلب الشفعة والمقصود منها
٢٣	فصل في مسائل الاختلاف
٢٤	فصل فيما يؤخذ به المشقوق
٢٥	فصل واذا نبي المشتري فيها أو غرم الخ
٢٦	باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب
٢٩	باب ما يبطل به الشفعة
٣٠	فصل واذا باع دارا أو مقدار ذراع من الخ
٣١	مسائل منفردة
٣٢	(كتاب القسمة)
٣٤	فصل فيما يقسم وما لا يقسم
٣٦	فصل في كيفية القسمة
٣٩	باب دعوى العلق في القسمة الخ
٣٩	فصل واذا استحق بعض نصيب أحدهم
	بعينه
٤٠	فصل في المهادنة
٤٢	(كتاب المزارعة)
٤٦	(كتاب المساقاة)
٤٩	(كتاب الذبائح)
٥٣	فصل فيما يجعل أكله وما لا يجعل
	(كتاب الأضحية)
٦٢	(كتاب الكراهية)
٦٢	فصل في الأكل والشرب
٦٤	فصل في اللبس
٦٦	فصل في الوطء والنظر والممس
٧٠	فصل في الاستبراء وغيره
٧٢	فصل في البيع
٧٦	مسائل منفردة
٧٨	(كتاب إحياء الموات)
٨٢	فصل في كرى الأنهار
٨٤	فصل في الدعوى والاختلاف فيه
٨٦	(كتاب الأنسبة)
٩١	فصل في طبخ العصير
٩٢	(كتاب الصيد)
٩٢	فصل في الطوارح
٩١	فصل في الرى
١٠١	(كتاب الرهن)
١٠٩	باب ما يجوز رهنه والارتهان به الخ
١١٢	فصل ومن رهن عبدا بالمال الخ
١١٤	باب رهن يوضع على يد العدل
١١٧	باب التصرف في رهن والجنابة عليه
	الخ

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١٣٥	فصل ومن رهن عصيرا الخ	١٧٣	فصل في جنابة المدبر وأم الولد
١٣٨	(كتاب الجلبات)	١٧٤	باب غضب لعبد والمدبر والصبي
١٣٩	باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه		والجنابة في ذن
١٣٣	فصل ومن شمر على المسلمين سيفاً	١٧٦	باب القسامة
	فعلهم أن يقتلوه	١٨٣	(كتاب المعاقل)
١٣٤	باب القصاص فيما دون النفس	١٨٨	كتاب الوصايا * باب في صفة الوصية
١٣٥	فصل وإذا اصطلع القاتل الخ		ما يجوز من ذلك وما يستحب منه وما
١٣٧	فصل ومن قطع يدي رجل خطأ الخ		يكون رجوعا عنه
١٤١	باب الشهادة في القتل	١٩٣	باب لوصية ثلاث لمال
١٤٢	باب في اعتبار حالة القتل	١٩٩	فصل في اعتبار حالة الوصية الخ
١٤٣	(كتاب الجلبات)	٢٠٠	باب العتق في مرض الموت
١٤٥	فصل فيما دون النفس	٢٠٢	فصل ومن أوصى وصايا الخ
١٤٧	فصل في الشجاج	٢٠٣	باب لوصية للأقارب وغيرهم
١٤٩	فصل وفي أصابع اليد نصف الدية	٢٠٦	باب الوصية بالسكنى والخدمة والتمرة
١٥٣	فصل في الجلبات	٢٠٩	باب وصية الذي
١٥٤	باب ما يحدث الرجل في الطريق	٢١٠	باب الوصية وما يملكه
١٥٨	فصل في الحد المأثل	٢١٦	فصل في شهادة
١٦٠	باب جنابة البهيمة والجنابة عليها	٢١٧	(كتاب الخمر) * فصل في بيانه
١٦٥	باب جنابة المملوك والجنابة عليه	٢١١	فصل في أحكامه
١٧٠	فصل ومن قتل عبدا خطأ الخ	٢١٤	مسائل شتى

هذا كتاب يسمى القول الانجلى في ترجمة العلامة

شمس الدين الانبائى مؤلفه العلامة الفاضل

سيد احمد رفيع الطاهر اوى الحنفى الحسينى

القاسمى غفر الله له ولوالديه ولسائر

المسلمين بحاجه سيد المرسلين

صلى الله تعالى عليه وعلى

آله وصحبه وسلم

آمين





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تفرّد بالعبادة وقضى على من سواه بالعناء وجعل للبدن نور مطلقاً وأدولاً
وقدر لكل راقٍ مهملاً منزولاً والصلاة والسلام على حبيبته الذي قرّبه إلى حضرة العليّة
واسطفاه سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله كنوز أسراره وأصحابه حلة ثمره وأخباره
(أما بعد) فيقول الفقير إلى الله عزّ شأنه أحمد رافع الحسيني الغمامي الخنفي الطهطاوي لما
كان له الماء ورثة الأبياء كانوا حقيقة كقبوم سماء بأنواره - من تهدي وبما ترهم نقدي
ولد أصار من أمه - الواجبات أيداع مبره - من القراء في مؤلفات به تاري الأجيال الخالفة -
ما صكّن عليه أئمة السالفة ليعدوا أحذوه - من عن مثال ويصكوا باباً داهم - من المؤدية
بأسانيدهم للاتصال وأحق الناس تقديراً لما تتركه كرامة الأوائل والأواخر من سار فيها
شوطاً بعيداً وقصر عليهم أنفيس حياته إلى أن قضى نحبهم مشكوراً جديداً فلا غرو إذا انتدب
الفاخر بارع التحرير والتحبير لتأليف هذه الرسالة بل الجماله ترجمة لحياة فقيه الانام ونفر
العلماء الاعلام وشيخ مشايخ الاسلام الامام الشهير والاساتذة الكبير شيخنا واستاذنا
الهامم العلامة شمس الدين (الشيخ محمد الانبائي) المصري الازهري الشافعي طيب الله
تمالي نراه وأكرم يمنة في التعميم مثواه ولو أن دهشة المصائب الذي استطار له الابواب
لم تدع لهذا كرامة استعداد الففال ولا اعتدادا على اقتحام هذا المجال
لكن ما جبهه لا يدرك فيمضه الميسور ليس يترك

ولذلك البت ما لم وعمدت الى ذلك على ما يلى من الآتى والالام مستعينا بالله سبحانه وتعالى
 فى توفيق القلم الى جمع هذه الرسالة التى اشتملت على بعض فصول هذا المفرد العالم مرتبة
 على ثلاثة فصول آملا لها من الله تعالى حظوة القبول

(الفصل الاول) فى ترجمة حياته وبيان ما أثره ومؤلفاته

(الفصل الثانى) فى ذكر بعض ما عرفت عليه من رفائى النهاى وغرر المدائح التى قدمت
 أثناء حياته اليه

(الفصل الثالث) فى ذكر منقبات المرانى التى رتبها رحمه الله تعالى وأفاض على جده
 غيث الرضوان ووالى

وقد هبتما (القول الابحاثى فى ترجمة العلامة شمس الدين الابابى)

وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه ايب

الفصل الاول

(فى ترجمة حياته وبيان ما أثره ومؤلفاته)

هو ابا عبد الله الرازى وشيخ الاوائل من علماء هذا العصر واذا وحر شافعى زمانه وامام اوليه
 الا بى الاوحد والو ذى المفرد سعد التحقيق وسيد التدقيق روض الفصل الذى
 وبدر المنير الازهر محدد الملكات والافهام ومبدد الغلطات والادغام علامة المافول
 والمنقول ونهاية المروع والاصول الجامع بين فضيلتى العلم والعلم الذى صار عقدا
 تاليفه (نظاما على جبل المهمات اشقل) شيخ الاسلام وتاج الانام العلامة شمس الدين
 (محمد الانبائى) المصرى الشافعى الازهرى ابن المرحوم الكامل النقى والصالح الورع النقى
 الحاج محمد دالابى المصرى النابج الاشهر ابن المرحوم الحاج محمد بن الابابى أفاض الله
 تعالى عليهم جميعا صاحب رحمته ورضوانه وأسكنهم فسيح جناته

(والابابى) نسبة الى ابيابة بفتح الهمزة كما يقف به اطلاق صاحب القاموس ونص عليه
 الصنع فى خلاف ما ذكره صاحب الخطط الجدة التوفيقية من انها بابا كسروى بلده فى
 شمال الجزيرة على الشاطئ الغربى لليل كسرتها نسبة الامامة المرحوم اليها حلة السوء
 وأطاعت بين البلدان شهرة فى الوجود وقد ولد بها المرحوم والده ثم وفد الى القاهرة ونشأ
 بها بامر الاعمال التجارية حتى صار من اعظم تجارها واعيانها متعلما بالصلاح والتقوى
 متكاملا من الامانة يعرفونها الوثقى

تاريخ ولادته وكيفية نشأته رحمه الله

ولد له اذ صاحب الترجمة رحمه الله تعالى عصر القاهرة سنة الاربعين من القرن الثالث عشر من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة وآتم السلام والقبول وقد نشأ بها في كنفه المرحوم والده الذي اجتمعت في كمال تربيته حتى كان كريم النشأة معبد الطالع مبارك الحيا فاشتهر في اولادته لم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الشريف ثم أخذ عقب ذلك في حفظ المتنون العلمية الشهيرة المتداولة بالجامع الازهر حتى أتى على مجموعها بل جميعها جربا على العادة المتبعة في ابتداء طلب العلم ليكون حفظ الطالب في صغره قواعدا العنون التي يشغل بتمامها اقياما بعد اكبر مساعد على تقوية ذاكرته وأهم الاسباب المؤدية الى تنمية فطنته وتنوير مدرسته وما زالت هذه العادة الحيدة ما اوقفه متبعة من قديم الزمان الى هذا العصر في الجامع الازهر المنير وأمثاله ببقية المدن الشهيرة وغيرها من بلدان القاهرة المصرية وغيره

ابتداء تلقيه العلم بالجامع الازهر

وفي سنة (١٢٥٣) شرع طبيب الله تراه في طلب العلوم وتمهيد سبل الفنون بالجامع الازهر متقبلا على افاضل علمائه المحققين وأكابر فسلاته المدققين الذين كانوا في سمائه شهور فصل بانوارهم يهتدي وبدورهم لم يأت ناره يفتدي كالاساتذة الامام الشيخ ابراهيم الباجوري والشيخ مصطفى البولاق والشيخ محمد عبد القدوس القليبي مقرئ العلامة القويضي والجهابدة الكرام الشيخ ابراهيم السقاء وشيخ الاسلام السيد الشيخ مصطفى العروسي والسيد مصطفى الذهبي والشيخ مصطفى المبطا والشيخ حسن البستاني والشيخ محمد عايش وأضرابهم من الاجلاء الامثال والعهول الفطاحل وقد جدد في الطاب وصمم العزم لادراك الارب فواصل في الاشتغال ليلة نهاره من صباح على المطالعة مكيا على التفتت والمراجعة كما ينة بيد الشوارد مولانا بعليق فرائد الفوائد حريصا على اقتناء نفائس العلوم واقتناص غرائبها ومسامرة ابحارها وكواعبها بقربة لا تعرف الكلال وعزيمة لا يهتر بها فتور ولا ملل ولم ير ذلك له دأبا وديننا حتى برع وفاق وداع صيته في الافاق وأحرز نصب السبق في كل ميدان وعلا شأنه على جميع الاقران وأشار اليه أساتذته الامام اطراف الننان وكان خير وارث لهم في مناهج التعليم والسيرة على سبيلهم الطاهر القويم

اعام عنه دوحه العلم بافعا • فظل بها فردا ثم — يزعم انه
مام له في كل فن دراية • تجل عن التعريف بالرسم والحد

سبحان اجازة العلماء له رحمه الله

وحينما انشرفت شمس علمه بالافاق واصبح غرة اقرانه على الاطلاق اجازته جماعة من
أكابر أشيائهم الذين انتفع بأمرهم واقتبس من أنوارهم الاجازات العلمية التي شهدوا له
فيها بوافر الفضل وعلمه ما كانه والنبل لينهج في افادة العلوم للطلاب أحسن سنن وينتظم
بصريح مرسل درايته وروايته في عقدم سلسل الفضلاء الانتظام الحسن

(فهم) العلامة الكبير المحقق الشهير الشيخ ابراهيم الباجوري فانه قدس الله سره قد اجازته
بما تجوز له رايته وأدر له فيما تصح عنه درايته من فروع وأصول ومنقول ومعه قول
حسب ما تاتي عن شيخه الاماميين الذين كانوا كوكبي علم الامين (أحدهما) شيخ الاسلام
السيد حسن القوي بني الذي تاتي على العلامة الاستاذ أبي هريرة داود بن محمد القاي الذي
أخذ العلم من رجال صالحين كاشيخ أحمد الصبغى الذي اجازته بما حواه ثبت الاستاذ الشيخ
عبد الله الشبراوى وكاشيخ أحمد المولى والشيخ محمد الحنفى ماوى والشيخ أحمد الدهمورى والشيخ
أحمد الجبرمى والشيخ حسن المدائنى وغيرهم (وثانيهما) العلامة الشيخ محمد الفاضل الذي
تاتي على العلامة الامير الكبير واجازته بما حواه ثبت الشهيير وأخذ عن غيره من الأئمة
الاعلام والجهابذة الكرام

(ومنه) العالم العلامة والدراكة الفهامة الذي سارت بفصائله الركبان الاستاذ الشيخ
ابراهيم السقاء فانه رحمه الله قد اجازته بما حواه ثبت العلامة الامير الكبير كما اجازته العلامة
الامير الصغير عن والده عن أشيائهم الافاضل واجازته بما حواه ثبتنا الاسلامين الشهاب
أحمد المولى والشهاب أحمد الجوهري ومحمد بن المرويات لهما من المأثور والمأقول كنز وحيد
وتفسير وحديث وفقه ونحو وأصول كما هو محاذ بذلك من شيخه الاستاذ الشيخ نقيب عنهم
من شيوخهما الفضلاء المحول المأثور عليهم في الفروع والأصول وأجازته بالكتب
المأخوذة منها الاحاديث المشهولة لرسالة الفاضل عبد الله بن سالم البصري مولدا المكي منشأ
المشهور بمرسالة الاوائل كما اجازته بذلك شيخه محمد بن محمود بن محمد بن الحسين الجزائري الحنفى
عن شيخه الشيخ عبد القادر الامين مفتي المالكية بالجزائر المحمية عن شيخه الشهاب الجوهري
الشافعي عن الشيخ عبد الله بن سالم المذكور وكما اجازته بذلك أيضا شيخه الشيخ حسن القوي بني

عن الشيخ سليمان الجبرمي عن الشيخ محمد العثماني عن الشيخ أبي الهيثم الجعفي عن الشيخ
 محمد الشوبري عن شمس الدين محمد الرملي عن شيخ الاسلام زكريا الانصاري عن الحافظ
 أحمد بن حجر العسقلاني وأسانيدهم كوردة في أوائل كتابه فتح الباري بشرح صحيح البخاري
 وكذا أجازهما أجاز به مشايخه العفلائي كالشيخ العفلائي والشيخ القويستي والشيخ محمد بن
 محمود الزاوي السلفي ذكرهم والشيخ محمد بن صالح البخاري الماتني على شيخه رفيع الدين
 القندهاري عن الشريف الادريسي عن الاستاذ عبد الله بن سالم قال المترجم رحمه الله وقد
 من عايننا الكريم الباري بالاجتماع بالشيخ محمد بن صالح البخاري وذلك في منصرفه الى
 الحج الشريف وأخذنا عنه بلا واسطة ومن جملة ما أخذنا عنه حديث الاولية المنيف فالحمد
 لله على ما أولاه اه وهذا نص ما كتبه له الاستاذ السقاء بخطه وأنبه به بخطه على طاهر ثبت
 العلامة الامير الكبير

بسم الله الرحمن الرحيم لك الحمد يا رب على مرسل الآيات ومرفوعها ولك الشكر يا رب على
 مسائل ومائل وموضوعها بحسن الانشاء وصحح الخبر تحبير المستحيز واقرار الهبات وتحيز
 المستحيز واعرا القبات فيقوم وقفا على مطابقة الاثر ما بين دوائف الفضل ومتفقه
 ومختلف العدل ومفترقه جبهه الفكر كرسلم الفطر يحتملني بفتح قباسه ثم يرف الفوائد
 ويحتملني بفتح اقتباسه ثم يرف الفرائد ويحتملني بفتح نفيس السعوس بقود العفائد الفرر فان
 صادفه مديد الامداد ومصدق من يدا لنجاد صفاء شربه الهني ولا كدر ووجه مدرر
 الجواهر ويتعمت الوجاهه وبادر عنه ذلك بالاستعداد والافاده ومامنه أشمر ولا يطر
 فبذل المعروف وبذل الممكر اذ ليس عنده الاصحاح الجوهر ماعتني وماقتني غير هاهنا
 ماعتن لا يزور ولا يداس ولا يطر ولا يكلس ولا يعاني الشرر فيامن من على هذا المقطع
 القريب ومعه مئة المتصل القريب امضي السلام في داره ونجني من سقر ومنك صلات
 الصلوات التامة العاليه ومسلل التسميات العامة الناميه على سيدنا وسندنا كعبة
 القاصدين من أهل البدو والحضر ينوع النشر يعات ومجموع النشر يعات المفضل على
 المفضل على سائر الانواع نوع البشر تاج الرأس وسراج العفوس المقبوس من نور ضياء
 الشمس ونور الممر (أما بعد) فلما كان الاستاذ مزينة عاليه وخصوصية هذه الأئمة عاليه
 دون الام العاليه اعنتي بطابه الأئمة البلاء أصحاب البطار الداعي غير المسوب والقصى
 غير المسوب وسالم البعد برة غير اعشى الفكر وقد اقدى بهم الهمام الكامل والامام
 العاضل جليل الآداب جليل السير المحقق المودعي والمدقق الامني ولد الفؤاد واسان

عن البصر (الشيخ محمد الابائي) بالغ آرايه وبلغت آراي ديني وأخرى بجوامع خبر البشر
فسألتني أن أجيره وإن لم أكرهه لا فأجبتة وقتلته مرحبا وأهلا وأجزته كما أحزني عن
غير فبهذا التبت عن سيدي محمد الزمير عن والده الشيخ الكبير عن أشياخه كما فيه مستطر
وربقي الشيخين المولى والخوهرى عن شيخناولى الله المقلب الأساتذات كبر ثعلب عنهم ما
عن أشياخه ما كما كتبه كل منهم ما وطر وبجميع المرويات من منقولات ومعقولات
عن ذكر وغيرهم من الأساتذ الكبر كشـ شيخنا الشيخ محمد الجزائرى الحنفى وشيخنا الشيخ
حسن القويسنى صاحب السر الصفى وشيخنا الشيخ محمد الفضالى وأشياخ آخر ومن جهة
ما أجيزه به الكتب المنيبة أوائلها برسالة الشيخ عبد الله بن سالم البصرى وما حواه ثبته المعروف
عن شيخنا الجزائرى عن عمه وعن الشيخ الجوهرى كلاهما عن الشيخ عبد الله المدكور حوزى
المعروف وعن شيخنا ثعلب عن شيخنا الجوهرى عن الشيخ عبد الله المدكور صاحب السر
السرى عن مشايخه المذكورين ثبته رحم الله الجميع وأسكنهم أحسن من مقر وحتملى
ولتستبصر جميع الإخوان بالخاتمة الحسنى وبوأجيزه ما بقـ له واحسانه المفضل الأسنى وعما
عما سلف منا وسترو غفر آمين كتبه إبراهيم السقاء الشافعى بالازهر

(ومنه) الإمام العارف النقى النقى والولى الجلى بتيه السلف وقدوة الخلف الأساتذ
الشيخ مصطفى بن محمد المبط فنه رحمه الله قد أحازه بما حواه ثبته العلامة الشيخ محمد بن على
الشموانى عن أشياخه الموضحة بهذا التبت وبجميع مروياته أغدق الله عليه جزيل هباته
وقد كتب له على ظاهر التبت المذكور بخطه المنوع بحتمه ما صورته

(بسم الله الرحمن الرحيم) حمد المأسر اثر العلماء فهم من خشيته مشفقون وصان بصائر
الازكياء عن مشاهدة الأعيان فهم عن المافوم معرضون أطلعهم على أسرار توحيد فهم فى
صلاتهم خاشعون وأجمعهم أحاديث تيميده فهم لأماناتهم وعهدهم راعون وصلاة وسلاما
على واسطة كل فضل وينبوعه وأساس كل مكنون ومجموعه سيد من قام لله وبالله ودل على
الحق وأرشد وسـ ندم من علم وقلم وأسس منار الهدى وشهد مظهر الشريعة وبرهان
الحقيقة سيدنا ومولانا محمد صلى الله تعالى وسلم عليه وعلى آله ما أجاز محرز محازا وما أسند
ذو استدالى جهابذة مشايخه حقيقة أو مجازا

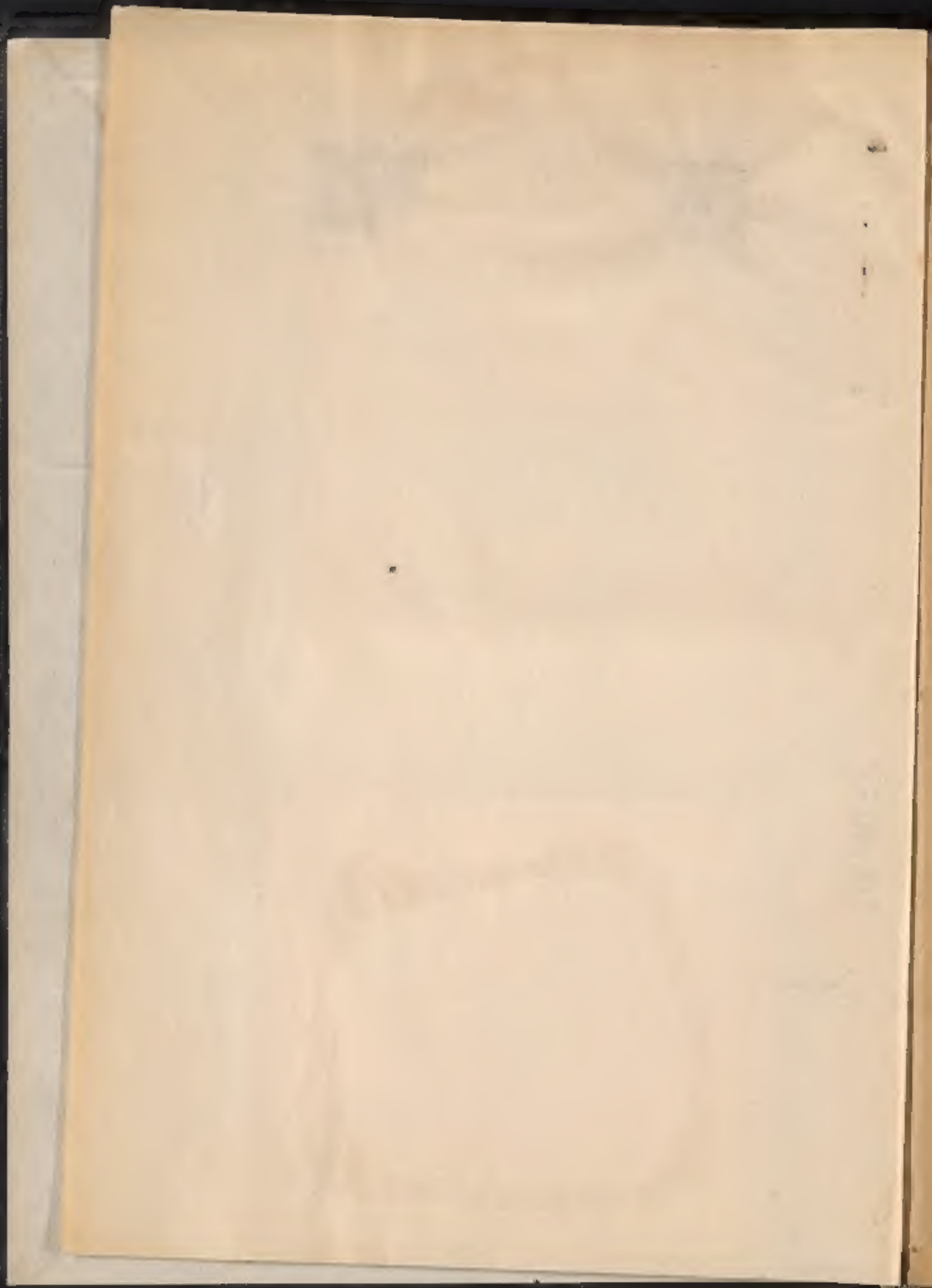
(أما بعد) فقد استجازنى المولى الفاضل الجمل بفرائد المعاني والفواضل الدكى الأسمى
والأوحدى الأودعى وقاد الدهن ونقاد المسائل (الشيخ محمد الاسائى) الشافعى مذهبها
الأشجى طريقة نفقه الله ونفع به وجهه من أهل حربه ابن سيدي محمد الأسائى الشافعى

مذهبها الاحدى طريقة عليه هائب الرحمة والرضوان وفيه نبي والمسلمين ببركاته فقلت
امتثالاً لامره اجرت العاضل المذكور صاعف الله لاوله الاحور عما حواه هذا الثابت من
منقول ومعه قول وما هو به مسطور وغير ذلك لانه اهل لذلك بل فوق ما هنالك واجزته كما
ما ذون ومحاز وان لم اكن اهل لان اجيز ولا ان اجاز ولكن اردت ان ادخل في زمرة قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث واسأله ان لا ينساونا والدينا
ومشايعنا والمسلمين من دعائه المستطاب فان دعاء الحسين باغيب مستجاب وانما سألت الله
باغيات المستغنيين ومجاذوى العاقبات الماهوفين بأرحم الراحمين ان نجعلني واباه من
العلماء الامامين الصادقين المحبوبين المقبولين بحاه سيد المرسلين آمين كتبه الفقير
مصطفى المصطفى الشافعي مذهبها الاحدى طريقة ختم الله له ولأحوانه بفتح الايمان

(ومهم) العلامة الامام الورع الزاهد صاحب العلوم الدينية العارف السيد مصطفى الذهبي
فانه رحمه الله قد اجازها بالكتب التي اخذت منها الاحاديث المشتمولة لرسالة نعمه الله بن سالم
البحري السابق ذكرها وذلك عن شيخه القوي بني عن السيد داود القلي عن الشيخ احمد بن
حمة الجعفي عن الشيخ مصطفى الاسكندراني الشهير بابن الصغيع عن الشيخ عبد الله بن سالم
المذكور عن اشياخه المذكورين في تبيينه المشهور وكذا اجازها بجميع مروياته وصار ما اخذه
عن مشايخه من مقرواته

(ومهم) ذوالقدر الجليل الاوحد وانسب الشهاب الامجد شيخ الاسلام ابن شيخ الاسلام ابن
شيخ الاسلام الاستاذ السيد الشيخ مصطفى العروسي فانه رحمه الله قد اجازها بالكتب التي
اخذت منها الاحاديث المشتمولة للرسالة المذكورة وبها كهاه ومحاز في ذلك من شيخه
القوي بني عن السيد داود القلي بسنده السابق وهذا مخصص ما كتبه له بخطه وأتبعه بخطه
على ظاهر تلك الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم حمد الممن وفق من أحبه وارشد الى حفظ السنن من اراد قربه
وصلاته وسلامه على سيدنا محمد ومن فحانحه (وبعد) فيقول العبد الفقير الى مولاه اللطيف
الحبيب مصطفى بن محمد العروسي الشافعي مذهبها الشاذلي هذه الاحدى طريقة انه سمع على
ولدى الشاب الصالح الناجب الشيخ الاربب الاوزعي والاديب الامي الاستاذ الكامل
والاهامة الفاضل (الشيخ محمد الانباري) الشافعي ابن المرحوم الحاج محمد الانباري هذه
العهدة المشتملة على أوائل الكتب الستة وغيرها من كتب السنة وكان ذلك بمغربي وسأني
ان اجيزها وبها اشتبهت عليه وبجميع ما تحوز في روايته فأجبت لذلك راجياً ان يسلكني



DATE DUE

B. WEISS fac

~~APR 10 1977~~

P. Sanders CASA

~~APR 10 1978~~

~~20 APR 1990~~
~~A.U.C.~~
~~29 SEP 2000~~

EX-MAY 1972

KBL

M365

H5

1908

v.4

b. 138/235x
1-15148609



10000121349

